

# رماح للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة

تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية

رماح / الأردن

وجامعة القرآن وتاصيل العلوم / السودان

العدد (94) آذار (مارس) 2024





# رماح

## للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة  
تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح / الأردن  
وجامعة القرآن وتاصيل العلوم / السودان

العدد (94) آذار (مارس) 2024

الورقي ISSN : 2392- 5418

الالكتروني ISSN:2520- 7423

الإبداع القانوني 243



## رماح للبحوث والدراسات مجلة دولية علمية محكمة

تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية - رماح / عمان -  
الأردن

## بالتعاون مع

جامعة القرآن وتأسيس العلوم / السودان

الرئيس الشرفي للمجلة: الأستاذ الدكتور محمد عبدالله سليمان

مدير المجلة: الأستاذ الدكتور خالد راغب الخطيب

رئيس التحرير: الأستاذ الدكتور سعادة الكسواني

نائب مدير تحرير المجلة:

## هيئة تحرير المجلة

الأردن	جامعة البلقاء التطبيقية	أ.د. خليل الرفاعي (رئيس هيئة التحرير)
فلسطين	جامعة القدس المفتوحة	أ.د. يوسف أبو فارة
العراق	المديرية العامة لتربية ذي قار	م.د. أسعد شاكر حميد جاسم
السودان	جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم	دكتور برير سعدالدين الشيخ السماني
الجزائر	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية	أ.د. دراجي سعيد
الأردن	جامعة العلوم الإسلامية العالمية	أ.د. هناء الحنيطي
السودان	جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم	أ.د. محمد الفاتح زين العابدين
العراق	وزارة التربية والتعليم	د. مصدق الدوري

## الهيئة الاستشارية للمجلة

الأردن	جامعة الزرقاء	أ.د. نضال الرمحي ( رئيس الهيئة الاستشارية )
الكويت		د. مبارك عادل الميع
الجزائر	جامعة بلبيدة	أ.د. كمال رزيق
الجزائر	جامعة ورقلة	أ.د. سليمان الناصر
السودان	جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم	د.حسن الفاتح الشيخ
الجزائر	جامعة عنابة	أ.د. هوام جمعة
مصر	جامعة القاهرة	أ.د. سالي محمد فريد
السودان	جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم	د. مزمل حسن يوسف
مصر	جامعة عين شمس	أ.د. أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس
لبنان	جامعة جنان	أ.د. رامز طنبور
السودان	جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم	د. محمد الطيب
السعودية	جامعة القصيم	أ.د. عبد الرحمن صالح الغفيلي
ليبيا	جامعة عمر المختار	أ.د. وائل جيريل
السودان	جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم	د. خديجة عبدالكريم خيرى
فلسطين	جامعة القدس المفتوحة	أ.د. شاهر عبيد
الأردن	مركز رماح	أ.د. عماد الصعيدي
الإمارات العربية المتحدة	جامعة الفلاح	أ.د. سمير البرغوثي
موريتانيا	جامعتي حائل / نواكشوط	أ.د. عبد الله سيدي محمد أبو
السودان	جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم	د. جمال محمد البشرى
السعودية	جامعة شقراء	أ.د. نايف عبد العزيز مطاوع
السودان	الهيئة الاستشارية	بروفيسور محمد الفاتح زين العابدين
الكويت	الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب	الدكتورة حليلة إبراهيم محمد الفيكاوي
		أ.د. عثمان أحمد البشير



## شروط النشر

### إن إهارة المجلة لا تتحمل أية مسؤولية عن أصالة البحوث ولا تتحمل أية

- تقديم تعهد بعدم إرسال البحث لمجلة أخرى وعدم المشاركة به في مؤتمرات علمية.
- ألا تتجاوز صفحات البحث 20 صفحة ويكون ملخص البحث بلغتين لغة البحث بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية ان لم تكن هي لغة البحث، ويكتب عنوان البحث باللغة الانجليزية رفقة إسم الباحث والكلمات المفتاحية.
- تقدم الأبحاث مطبوعة على ورق من حجم A4 وتكون المسافة مفردة بين الأسطر مع ترك هامش من كل الجوانب لمسافة 4.5 سم، وأن يكون الخط ( Traditional Arabic ) قياس 14 باللغة العربية ويكون الخط (Times New Roman) قياس 12 باللغة الإنجليزية أو الفرنسية، وفق برنامج (Microsoft Word)
- يرقم التهميش والإحالات ويعرض في أسفل الصفحة: المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر، الطبعة، البلد، السنة، الصفحة أو ضمن البحث مع ذكر المؤلف وسنة النشر والصفحة .
- تتمتع المجلة بكامل حقوق الملكية الفكرية للبحوث المنشورة.
- على الباحث أن يكتب ملخصين للبحث: أحدهما بلغة البحث والآخر باللغة الإنجليزية، على ألا يزيد عدد كلمات الملخص عن 150 كلمة. منهج العلمي المستخدم في حقل البحث المعرفي وإستعمال أحد الأساليب التالية في الإستشهاد في المتن والتوثيق في قائمة المراجع، أسلوب إم إل أي (MLA) أو أسلوب شيكاغو (Chicago) في العلوم الإنسانية أو أسلوب أي بي أي (APA) في العلوم الإجتماعية، وهي متوافرة على الأترنت.
- المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبر إلا عن آراء أصحابها .
- يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة متى لزم الأمر دون المساس بمحتوى الموضوع

ترسل الأبحاث على البريد الإلكتروني التالي: [remah@remahtrainingjo.com](mailto:remah@remahtrainingjo.com)

أو [khalidk51@hotmail.com](mailto:khalidk51@hotmail.com)

إلى العنوان البريدي: شارع الجاردنز عمان الأردن

هاتف: 00962799424774 أو 00962795156512

www.remahtrainingjo.com: موقع المجلة  
**موقع المجلة بقواعد البيانات العالمية :**

- قاعدة ISI الماليزية على الموقع:  
<http://isindexing.com/isi/journaldetails.php> ?
- قاعدة ebsco الأمريكية على الموقع: <http://www.ebsco.com>
- قاعدة ULRICHS الألمانية على الموقع:  
<http://ulrichsweb.serialssolutions.com/title/1536488677317824429>
- محرك البحث العلمي جوجل سكولار google scholars على الموقع:  
<http://www.google.com>
- قاعدة EcoLink المتواجدة على الموقع [www.mandumah.com](http://www.mandumah.com)
- قاعدة بيانات المنهل [www.almanhal.com](http://www.almanhal.com)
- قاعدة ASKZED على الموقع: <http://www.ASKZED.com>
- قاعدة معرفة على الموقع: <http://www.maarifa.com>
- قاعدة بوابة الكتاب العلمي: <http://www.theleambook.com>
- معامل التأثير العربي، قاعدة البيانات العربية الرقمية (أرسيف) 2019.
- قاعدة بيانات:
- <https://www.citefactor.org/journal/index/25867/ramah-journal-of-economic-research#.XzPCkCgzZPY>
- قاعدة أرسيف (Arcif) .



Arab Impact Factor  
خاص بالمجلات التي تصدر باللغة العربية



رماح للبحوث والدراسات	
Research and Development of Human Resources Center ( REMAH )	اسم المجلة بالانجليزية
2392-5418	ISSN
 الأردن	الدولة
<a href="#">اضغط هنا</a>	اصدارات المجلة
1.1	معامل التأثير لسنة 2018
1.3	معامل التأثير لسنة 2019
1.5	معامل التأثير لسنة 2020

ASSOCIATION OF ARAB UNIVERSITIES  
Office of the  
Secretary General

اتحاد الجامعات العربية  
مكتب  
الأمين العام

الرقم ٤٠٣ / ٦٧٣  
التاريخ  
الموافق ١١ / ١٩ / ٢٠٢٤ م

Ref. \_\_\_\_\_  
Date \_\_\_\_\_

الأستاذ الدكتور رئيس/ مدير الجامعة المحترم

تحية طيبة وبعد،

تهديكم الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية أطيب تحياتها، وانطلاقاً من دور الاتحاد في دعم التقدم العلمي العربي والنشر العلمي والابتكار التكنولوجي وريادة الأعمال المعتمدة على الأفكار الابتكارية، يسرنا إرسال قائمة بالمجلات المعتمدة من اتحاد الجامعات العربية التي تصدر باللغة العربية ومصنفة طبقاً لمشروع معامل التأثير العربي من خلال التقرير السنوي الخامس لمعامل التأثير العربي والذي صدر في 15 أكتوبر 2019 والمبينة على الرابط <http://www.arabimpactfactor.com/pages/report.php?date=2018> :

وبهذه المناسبة يسعدنا دعوتكم للانضمام إلى المنصة التي قام بتأسيسها اتحاد الجامعات العربية للحفاظ على الإنتاج العلمي والفكري للباحثين العرب وتسهيل آلية النشر للأبحاث على المستوى الدولي لإظهار التميز الإبداعي للباحثين العرب حيث أن أحد المعايير التي يتم الأخذ بها عند حساب معامل التأثير العربي هو عدد مرات تحميل البحوث من خلال Digital Commons تمهيداً لتقدمها للحصول على تصنيف سكوبس الدولي.

يأتي ذلك ضمن الخطة الاستراتيجية الجديدة التي يتبناها اتحاد الجامعات العربية والتي تهدف إلى تطوير أداء الاتحاد وتقديم خدمات عامة ونوعية لقطاع التعليم العالي في المنطقة العربية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام...

الأمين العام  
أ.د. عمرو عزت سلامة

ص.ب ١٢١ طابق ١١٩٤٧ عمان - المملكة الأردنية الهاشمية ، هاتف ٠٠٩٦٢-٦-٥٠٦٢٠٤٨ ، فاكس ٠٠٩٦٢-٦-٥٠٦٢٠٥١ برقياً : اتحاد جامعات  
P.O.Box 121 Tariq 11947 Amman - Jordan, Tel. 00962-6-5062048, Fax: 00962-6-5062051 , e-mail: secgen@aar.edu.jo  
www.aaru.edu.jo



معامل التأثير والاستشهادات المرجعية العربية  
قاعدة البيانات العربية الرقمية



التاريخ: 2019-10-14

الرقم: ARCIF 119/317

سعادة أ. د. رئيس تحرير مجلة رماح للبحوث والدراسات  
مركز البحث وتطوير الموارد البشرية (رماح) / الأردن  
تحية طيبة وبعد،،،

نتقدم إليكم بفائق التحية والتقدير، ونهديكم أطيب التحيات وأسمى الأمناني.

يسر معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (Arcif - ARCIF)، أحد مبادرات قاعدة بيانات "معرفة" للإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه قد أطلق تقريره السنوي الرابع للمجلات للعام ٢٠١٩، خلال الملتقى العلمي "مؤشرات الإنتاج والبحث العلمي العربي والعالمى في التحولات الرقمية للتعليم الجامعي العربي" بالتعاون مع الجامعة الأمريكية في بيروت بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٩.

يخضع معامل التأثير "Arcif" لإشراف "مجلس الإشراف والتنسيق" الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية: (مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب اسيا (الإسكوا)، مكتبة الاسكندرية، قاعدة بيانات معرفة، جمعية المكتبات المتخصصة العالمية/ فرع الخليج). بالإضافة للجنة علمية من خبراء وأكاديميين ذوي سمعة علمية رائدة من عدة دول عربية وبريطانيا.

ومن الجدير بالذكر بأن معامل "Arcif" قام بالعمل على جمع ودراسة وتحليل بيانات ما يزيد عن (٤٣٠٠) عنوان مجلة عربية علمية أو بحثية في مختلف التخصصات، والصادرة عن أكثر من (١٤٠٠) هيئة علمية أو بحثية في (٢٠) دولة عربية، (باستثناء دولة جيبوتي وجزر القمر لعدم توفر البيانات). ونجح منها (٤٩٩) مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامل "Arcif" في تقرير عام ٢٠١٩.

ويسرنا تهنئتم وإعلامكم بأن **مجلة رماح للبحوث والدراسات** الصادرة عن **مركز البحث وتطوير الموارد البشرية (رماح)**، قد نجحت بالحصول على معايير اعتماد معامل "Arcif" المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها ٣١ معياراً، وللإطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي: <http://e-marefa.net/arcif/criteria>

و كان معامل "Arcif" لمجلتكم لسنة ٢٠١٩ (٥٠١٠٣). مع العلم أن متوسط معامل ارسيف في تخصص "العلوم الاقتصادية والمالية وإدارة الأعمال" على المستوى العربي كان (٥٠١٣٩)، وصنفت مجلتكم في هذا التخصص ضمن الفئة (الثالثة Q3)، وهي الفئة الوسطى.

و بإمكانكم الإعلان عن هذه النتيجة سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك الإشارة في النسخة الورقية لمجلتكم إلى معامل "Arcif" الخاص بمجلتكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ.د. سامي الخزندار  
رئيس مبادرة معامل التأثير  
"Arcif"



+962 6 5548228 -9  
+962 6 55 19 10 7

info@e-marefa.net  
www.e-marefa.net

Amman - Jordan  
2351 Amman, 11953 Jordan



July 9, 2017

Mari Bergeron  
EBSCO Information Services  
10 Estes Street  
Ipswich MA 01938 USA

Prof. Dr. Khalid Al-Khatib,  
Research & Development of Human Resources Center  
Amman, Jordan

Dear Professor Al-Khatib,

It is our pleasure to confirm that the following publications published by Research & Development of Human Resources Center have been licensed and indexed in EBSCOhost

- *REMAH Journal.*
- *Business Organizations Conference.*

EBSCO is the leading provider of databases to thousands of universities, business schools, medical institutions, schools and other libraries worldwide. Indexed content is available only through institutional subscription. Libraries in nearly every country subscribe to one or more EBSCO databases, and in more than 70 countries, all libraries subscribe. EBSCO hosts both peer reviewed and non-peer reviewed titles on our databases. The content serves educational needs of the researchers around the world as well the economic interest of the US.

You are welcome to announce your partnership with EBSCO on your website or in the front matter of your journal as soon as you like

Thank you for contributing your content to our databases.

Sincerely,

  
Mari Bergeron  
Director of International Content Licensing Manager  
EBSCO Information Services  
[mbergeron@ebSCO.com](mailto:mbergeron@ebSCO.com)

Headquarters: 10 Estes Street P.O. Box 682 Ipswich, MA 01938 USA  
Phone: (978) 356-6500 (800) 653-2726 Fax: (978) 356-6565 E-mail: [information@ebSCO.com](mailto:information@ebSCO.com) Web: [www.ebSCO.com](http://www.ebSCO.com)





Home About Us Impact Factor Publishers Suggest Contact

### Categories

Articles **168369**

Journals **20546**

### News

[Journal Impact Factor Report 2018](#)

Date: 28<sup>th</sup> Dec, 2018

[Journal Impact Factor List 2014 \( Now Online !!! \)](#)

Date: 02<sup>nd</sup> August, 2014

[Getting Your Journal Indexed](#)

Date: 08<sup>th</sup> May, 2014

[2012 Impact Factor List](#)

Date: 28<sup>th</sup> April, 2014

### Ramah Journal of Economic Research

An international scientific, refereed journal specialized in economics and administrative sciences, issued by the Center for Research and Human Resources Development: (Jordan's spears). It was established in 2005.



URL: <https://remahresearch.com/index.php/2020-03-02-13-00-36.html>

**Keywords:** economics and administrative sciences, Research and Human Resources Development, journal

ISSN: 2392-5418

EISSN:2392-5418

**Subject:** Business and Management

**Publisher:** Remah Center

**Year:** 2005

**Country:** Jordan

Research Paper Indexed by Citefactor - Not Available

Views: 2

The screenshot shows the EBSCOhost database interface. The page title is "Database: Business Source Complete - Publications". The main content area displays "Publication Details For 'REMAH Journal'".

**Search within this publication**

**Publication Details For "REMAH Journal"**

Title: REMAH Journal  
 ISSN: 2392-5416

**Publisher Information:** Research & Development of Human Recourses Center (REMAH)  
 Gardens St. Complex behind Building No.36  
 1st Floor, office No. 106  
 Amman  
 Jordan

**Bibliographic Records:** 09/01/2015 to present

**Publication Type:** Academic Journal

**Subjects:** Human Resources; Research & Development

**Description:** This journal specializes in Economics and Business, Finance and Accounting

**Publisher URL:** <http://www.remahtraining.com/index.htm>

**Frequency:** 2

**Peer Reviewed:** Yes

On the right side, there is a section for "All Issues" with links for "+ 2016" and "+ 2015".

<b>Subject</b>	BUSINESS AND ECONOMICS
<b>Dewey #</b>	330
<b>▼ Additional Title Details</b>	
<b>Parallel Language Title</b>	Remah - Review for Research and Studies
<b>Key Features</b>	Refereed / Peer-reviewed Website URL
<b>Other Features</b>	Back issues available
<b>▼ Publisher &amp; Ordering Details</b>	
<b>Commercial Publisher</b>	
Al- Lugnat al-Bidagugiyat al-Wataniyat li Maydan al-Takwin fi al-'Ulum al-Iqtisadiyat wa al-Tigariyat wa 'Ulum al-Tasyir / Research and Development of Human Recourses Center	
Address: Garden St., Khalaf Company, Bldg. no.36, 1st Fl., Office no.106, Amman, Jordan	
Website: <a href="http://www.remahtrainingjo.com/">http://www.remahtrainingjo.com/</a>	
<b>Corporate Author</b>	
Al- Lugnat al-Bidagugiyat al-Wataniyat li Maydan al-Takwin fi al-'Ulum al-Iqtisadiyat wa al-Tigariyat wa 'Ulum al-Tasyir / Research and Development of Human Recourses Center	
Address: Garden St., Khalaf Company, Bldg. no.36, 1st Fl., Office no.106, Amman, Jordan	
Website: <a href="http://www.remahtrainingjo.com/">http://www.remahtrainingjo.com/</a>	
<b>▼ Price Data</b>	
JOD 10.00 subscription per year (effective 2018)	



معامل التأثير والاستشهادات المرجعية العربي  
Arab Online Database  
قاعدة البيانات العربية الرقمية

Arcif  
Analytics

التاريخ: 2021/09/28

الرقم: ARCIF 289/L21

سعادة أ. د. رئيس تحرير مجلة رماح للبحوث والدراسات المحترم  
مركز البحث وتطوير الموارد البشرية (رماح)، عمان، الأردن  
تحية طيبة وبعد،،،

يسر معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (Arcif - ARCIF)، أحد مبادرات قاعدة بيانات "معرفة" للإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه قد أطلق التقرير السنوي السادس للمجلات للعام 2021.

يخضع معامل التأثير "Arcif" لإشراف "مجلس الإشراف والتنسيق" الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية: (مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب اسيا (الإسكوا)، مكتبة الاسكندرية، قاعدة بيانات معرفة، جمعية المكتبات المتخصصة العالمية/ فرع الخليج). بالإضافة للجنة علمية من خبراء وأكاديميين ذوي سمعة علمية رائدة من عدة دول عربية وبريطانيا.

ومن الجدير بالذكر بأن معامل "Arcif" قام بالعمل على فحص ودراسة بيانات ما يزيد عن (5100) عنوان مجلة عربية علمية أوبحثية في مختلف التخصصات، والصادرة عن أكثر من (1400) هيئة علمية أو بحثية في (20) دولة عربية ( باستثناء دولة جيبوتي وجزر القمر لعدم توفر البيانات). ونجح منها (877) مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامل "Arcif" في تقرير عام 2021 .

ويسرنا تهنئكم وإعلامكم بأن **مجلة رماح للبحوث والدراسات** الصادرة عن **مركز البحث وتطوير الموارد البشرية (رماح)، عمان، الأردن** قد نجحت في تحقيق معايير اعتماد معامل "Arcif" المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها (32) معياراً، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي: <http://e-marefa.net/arcif/criteria>

و كان معامل "Arcif" العام لمجلتكم لسنة 2021 (0.0962).

وقد صنفت مجلتكم في تخصص العلوم الاقتصادية والمالية وإدارة الأعمال (متداخلة التخصصات) ضمن الفئة (الثانية Q2)، وهي الفئة الوسطى المرتفعة، مع العلم أن متوسط معامل Arcif في هذا التخصص على المستوى العربي كان (0.158). وبإمكانكم الإعلان عن هذه النتيجة سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك الإشارة في النسخة الورقية لمجلتكم إلى معامل "Arcif" الخاص بمجلتكم.

ختاماً، نرجو في حال رغبتكم الحصول على شهادة إلكترونية خاصة بنجاحكم في معامل "Arcif"، التواصل معنا مشكورين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ.د. سامي الخزندار  
رئيس مبادرة معامل التأثير  
"Arcif"



+962 6 5548228 -9  
+ 962 6 55 19 10 7

info@e-marefa.net  
www.e-marefa.net

Amman - Jordan  
2351 Amman, 11953 Jordan



File Edit View History Bookmarks Tools Help

Inbox (953) - arabimpactfactor.com × بيانات المجلة × arabimpactfactor.com/pages/gethi... × +

← → ↻ https://www.arabimpactfactor.com/pages/tafaseljournal.php?id=78 67% ☆

**Arab Impact Factor**  
خاص بالمجلات التي تصدر باللغة العربية

Arabic: معامل التأثير العربي

Admin Panel القائمة التقارير المجلات الصفحة الرئيسية تسجيل الخروج

ISSN: ادخل اسم المجلة او رقم

تقرير رماح للبحوث والدراسات لعام 2021

Research and Development of Human Recourses Center ( REMAH )	اسم المجلة بالانجليزية
2392-5418	ISSN
الاردن	الدولة
2.56	معامل التأثير
اضغط هنا	اصدارات المجلة

10:58 ص ٢٠٢١/٠٧/



GLOBAL UNION OF  
JOURNALISTS  
& MEDIA PERSONS

## الاتحاد العالمي للصحفيين والإعلاميين

### شهادة عضوية

مُنحت الشهادة لـ

**رماح**

التخصص: **مجلة دولية علمية محكمة**

مقر العمل: **الأردن**

مع ما يترتب عليها من حقوق وواجبات وامتيازات مقررة للأعضاء بموجب قانون العضوية في الاتحاد العالمي للصحفيين والإعلاميين وقد أعطيت له هذه الإفادة حسب الأصول  
**رقم العضوية: IUJ5506**

تاريخ الإصدار

16 / 10 / 2022

تاريخ الانتهاء

16 / 10 / 2024



رئاسة الاتحاد العالمي  
للصحفيين والإعلاميين

#### GLOBAL UNION OF JOURNALISTS AND MEDIA PERSONS CIC

License number: 13973502

Registered address: 22 EDWARD ROAD, LEICESTER, UNITED KINGDOM LE2 1TF

Nature of business (SIC)

58130 - Publishing of newspapers

85422 - Post-graduate level higher education

94120 - Activities of professional membership organisations

94990 - Activities of other membership organisations not elsewhere classified

**Notice:** Any illegal or non-professional use of this certificate, the membership of its holder will be suspended in accordance with the terms and conditions of the GLOBAL UNION OF JOURNALISTS & MEDIA PERSONS.



www.iu.news

www.IUjournalists.org



Republic of Iraq  
Ministry of Higher Education  
& Scientific Research  
Mustansiriyah University  
College of Administration & Economics  
Dep. :  
No :  
Date : / / 20



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
الجامعة المستنصرية  
كلية الادارة والاقتصاد  
القسم : ٤٠٣ / ٦٤٠٩  
العدد :  
التاريخ : ٢٠٢٢ / ١٧ / ١٧



الى الأقسام العلمية كافة

م/ اعتمادية مجلة

تحية طيبة ...

نود اعلامكم باعتماد المجلة العلمية ( الرماح ) التي تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية ( عمان - الاردن ) ، وهي مجلة علمية متخصصة في العلوم الاجتماعية والانسانية والادارية والسياسية ، تأسست عام ٢٠٠٥ بالتعاون مع جامعة القران الكريم وتاصيل العلوم في السودان .  
علماً أن الرمز المعياري للمجلة الورقي (ISSN:2392-5418) والالكتروني (7423-2520) وموقعها الالكتروني (www.remahresearch.com) ، لغرض نشر البحوث العلمية للتدريسيين وطلبة الدراسات العليا .

مع التقدير ...

أ.م.د. خديجة جمعة مطر  
معاون العميد للشؤون العلمية  
٢٠٢٢/١١/١٧

نسخة منه الى //

- مكتب السيد العميد المحترم .. مع التقدير .
- ✓ مكتب السيد معاون العلمي المحترمة .. مع الاوليات .
- قسم الاحصاء .. مذكرتك المرقمة (٣٦١ في ٢٥ / ١٠ / ٢٠٢٢) .
- ملف الصادرة .
- بهاء ١١ / ١٧ .

STATE OF LIBYA  
GOVERNMENT OF NATIONAL UNITY  
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION  
& SCIENTIFIC RESEARCH  
**RESOLUTIONS**



دولة ليبيا  
حكومة الوحدة الوطنية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
**القرارات**

**قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي  
رقم (339) لسنة 2022 م  
بشأن ضوابط نشر الإنتاج العلمي لفرض الترقية العلمية لأعضاء هيئة التدريس**

**وزير التعليم العالي والبحث العلمي:**

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري المؤقت وتعديلاته
- وعلى الاتفاق السياسي الليبي الموقع في 17 ديسمبر 2015 ميلادي .
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010 مسيحي بشأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى القانون رقم (18) لسنة 2010 م بشأن التعليم .
- وعلى قرار مجلس النواب رقم (1) لسنة 2021 م بشأن منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية
- وعلى قرار مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية رقم (39) لسنة 2021 م بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي وتعديد اختصاصات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتنظيم جهازها الإداري .
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة سابقا رقم (501) لسنة 2010 م بشأن إصدار لائحة تنظيم التعليم العالي وتعديلاته.
- وعلى كتاب السيد / المستشار الأكاديمي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

**ق ر ر  
سادة ( 1 )**

لا يعتد بأي إنتاج علمي مقدم لفرض الترقية العلمية لأعضاء هيئة التدريس إلا إذا كان منشورا بإحدى الوسائل التالية :

- 1- البحوث المنشورة بالمجلات العلمية المحكمة المعتمدة من الهيئة الليبية للبحث العلمي .
- 2- المجلات العلمية المعتمدة في قاعدة بيانات سكوبس الدولية (Scopus) - ويمكن الوصول إليها عبر الرابط التالي:  
<https://www.scopus.com/sources.uri?zone=Top Nav bar&origin=searchbasic>
- 3- المجلات المعتمدة في قاعدة بيانات ويب أوف ساينس (web of science) - ويمكن الوصول إليه عبر الرابط التالي:  
<https://mi.ciarivate.com/search-results>
- 4- المجلات المدرجة في قاعدة بيانات مامال التأثير العربي - ويمكن الوصول إليها عبر الرابط التالي:  
<https://www.arabimpactfactor.com/pages/journals.php>

**سادة (2)**

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وعلى الجهات المعنية تنفيذه .



د. محمد القيب  
وزير التعليم العالي والبحث العلمي

صدر في طرابلس  
يوم 10/3/2022  
بشأن رقم 339  
من في

هاتف : 00218 21 484 34 57  
هاتف : 00218 21 484 32 52

www.mhesr.gov.ly

طرابلس - ليبيا

## افتتاحية العدد

بحمد الله وفضله ارتفع معامل التأثير العربي لمجلة رماح للبحوث والدراسات/الأردن وفقاً لتقرير عام (2020) والصادر عن مشروع التأثير العربي باتحاد الجامعات العربية، حيث بلغ (1.5) مقارنة بالتقرير السابق عام (2019) والذي حظي (1.3).

و بعون الله وتوفيقه نرف خبر إئتلافنا وتعاوننا منذ صدور العدد (51) والأعداد التي تليه مع جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم في السودان اعتباراً من 2021/1/1.

كما أننا نشكر الله تعالى على استمرارية العمل واستمرارية تقدم الخُطى نحو العالمية، بصدور العدد (94) حيث تم إدخال المجلة لمحرك البحث العلمي جوجل سكلولار (Google Scoler)، وقاعدة بيانات المكتبة البريطانية وأولخ الألمانية وهذه خطوة تسمح لنا بالدخول إلى القواعد الأخرى بإذن الله علماً بأن المجلة موجودة على قاعدة بيانات إيبسكو الأمريكية، وحصلت المجلة بحمد الله على مُعامل التأثير العربي، وباختراق مذهل انضمت المجلة لموقع CiteFactor.

وهذا العدد (94) فيه من الأبحاث القيمة لباحثين من جامعات عربية متعددة من: الأردن، الجزائر، السعودية، العراق، قطر، الكويت، السودان، فلسطين، مصر... الخ.

كما يسرنا إعلامكم بأن مجلة رماح قد نجحت في تحقيق معايير اعتماد معامل "أرسيف Arcif" المتوافقة مع المعايير العالمية والتي يبلغ عددها (32) معياراً، وللإطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي: <http://e-marefa.net/arcif/criteria> وكان معامل "أرسيف Arcif" لسنة 2021 (0.0962).

وقد صنفت المجلة في تخصص العلوم الاقتصادية والمالية وإدارة الأعمال (متداخلة التخصصات) ضمن الفئة (الثانية Q2) وهي الفئة الوسطى المرتفعة.

أملين من الله العلي القدير أن تبقى مجلة رماح متميزة ببحوثها وتسعى للتطور مع كل عدد.

رئيس التحرير

الاستاذ الدكتور سعادة الكسواني

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
5	هيئة تحرير المجلة
6	الهيئة الاستشارية للمجلة
7	شروط النشر
8	موقع المجلة بقواعد البيانات العالمية
9	شهادات المجلة
18	افتتاحية العدد
19	فهرس المحتويات
24	<p>The impact of some economic variables on agricultural price policy in rice producing and exporting countries for the period 1990 - 2020</p> <p>Dr . Okba Mohammed Nori</p> <p>Lecture Mosul University / College of Agriculture and Forestry / Department of Agricultural Economics</p>
47	<p>أثر إدارة المواهب على أداء مشاريع الطاقة المتجددة في الأردن في ظل إدارة الاحتواء العالي كمتغير معدل</p> <p>إعداد طالبة الدكتوراة: آيات سامح العمري</p> <p>إشراف الاستاذ الدكتور: بلقاسم بشيني</p> <p>جامعة تونس المعهد العالي للتصرف بتونس</p>
117	<p>التحليل البيئي الداخلي لواقع المسؤولية الاجتماعية للجامعات اليمنية في ضوء متطلبات التنمية المستدامة</p>

	أ. معصار علي أحمد العزب: باحث دكتوراه، كلية التربية، جامعة صنعاء، اليمن. أ. د أحمد أحمد علي الأنسي: كلية التربية، جامعة صنعاء، اليمن
176	التنفيذ المعجل لأوامر الأداء في قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني "دراسة مقارنة" هاشم محمد محمد الشرفي باحث دكتوراه -كلية الشريعة والقانون- جامعة صنعاء- اليمن.
226	الطبيعة القانونية لعقد وكيل العقود العادي والإلكتروني الباحث القاضي / أشرف يحي أحمد الصباحي باحث دكتوراه، قسم القانون الخاص، كلية الشريعة والقانون، جامعة صنعاء، اليمن. قاضي بالمحكمة التجارية أمانة العاصمة صنعاء سابقا، قاضي محكمة غرب
291	من ضوابط التجديد: التمييز بين الثوابت والمتغيرات إعداد طالب الماجستير عبدالله سعيد عريدان قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة كلية الشريعة وأصول الدين
318	<b>Nexus of Digital Transformation and Organizational Performance through Innovation: A Conceptual Model</b> <b>Prepared by</b> <b>Yaser Mohammad Al-Shyyab</b>

348	الضبط الإداري بين واجب حفظ النظام وضرورة حماية الحقوق الدكتور: أبوبكر العم مختص في القانون العام
366	المسائل التي نفي فيها الخلاف في المذهب الحنبلي جمعاً ودراسةً نورة أحمد علي الغامدي كلية الشريعة وأصول الدين قسم الفقه وأصوله
426	حقوق الطفل من منظور علم الاجتماع دراسة تحليلية د.نضال محمد خير الجندي - كلية الآداب والعلوم الانسانية - قسم علم الاجتماع

**The impact of some economic variables on agricultural price policy in  
rice producing and exporting countries for the period 1990 - 2020**

Dr . Okba Mohammed Nori

**Lecture**

Mosul University / College of Agriculture and Forestry / Department of  
Agricultural Economics

[okba.mahammed.alagha@uomosul.edu.iq](mailto:okba.mahammed.alagha@uomosul.edu.iq)

## Abstract

Prices play an important role in economic life as they reflect the relative scarcity of each commodity or economic resource. In addition, it implicitly carries the opportunity costs of producing this commodity, especially agricultural commodities. Prices cannot be achieved in the market through the mechanism of supply and demand without the intervention of the state in one way or another, even in countries that most adopt the capitalist system. Therefore, agricultural price policy is one of the most important measures that the state resorts to to achieve economic goals, whether to correct market deviations or restore them. To get closer to a state of perfect competition, or to increase price incentives for agricultural producers to correct imbalances between the supply and demand sides, based on economic variables that may have varying (direct and indirect) effects on the performance of the agricultural price policy for rice .

Due to the differences in agricultural price policy patterns for rice from one country to another, the research aims to know and evaluate the pattern of agricultural price policy for rice for each country in the research sample and the extent to which the price policy is affected by the economic variables of each country, using the method of international comparisons. The research reached several important results, the most prominent of which was the difference in the impact of the economic variable on the agricultural price policy for rice from one country to another, in addition to the fact that the local markets for rice in the countries of the research sample are non-competitive markets and reflect many price distortions .

**الملخص:**

تلعب الاسعار دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية إذ أنها تعكس مدى الندرة النسبية لكل سلعة او مورد اقتصادي . فضلاً عن انها تحمل ضمناً تكاليف الفرصة البديلة لإنتاج هذه السلعة ، ولا سيما السلع الزراعية . وان الاسعار لا يمكن ان تتحقق في السوق من خلال الية العرض و الطلب من دون تدخل الدولة بشكل او باخر حتى في الدول الاكثر انتهاجاً للنظام الرأسمالي ، لذا تعد السياسة السعرية الزراعية من اهم الاجراءات التي تلجا اليها الدولة لتحقيق اهداف اقتصادية سواء لتصحيح انحرافات الاسواق و اعادتها للاقتراب من حالة المنافسة الكاملة ، او لزيادة الحوافز السعرية للمنتجين الزراعيين لتصحيح الاختلالات بين جانبي العرض و الطلب و ذلك بالاعتماد على المتغيرات الاقتصادية التي من الممكن ان تمتلك تأثيرات ( مباشرة و غير مباشرة ) متباينة على اداء السياسة السعرية الزراعية للرز .

و نظراً لاختلاف انماط السياسة السعرية الزراعية للرز من دولة الى اخرى فان البحث يهدف الى معرفة و تقييم نمط السياسة السعرية الزراعية للرز لكل دولة من دول عينة البحث و مدى تأثير السياسة السعرية بالمتغيرات الاقتصادية لكل دولة وذلك باستخدام اسلوب المقارنات الدولية . وقد توصل البحث الى عدة نتائج مهمة كان من ابرزها اختلاف تأثير المتغير الاقتصادي على السياسة السعرية الزراعية للرز من دولة الى اخرى ، فضلاً عن كون الاسواق المحلية للرز في دول عينة البحث هي اسواق لا تنافسية و تعكس الكثير من التشوهات السعرية.

### Introduction:

The importance of the research lies in the main role that agricultural price policies can play in addressing the imbalances between the supply and demand sides of agricultural commodities, whether by increasing price incentives for agricultural producers for the purpose of increasing agricultural production, or directly by influencing farm incomes through changing the crop structural composition of farms. Or by determining the individual's consumption pattern and rationalizing it.

**Research objective:** The research aims to identify the most important economic variables that can affect the agricultural price policy for rice in the countries of the research sample through the interconnected economic relationships between agricultural price policy and some economic variables and measure this economic impact by using econometric methods.

**Research hypothesis:** The research assumes the existence of a relationship between the agricultural price policy for rice and some of the economic variables that most influence the agricultural price policy for rice.

**Research methodology:** The research is based on the use of two methods, the first of which is linking the contents of economic theory in discussing the topic, and the other is by making use of standard analysis methods to determine the relationship between economic variables and the agricultural price policy for rice in the research sample countries and interpreting the results in an economic way that is consistent with the contents of economic theory.

**Research sample:** For the purpose of conducting research, a sample was chosen from developing countries, which are each of {Bangladesh, Vietnam, Myanmar} and the motives for choosing the research sample were the following ;

1 - The countries of the research sample are mainly agricultural countries, and they are among the developing countries that produce and export rice in large quantities.

2 - Being non-oil countries.

4 - The percentage of the agricultural sector's contribution to the national product or national income is considered high.

The research included two sections. In the first section, we dealt with the relationship between economic variables and their impact on the agricultural price policy for rice, while in the second section we dealt with the economic measurement of the impact of some economic variables on the agricultural price policy for rice, with analysis and interpretation of these effects during the research period.

The research included two sections. In the first section, we dealt with the relationship between economic variables and their impact on the fluctuations in global corn prices, while in the second section we dealt with the economic measurement of the impact of some economic variables on fluctuations in global corn prices, with analysis and interpretation of these effects during the research period .

The research relied on studies completed by official international organizations and institutions and on global research published in international periodicals that covered the theoretical side of the study. As for the sources that were used to obtain data that covered the applied aspect, the most important of them were the International Financial Statistical [1] issued by the International Monetary Fund for many years. Also, International Trade Statistics [2] was used for many years. . as well as the annual statistics of the United Nations (Statistics Yearbook) [3] . In addition to the data published on the general database of the Food and Agriculture Organization of the World Food and Agriculture Organization (FAO) [WWW.FAO.STATS](http://WWW.FAO.STATS) [4] ,

as well as the data published in the statistics and studies of the Arab Organization for Agricultural Development, as well as the data published on the organization's website [WWW.AOAD.ORG](http://WWW.AOAD.ORG) [5] , in addition to the researcher's use of published data. In the Unified Arab Economic Report for many years, and in the data published in the Statistical Collection of Arab Countries published by the Arab Monetary Fund and others

The research reached several important results, the most prominent of which was the difference in the impact of the economic variable on the agricultural price policy for rice from one country to another, in addition to the fact that the local markets for rice in the countries of the research sample are non-competitive markets and reflect many price distortions.

1 - The theoretical framework of the relationship between economic variables and their impact on agricultural price policy for rice ;

The economic effects of the agricultural price policy for rice are intertwined with many economic variables within the matrix of macroeconomic policies, as well as the variation in the effects of each of the economic variables on the agricultural price of rice. Therefore, we will rely on testing the effect of the most important economic variables on the performance of the agricultural price policy for rice in all countries of the research sample.

The most important of these economic variables are ;

1 – 1 Interest rate: The interest rate affects agricultural price policy and therefore agricultural investment because it represents a large portion of the variable costs of agricultural output. Economic theory indicates that the interest rate represents a safety valve for economic stability, especially in times of economic crises, through the major role that the interest rate can play in achieving balance between savings and investments, as well as through achieving balance and stability between the general level of prices. And the quantity of money offered for circulation, and this is what Wicksell called the

natural rate of interest [6] , which represents the marginal efficiency of capital.

If the natural interest rate is equal to the nominal interest rate, then the inflation rate is zero. If the natural interest rate is greater than the nominal interest rate, this will encourage producers to increase borrowing, which will lead to an increase in investment, and thus at a later stage, it will lead to an increase in inflation. The demand for elements of agricultural production, which leads to an increase in the costs of agricultural production, and then an increase in the general level of prices for agricultural products, as well as an increase in demand for amounts prepared for agricultural borrowing, which raises the nominal or cash interest rate, thus achieving a state of equality between the nominal interest rate and the nominal interest rate. Natural interest rate .

The gap between the natural and nominal or monetary interest rates can be considered a basis for measuring the degree of flexibility of monetary policy. If the monetary interest rate is greater than the natural interest rate, this means an increase in savings, a decrease in investment, and then a decrease in agricultural output, meaning that monetary policy is inflexible and vice versa. [7] . Interest rates can also affect the performance of agricultural price policy indirectly through their impact on the exchange rate of the local currency, as a rise in the cash interest rate leads to exaggerations in the real exchange rate of the currency, so the changes occurring in interest rates must be equal to the changes occurring In currency exchange rates and inflation occurring in the local market [8] .

1 – 2 Local currency exchange rates: It is one of the most prominent economic variables that affect the performance of the agricultural price policy for rice by influencing the relative prices of locally produced agricultural commodities, as well as helping to reduce agricultural imports by increasing price incentives for agricultural producers to substitute local commodities for about her.

Most developing countries resort to adopting exaggerated exchange rates for their local currency in order to provide basic food commodities and improve the living conditions of the people of society. This may lead to misallocation of economic resources by diverting a large portion of these resources to the production of non-traded goods, and thus not achieving the required economic efficiency according to the principle of opportunity cost. This is in addition to the fact that the rise in the currency exchange rate leads to increased consumption of goods. Low-priced imported food compared to locally produced food commodities. Also, an exaggeration in the exchange rate of the local currency will lead to a deviation in the rate of trade in favor of cities at the expense of the countryside, and will increase the country's ability to import agricultural production goods and increase the import of agricultural production requirements such as improved seeds and agricultural fertilizers that help increase agricultural production [9] .

In addition, most developing countries resort to achieving an exaggerated exchange rate for their national currency in order to achieve high rates of protection for their local products, as well as in order to follow a contractionary monetary policy with the aim of reducing inflation rates. However, following an exaggerated exchange rate will lead to a decrease in the competitiveness of exports in global markets, and thus a decrease in external demand for agricultural exports as a result of their high costs [10] . This also leads to an increase in the real value of local agricultural production elements, especially the wages of agricultural workers, which leads agricultural producers to lay off a large number of agricultural workers and replace them with capital as a result of decreased profits in the agricultural export goods sector, and then an increase in unemployment rates .

The success of the policy of reducing the exchange rate of the local currency depends on the extent of the flexibility of the agricultural production system, on which the extent of the flexibility of the supply of agricultural exports in global markets depends. The greater the flexibility of the agricultural

production system in the country, the more completely flexible the supply of exports will be, which leads to an increase in Trade gains for the country. Economic events indicate that the Asian crisis has caused fundamental reductions in the exchange rates of the currencies of all crisis countries, ranging between (25%) and (75%), which led to a reduction in these countries' grain imports, and an increase in local demand for local grain production, especially the grain crop. Rice, which is produced in these countries in large quantities [11] .

1 – 3 Inflation in the prices of agricultural commodities: Inflation is a rise in the general level of prices, and this rise does not occur only once, but rather occurs successively. It can be said that inflation in the prices of agricultural commodities has reciprocal effects with agricultural price policy measures, and these effects are evident when the state subsidizes the final prices of agricultural commodities to consumers. This leads to an increase in the real incomes of consumers, which leads to an increase in effective demand in local markets for all commodities. Agricultural and non-agricultural. Consequently, the prices of all commodities, especially agricultural ones, rise due to the low elasticity of their supply due to the low elasticity of their production. Which leads to a decrease in the real incomes of consumers again, which leads them to demand an increase in their wages, and when their demands are met, cost-driven inflation occurs in successive rounds .

This also leads to an increase in price incentives for producers by increasing the supply of agricultural commodities, but this increase in the supply of agricultural commodities is not proportional to the increase in prices due to the inflexibility of the production system, which leads to stagflation due to the decrease in the purchasing power of the local currency unit, and thus an increase in demand for Money .

When the state supports agricultural production requirements, this measure will lead to an increase in cash and real incomes for agricultural producers, which leads to an increase in local demand for the elements of agricultural

production and then leads to an increase in the prices of the elements of production as a result of an increase in the marginal propensity for agricultural investment, and thus An increase in the general level of prices. It must be mentioned here that the inflation arising due to subsidizing the final prices of agricultural commodities will take a shorter period of time and will have a greater impact on the national economy than the time period it takes for inflation arising due to subsidizing agricultural production requirements .

1 – 4 Taxes: Taxes are one of the variables of multi-functional financial policy to achieve different goals. As it is the main means used to put pressure on the real incomes of individuals in order to reduce their purchasing capabilities and thus reduce the surplus demand for goods to levels that do not exceed the capacity of production capacity to supply the goods, which achieves a balance between the supply of goods and the demand for them [12]. In addition to being a tool for reallocating economic resources to achieve the maximum economic and social benefit by increasing tax rates on unwanted goods, in addition to being one of the important resources for the country's general budget. In addition to its function in achieving stability and economic development, and an important resource for financing government spending .

Perhaps the positive impact of the tax on the level of the national economy and producers is through its impact on agricultural price policy. When the value of the tax imposed on producers is fixed, it works to stimulate agricultural producers to increase production in order to distribute the value of the tax over the largest possible number of producing units, which leads to an increase in demand for idle economic resources and thus to an increase in economic growth and then a decrease in the budget deficit. the public . In addition, imposing a fixed tax on producers will lead to an increase in the prices of produced goods by a greater percentage than the tax rate, which means a decrease in the real incomes of owners of factors of production, and this means a decrease in the marginal costs of factors of production, which

means an increase in price incentives for producers to achieve more profits. The other and negative aspect of taxes is that when taxes are increased on agricultural producers, this leads to a reduction in investment spending, which leads to a decrease in the capital-labor ratio, and thus an increase in the marginal efficiency of capital and a decrease in the marginal efficiency of the labor component, which leads to a rise in the combination of costs. production again, and thus inflation occurs in the country due to an increase in the general level of prices, as well as the layoff of a large number of workers with the aim of reducing production costs, which causes high unemployment rates and a decline in the country's economic growth rate .

1 – 5 Government spending: It is the other side of fiscal policy and directly affects agricultural price policy because its effects affect the economic life and real incomes of members of society. It is a function of the available financial resources that can be used in the amount and directions determined by the economic and social environment of the state .

When public expenditures are increased by increasing subsidies, programs to support the prices of agricultural commodities, and the prices of factors of agricultural production, they work to increase effective demand by increasing the real income of members of society. Given the high marginal propensity to consume for the poor, consumer demand will begin to rise, leading to Increasing the prices of agricultural commodities if they are flexible, which means increasing price incentives for agricultural producers to increase agricultural production, and this causes an increase in demand for elements of agricultural production. Which means increasing the use of the item with the lowest cost and thus creating new incomes. As for items that are relatively scarce, increasing demand for them will lead to an increase in their prices. Which means an increase in total demand corresponding to an increase in total supply, whether at the same rate of increase or at a different rate depending on the degree of flexibility of the production system, which results in an increase in farm income, which in turn will lead to an increase in private

investment demand. And then the demand for capital increases as a result of the increase in marginal efficiency of capital. Which causes an increase in interest rates, which in turn affects savings by increasing, and this means an increase in the marginal propensity to save. The supply of lending capital increases, which meets the increase in growing investment demand. This means increased economic growth. These occur in the form of cycles of influence and influence according to the principles of multiplier and accelerator .

However, this economic growth is not without negative effects, such as an increase in the rate of waste in the use of economic resources supported by the government, which leads to greater negative effects on the national economy. The phenomenon of inflation also occurs due to the inelasticity of the supply of agricultural commodities, in addition to the negative effects left by increased support on the balance of payments as a result of the increase in local consumption of agricultural commodities due to their lower local prices than their counterparts in global markets, which causes an increase in the general budget deficit .

1 – 6 Per capita income rate ;

The per capita income rate is part of the effective domestic individual demand, as the growth of the per capita income rate causes a change in the nutritional composition at the household and state levels. Poor countries that suffer from food deficits; When per capita income increases, its consumption of grains increases because the tendency to consume per capita is high with the marginal propensity per capita in rich countries [13] . Many studies indicate that this phenomenon is explained by the effect of Engel's Law, as the income elasticity of demand for food commodities changes as income increases, so this elasticity is relatively high in poor countries with low income, and what proves this is the real experiences that took place in eastern and southeastern countries. Asia, whose income elasticity of demand decreased from (0.44) in 1980 to (0.08) in 1995. This means that the demand

for grains in those countries decreased due to the decrease in income elasticity of demand in light of the high level of per capita income in that period, which led to a decrease Percentage of expenditure on grain consumption [14] .

However, some other studies have indicated that the effect of Engel's Law on the demand for grain in normal circumstances is a realistic case, but they believe that the effects of this law are unrealistic when large income shocks occur, based on the results of applying the Rotterdam System model, which proved that the share of grain In the family and state budget, it is fixed when the income elasticity of demand is very low, as a proportion of grain consumption must remain within the nutritional components of the population, even with high income [15] .

It can be said that the interpretation based on Engel's law is correct only when the demand for grains expresses only direct human consumption of them. However, grains have many other uses, the most important of which is the animal feed industry. Consequently, a large portion of the demand for grains in these countries is derived from the demand for animal products, which is directly affected by the increase in income. The high level of per capita income in East and Southeast Asia led to dietary diversification instead of almost complete dependence on rice [16] .

%44 of the demand for grains goes to the feed industry, which - according to FAO reports - will be the most important vital element driving the grain sector in the world [17] .

; 1 – 7 Agricultural price policy for rice

It is one of the most important means that the state relies on in setting and achieving some of the main goals in the economic and social life of the country's people, through a package of measures that the state can follow. For example, if the state aims to increase the production of a certain commodity, whether for the local market or the foreign market, it resorts to

increasing price incentives for farmers in order to change the crop composition in favor of increasing the production of that commodity. Whether it is the process of increasing price incentives by increasing the price of the final agricultural crop, or by supporting the prices of the production components of that crop, such as providing improved seeds at subsidized prices to farmers, or providing semi-free subsidized services to farmers by combating harmful insects to the crop using aircraft, or transporting the crop by media. Government services, such as trains, are almost free. However, if the state is working to increase its government revenues, it resorts to imposing taxes on agricultural crops, as happens in some developing and poor countries .

The agricultural price policy for any crop can be measured through the effective protection factor by dividing the local price of the agricultural crop by its global price. If the result is greater than the correct one, it represents the type of government support policy, and if the result is less than the correct one, it expresses a bias policy. Against agricultural crops. However, if the output is equal to one, this means that the local markets of that country enjoy a state of complete competition for that crop. In addition, this process (agricultural price policy) measures the amount of increase in value added that is achieved as a result of following protection policies or customs tariffs compared to the situation in The shadow of free trade [18] .

2 - The practical aspect: economic measurement of the impact of some economic variables on agricultural price policy for rice ;

In order to prove the impact of some economic variables on the performance of agricultural price policy in a selected sample of developing countries, the least squares method was used, where the regression equation took the following form ;.

$$Y = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + B_5X_5 + B_6X_6$$

Y = Agricultural price policy for rice . . .

$X_1$  = interest rate .

$X_2$  = The exchange rate of the local currency against the US dollar.

$X_3$  = Inflation in agricultural commodity prices

$X_4$  = Taxes

Government spending = .  $X_5$

$X_6$  = Per capita income rate

Table No. ( 1 )

Analytical indicators of the impact of some economic variables on the performance of agricultural price policy for rice in the countries of the study sample .

State	B <sub>0</sub>	B <sub>1</sub>	B <sub>2</sub>	B <sub>3</sub>	B <sub>4</sub>	B <sub>5</sub>	B <sub>6</sub>	R <sup>2</sup>	F	D. W	Form format
Bangladesh T	1.93 (3.54)	0.04 (2.5)	0.55 (6.65)		-0.02 (3.34)	0.07 (3.78)	0.32 (3.16)	72.7%	7.9	2.22	Semi-logarithmic on the left
Vietnam T	1.76 (10.13)	-0.15 (-2.82)	0.47 (3.71)	0.02 (2.02)	-0.47 (4.14)		0.41 (3.11)	68.4%	9.58	1.68	Linear
Myanmar T	1.87 (3.76)	8.7 (3.4)	0.19 (4.14)	0.53 (3.05)	-5.59 (4.27)	0.22 (5.13)	0.2 (2.27)	59.8%	8.43	1.94	Double logarithmic

Source: Prepared by the first researcher

Through the results of analyzing the impact of some economic variables on the performance of the agricultural price policy for rice in the countries of the research sample, different formulas of analysis were relied upon, so that the formulas adopted gave the best results, but some of the formulas suffered from the problem of linear interference between some of their variables, and After processing and dropping non-significant variables, the value (F) ranged between (7.9) the lowest value and between (9.58) the highest value. All of these values were greater than the values of their tabulated counterparts at a significance level (0.05). While the values of the coefficient of determination ((  $R^2$ )) for the equations were between (59.8%) and (74.76%), which also reflects the degree of importance of the independent variables in explaining the developments occurring in the dependent variable. In addition, the Durbin-Watson test indicated that the models were free of the problem of autocorrelation .

Regarding the relationship between the independent variables and the dependent variable .

First: variable interest rates .

The test results from Table (1) indicate the emergence of a negative and significant effect of this variable through the (T) test on the performance of the agricultural price policy for rice only in the Vietnam model. This means that the increase in interest rates offered to farmers led to an increase in the costs of rice production in Vietnam. Consequently, this had a negative impact on the price incentives for rice farmers, and then this impact was transmitted negatively to the performance of agricultural price policy in Vietnam. While the effect of the interest rate appeared to have a positive effect on the performance of the price policy and a mixed effect in the rest of the countries in the research sample. This means that farmers in these countries have exploited the money they borrowed in such a way that the marginal benefit of the monetary unit was greater than the marginal cost of the monetary unit

(the interest rate). This is consistent with a study [19] in which it was stated that “some countries use interest rate policies to control agricultural production, and then influence the quantities of it supplied locally, and then control its price in local markets.” This indicates that these Markets are close to non-competitive patterns. In addition, some countries worked to control interest rates and bring them in line with rice prices in order to maintain price incentives for farmers, which led to the emergence of a direct relationship between the two variables .

Second: The local currency exchange rate .

The results of the analysis have proven that there is a positive and significant effect of the local currency exchange rate on agricultural price policy, and this is an indication of the liberalization of local currency exchange rates in these countries. This is because free exchange rates lead to a positive impact on the performance of agricultural price policy because they are able to reflect Changes in production costs, especially in short-term periods .

Third: Inflation in agricultural commodity prices .

Inflation in the prices of agricultural commodities had a positive and significant effect in both (Vietnam and Myanmar) on the price policy of rice. This indicates that increasing inflation in the prices of agricultural commodities at low levels leads to an increase in price incentives to increase rice production. These countries also practiced policies to curb Inflation is harmful to agricultural policies, especially exported commodities such as rice, as indicated by a study by the World Bank . This indicates that the pattern of rice price policy in these countries is far from a state of complete competition and close to non-competitive patterns .

Fourth: Taxes .

Taxes had a negative and significant impact on the performance of the agricultural price policy in each of (Bangladesh, Vietnam, Myanmar) because increasing taxes on farmers leads to an increase in farm costs, and then a decrease in profits and farm incomes due to their inability to transfer the burden of the tax to consumers in the form of An increase in the price of rice .

Fifth: Government spending .

Through the analysis, the government spending variable appeared to have a positive and significant impact on the performance of the agricultural price policy in each of (Bangladesh, Vietnam, Myanmar). This results from the fact that increasing government spending leads to an increase in the real income of a wide segment of individuals, and this leads to an increase in consumer demand. Especially on commodities for which wheat is an essential component, which increases price incentives for farmers, and this is an implicit indication of the government's ability to influence rice prices in local markets

Sixth: Per capita income rate .

Through the analysis, the variable of the per capita income rate appeared to have a positive and significant effect on the performance of the agricultural price policy for rice in all countries of the research sample, and this is consistent with economic theory because increasing the income rate of individuals means increasing the total direct effective demand for rice as well as increasing the effective derived demand for rice from Demand for meat of all kinds that are used as food by buttons.

Conclusions ;

From this, the research reached a set of conclusions, the most important of which were ;

1 - The local rice markets in the countries of the research sample are non-competitive markets due to restrictions and subsidies that deviate rice prices from alternative opportunity prices, which negatively affected the optimal exploitation of agricultural resources .

2 - The governments of the countries in the research sample follow policies of government intervention in influencing the supply of rice, and then the local rice prices, through a package of monetary and financial measures in order to achieve goals set by the state in advance, which has led to chronic and permanent distortions in their local markets .

3 - The impact of each economic variable on the performance of agricultural price policies for rice varies from one country to another depending on the type of agricultural policy followed in each country in the research sample .

## Sources:

- [ 1 ] – International Monetary Fund . from ( 1990 - to 2015 ) United National .
- [ 2 ] - International Trade Statistics Year Book ( from 1990 to 2009 ) United Nations
- [ 3 ] - Year Book Statistic( from 1990 to 2003 ) United Nations
- [ 4 ] [http: www. FAO.STATS](http://www.FAO.STATS)
- (5) [http: www. AOAD.ORG](http://www.AOAD.ORG)
- [ 6 ] – Jhingan ، M.L , 1983، Macroeconomic Theory ، Vikas Publisking House .
- [ 7 ] - Tanner, J. Ernest (1975). Awicksellian Indicator of Monetary Policy. Journal of Monetary Economics, DOI:10.1016/ 0304-3932(70)90003-6
- [ 8 ] - Abdigman, Michael, 1988, Macroeconomic Theory and Policy, translated by Muhammad Ibrahim Mansour, Mars Printing and Publishing House, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia.
- [ 9 ] - Timmer , C . Peter And Falcon ,Walter P . & Pearson , Scott R . 1983 ، Food Policy ) Copy Right By International Bank ، USA
- [ 10 ] – Corden and Max 1985, Protection, the Exchange Rate, and Macroeconomic Policy, Finance and Development, Volume (22), Issue (2).
- [ 11 ] - USDA. Situation Economic Research of Agriculture (2000,"International Financial Crises and Agriculture: USA. Development of Agriculture, Economic Research of Agriculture, March, 2000.

[ 12 ] - - World Economic and Social Surveys, (2000)," Trends and Policies in The World Economy, New York: United Nations

[ 13 ] - Coyle, William T., Warwick McKibbin, Zhi Wang, and Michael Lopez,(1998), "The Asian Financial Crisis: Impact on U.S. Agriculture"USDA, ERS Staff Paper No. 9805, Nov. 1998. Brian J. Fleay, (2001), "Food Production and Fossil Fuels",

[ 14 ] - Yu, Wushing, Thomas W. Hertel, Paul Preckel and James Eales,(2002), "Projecting World Food Demand: Using Alternative Demand System"

[www.foi.dk/publikationer/wp/2002/wp05-02.pdf](http://www.foi.dk/publikationer/wp/2002/wp05-02.pdf)

[ 15 ] - Chaudri, R., and C. P. Timmer (1986), "The Impact of Changing Affluence on Diet and Demand Pattern for Agricultural Commodities ", (World Bank staff Working Paper No.785, World Bank, Washington DC

[ 16 ] - Hossain, Mahbub and Josephine Narciso, (2004), "Global Rice Economy: Long-Term Perspectives", FAO. Rice Conference, Rome, Italy, 12-13 February.

[ 17 ] - Food and Agriculture Organization (FAO), (2000), "Agriculture 2015-2030" Global Perspectives Studies Unit, 24 July

[ 18 ] - Crocker, Anne, 1983, The Effects of Trade Strategies on Growth, Finance and Development, No. (2

[ 19 ] -Agarwala, Ramgopal 1984, Price Distortions and Growth, Finance and Development, Volume (21), Issue (1)



أثر إدارة المواهب على أداء مشاريع الطاقة المتجددة في الأردن في ظل إدارة  
الاحتواء العالي كمتغير معدل

**The Impact Of Talent Management on the Performance of Renewable  
Energy Projects in Jordan Under High Containment Management As A  
Moderating Variable**

إعداد طالبة الدكتوراة: آيات سامح العمري

إشراف الاستاذ الدكتور: بلقاسم بشيني

جامعة تونس

المعهد العالي للتصرف بتونس

2024

**The Impact Of Talent Management on the Performance  
of Renewable Energy Projects in Jordan Under High  
Containment Management As A Moderating Variable**

## المخلص

هدفت الدراسة الكشف عن أثر إدارة المواهب على أداء مشاريع الطاقة المتجددة في الأردن في ظل إدارة الاحتواء العالي كمتغير معدل، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، تكونت عينة الدراسة من العاملين في مشاريع الطاقة المتجددة وتشمل العينة (مديرو مشاريع الطاقة المتجددة ، المدراء الفنيين ) والبالغ عددهم (467) مديرا ومديرا فنيا في شركات الطاقة المتجددة في الاردن والبالغ عددها 467 شركة، واستخدمت الاستبانة لجمع البيانات وكان من أبرز النتائج: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لإدارة المواهب بأبعادها (تخطيط المواهب، استقطاب المواهب، تطوير المواهب، الاحتفاظ بالمواهب) في أداء مشاريع الطاقة المتجددة في الأردن (أداء الوقت، أداء التكلفة، أداء الجودة) يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لإدارة المواهب بأبعادها (تخطيط المواهب، استقطاب المواهب، تطوير المواهب، الاحتفاظ بالمواهب) في أداء مشاريع الطاقة المتجددة في الأردن (أداء الوقت، أداء التكلفة، أداء الجودة) في ضوء الاحتواء العادي كمتغير معدل

وقد أوصت الدراسة بضرورة تحسين إدارة المواهب وأداء المشاريع وإدارة الاحتواء العالي مع تبادل الخبرات ومواكبة التغيير المطلوبة.

**الكلمات المفتاحية:** إدارة المواهب، إدارة الاحتواء العالي، أداء مشاريع الطاقة المتجددة.

**Abstract**

The study aimed to reveal the impact of talent management on the performance of renewable energy projects in Jordan in light of high inclusion management as a moderating variable. The study used the descriptive analytical approach. The study sample consisted of workers in renewable energy projects and the sample includes (renewable energy project managers, technical managers), who number (467) managers and technical directors in renewable energy companies in Jordan, which number 467 companies. The questionnaire was used to collect data, and one of the most prominent results was: There is a statistically significant effect at the significance level ( $0.05 \geq \alpha$ ) for talent management in its dimensions (talent planning, talent attraction, talent development). Talents, talent retention) in the performance of renewable energy projects in Jordan (time performance, cost performance, quality performance) There is a statistically significant effect at the significance level ( $0.05 \geq \alpha$ ) for talent management in its dimensions (talent planning, talent attraction, talent development, talent retention ) in the performance of renewable energy projects in Jordan (time performance, cost performance, quality performance) in light of normal containment as a modified variable

The study recommended the need to improve talent management, project performance, and high inclusion management while exchanging experiences and keeping pace with the required change.

**Keywords:** talent management, high inclusion management, performance of renewable energy projects.

## 1-1 المقدمة:

يشهد العالم تطوراً سريعاً في ميدان التكنولوجيا والعولمة والتغيرات البيئية الطارئة شديدة التعقيدات في الآونة الأخيرة، كما ظهرت المنافسة المتزايدة في الأسواق بين المنظمات، مما دعت الحاجة إلى وجود الابتكار كضرورة حتمية لها، بهدف تحقيق أهدافها وضمان استمراريتهام ومواكبة التغيرات السريعة في البيئة المحيطة بها، وكل ذلك تتطلب توفير بيئة عمل ملائمة ومحفزة للعاملين لتعظيم مستوى الاستفادة من إمكاناتهم وقدراتهم، ونشر ثقافة التغيير والتطوير من خلال العديد من الممارسات الإدارية.

كما أوجبت التطورات على الإدارة ضرورة الاهتمام بالموارد البشرية التي تمتلكها المنظمة، والبحث عن أساليب جديّة للتعامل معها كمتطلب مهمها لمحاولة التأقلم مع التغيرات العالمية، ومن بين الموضوعات ذات الأهمية الكبيرة والمتعلقة بالموارد البشرية في الوقت الحاضر هي إدارة المواهب، فعندما ننظر إلى تسعينات القرن الماضي نرى كيف كانت المحاولات لاجتذاب الموظفين أصحاب الجدارات العالية ومحاولات أخرى للسعي للحفاظ والإبقاء عليهم، ومن هنا انبثقت إدارة المواهب، كتوجه إداري حديث يقوم على اجتذاب الموظف القيم والحفاظ عليه، وبذلك استحوذ هذا المفهوم على اهتمام العديد من الباحثين والمنظمات للتعامل مع مواردها البشرية الحالية والمستقبلية بكفاءة وفاعلية أعلى. (صالح، 2020).

ويرتبط مفهوم اداء المشاريع بالمفهوم العام لإدارة المشاريع من خلال توجيه الموارد في المشروع وتنظيم عملها وبذلك باستخدام احدث التقنيات الحديثة (Wang, and Majchrzak, 2021)، والتي تمكن ادارة المشروع من تحقيق اهدافها وانجاز عملياتها ضمن الخطة الموضوعة مسبقا مع الحفاظ على جودة العمل والتوقيت الزمني لتنفيذه مع الحرص على التكلفة. فإدارة المشاريع تعتبر من العلوم الحديثة المتطورة التي تتسم بالمرونة في تطبيقها بما يتناسب مع الحفاظ على اركان الاداء الثلاث (الجودة، الوقت، التكلفة) (العبيدي، 2020). تكمن اهمية اداء المشاريع في قياس مدى تحقيق الاهداف التي تم تحديدها من خلال تقييم مجموعة الاجراءات التي تم وضعها لتنفيذها بالإضافة ال تقييم النتائج التي تم التوصل اليها، (المفلح، 2019)، حيث تعتبر عملية تقييم الاداء التي يمكن من خلالها بيان مدى فاعليه العمل في تحقيق الاهداف خلال مراحل التخطيط والتنظيم والتنفيذ والمتابعة والمراقبة من اجل التوصل الى نتائج يمكن الاعتماد عليها في تحسين العمل، (Khattak et al, 2020).

وأدت الثورة الصناعية الرابعة في بداية القرن الحادي والعشرين الى تغييرات جذريه في سلسلة الاجراءات المتبعة في اداء المشاريع بشكل عام وفي مشاريع الطاقة على وجه الخصوص، مما ادى الى انتقالها من الشكل التقليدي الى الشكل الرقمي وذلك لمواكبة التطورات الحديثة الهائلة في البيئة التنافسية للمشاريع نتيجة تبنيها الريادة الرقمية وما يرتبط بها من تطبيقات وبرمجيات رقمية يمكن استخدامها لتحسين الاداء في العمليات الانتاجية والتسويقية والادارية (Sataiki, Steiner,2020)

لقد أصبح من الضروري على المنظمات اليوم من التفكير والتطلع للأساليب الإدارية المعاصرة ومنها ممارسات إدارة الاحتواء العالي، والتي تشعر العاملين بأنهم مسؤولين ويتم احتوائهم وإشراكهم في نجاح المنظمة، كونها تتألف من مجموعة من ممارسات الموارد البشرية ذات الاعتماد المتبادل والتي تزيد من مخرجاتهم الوظيفية، فتتخفف التكلفة وتزيد من درجة الالتزام التنظيمي. (عبد الحق وصالح، 2022).

وهنا فإن إدارة المواهب وإدارة الاحتواء العالي وأداء المشاريع تلعب دورا مهما ورئيسا على جميع المستويات والأنشطة داخل المنظمة، حيث تساهم في خلق المناخ التنظيمي المناسب لتحسين الأداء بشكل فعال، الأمر الذي يساعد على تحقيق أهداف المنظمة، ومن هنا برزت فكرة الدراسة للكشف عن أثر إدارة المواهب على أداء مشاريع الطاقة المتجددة في الأردن في ظل إدارة الاحتواء العالي كمتغير معدل.

## 1-2 مشكلة الدراسة:

إن من المتطلبات الأساسية لإدارة المنظمات مهمة إيجاد بيئة عمل ملائمة لتحفيز العاملين بغض النظر عن عرقه أو جنسه أو مستوى التعليم أو مجالات الخبرة لديه، وذلك للوصول إلى أفضل مستوى في الأداء، ومن الممارسات التي تستخدمها المنظمة لتحقيق ذلك الاحتواء العالي للعاملين والذي يلعب دورا هاما في السياسات الاجتماعية والتنظيمية المصممة لتقديم العدالة والتوازن في الرضا عن العمل وتساوي الفرص بين العاملين، ويمكن لإدارة المواهب أن تسهم في إثراء العمل من خلال امتلاك مجموعة من العاملين من ذوي الخبرات والقدرات والمعارف المتنوعة والتي يقومون

بتبادلها فيما بينهم، وذلك بامتلاكهم لفرص متساوية في الترقية والترفيه والمكافأة والتدريب والتطوير وتقييم الأداء والمشاركة في اتخاذ القرار.

وفي ظل التغييرات السريعة والمعقدة المتزايدة، يكون نادرا ما يتوافر لدى المدراء معلومات كافية لإتخاذ قرارات صحيحة وسريعة بمفردهم، فهم بحاجة إلى الاعتماد على معرفة العاملين وآرائهم في حل المشكلات أو اقتناص الفرص بفاعلية أكبر، فكان لابد من الاحتواء العالي للعاملين، فإن إدارة الاحتواء العالي تتضمن التركيز على علاقات الثقة العالية بين الإدارة والعاملين من خلال احتوائهم ومشاركتهم في تحقيق ربحية لشركات الطاقة المتجددة وأهدافها. (الدجيلي، 2021)

وقد تعرفت الباحثة على مشكلة الدراسة من خلال مراجعة عدد من الدراسة السابقة كدراسة (أحمد وأبو العنين، 2021) والتي أشارت الى وجود قصور في تطبيق إدارة المواهب في منظمات الأعمال من استقطابها واختيارها وتطويرها والحفاظ عليها، ودراسة (Sewify, 2021) التي كشفت أن مستوى ممارسة إدارة المواهب كان منخفضا في منظمات الاعمال، كما وأكدت دراسة خروفة وعبودي (2020)، على ضرورة تعزيز مبادئ إدارة الاحتواء العالي التي تساعد على في الحصول على مخرجات عمل فائقة من العاملين، وغيرها من الدراسات التي طالبت بالاهتمام بإدارة المواهب وإدارة الاحتواء العالي.

وتحاول مشاريع الطاقة المتجددة تطوير وتحسين طرائق العمل من خلال تحسين أداء العاملين فيها من خلال اعتماد مفهوم إدارة الاحتواء العالي، ومن هنا تأتي مشكلة الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

ما أثر إدارة المواهب على أداء مشاريع الطاقة المتجددة في الأردن في ظل إدارة الاحتواء العالي كمتغير معدل ؟

1-3 أسئلة الدراسة:

- يمكن تحقيق الغرض من الدراسة من خلال الإجابة عن التساؤل الآتي:
- **السؤال الرئيسي الأول:** هل يوجد أثر لإدارة المواهب بأبعادها (تخطيط المواهب، استقطاب المواهب، تطوير المواهب، الاحتفاظ بالمواهب) في أداء مشاريع الطاقة المتجددة في الأردن (أداء الوقت، أداء التكلفة، أداء الجودة)؟
  - كما تأتي للإجابة عن الأسئلة الفرعية الآتية
  - **السؤال الفرعي الأول:** هل يوجد أثر لإدارة المواهب بأبعادها (تخطيط المواهب، استقطاب المواهب، تطوير المواهب، الاحتفاظ بالمواهب) في أداء الوقت.
  - **السؤال الفرعي الثاني:** هل يوجد أثر لإدارة المواهب بأبعادها (تخطيط المواهب، استقطاب المواهب، تطوير المواهب، الاحتفاظ بالمواهب) في أداء التكلفة.
  - **السؤال الفرعي الثالث:** هل يوجد أثر لإدارة المواهب بأبعادها (تخطيط المواهب، استقطاب المواهب، تطوير المواهب، الاحتفاظ بالمواهب) في أداء الجودة.
  - **السؤال الرئيسي الثاني:** هل يوجد أثر لإدارة المواهب بأبعادها (تخطيط المواهب، استقطاب المواهب، تطوير المواهب، الاحتفاظ بالمواهب) في أداء مشاريع الطاقة المتجددة في الأردن (أداء الوقت، أداء التكلفة، أداء الجودة) في ظل إدارة الاحتواء العالي كمتغير معدل؟

**1-4 أهداف الدراسة:** هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر لإدارة المواهب بأبعادها (تخطيط المواهب، استقطاب المواهب، تطوير المواهب، الاحتفاظ بالمواهب) في أداء مشاريع الطاقة المتجددة في الأردن (أداء الوقت، أداء التكلفة، أداء الجودة)، من خلال ما يلي:

1. التعرف على مستوى إدارة المواهب بأبعادها (تخطيط المواهب، استقطاب المواهب، تطوير المواهب، الاحتفاظ بالمواهب).
2. التعرف على مستوى أداء مشاريع الطاقة المتجددة في الأردن.
3. التعرف على مستوى إدارة الاحتواء العالي.

#### **1-5 أهمية الدراسة:**

تقسم أهمية الدراسة إلى أهمية علمية (نظرية) وأهمية عملية (تطبيقية) على النحو المبين أدناه:

#### **الأهمية العلمية (النظرية)**

تأتي الأهمية النظرية للدراسة من أهمية المتغيرات التي تناولتها والمتمثلة في إدارة المواهب وإدارة الاحتواء العالي وأداء مشاريع الطاقة المتجددة، والمساهمة في تقديم اسهامات علمية حول كيفية الإفادة من الاحتواء العالي للعاملين. كما يمكن الباحثين من الإفادة منها في البحوث المستقبلية، كما تعد الدراسة بمثابة إسهامه علمية متواضعة على مستوى العاصمة عمان/ الأردن، والتي تربط بين اثنين من المتغيرات ذات الصلة في إدارة الموارد البشرية.

### الأهمية العملية (التطبيقية)

تتبع الأهمية العملية في تقديمها لمواضيع تتسم بالحدثة في مجال الإدارة وهما إدارة المواهب وإدارة الاحتواء العالي وأداء مشاريع الطاقة المتجددة، وكما تظهر أهميتها من أهمية بيئة هذه الدراسة وهي مشاريع الطاقة المتجددة، والتي تعد من القطاعات الهامة والمتطورة باستمرار بسبب تزايد التنافس بينها على المستوى المحلي أو العالمي، كما تعد بمثابة إسهامه علمية متواضعة والتي تربط بين اثنين من المتغيرات ذات صلة بإدارة المواهب وإدارة الاحتواء العالي، وتقديم نتائج وتوصيات الدراسة للتعرف على أهمية إدارة المواهب في تحسين إدارة الاحتواء العالي.

#### 6-1 فرضيات الدراسة:

استنادا إلى مشكلة الدراسة وأسئلتها تمت صياغة الفرضيات الآتية

**الفرضية الرئيسية الأولى (H01):** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لإدارة المواهب بأبعادها (تخطيط المواهب، استقطاب المواهب، تطوير المواهب، الاحتفاظ بالمواهب) في أداء مشاريع الطاقة المتجددة في الأردن (أداء الوقت، أداء التكلفة، أداء الجودة).

ويشتق من الفرضية الرئيسية الأولى الفرضيات الفرعية الآتية

**الفرضية الفرعية الأولى (H01-1):** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لإدارة المواهب بأبعادها (تخطيط المواهب، استقطاب المواهب، تطوير المواهب، الاحتفاظ بالمواهب) في أداء الوقت.

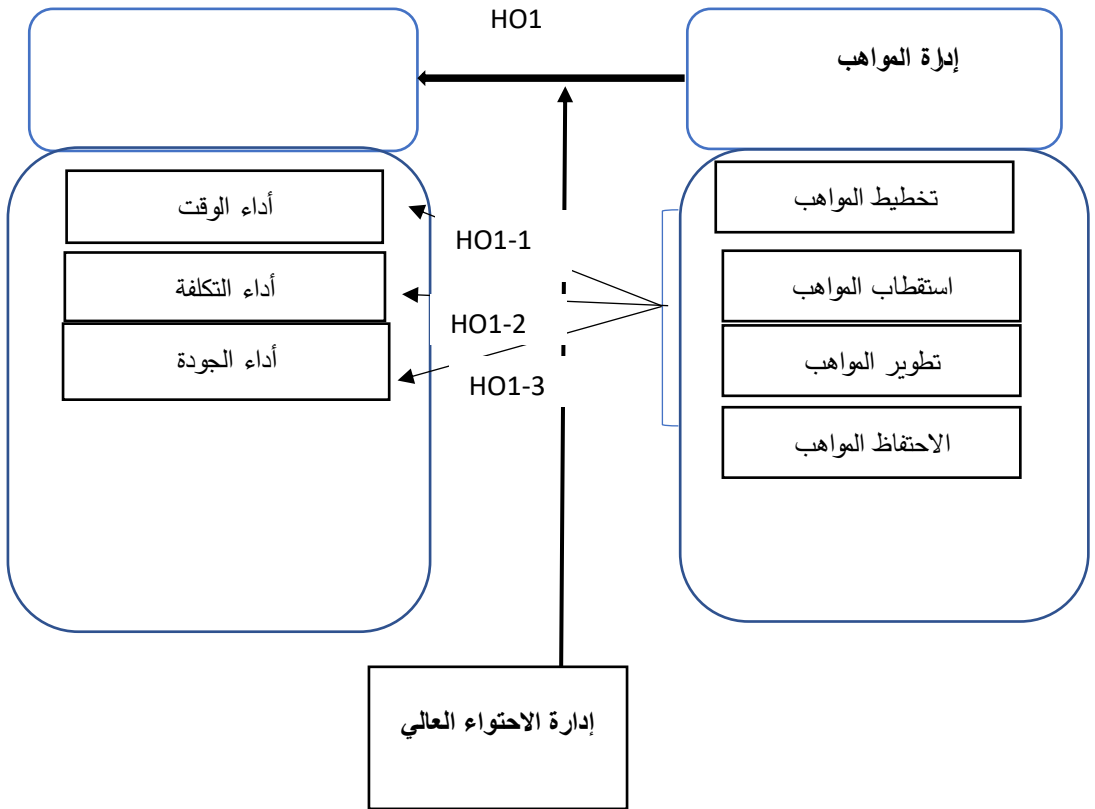
الفرضية الفرعية الثانية (H01-2): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لإدارة المواهب بأبعادها (تخطيط المواهب، استقطاب المواهب، تطوير المواهب، الاحتفاظ بالمواهب) في أداء التكلفة.

الفرضية الفرعية الثالثة (H01-3): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لإدارة المواهب بأبعادها (تخطيط المواهب، استقطاب المواهب، تطوير المواهب، الاحتفاظ بالمواهب) في أداء الجودة.

الفرضية الرئيسية الثانية (H02): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لإدارة المواهب بأبعادها (تخطيط المواهب، استقطاب المواهب، تطوير المواهب، الاحتفاظ بالمواهب) في أداء مشاريع الطاقة المتجددة في الأردن (أداء الوقت، أداء التكلفة، أداء الجودة) في ضوء الاحتواء العادي كمتغير معدل.

### 7-1 أنموذج الدراسة:

يوضح الشكل رقم (1) أدناه أنموذج الدراسة والمتضمن المتغير المستقبل (إدارة المواهب) والمتغير التابع (إدارة الاحتواء العالي) وأبعادهما.



الشكل رقم (1): أنموذج الدراسة

## 1-8 التعريفات الاصطلاحية والإجرائية:

## 1. إدارة المواهب

التعريف الاصطلاحي: قدرة المنظمة على توفير نهج لجذب مهارات العاملين وتوظيفها وتنميتها وتطويرها، والتعامل معهم كموهبة تستحق الرعاية والاهتمام ووضع الأشخاص المناسبين ذوي المهارات المناسبة في المكان المناسب وفي الوقت المناسب، لتحقيق أهداف المنظمة وبناء أفضليتها التنافسية على المنظمات الأخرى. (المصري ولآغا، 2015)

ويعرف إجرائياً بأنه مجموعة من النشاطات بجذب موظفين ذوي كفاءة عالية، والاحتفاظ بهم وتنمية مهاراتهم وقدراتهم لاستخدامها والاحتفاظ بها لتحقيق الأهداف الخاصة بمشاريع الطاقة المتجددة على المدى الطويل لتحقيق الميزة التنافسية المستدامة، وتم قياسه من خلال فقرات الاستبانة المعدة لهذا المتغير.

## تخطيط المواهب

التعريف الاصطلاحي: تخطيط الموارد البشرية وتوزيعها، والتركيز على نوعية الكفاءات مثل المعرفة والمهارات والقدرات والسمات الشخصية، للحصول على مستوى مثالي في تحديد مواقع المواهب لوضعها في المكان المناسب وفي الوقت المناسب مع الكفاءات والحوافز اللازمة في كل مواقع ومستويات المنظمة. (الجراح وأبو دوله، 2015).

ويعرف إجرائياً بأنه التخطيط الصحيح بمشاريع الطاقة المتجددة للبحث عن المواهب، بالإضافة إلى تقييم الموظفين الحاليين، وإجراء إعادة الهيكلة في الأداء الوظيفي في الأقسام، وتم قياسها من خلال فقرات الاستبانة لهذا البعد.

### استقطاب المواهب

التعريف الاصطلاحي: اختيار وتوظيف العاملين حسب احتياجات الإدارات الوظيفية واختيارهم على أساس الكفاءات والمواهب والأداء العالي. (صالح، 2020)

ويعرف إجرائياً بأنه جذب بمشاريع الطاقة المتجددة لنوع معين من الموظفين الموهوبين الذين يستطيعون تحقيق استراتيجية الفندق، ويمتلكون الكفاءات والقدرات المناسبة وملائمين لثقافة وطبيعة الفندق والقادرون على التكيف والتأقلم والإنتاجية العالية داخل الفندق، وتم قياسه من خلال فقرات الاستبانة لهذا البعد.

### تطوير المواهب

التعريف الاصطلاحي: منح العاملين الموهوبين في المنظمة لتطوير مجالات تفوقهم وتحسين أدائهم الكلي وبالتالي تقوية الحافز لديهم وتطوير وظائفهم. (Ahmed, 2016)

ويعرف إجرائياً بأنه اتخاذ الإدارة بمشاريع الطاقة المتجددة خطوات لمساعدة الموهوبين على النمو داخل الفندق من خلال توسيع مهاراتهم ومعرفتهم من خلال توفير أدوات التطوير اللازمة والمتوافقة مع كل وظيفة لمواجهة التحديات الجديدة من خلال

التحفيز لزيادة فرصة بقائهم في الفندق، وتم قياسها من خلال فقرات الاستبانة لهذا البعد.

### الاحتفاظ بالموهب

التعريف الاصطلاحي: تركيز المنظمة للعاملين بالبقاء في المنظمة أو تحاول أن تحافظ عليها من الذهاب إلى منظمة أخرى وذلك بتوفير الحافز للموظفين الموهوبين. (صالح، 2020).

ويعرف إجرائياً بأنه إبقاء العاملين الموهوبين بمشاريع الطاقة المتجددة لفترة أطول من خلال التدريب والتطوير لخلق الشعور لديهم بأن الفندق يولهم الرعاية الكافية مما يحقق الولاء والالتزام بالعمل، وتم قياسها من خلال فقرات الاستبانة لهذا البعد.

2. أداء المشاريع: هو أداء مشروعات الاستثمار سواء الصغيرة أو الكبيرة أو المتوسطة والتي يتم من خلالها إنتاج المنتجات وتقديم الخدمات التي تلبي احتياجات الأفراد وتمكن من تحقيق الأرباح وتساعد على دعم الوضع الاقتصادي للدولة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي للدولة (Khattak et al, 2020).

وتقسم الى ما يلي :

أ. أداء الوقت : هو القدرة على انجاز الاعمال وتسليم المنتجات والخدمات باقل جهد ممكن، من خلال تنظيم وتحسين الانشطة والمهام.

وتعرفها الباحثة بأنها انجاز اعمال مشاريع الطاقة المتجددة وتسليم منتجاتها وخدماتها باقل وقت ممكن من خلال سلسلة للانشطة والمهام، (العبيدي، 2020).

ب. أداء التكلفة : هي القدرة على توفير الموارد المالية اللازمة للعمليات الانتاجية في مشاريع الطاقة المتجددة في حدود الميزانية المخططة او اقل منها، (المفلح، 2019) . وتعرفها الباحثة بأنها قدرة مشاريع الطاقة المتجددة على توفير الموارد المالية اللازمة لعملياته الانتاجية بالوقت المناسب وبالقيمة المناسبة .

ت. أداء الجودة : هي مجموعة الإجراءات والانشطة التنفيذية التي يتبناها مشروع الطاقة المتجددة وتكون ضمن المعايير والمواصفات المعمول بها، (الزعيبي، 2019). وتعرفها الباحثة بأنها مجموعة الاجراءات التي يتبعها مشروع الطاقة المتجددة بهدف انجاز اعماله وعملياته ضمن مجموعة المواصفات والمقاييس المتبعه.

### 3. إدارة الاحتواء العالي

التعريف الاصطلاحي: مجموعة من الممارسات التي تعمل على تحفيز الموظفين وتكسبهم القوة في السيطرة والعمل على تعزيز مهاراتهم من خلال منحهم المزيد من التمكين والمشاركات التي توفرها لهم. (الدجيلي، 2021)

ويعرف إجرائيا بأنه مجموعة من الممارسات المستخدمة بمشاريع الطاقة المتجددة والتي تعزز مشاركتهم في عمليات وإجراءات الفندق لتحقيق الأهداف الخاصة بالفندق، وتم قياسه من خلال فقرات الاستبانة المعدة لهذا المتغير .

## الاطار النظري والدراسات السابقة

## 1-2 إدارة المواهب:

## 1-1-2 تمهيد:

يعد الاستثمار في العنصر البشري أحد العناصر الهامة في نجاح المنظمات، كما تم الاهتمام بإدارة المواهب لدى الإدارات العليا، ويتجلى ذلك الاهتمام في اختيار وتوجيه وصقل وإعداد الكفاءات والمواهب، وإعداد الكوادر المؤهلة وتطوير أساليب العمل لضمان انجاح المنظمة وتعزيز موقعها التنافسي بين المنظمات الأخرى.

يقول العالمان لانج وإيكوم عن الموهبة " : إنَّ المواهب قدرات خاصة ذات أصل تكويني لا ترتبط بذكاء الفرد، بل إنَّ بعضها قد يوجد بين ذوي الاحتياجات الخاصة " وعلى ذلك قد يكون الموهوب ذا قدرات معرفية متواضعة وقدرات أخرى فائقة , كما أن: القدرة والإمكانية والموهبة ما هي إلا تنويعات على معنى واحد هو الإبداع " خلاصة ذلك أن الموهبة عبارة عن قدرة وهبها الخالق سبحانه وتعالى , وهي متنوعة ومتعددة في خلقه ويمكن تصنيفها إلى أربعة أنواع هي: المواهب الفذة أو النادرة وهي قدرات فائقة تقدم للبشرية إنجازات في مجالات عديدة والمواهب الفائضة وهي قدرات تؤهل للإنتاج الوفير المؤثر في النواحي الإنسانية والمواهب النسبية وهي قدرات تخصصية مهنية كالتطب والهندسة وغيرها و المواهب الشاذة وهي قدرات ذات طبيعة خاصة تفتقد القيم . (جروان، 2021)

يعد علم إدارة المواهب، من العلوم التي ظهرت حديثاً، لما شكله من أهمية، فأصبحت فلسفة إدارية في العديد من المنظمات، فهي تركز على جذب العاملين الموهوبين ذوي المهارات العالية، والاحتفاظ بهم، كونهم يمثلون ركيزة التقدم والابداع والتطور للمنظمة. (كافي، 2018).

## 2-1-2 مفهوم الموهبة

عرفتها لنا محمد (2021) بأنها مجموعة من العاملين الذين لديهم الأفكار والمعارف والمهارات، ومنحهم الإمكانيات على إنتاج القيمة من الموارد المتاحة لديهم، وعرف مكتب التربية الامريكية الموهوبين بأنهم: هم أولئك الأطفال الذين يحتاجون الى برامج إدارية وخدمات إضافة الى البرامج العادية التي تقدم لهم في المؤسسة الإدارية، وذلك من أجل تحقيق مساهماتهم لأنفسهم وللمجتمع وهم الذين يظهرون إمكانيات وقدرات فائقة أو متميزة في المجالات منفردة أو مجتمعة، والقدرات وهي (جروان، 2021): القدرة العقلية العامة، وقدرات التحصيل المتميزة، والابداع أو التفكير المنتج، والقدرة القيادية، والفنون البصرية والأدائية".

أما "جانبيه" فقد ميز بين الموهبة والتفوق واعتبر الإبداع أحد أشكال الموهبة، والتي تضم بالإضافة إلى الإبداع القدرات العقلية (الذكاء) والانفعالية والنفس حركية، وهناك من العلماء الحديثين من اعتبر أن الإبداع قدرةً عامةً مستقلةً تتبع القدرة العامة، وليست مكوناً من مكونات الموهبة إلا أنها ضمن عدة مجالات للموهبة، والخلاف مازال قائماً (جروان، 2018).

كما يعرف الموهوب بأنه: " من لديه استعداد أو قدرة غير عادية أو أداء متميز عن بقية أقرانه في مجال أو أكثر من المجالات التي يقدرها المجتمع، وبخاصة في مجالات التفوق العقلي، والتفكير الإبتكاري، والتحصيل الأكاديمي، والمهارات والقدرات الخاصة، ويحتاج إلى رعاية خاصة.

### 2-1-3 مفهوم إدارة المواهب:

ظهر مصطلح إدارة المواهب في أواخر القرن الماضي، كفلسفة إدارية جديدة، حيث نالت اهتمام العديد من الباحثين، ويدور هذا المصطلح حول جذب العاملين الموهوبين ذوي الخبرات والمهارات والكفاءات العالية، والاحتفاظ بهم كونهم أهم الموارد التنظيمية وركيزة للتطور والابداع والابتكار داخل المنظمة (حاجم، 2012).

وعرفه حوشان (2017) بأنه بناء وتطوير قدرات العاملين لتحقيق التميز والمنافسة بين المنظمات، من خلال اختيار وتطوير وتدريب والمحافظة على العاملين الحاليين وجذب العاملين الموهوبين للعمل في المنظمة، وعرفه روثنيل (2014) بأنه عملية استقطاب وتطوير للحفاظ على أفضل العاملين، ونقل معرفة الكفاء إلى من هم أقل خبرة وكفاءة، وعرفه (Moczydtowska (2022 بأنها مجموعة من الاجراءات المطبقة على الأفراد الموهوبين الذين يتميزون بالأداء العالي لتطويرهم لتحقيق أهداف المنظمة.

وترى الباحثة بأن إدارة المواهب هي مجموعة من الممارسات والعمليات المنظمة والمصممة لجذب وتطوير وتحفيز والاحتفاظ بالعاملين الموهوبين.

وذكر كافي (2018) أن هناك مكونات جوهرية ونماذج مفيدة لتعريف إدارة المواهب، والتي تشمل:

1. روح الجماعة: وتتضمن القيم والسلوك والمعرفة، فلكل فرد لديه طاقة كامنه يمكن تطويرها.
2. التركيز: تتضمن معرفة أي الأعمال التي تحدث فرق، والتأكد بأن هذه الأعمال يؤديها الأفراد المناسبين وفي الوقت المناسب.
3. تحديد الموقع: وذلك من خلال البدء في قمة المنظمة والتدرج عبر مستويات الإدارة لجعلها عملية إدارية وليست فقط مبادرة.
4. الهيكلية: تتضمن خلق الأدوات والوسائل والعمليات والتقنيات ذات مسؤولية محددة وواضحة لضمان تنفيذ العمل بالشكل المطلوب.
5. النظام: يتضمن تسهيل وتوضيح المدخل الشامل من أجل خلق التغيير المستهدف ذا الأمد الطويل.

#### 2-1-4 التحديات التي تواجه إدارة المواهب:

أشار الحوشان (2017) أن هناك مجموعة من الصعوبات التي تواجه تطبيق إدارة المواهب، منها: استقطاب والاحتفاظ بالعدد الكافي من العاملين الموهوبين، ونشر ثقافة صناعة المواهب داخل المنظمة، ووقف نزوح العاملين الموهوبين من المنظمة، وضعف قناعة المنظمة بدور العاملين الموهوبين في خلق الابداع والابتكار داخل المنظمة،

وتركز إدارة المواهب على العاملين الموهوبين داخل المنظمة وتهمل الموهوبين في خارج المنظمة.

## 2-1-5 أبعاد إدارة المواهب:

### 2-1-5-1 تخطيط المواهب:

إن عملية تخطيط المواهب لها عدة أهداف ذكرتها محمد (2021)، منها: تساهم بشكل فعال في تحديد الاحتياجات الفعلية من العاملين كما ونوعا على المدى القريب والبعيد، وتحديد الاحتياجات التدريبية الحالية والمستقبلية، حيث تشمل اختيار المتدربين وتوجيههم للبرامج التدريبية المناسبة حسب احتياجاتهم، وتجنب الارتباك والفجائية خلال فترة زمنية معينة، وترشيد استخدام العاملين من خلال التعرف على مواطن العجز والفائض بين العاملين، ويساهم في زيادة عدد العاملين ذوي الكفاءة من خلال تحديد الاحتياجات كما ونوعا وبشكل مستمر، ويساعد على تخطيط المستقبل الوظيفي للعاملين، وزيادة فعالية استخدام العاملين وتحسين إنتاجيتها، وزيادة قدرة المنظمة على التنبؤ باحتياجاتها من العاملين كما ونوعا وتنميتها لتحقيق أهداف المنظمة، والإعداد الجيد لأعمال الاستقطاب والاختيار والتعيين والتدريب والتأهيل.

وتعرفها الباحثة هنا تخطيط المواهب بأنه استراتيجية لتحديد احتياجات المنظمة من العاملين اللازمة لإنجاز مهام محددة خلال فترة زمنية معينة.

**2-1-5-2 استقطاب المواهب:**

عرف (Osburg, et al., 2019) استقطاب المواهب بأنه الممارسات والسياسات التي تتبعها المنظمة لجذب الموهوبين ذوي الكفاءة والقدرات المميزة، وعرف Gadelrab (2016) الاستقطاب بأنه فلسفة إدارية تعتمد على المنظمة في تحديد واجتذاب العدد المطلوب والنوعية المنشودة، لشغل الوظائف من الموظفين الموهوبين.

**2-1-5-3 تطوير المواهب:**

تعد عملية تطوير المواهب جزءاً جوهرياً من إدارة المواهب، فهي عملية تحسين تعلم أداء العاملين من خلال جعل المعرفة والمهارات والقدرات أكثر تميزاً، من خلال التدريب الشامل والترقية وتقييم الأداء التطويري ودفْع الأجر على أساس المواهب، بدءاً من تحديد الأفراد المتميزين والمستفيدين من الأنشطة التطويرية، ثم تقديم الأنشطة التطويرية الفاعلة لهم. (الطائي والكرعاوي، 2019) إن استقطاب العاملين الموهوبين لا يكفي لأن مهاراتهم لن تبقى لفترة طويلة مدة توظيفهم، لذا يجب الاعتماد على عمليتي التطوير والتدريب وتنمية المهارات والقدرات وبشكل مستمر. (النجار، 2018)

فقد عرف المومني وآخرون (2018) عملية تطوير المواهب بأنها عملية تأهيل العاملين إكسابهم المهارات اللازمة من خلال نشاط منظم، يقوم على تطوير المعارف والمهارات لمواكبة التغييرات السريعة.

وقد عرفت الباحثة بأنها نشاط مخطط له لإكساب العاملين المعلومات والمهارات والخبرات لتغيير سلوك العاملين وطرق العمل لديهم.

## 2-1-5-4 الاحتفاظ بالمواهب:

إن المحافظة على الموهوبين تؤكد على مجموعة من المكافآت (التعويضات) للأداء وللمهارات المطلوبة والخبرة والسلوك المتوقع، من خلال تشجيعهم على تحقيق التميز في أعمالهم وطبيعة الجهود التي يبذلونها في أعمالهم المكلفين بها من خلال الاهتمام بجودة العمل ومخرجاته. (إدريس وأبو جمعة، 2019)

فقد عرف (Al-Majroob, et al., 2020) الاحتفاظ بالمواهب بأنه استراتيجية تتبعها المنظمة للمحافظة على ذوي المواهب في داخل المنظمة، من خلال اتباعها نظام خاص كنظام المكافأة والحوافز.

وترى الباحثة أن الاحتفاظ بالمواهب بأنها استراتيجيات لإبقاء العامل الموهوب وخفض استنزافهم ومخاطر ابتعاده من المنظمة.

## 2-2 أداء مشاريع الطاقة المتجددة:

تعمل المنظمات في العصر الحالي ضمن بيئة تتسم بالتغير المستمر والتعقيد وحالة من عدم التأكد ساهمت العولمة والانفتاح العالمي في تأجيلها مما أدى إلى زيادة حدة المنافسة وزيادة التحديات التي تواجهها المنظمات لتحقيق البقاء والاستمرار والنمو.

وحتى تستطيع المنظمات مواكبة هذه التحديات كان عليها أن تتحول من طرق الإدارة التقليدية إلى تبني مفاهيم إدارية حديثة تمكنها من تحقيق أهدافها المالية وغير المالية وتحقيق رضا الزبائن وباقي أصحاب المصالح وذلك من خلال تقديم سلع وخدمات على مستوى عالي من الجودة حيث شمل التحول في البيئة الخارجية أيضا تغيرا مستمرا في أذواق الزبائن وحاجاتهم وزيادة وعي الزبائن حول ما يقدم لهم من سلع أو خدمات. وقد ساعد في تصعيد هذا الوعي والطلب المتزايد التطور الذي حدث في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانفتاح الزبائن على ما هو متوفر من منتجات على المستوى العالمي (الحدراوي، 2017).

## 2-2-1 مفهوم مشاريع الطاقة المتجددة:

تعد مشاريع الطاقة المتجددة مركز اهتمام لدى الأوساط الاقتصادية والاجتماعية حيث أنها توليها عناية خاصة، نظراً لدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد أثبتت الشواهد في دول العالم المتقدمة أن منشآت الأعمال الصغيرة قادرة على تحقيق التنمية إذا ما توافر لها المناخ الملائم والتمويل اللازم ومنحت اهتماما كبيرا في القوانين والتشريعات من أجل إثبات وجودها (المفلح، 2019).

وتعرف مشاريع الطاقة المتجددة على أنه: "هو شركة مؤقتة تهدف للبحث عن نموذج عمل قابل للتكرار والتكبير". (نصير، 2017، ص 33).

كما عرفت بأنها: " هي المشروعات التي تهدف إلى التكبير والتوسع في الأسواق والحصول على الأرباح المرتفعة وبوتيرة سريعة " ( مفلح،2019).

ويمكن للباحثة أن تعرف مشاريع الطاقة المتجددة بأنه المشروع المؤقت الذي يهدف الى تحقيق النمو والارباح في الأسواق.

### 2-2-2 خصائص مشاريع الطاقة المتجددة:

توجد عدة خصائص لمشاريع الطاقة المتجددة وهي:

- 1- عادة ما تكون إدارة هذا النوع من المشروعات الإنتاجية مستقلة، أي أن مالك المشروع هو المدير في الوقت ذاته Self-Employed (المفلح،2019).
- 2- شخص واحد أو مجموعة شركاء يقدمون رأس المال وهم المالكون عادة لمثل هذه المشروعات الإنتاجية (خلوصي،2018).
- 3- تأخذ هذه المشروعات الإنتاجية من المجتمع المحلي موقعاً لعملياتها الإنتاجية، حيث إن المالك والعاملين ينتمون للمجتمع نفسه (حمود،2019).
- 4- حجم المشروعات صغير نسبياً مقارنة مع الوحدات الإنتاجية الأكبر في القطاع نفسه، وهذا المعيار يحدد وفق حجم المبيعات أو عدد العمال أو رأس المال (خلوصي،2018).

### 2-2-3 أبعاد مشاريع الطاقة المتجددة:

إن اي مشروع يتم إنشاؤه توجد له العديد من الأهداف وهذه الأهداف تتعلق بالمالك وهي: (المدة والتكلفة والأداء الوظيفي) وفيما يلي تفصيل لهذه الأهداف (نصير، 2017):

#### أ. أداء الوقت في مشاريع الطاقة المتجددة:

عرّف الوقت بأنه شيء نسبي، وان لكل جسم مرجعي ذي علاقة، زمنه الخاص به، كما ربط بين السرعة والزمن والكتلة، وافترض نظرياً اننا بوسعنا العودة بالوقت الى الوراء، وذلك اذا امكنا الحصول على مركبات تفوق سرعتها سرعة الضوء، وان الذي يسافر في الفضاء بهذه السرعة لفترة، سيرجع وقد وجد اصدقائه يكبرونه بعشرات السنين (الحناوي، 2011).

ويقصد بالمدة كما ترى الباحثة فترة تنفيذ المشروع الإنشائي وفق الزمن الذي حدد له ليكون المشروع جاهزاً للاستخدام، وغالباً ما تختلف مدة التنفيذ بحسب الطبيعة الهامة أو غير الهامة للمشروع، فقد تزداد في المشروعات الاقتصادية كمشروعات السياحة، وقد تقل في المشروعات العادية كمشاريع المدارس، لذلك لا بد من دراسة طبيعة المشروع وكذلك المدة التي حددت له من أجل إنجازه.

توجد عدة معوقات لإداء الوقت تمثل في (نصير، 2007):

1- عدم وجود اهداف واضحة ( مثل كمية انتاج معينة للطاقة )

2 - عدم وجود خطط محددة بزمن

3 - الافتقار الى التنظيم

4 - لا وجود ل خطة للطوارئ، او خطة موقفية .

### ب. أداء التكلفة في مشاريع الطاقة المتجددة:

يعد موضوع التكلفة من الموضوعات الهامة للذين يقومون على تنفيذ مشروع الطاقة المتجددة بسبب الرغبة في تحصيل انتاجية مرتفعة من الطاقة وبالتالي زيادة الأرباح ، ومن هنا فإن مالكو مشاريع الطاقة المتجددة يحاولون الحصول على اعلى انتاجية بأقل كلفة لإتمام المشروع ، وليس من السهولة تقدير التكلفة الكاملة للمشروع ، فمن النادر أن تتطابق ميزانية المشروع تماماً مع التقدير المبدئي للمشروع ( ميا وأحمد،2019).

أما أهداف استخدام مدخل التكلفة ( الرشيدات،2018).

- 1- تخفيض تكاليف مشروع الطاقة المتجددة اثناء مرحلة التصميم (هدف رئيسي ) .
- 2- تأكيد جودة المنتج من الطاقة مع خفض تكاليفه .
- 3- تخفيض تكاليف منتجات الطاقة المتجددة الحالية والمستقبلية.
- 4- يساعد مدخل التكلفة في تحديد تكاليف المنتج المستهدفة أي التكلفة التنافسية المستمدة من واقع السوق الخارجي ومقارنتها بتكلفة المنتج.

## ج. أداء الجودة في مشاريع الطاقة المتجددة:

تواجه منظمات الأعمال في القرن الحادي والعشرين الكثير من التحديات التقنية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي تفرضها المعطيات في بيئات الأعمال، حيث تفرض هذه التحديات عليها مزيداً البحث والتطوير من أجل معالجتها وفق منهج علمي مدروس، كما أدت هذه التطورات لظهور توجهات جديدة فيما يتعلق بممارسات إدارة الجودة، وانعكس ذلك على أداء المؤسسات وأساليبها في مواجهة هذه المتغيرات، كما أن لهذه الممارسات أهمية كبيرة في التعامل مع المشكلات التي تتعلق بإدارة الجودة الشاملة في منظمات الأعمال، وإيجاد حلول مناسبة لها (الزعيبي، 2019).

وتوجد تعريفات كثيرة للجودة وكثير من التعريفات تبين أن المقصود بها مطابقة المواصفات، والجودة في المشاريع عرفت على أنها كمالية السمات المطلوبة في الإنتاج أو الخدمة للإيفاء بالغرض المطلوب (مفلح، 2019).

توجد للجودة أهمية استراتيجية واضحة سواء على مستوى منظمات الأعمال أو على مستوى متلقي الخدمة، حيث أنها تعد عاملاً أساسياً يحدد حجم الطلب على خدمات تلك المنظمات، وقد بين بوسطيلة (2017) أن هذه الأهمية تبرز من خلال: سمعة المنظمة، حيث أن أي منظمة من منظمات الأعمال إنما تستمد شهرتها من جودة الخدمات المقدمة والتي تلبي رغبات متلقي الخدمة، والمسؤولية القانونية للجودة، حيث توجد العديد من القضايا في المحاكم لمتابعة مستوى الخدمات المقدمة في منظمات الأعمال، والمنافسة العالمية.

## 2-3 إدارة الاحتواء العالي:

### 2-3-1 تمهيد:

مع ظهور التغييرات المتسارعة والمنافسة الشديدة، فكان لابد على المنظمة من الارتقاء بمواردها البشرية كونه من أهم الموارد لضمان البقاء والنمو والاستقرار للمنظمة، وهنا ظهرت مفاهيم جديدة ومهمة كمفهوم إدارة الاحتواء العالي. تعد إدارة الاحتواء العالي مدخلا للتركيز على تطبيقات الموارد البشرية من خلال اختيار العاملين الأكثر مهارة وكفاءة والعمل على تدريبهم وتطوير معارفهم ومهاراتهم وقدراتهم وتشجيعهم على العمل بروح الفريق وحثهم على مشاركة المعلومات وتعزيز مشاركتهم وزيادة الرضا الوظيفي ورفع مستوى الالتزام لديهم (الغالبى والمنصوري، 2016).

ويعد مدخل إدارة الاحتواء العالي مدخلا مناسباً للعديد من المنظمات يركز على تطبيقات إدارة الموارد البشرية من خلال اختيار العاملين الأكثر مهارة وكفاءة وتدريبهم وتطوير معارفهم ومهاراتهم وقدراتهم والعمل بروح الفريق ومشاركتهم للمعلومات (منصور وعاشور، 2016).

### 2-3-2 مفهوم إدارة الاحتواء العالي:

يطلق على إدارة الاحتواء العالي في بعض الأحيان بنظم العمل عالية الشمول، ونظم العمل عالية الالتزام، ونظم العمل الإبداعية، ونظم العمل المرنة، وهنا نلاحظ أنها تستخدم طرائق إدارية مختلفة جوهرياً عن الطرق الهرمية التقليدية المقترنة مع إدارة

الانتاج والإدارة العلمية، فهي استراتيجية تقوم على تصميم الوظائف بشكل أفضل لتجمع بين التخطيط والتنظيم وتمكين العاملين للقيام بأعمالهم بحرية أكبر وتحقيق الرضا الوظيفي بهدف زيادة أداء المنظمة (خروفة وعبودي، 2020).

وعرفها حداد واللافى (2021) بأنها ممارسات إدارية موجهة للعاملين تقوم على تطوير قدراتهم من خلال التدريب وإشراكهم في اتخاذ القرارات وتقديم التحفيز المناسب لهم، وعرفها الدجيلي (2021) بأنها مجموعة من ممارسات الموارد البشرية تقوم على تعزيز معرفة ومهارات وقدرات العاملين من خلال تقديم المزيد من التمكين ومشاركتهم في اتخاذ القرارات وتقديم التحفيز لهم لأداء أعمالهم بكفاءة.

وتعرفها الباحثة بأنها مجموعة من الممارسات المستخدمة من قبل الفنادق الخمس نجوم والتي تعزز مشاركتهم في عمليات وإجراءات الفندق لتحقيق الأهداف الخاصة بالفندق.

### 2-3-3 أهداف إدارة الاحتواء العالي:

إن الهدف الرئيسي من ممارسات إدارة الاحتواء العالي هو مشاركة العاملين في المنظمة في اتخاذ القرارات، وتأتي هذه الممارسة عن طريق اكتسابهم المهارات والمعارف ورفع مستواهم ومشاركتهم في المعلومات والمعرفة، فقد أشار الأسدي (2019) أن الهدف الرئيسي لممارسات إدارة الاحتواء العالي هو إعطاء فرصة للعاملين في المنظمة بالتفاعل مع أنشطة المنظمة في كافة مستوياتها لتحقيق النجاح للمنظمة

وتحقيق الميزة التنافسية لها من خلال تقديم منتجات أو خدمات ذات جودة عالية، ويتحقق ذلك من خلال إشراك العاملين في عملية صنع القرارات واتخاذها.

### 2-3-4 أهمية ادارة الاحتواء العالي:

ذكر (Mazayed et al. (2014 أن إدارة الاحتواء العالي لها دورا رئيسيا في تعزيز أداء العاملين والمنظمة، وهي كالاتي: تعمل إدارة الاحتواء العالي على توليد الأفكار والابداع وحل مشكلات العمل، وتشجيع العاملين على العمل بروح الفريق مما يزيد من التكيف الاجتماعي والرضا فيما بينهم، وتساعد على تبادل المعرفة وتقاسمها بين الموظفين، وتحقق مخرجات ناجحة، وتساعد على اكتساب الموظفين المهارات والقدرات والمعارف لوظائفهم، وتعمل على تحفيز العاملين للعمل وزيادة رضاهم الوظيفي وأن مشاركتهم ذات قيمة عالية.

وحدد الدعمي والسعدون (2019) مستويات الاحتواء للعاملين كالاتي:

1. احتواء منخفض أو لا يوجد احتواء: يقوم العاملين بعملهم فقط.
2. الاحتواء الموازي أو المعتدل: مثل صناديق الاقتراحات، ومناقشة المائدة المستديرة المتعلقة بالوظائف، دوائر الجودة، لتحقيق التحسين المستمر لعمليات الجودة.
3. الاحتواء العالي أو التشاركية بالمسؤوليات المتزايدة: يتحمل العاملون مسؤوليات كبيرة لاتخاذ القرارات المتعلقة بعملهم.

## 2-4 الدراسات السابقة:

دراسة المومني وبني حمدان (2022) والتي هدفت إلى بيان أثر استراتيجيات إدارة المواهب والتي شملت (استراتيجية إشراك المواهب، استراتيجية الاحتفاظ بالمواهب، استراتيجية تنمية المواهب، استراتيجية تحديد المواهب) في إدارة الجودة الشاملة المتمثلة بأبعادها (دعم والتزام الادارة العليا، التركيز على الزبون، تمكين العاملين، التحسين المستمر) في المستشفيات الخاصة في الأردن، تم اختيار (7) مستشفيات، تكونت عينة الدراسة من (139) مستجيبا من وحدة التحليل والمعاينة (الإدارة العليا، الإدارة الوسطى، الإدارة التنفيذية)، تم توزيع استبانة عليهم، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر لاستراتيجية إدارة المواهب في أبعاد إدارة الجودة الشاملة في المستشفيات الخاصة في الأردن.

دراسة أبو هنطش والهناندة (2022) والتي هدفت إلى التعرف على أثر استراتيجيات إدارة المواهب في ريادة الأعمال في قطاع الاتصالات الأردنية (أورانج، زين، أمنية)، تكونت عينة الدراسة من (231) من العاملين برتبة (مدير عام، مساعد مدير عام، مدير تنفيذي، مدير إدارة، قائد فريق) في الشركات الثلاثة، تم توزيع استبانة عليهم، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن استراتيجيات إدارة المواهب بأبعادها (استقطاب المواهب، اختيار المواهب، تطوير المواهب، الحفاظ على المواهب) لها تأثير في ريادة الأعمال بأبعاده (الاستقلالية، الابداع، الاستباقية، تحمل المخاطر).

دراسة الزيود والعمرى (2022) والتي هدفت إلى معرفة أثر القيادة التحويلية بأبعادها (التأثير المثالي، الدافع الملهم، التحفيز الفكري، الاعتبار الفردي) والأصيلة

بأبعادها (وعي ذاتي، الشفافية، معالجة متوازنة، منظور أخلاقي) في إدارة المواهب بأبعادها (جذب المواهب، تنمية وتطوير المواهب، الاحتفاظ بالمواهب) لدى شركات الاتصالات (أورانج، زين، أمنية) في الأردن، تكونت وحدة المعاينة من (350) عنصرا من المديرين في الإدارتين: العليا والوسطى، تم توزيع استبانة عليهم، وقد توصلت نتائج الدراسة وجود أثر للقيادة التحويلية والقيادة الأصيلة في إدارة المواهب، كما توصلت الدراسة إلى أن مستوى توافر القيادة التحويلية بأبعادها في شركات الاتصالات الأردنية بدرجة مرتفعة، كما بلغ مستوى القيادة الأصيلة بأبعادها مرتفعة وبدرجة أكبر، ومستوى إدارة المواهب بأبعادها بدرجة مرتفعة وبدرجة أقل من القيادة التحويلية.

دراسة حداد واللافي (2021) والتي هدفت إلى التعرف على الدور المعدل الاحتواء العالي في تحسين أثر الرقابة الإدارية في أداء العاملين في دائرة الجمارك الأردنية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، تكونت عينة الدراسة من (252) عاملا ضمن المستويات الإدارية العليا والوسطى والدنيا، تم توزيع استبانة عليهم، وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الإدارية بأبعادها (التقارير الرقابية، الشكاوى، التفتيش، الاتصالات الإدارية) في أداء العاملين بأبعاده (جودة الأداء المنجز، سرعة الأداء المنجز، كمية الأداء المنجز) في دائرة الجمارك الأردنية، كما أظهرت النتائج أن مستوى الأهمية النسبية لبعد الاحتواء العالي كان مرتفعا.

دراسة الدجيلي (2021) والتي هدفت إلى اختبار تأثير ممارسات إدارة الاحتواء العالي بأبعاده (التمكين، تشارك المعلومات، ممارسات التطوير، المكافآت) على قدرات

الموارد البشرية بأبعادها (مستوى المعرفة، مستوى المهارة، مستوى المواقف، مستوى الممارسة)، تكونت عينة الدراسة من موظفين شركة الفرات العامة للصناعات الكيماوية والمبيدات في محافظة بابل، ممثلين بالمدراء في كل المستويات وبعض الموظفين الإداريين والفنيين، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة تأثير بين إدارة الاحتواء العالي وقدرات الموارد البشرية.

دراسة باغه (2021) كان الهدف من الدراسة الكشف عن تأثير خصائص الريادة لدى رواد الاعمال على توجهاتهم الريادية من خلال النية الريادية كمتغير وسيط تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي أما مجتمع الدراسة فتكون من جميع رواد الأعمال في مصر، كما تكونت عينة الدراسة من (401) فرداً واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع بيانات الدراسة من أفراد العينة توصلت الدراسة الى أن هناك تأثير إيجابي بخصائص الريادة على التوجه الريادي لدى رواد الاعمال، وان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص الريادة والتوجه الريادي من خلال النية الريادية كمتغير وسيط، وقد أوصت الدراسة بضرورة إجراء مزيد من الدراسات حول الخصائص الريادية.

دراسة (Muafi, Syafri, Prabowo & Nur (2021) وقد هدفت إلى تقديم المساهمة الحديثة بخصوص تعدد مفاهيم الريادية الرقمية. استخدم الباحثون المنهج النوعي- مراجعة للدراسات السابقة، والمقابلات، مع كادر الجامعة، المحاضرين، والطلاب في أربعة جامعات حكومية وخاصة في مقاطعة جاوا الغربية. تكون مجتمع الدراسة من أكاديميين وصناع سياسة في الريادية الرقمية، والطلاب الذين يمتلكون

الأعمال الرقمية، بالإضافة إلى محاضرين والبالغ عددهم (400) محاضراً، أما العينة فكانت (80) محاضراً. أظهرت النتائج أن للتكنولوجيات الحديثة العديد من الآثار الإيجابية على اقتصاد البلد، والفرص لتطوير الريادية الأكاديمية الرقمية من خلال الدافعية، أصحاب المصالح ونموذج العمل. أوصت الدراسة أنه بالإمكان تطوير الريادية الأكاديمية الرقمية بزيادة الدور للدافعية ولأصحاب المصالح.

أجرى (Asikhia and Mba, 2021) دراسة هدفت إلى تقييم مدى تأثير اتخاذ القرار الاستراتيجي على الأداء التنظيمي، تفترض هذه الدراسة أن القرارات الاستراتيجية الفعالة هي نتائج تحليل منهجي ودقيق للمعلومات. يتم شرح العوامل التي تؤثر على قرارات الإدارة وكذلك الأداء التنظيمي ، مشيراً إلى أنه على الرغم من أن نهج اتخاذ القرار الاستراتيجي يمكن المنظمات من الحفاظ على ميزة تنافسية وضمان البقاء، إلا أن هناك احتمال أن يتم تغيير نطاق واتجاه المنظمة. تستخدم هذه الورقة مراجعة منهجية للمقالات وتساهم في فهم العوامل التي تساهم في الأداء التنظيمي مثل الإدارة وسلوك الموظف وعمليات صنع القرار بالإضافة إلى العوامل البيئية التنظيمية. بعد تبني نظرية السلوك الإداري لهيربرت سيمون ، خلصت الدراسة إلى الإشارة إلى أن عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي تلعب دوراً مهماً في الأداء الفعال للمؤسسة.

هدفت دراسة (AI-Majroob, et.al (2020) والتي هدفت إلى اختبار تأثير استراتيجيات إدارة المواهب بأبعادها (استراتيجية تخطيط المواهب، استراتيجية توظيف المواهب، استراتيجية التدريب والتطوير، استراتيجية التقييم، استراتيجية الاحتفاظ

بالمواهب) على أداء الموظفين في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الكويت، تكونت عينة الدراسة من (15) موظفاً، تم توزيع استبانة عليهم، وقد توصلت الدراسة إلى أهمية إدارة المواهب على أداء الموظفين في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وانعكاسها على جميع الجوانب المختلفة لإدارة الموارد البشرية.

**المنهجية والإجراءات:**

**3-1 منهجية الدراسة:**

تم الاعتماد على المنهج الكمي (الوصفي التحليلي) من خلال الاستبانة الخاصة بهذه الدراسة.

**3-2 مجتمع الدراسة وعينتها:**

تكون مجتمع الدراسة من جميع شركات الطاقة المتجددة في الاردن في العام 2022-2023 والبالغ عددها 467 شركة. ( حسب دائرة الاحصاءات العامة )

**عينة الدراسة:**

تكونت عينة الدراسة من العاملين في مشاريع الطاقة المتجددة وتشمل العينة (مديرو مشاريع الطاقة المتجددة ، المدراء الفنيين ) والبالغ عددهم (467) مديرا ومديرا فنيا في شركات الطاقة المتجددة في الاردن والبالغ عددها 467 شركة والمذكورة بالملحق

الخاص بحسب دائرة الاحصاءات العامة ، وقد تم تقصي جميع المدراء والمدراء الفنيين بشركات الطاقة المتجددة حيث وزعت استبانة الدراسة عليهم جميعا في العام 2024.

### وحدة التحليل:

ان وحدة التحليل في هذه الدراسة هي (مديرو المشاريع، المدراء الفنيين ) في مشاريع الطاقة المتجددة.

### 3-3 مصادر جمع البيانات:

المصادر الأولية: استبانة تم التأكد من الدلالات السيكومترية لها.

المصادر الثانوية: قام الباحث بالرجوع إلى للأدب السابق من مؤتمرات ومجلات محكمة تتعلق بالدراسة الحالية، إضافة للكتب والتقارير والمقالات والمواقع الالكترونية.

### 4.3 أداة الدراسة:

لجمع البيانات والمعلومات الضرورية قام الباحث بتطوير استبانة بالاعتماد على الأدب السابق التي بحثت بمتغيرات الدراسة.

وتم استخدام مقياس ليكرت حسب الشكل (2).



الشكل (2): مقياس (Likert)

يبين شكل (2) أن المقياس الأنسب لهذا النوع من الدراسات هو مقياس ليكرت حسب فئاته الخمسة.

### 3-4-1 صدق أداة الدراسة:

قام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة بعرضها على عدد من المحكمين الأكاديميين ذوي الاختصاص في جامعات أردنية وعددهم (10) محكمين للتأكد من السلامة اللغوية، ومدى الانسجام بين فقرات الدراسة حسب الأبعاد، والتأكد من سلامة صياغة الفقرات لغوياً، وشمولية الفقرات لأغراض الدراسة، حذفاً وإضافة وتغييراً، وأخذ الباحث بملاحظات السادة المحكمين.

### 3-4-2 ثبات أداة الدراسة:

لاستخراج ثبات الاداة تم احتساب قيمة (Cronbach's Alpha) وتم قبول القيمة أكبر من (0.70)، وباقترابها من (1) واحد بما يؤكد وجود معامل ثبات مرتفع.

جدول (1)

معاملات الثبات (كرونباخ ألفا) لجميع فقرات مجالات الدراسة والأداة ككل

الصدق	معامل كرونباخ ألفا للمتغيرات والأبعاد	البعد
0.98	0.95	تخطيط المواهب
0.93	0.98	استقطاب المواهب
0.87	0.93	تطوير المواهب
0.91	0.87	الاحتفاظ بالمواهب
0.94	0.93	أداء الوقت
0.96	0.93	أداء التكلفة
0.99	0.96	أداء الجودة
0.93	0.91	إدارة الاحتواء العالي
<b>0.94</b>	<b>0.93</b>	<b>المقياس ككل</b>

يتبين من الجدول (1) أن قيم معاملات ثبات (كرونباخ ألفا) لمجالات الدراسة

تراوحت بين (0.87-0.98) وهي قيم مناسبة؛ إذ أشارت معظم الدراسات إلى أن نسبة

قبول معامل الثبات (0.70).

## 3-6 أساليب التحليل الإحصائي:

تم اعتماد الأدوات الإحصائية والتي تضمنت ما يلي:

- التكرارات والنسب المئوية.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بهدف وصف مستوى الأهمية النسبية لمتغيرات الدراسة.
- معامل الثبات كرونباخ الفا (Cronbach Alpha) للتعرف على مدى ثبات مقاييس الدراسة.
- اختبار التوزيع الطبيعي (K-S (Kolmogorov-Smirnov) للتحقق من أن البيانات التي تم استخدامها لأغراض التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات تتبع التوزيع الطبيعي.
- معامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation factor والتباين المسموح Tolerance للتحقق من مستوى التداخل الخطي بين أبعاد المتغير المستقل واختبار الارتباط الخطي المتعدد.
- تحليل معامل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للتحقق من أثر أبعاد المتغير المستقل على المتغير التابع.

وتم استخراج الأهمية النسبية من خلال معادلة  $(K=A-E/3)$  حيث أن:

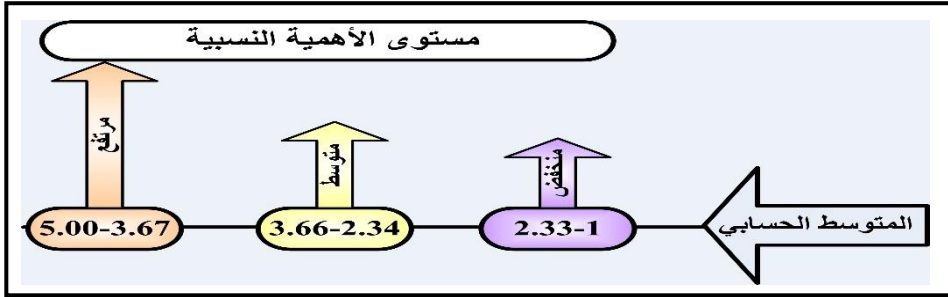
$$(A) = \text{الحد الأعلى: أكبر قيمة في المقياس وتساوي } (K) = \text{طول الفئة.}$$

(5).

$$(E) = \text{الحد الأدنى: أصغر قيمة في المقياس } (1) \text{ وتساوي (3).}$$

وعليه فإن طول الفئة =  $5 - 3/1 = 1.33$  وعند توزيع طول الفئة على مستويات

ثلاث يتضح مستوى الأهمية النسبية (Subedi, 2016) والمشار إليها في الشكل (3).



الشكل (3): مستويات الأهمية النسبية والمتوسطات الحسابية المقابلة لها

اختبار الفرضيات

1.4 مقدمة:

فيما يلي تستعرض الباحثة تحليل نتائج الدراسة من خلال وصف خصائص

العينة، وتحليل فقرات الاستبانة واختبار الفرضيات وكما يلي.

2.4 وصف خصائص عينة الدراسة:

## الجدول (2)

## خصائص عينة الدراسة

المؤشرات الاحصائية				المتغيرات	
انثى 26.3%		ذكر 73.7%		الجنس	
أرمل 2.1%	مطلق 2.1%	متزوج 54.7%	اعزب 41.1%	الحالة الاجتماعية	
دبلوم 21.1%		بكالوريوس س 66.8%	دراسات عليا 12.1%	المستوى التعليمي	
اكبر من 55 11.6%	54-45 25.3%	44-35 14.7%	34-25 24.2%	أقل من 25 24.2%	العمر
اكثر من 15 سنة 27.4%		15-11 20%	10-5 16.8%	اقل من 5 سنوات 35.8%	الخبرة

يشير الجدول رقم (2) الى النسب المئوية لخصائص عينة الدراسة، حيث تبين نتائج التحليل الاحصائي الوصفي بأن غالبية افراد العينة من الذكور (73.7%). كما وتوضح النتائج بأن اكثر من نصف افراد العينة هم من فئة المتزوجين. وتدلل النتائج على ان افراد العينة لديهم مستويات تعليمية مقبولة حيث ان اكثر من ثلثي العينة حاصلين على الدرجة الجامعية الاولى. هذا وتظهر النتائج بان هنالك تباين واضح في اعمار المستجيبين حيث انه بحدود ما يقرب من ربع العينة تقل اعمارهم عن 25 سنة وكذلك انه وبحدود ما يقرب من الربع تقع اعمارهم ما بين 25-34 سنة. وتقدم النتائج قراءة واضحة الى مدى التباين في خصائص المستجيبين، الامر الذي يغني نتائج الدراسة .

ومن ناحية اخرى فان هذه النتائج تدلل على مدى توجه الشركات العاملة في مجال الطاقة المتجددة الى التركيز على شرائح معينة في استقطاباتها الوظيفية من ناحية المستوى التعليمي والعمر والجنس والخبرة. وهذا بدوره يؤكد على ان هذه الشركات بالعموم تنتهج استراتيجيات عملية تلبى اهدافها وغاياتها الربحية.

#### 3.4 اختبار التحقق من ملاءمة البيانات للتحليل الإحصائي:

تم استخراج معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) واختبار التباين المسموح به Tolerance لمتغيرات الدراسة، مع مراعاة عدم تجاوز معامل تضخم التباين المسموح به (VIF) للقيمة (10). وأن تكون قيمة (Tolerance) أكبر من

(0.05). وتم التأكد أيضاً من (Normal Distribution) باحتساب اختبار (Kolmogorov – Smirnov).

تبين بأنه لا يوجد التداخل الخطي لمتعدد (Multicollinearity) بين المتغير المستقل وأبعاده، ويؤكد ذلك (VIF) لأبعاد هذا المتغير بـ (تخطيط المواهب، استقطاب المواهب، تطوير المواهب، الاحتفاظ بالمواهب) وبالباقي (1.330، 1.539، 1.971، 1.966) على التوالي والتي تقل عن (10). كما يتضح أن قيم (Tolerance) بلغت (0.749، 0.648، 0.514، 0.522) على التوالي، وهي أكبر من (0.05) مما يؤكد عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة.

### جدول (3)

نتائج اختبار تضخم التباين والتباين المسموح به

Tolerance	VIF	المتغيرات المستقلة الفرعية	ت
0.749	1.330	تخطيط المواهب	1
0.648	1.539	استقطاب المواهب	2
0.514	1.971	تطوير المواهب	3
0.522	1.966	الاحتفاظ بالمواهب	4

يبين جدول (3) أن التوزيع لبيانات المتغيرات كان طبيعياً. حيث كانت نسب التوزيع الطبيعي للبيانات لكل المتغيرات أكبر من (0.05) وهو مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) المعتمد في معالجة البيانات إحصائياً.

#### جدول (4)

#### نتائج اختبار (Kolmogorov – Smirnov) للتوزيع الطبيعي للبيانات

ت	المتغير	Kolmogorov – Smirnov	Sig.	النتيجة
.1	تخطيط المواهب	2721.	0.144	يتبع التوزيع الطبيعي
.2	استقطاب المواهب	591.6	0.146	يتبع التوزيع الطبيعي
.3	تطوير المواهب	1.064	3110.	يتبع التوزيع الطبيعي
.4	الاحتفاظ بالمواهب	511.0	0.124	يتبع التوزيع الطبيعي
.5	أداء الوقت	1.070	0.133	يتبع التوزيع الطبيعي
.6	أداء التكلفة	1.089	530.1	يتبع التوزيع الطبيعي
.7	أداء الجودة	51.64	0.132	يتبع التوزيع الطبيعي
.8	إدارة الاحتواء العالي	891.5	0.137	يتبع التوزيع الطبيعي

## 6.4 اختبار فرضيات الدراسة:

فيما يلي يستعرض الباحث اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى (H01): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لإدارة المواهب بأبعادها (تخطيط المواهب، استقطاب المواهب، تطوير المواهب، الاحتفاظ بالمواهب) في أداء مشاريع الطاقة المتجددة في الأردن (أداء الوقت، أداء التكلفة، أداء الجودة).

تم استخدام معامل الانحدار المتعدد بأسلوب إدخال المتغيرات المُتنبئة (Enter) وذلك حسب ما يظهر في الجدول (5).

## جدول رقم (5)

ملخص نموذج الانحدار المتعدد لأثر إدارة المواهب بأبعادها (تخطيط المواهب، استقطاب المواهب، تطوير المواهب، الاحتفاظ بالمواهب) في أداء مشاريع الطاقة المتجددة في الأردن (أداء الوقت، أداء التكلفة، أداء الجودة)

طريقة (Enter)			المتغيرات المستقلة
Sig	T	Beta	
0.000	5.207	0.320	تخطيط المواهب
0.000	3.780	0.236	استقطاب المواهب
0.000	6.075	0.345	تطوير المواهب
0.000	6.078	0.347	الاحتفاظ بالمواهب
49.56			F
0.000			Sig
0.439			R <sup>2</sup>

تظهر طريقة Enter معنوية النموذج حيث بلغت قيمة (F) (49.56) عند مستوى معنوية (0.01)، وبلغت قيمة معامل التحديد للنموذج (R2) بـ(0.439) مما يدل أن ابعاد إدارة المواهب تفسر (43.90%) من التغير الايجابي الذي يؤثر على أداء المشاريع أما باقي النسب فتعود لعوامل أخرى لم يشتملها النموذج.

لذلك تبين صحة الفرضية وعليه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لإدارة المواهب بأبعادها (تخطيط المواهب، استقطاب المواهب، تطوير المواهب، الاحتفاظ بالمواهب) في أداء مشاريع الطاقة المتجددة في الأردن (أداء الوقت، أداء التكلفة، أداء الجودة).

الفرضية الفرعية الأولى (H01-1): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لإدارة المواهب بأبعادها (تخطيط المواهب، استقطاب المواهب، تطوير المواهب، الاحتفاظ بالمواهب) في أداء الوقت.

تم استخدام معامل الانحدار المتعدد بأسلوب إدخال المتغيرات المُتنبئة (Enter) وذلك لاختبار الفرضية الفرعية:

جدول (6)

نتائج اختبار أثر يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لإدارة المواهب بأبعادها (تخطيط المواهب، استقطاب المواهب، تطوير المواهب، الاحتفاظ بالمواهب)

في أداء الوقت

طريقة (Enter)			المتغيرات المستقلة
Sig	T	Beta	
0.000	5.283	0.297	تخطيط المواهب
0.000	4.414	0.246	استقطاب المواهب
0.000	8.596	0.446	تطوير المواهب
0.000	4.440	0.250	الاحتفاظ بالمواهب
71.889			F
0.000			Sig
0.532			R <sup>2</sup>

يبين الجدول (6) طريقة Enter تشير إلى معنوية النموذج حيث بلغت قيمة (F) (71.889) عند مستوي معنوية (0.01)، وقد بلغت قيمة معامل التحديد للنموذج (R<sup>2</sup>) — (0.532) ويعني هذا أن ابعاد إدارة المواهب تفسر (53.20%) من التغير الايجابي الذي يؤثر على أداء الوقت أما باقي النسبة فهي ترجع لعوامل أخرى لم يشتملها النموذج.

ومن هنا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لإدارة المواهب بأبعادها (تخطيط المواهب، استقطاب المواهب، تطوير المواهب، الاحتفاظ بالمواهب) في أداء الوقت.

الفرضية الفرعية الثانية (H01-2): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لإدارة المواهب بأبعادها (تخطيط المواهب، استقطاب المواهب، تطوير المواهب، الاحتفاظ بالمواهب) في أداء التكلفة.

لاختبار الفرضية الفرعية الثانية تم استخدام معامل الانحدار المتعدد بأسلوب إدخال المتغيرات المُتنبئة (Enter):

### جدول (7)

نتائج اختبار أثر إدارة المواهب بأبعادها (تخطيط المواهب، استقطاب المواهب، تطوير المواهب، الاحتفاظ بالمواهب) في أداء التكلفة

طريقة (Enter)			المتغيرات المستقلة
Sig	T	Beta	
0.000	4.317	0.298	تخطيط المواهب
0.000	2.902	0.199	استقطاب المواهب
0.000	3.601	0.230	تطوير المواهب
0.000	3.622	0.250	الاحتفاظ بالمواهب
25.963			F
0.000			Sig
0.291			R <sup>2</sup>

يبين جدول (7) من طريقة Enter معنوية النموذج حيث بلغت قيمة (F) (25.963) عند مستوى معنوية (0.01)، وقيمة معامل التحديد للنموذج (R2) (0.291) ويعني هذا أن ابعاد إدارة المواهب تفسر (29.10%) من التغير الايجابي الذي يؤثر على أداء التكلفة أما باقي النسبة فهي ترجع لعوامل أخرى لم يشتملها النموذج.

ومن هنا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لإدارة المواهب بأبعادها (تخطيط المواهب، استقطاب المواهب، تطوير المواهب، الاحتفاظ بالمواهب) في أداء التكلفة.

الفرضية الفرعية الثالثة (H01-3): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لإدارة المواهب بأبعادها (تخطيط المواهب، استقطاب المواهب، تطوير المواهب، الاحتفاظ بالمواهب) في أداء الجودة.

تم استخدام معامل الإنحدار المتعدد بأسلوب إدخال المتغيرات المُتنبئة (Enter) وذلك للجابة عن الفرضية:

## جدول (8)

نتائج اختبار أثر إدارة المواهب بأبعادها (تخطيط المواهب، استقطاب المواهب، تطوير المواهب، الاحتفاظ بالمواهب) في أداء الجودة

طريقة (Enter)			المتغيرات المستقلة
Sig	T	Beta	
0.000	5.207	0.320	تخطيط المواهب
0.000	3.780	0.236	استقطاب المواهب
0.000	6.075	0.345	تطوير المواهب
0.000	5.209	0.323	الاحتفاظ بالمواهب
49.56			F
0.000			Sig
0.439			R <sup>2</sup>

يبين جدول (8) من طريقة Enter معنوية النموذج بلغت قيمة (F) (16.982) عند مستوى معنوية (0.01)، وقد بلغت قيمة معامل التحديد للنموذج (R<sup>2</sup>) بـ (0.211) ويعني هذا أن أبعاد إدارة المواهب تفسر (21.10%) من التغير الايجابي الذي يؤثر على أداء الجودة أما باقي النسبة فهي ترجع لعوامل أخرى لم يشتملها النموذج.

ومن هنا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لإدارة المواهب بأبعادها (تخطيط المواهب، استقطاب المواهب، تطوير المواهب، الاحتفاظ بالمواهب) في أداء الجودة.

الفرضية الرئيسية الثانية (H02): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لإدارة المواهب بأبعادها (تخطيط المواهب، استقطاب المواهب، تطوير المواهب، الاحتفاظ بالمواهب) في أداء مشاريع الطاقة المتجددة في الأردن (أداء الوقت، أداء التكلفة، أداء الجودة) في ضوء الاحتواء العادي كمتغير معدل.

الجدول (9)

نتائج تحليل الانحدار الهرمي للفرضية الرئيسية الثانية

النموذج الثاني			النموذج الاول			المتغيرات المستقلة	
Sig *T	t	B	*Sig T	t	B		
0.002	3.155	0.195	0.008	2.669	0.217	تخطيط المواهب	المتغير التابع
0.004	3.206	0.177	0.004	2.695	0.196	استقطاب المواهب	
0.860	0.176	0.011	0.000	3.529	0.280	تطوير المواهب	أداء المشاريع
0.002	3.204	0.174	0.007	2.699	0.194	الاحتفاظ بالمواهب	
0.000	13.842	0.794				إدارة الاحتواء العالي	
0.570			0.245			R <sup>2</sup>	
0.324			0.245			Δ R <sup>2</sup>	
191.599			20.725			Δ F	
0.000			0.000			*Sig Δ F	

\* التأثير دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )

يتبين من الجدول (9) نتائج الانحدار الهرمي لاختبار المتغيرات والقائم على نموذجين، حيث أشارت نتائج النموذج الأول إلى وجود أثر دال إحصائياً لتطبيق إدارة المواهب في أداء المشاريع، إذ بلغت قيمة  $\Delta F$  ما مقداره (20.725) عند مستوى دلالة ( $\text{Sig}\Delta F=0.000$ ) وهي أقل من 0.05، وتشير قيمة معامل التحديد  $R^2$  والتي بلغت (0.245) إلى أن إدارة المواهب فسر ما مقداره (24.5%) من التغير الحاصل في أداء المشاريع.

بينما أشارت نتائج النموذج الثاني إلى وجود أثر دال إحصائياً لإدارة الاحتواء العالي في أثر إدارة المواهب في أداء المشاريع، حيث أدى إدخال متغير (البنية التحتية التكنولوجية) لنموذج الانحدار إلى ازدياد قيمة معامل التحديد  $R^2$  بنسبة (32.4%)، وهي دالة إحصائياً، إذ بلغت حيث كانت قيمة  $\Delta F$  (191.599) عند مستوى الدلالة ( $\text{Sig}\Delta F=0.000$ ) وهي أقل من 0.05، كما بلغت قيمة معامل الانحدار B عند (إدارة الاحتواء العالي) ما مقداره (0.794)، وبلغت قيمة T المحسوبة عنده (13.842)، وبمستوى الدلالة ( $\text{Sig}T=0.000$ )، وهذا يؤكد الاختلاف في الأثر المعنوي للمتغير المستقل على التابع تبعاً لاختلاف إدارة الاحتواء العالي.

ومن هنا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لإدارة المواهب بأبعادها (تخطيط المواهب، استقطاب المواهب، تطوير المواهب، الاحتفاظ بالمواهب) في أداء مشاريع الطاقة المتجددة في الأردن (أداء الوقت، أداء التكلفة، أداء الجودة) في ضوء الاحتواء العادي كمتغير معدل.

## النتائج والتوصيات

## 1.5 النتائج:

توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- 1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لإدارة المواهب بأبعادها (تخطيط المواهب، استقطاب المواهب، تطوير المواهب، الاحتفاظ بالمواهب) في أداء مشاريع الطاقة المتجددة في الأردن (أداء الوقت، أداء التكلفة، أداء الجودة). ويمكن تفسير ذلك من خلال أن استقطاب المواهب في شركات الطاقة المتجددة في الأردن يساهم بشكل كبير في تحسين مستوى جودة الخدمات والمنتجات المقدمة للعملاء.
- 2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لإدارة المواهب بأبعادها (تخطيط المواهب، استقطاب المواهب، تطوير المواهب، الاحتفاظ بالمواهب) في أداء الوقت. ويمكن تفسير ذلك من خلال أن تفعيل إدارة المواهب بأبعادها (تخطيط المواهب، استقطاب المواهب، تطوير المواهب، الاحتفاظ بالمواهب) له أثر كبير في أداء الوقت حيث يتم تسليم المشروعات في الوقت المحدد.
- 3- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لإدارة المواهب بأبعادها (تخطيط المواهب، استقطاب المواهب، تطوير المواهب، الاحتفاظ بالمواهب) في أداء التكلفة.

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن لإدارة المواهب بأبعادها (تخطيط المواهب، استقطاب المواهب، تطوير المواهب، الاحتفاظ بالمواهب) لها أثر واضح في التكلفة حيث أن المواهب قادرة على الحصول على الطرق التي يمكن من خلالها تقليل التكاليف.

4- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لإدارة المواهب بأبعادها (تخطيط المواهب، استقطاب المواهب، تطوير المواهب، الاحتفاظ بالمواهب) في أداء الجودة.

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن لإدارة المواهب بأبعادها (تخطيط المواهب، استقطاب المواهب، تطوير المواهب، الاحتفاظ بالمواهب) أثر في جودة المنتجات المقدمة من خلال العاملين القادرين على الابداع والابتكار.

5- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لإدارة المواهب بأبعادها (تخطيط المواهب، استقطاب المواهب، تطوير المواهب، الاحتفاظ بالمواهب) في أداء مشاريع الطاقة المتجددة في الأردن (أداء الوقت، أداء التكلفة، أداء الجودة) في ضوء الاحتواء العادي كمتغير معدل.

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن لإدارة المواهب بأبعادها (تخطيط المواهب، استقطاب المواهب، تطوير المواهب، الاحتفاظ بالمواهب) في أداء مشاريع الطاقة المتجددة في الأردن (أداء الوقت، أداء التكلفة، أداء الجودة) في ضوء الاحتواء العادي كمتغير معدل من حيث وجود عاملين قادرين على الابداع والابتكار وتحقيق الأفضل في المنتجات.

## 5.2 التوصيات:

بناءً على نتائج الدراسة؛ يوصي الباحث بما يأتي:

1- تبين من النتائج أن هناك مستوى متوسط لوجود قسم مختص لجذب الموهوبين من العاملين في مشاريع الطاقة المتجددة مما يطلب ايجاد قسم متخصص في مشاريع الطاقة المتجددة لجلب الموهوبين بما يمكنهم من أداء المهمات المطلوبة بكل كفاءة وفاعلية.

2- تبين من النتائج ان مشاريع الطاقة المتجددة تستعين بجهات خارجية لاستقطاب الموهوبين من العاملين من ذوي الكفاءة والخبرة وهذا يتطلب من مشاريع الطاقة المتجددة ضرورة ايفاد العاملين في دورات تدريبية لإكسابهم المهارات التي يمكن لهم من خلالها اتمام وإنجاز المهمات المطلوبة منهم بما يحسن أداء مشاريع الطاقة المتجددة.

3- تبين من النتائج أن مشاريع الطاقة المتجددة تعمل على تشجيع الموهوبين على تدريب زملائهم الجدد وهذا يتطلب من مشاريع الطاقة المتجددة الاستعانة بالخبراء لتقديم برامج تدريبية عالية المستوى بما يحسن الاداء الوظيفي لهم.

4- تبين من النتائج ان الفنادق توفر بيئة عمل محفزة للإبداع ومحاولة الاحتفاظ بالموهوبين بمستوى متوسط وهذا يتطلب تحسين بيئة العمل وتحفيز الموهوبين بما يمكنهم من البقاء في مشاريع الطاقة المتجددة.

#### التوصيات للدراسات المستقبلية:

1. توصي الدراسة الحالية الباحثين دراسة متغيرات اخرى تفسر اسباب تحسين استقطاب العاملين.
2. اجراء دراسات اخرى لنموذج الدراسة الحالية في قطاعات اخرى مثل: الصناعة، الخدمات.

## المراجع:

## المراجع العربية:

أبو هنطش، سارة والهناندة، رامي (2022). أثر استراتيجيات إدارة المواهب في زيادة الأعمال في قطاع الاتصالات الأردنية. مجلة جامعة عمان العربية للبحوث، 7(2)، 303-328.

أحمد، محمد وأبو العنين، رانيا (2021). دور ممارسات إدارة المواهب في تعزيز إبداع العاملين بفنادق الخمسة نجوم بالقاهرة الكبرى. مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة، 20(3)، 222-237.

إدريس، وائل وأبو جمعة، محمود (2019). إدارة الموهبة. الأردن، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

الأسدي، سلام (2019). العلاقة بين إدارة الاحتواء العالي والأخلاقيات المهنية للموارد البشرية السياحية وتأثيرها في جودة الخدمات التعليمية- دراسة تطبيقية لعينة من مؤسسات التعليم السياحي في العراق. أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، العراق.

باغه، محمد (2021) الدور الوسيط للسلوك المخطط للنية الريادية في العلاقة بين الخصائص الريادية والتوجه الريادي لدى رواد الاعمال في مصر، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، 58(1): 345-400.

بوسطيلة، عبد الحكيم(2017) تأثير إدارة علاقات الزبون في تحقيق جودة الخدمة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ورقلة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، الجزائر.

الجراح، صالح وأبو دوله، جمال (2015). أثر تطبيق استراتيجيات إدارة المواهب في تعزيز الانتماء التنظيمي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الرسمية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 11(2)، 283-315.

جروان، فتحي (2021). تعليم التفكير مفاهيم وتطبيقات، العين: دار الكتاب الجامعي. جروان، فتحي، (2018). الإبداع، عمان، دار الفكر.

حاجم، ستار (2012). دور أبعاد إدارة المواهب في دعم الابداع في المنظمات التعليمية: دراسة تحليلية لآراء عينة من أعضاء الهيئات التدريسية في جامعة القادسية. مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، 15(2)، 250-278.

حداد، أيل واللافي، خالد (2021). أثر الرقابة الإدارية في أداء العاملين: الدور المعدل لإدارة الاحتواء العالي في دائرة الجمارك الأردنية. المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، 10(3)، 474-497.

الحدراوي، حامد كريم، (2017)، التطبيقات التكنولوجية ودورها في تحقيق ريادة الاعمال الالكترونية، ( اعمال المؤتمر الدولي الرابع عشر: الجرائم الالكترونية)، 14، ص 172-153 ، تلمسان، الجزائر .

حمود، غيث دحام علي، (2019)، اثر التخطيط الاستراتيجي على اداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في اقليم الشمال في الاردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ال البيت، المفرق الاردن.

الحناوي، ايناس (2011) دور تكنولوجيا المعمومات في إدارة الوقت لدى مديري مدارس وكالة الغوث بمحافظات غزة وسبل تفعيله، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

حوشان، ممدوح (2017). واقع تطبيق إدارة المواهب مع القيادات المدرسية بمدينة الرياض. مجلة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، 7(3)، 143 - 178.

خروفة، رغد وعبودي، صفاء (2020). دور مبادئ إدارة الاحتواء العالي في الحد من آثار الضغوط الوظيفية: دراسة حالة في شركة الحريري للبناء والمقاولات. المجلة العربية للإدارة، 40(3)، 199 - 212.

خلوصي، محمد مازن (2018). الإدارة التنفيذية لمشروعات التشييد والتحكم في التكلفة والوقت، القاهرة: مكتبة النهضة العربية.

الدجيلي، سحر (2021). ممارسات إدارة الاحتواء العالي وتأثيرها في تعزيز قدرات الموارد البشرية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كربلاء، العراق.

الدعيمي، علاء والسعدون، زيتون (2019). ممارسات إدارة الاحتواء العالي وتأثيرها في الكفاءة الذاتية للموارد البشرية- دراسة تحليلية لآراء عينة من أعضاء الهيئة التدريسية في بعض الجامعات والكليات الأهلية العراقية. مجلة بابل للعلوم البحتة والتطبيقية، 27(4)، 236 - 247.

الرشيدات، ممدوح (2018). أسباب التعثر في المشاريع الإنشائية بالمملكة الأردنية الهاشمية، مجلة جامعة الأزهر، 1(1): 9-10 .

الزعبي، فراس علي خليفة، (2019)، اثر تطبيق ادارة الجودة الشاملة على اداء المشاريع الانشائية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، مجلد 3، العدد 10، ص 78-103 .

الزيود، عبدالرزاق والعمري، غسان (2021). أثر القيادة التحويلية والأصلية في إدارة المواهب لدى شركات الاتصالات في الأردن. مجلة جامعة عمان العربية للبحوث، 7(1)، 176-200.

صالح، محمد (2020). أثر تطبيق إدارة المواهب في تحقيق إدارة الاحتواء العالي. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 1(1)، 123-148.

الطائي، يوسف والكرعاوي، محمد (2019). أسس إدارة المواهب في منظمات الأعمال المعاصرة. الأردن، عمان: دار المنهجية للنشر والتوزيع.

عبد الحق، عليون وصالح، حميدات (2022). أثر ممارسات إدارة الاحتواء العالي في بناء رأس المال الفكري بالمؤسسة الاقتصادية- دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، 6(1)، 212-232.

العبيدي، أمل سعود، (2020)، اثر العوامل الاستراتيجية في تحسين فاعلية الاداء الاداري للمشاريع، المجلة الدولية للعلوم التربوية والنفسية، العدد47، ص 57-112.

الغالبى، طاهر والمنصوري، محمود (2016). تأثير دارة الاحتواء العالى للموارد البشرية في مخرجات العمل الموقفية. مجلة كلية الادارة والاقتصاد (جامعة البصرة)، 11(22)، 39-74.

كافى، مصطفى (2018). إدارة المواهب البشرية في المنظمة. الجزائر، قسنطينة: ألفا لنشر واستيراد وتوزيع كتب.

محمد، لينا (2021). إدارة المواهب والكفاءات البشرية في منظمات الأعمال. الأردن، عمان: المكتبة الوطنية.

المصري، نضال والأغا، محمد (2015). إدارة المواهب البشرية في الجامعات الفلسطينية- مقترح تطبيقي تنموي استراتيجي. مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 13(4)، 31-64.

المفلح، منال زيد، (2019)، اثر استراتيجيات الريادة على اداء المشاريع في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الاردن .

المفلح، منال زيد، (2019)، اثر استراتيجيات الريادة على اداء المشاريع في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الاردن .

منصور، طاهر وعاشور، محمود (2016). الدعم التنظيمي المدرك متغيرا وسيطا بين إدارة الاحتواء العالى للموارد البشرية والانزمام التنظيمي- دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في شركة نفط الجنوب. مجلة الاقتصادي الخليجي، 30، 31-77.

المومني، رائدة وبني حمدان، خالد (2022). استراتيجيات إدارة المواهب وأثرها في إدارة الجودة الشاملة في المستشفيات الخاصة في الأردن. مجلة جامعة عمان العربية للبحوث، 7(2)، 255-277.

ميا، صالح وأحمد، محمد (2019) تقييم جودة إدارة الدراسة والتصميم للمشاريع الهندسية بالاعتماد على وظائف العملية الإدارية (دراسة حالة: الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية - فرع المنطقة الساحلية). مجلة جامعة تشرين. العلوم الهندسية المجدد، 41(3): 199-221.

النجار، محمد (2018). أثر إدارة المواهب في تحسين السمعة التنظيمية: الدور المعدل للثقة التنظيمية- دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية في مدينة عمان. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

نصير، ابراهيم (2017). إدارة مشروعات التشييد، القاهرة: دار النشر للجامعات.

**Arabic and English references:**

- Al-Mufleh, Manal Zaid, (2019), The impact of entrepreneurship strategies on project performance in the information and communications technology sector in Jordan, unpublished master's thesis, Amman Arab University, Amman, Jordan.
- Abdel-Haqq, Alyon and Saleh, Hmeimdat (2022). The impact of high containment management practices on building intellectual capital in the economic institution - a study of a sample of economic institutions in the state of Jijel. *Namaa Journal of Economics and Trade*, 6(1), 212-232.
- Abu Hantash, Sarah and Al-Hanandeh, Rami (2022). The impact of talent management strategies on entrepreneurship in the Jordanian telecommunications sector. *Amman Arab University Journal of Research*, 7(2), 303-328.
- Ahmed, H. (2016). The Impact of Talent Management on the Competitive Advantage in the Organizations. *proceedings of 37 the ISERD International Conference*, Abu Dhabi, UAE.
- Ahmed, Muhammad and Abu Al-Anin, Rania (2021). The role of talent management practices in enhancing the creativity of employees in five-star hotels in Greater Cairo. *Journal of the Association of Arab Universities for Tourism and Hospitality*, 20(3), 222-237.
- Al- Majroob, A., Al-Raggad, M. & Al-Abadi, A. (2020). The impact of talent management strategies on the employees' performance in the ministry of social affairs and labor MOSAL in the state of Kuwait. *Modern Applied Science*, 14(7), 50- 59.
- Al-Asadi, Salam (2019). The relationship between high inclusion management and professional ethics for tourism human resources and their impact on the quality of educational services - an applied study of a sample of tourism education institutions in Iraq. Unpublished doctoral dissertation, Al-Mustansiriya University, Iraq.
- Al-Daami, Alaa and Al-Saadoun, Zaitoun (2019). High inclusion management practices and their impact on human resources self-efficacy - an analytical study of the opinions of a sample of faculty members in some Iraqi

- private universities and colleges. *Babylon Journal of Research and Applied Sciences*, 27(4), 236-247.
- Al-Dujaili, Sahar (2021). High inclusion management practices and their impact on enhancing human resources capabilities. Unpublished master's thesis, University of Karbala, Iraq.
  - Al-Ghalabi, Taher and Al-Mansouri, Mahmoud (2016). The effect of the high-containment circuit of human resources on situational work outcomes. *Journal of the College of Administration and Economics (University of Basra)*, 11(22), 39-74.
  - Al-Hadrawi, Hamid Karim, (2017), Technological applications and their role in achieving electronic entrepreneurship, (Proceedings of the Fourteenth International Conference: Electronic Crimes), 14, pp. 153-172, Tlemcen, Algeria.
  - Al-Hinnawi, Enas (2011) The role of information technology in time management among UNRWA school principals in the Gaza governorates and ways to activate it, unpublished master's thesis, Islamic University, Gaza, Palestine.
  - Al-Jarrah, Saleh and Abu Dawla, Jamal (2015). The impact of applying talent management strategies in enhancing organizational affiliation among faculty members in public Jordanian universities. *Jordanian Journal of Business Administration*, 11(2), 283-315.
  - Al-Masry, Nidal and Al-Agha, Muhammad (2015). Human talent management in Palestinian universities - a strategic development application proposal. *Omran Journal of Social and Human Sciences*, 13(4), 31- 64.
  - Al-Momani, Raeda and Bani Hamdan, Khaled (2022). Talent management strategies and their impact on total quality management in private hospitals in Jordan. *Amman Arab University Journal of Research*, 7(2), 255-277.
  - Al-Mufleh, Manal Zaid, (2019), The impact of entrepreneurship strategies on project performance in the information and communications technology sector in Jordan, unpublished master's thesis, Amman Arab University, Amman, Jordan.

- Al-Mufleh, Manal Zaid, (2019), The impact of entrepreneurship strategies on project performance in the information and communications technology sector in Jordan, unpublished master's thesis, Amman Arab University, Amman, Jordan.
- Al-Najjar, Muhammad (2018). The impact of talent management on improving organizational reputation: The modifying role of organizational trust - a field study on Jordanian commercial banks in the city of Amman. Unpublished master's thesis, Middle East University, Jordan.
- Al-Obaidi, Amal Saud, (2020), The impact of strategic factors in improving the effectiveness of the administrative performance of projects, International Journal of Educational and Psychological Sciences, Issue 47, pp. 57-112.
- Al-Rashidat, Mamdouh (2018). Reasons for stumbling in construction projects in the Hashemite Kingdom of Jordan, Al-Azhar University Journal, 1(1): 10-9.
- Al-Taie, Youssef and Al-Qaraawi, Muhammad (2019). Foundations of talent management in contemporary business organizations. Jordan, Amman: Dar Al-Mawdhiyya for Publishing and Distribution.
- Al-Zoubi, Firas Ali Khalifa, (2019), The impact of applying comprehensive quality management on the performance of construction projects, Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, Volume 3, Issue 10, pp. 78-103.
- Al-Zyoud, Abdul Razzaq and Al-Omari, Ghassan (2021). The impact of transformational and original leadership on talent management in telecommunications companies in Jordan. Amman Arab University Journal of Research, 7(1), 176-200.
- Asikhia, O; Mba, C (2021). The Influence of Strategic Decision Making on Organizational Performance, The International Journal of Business & Management, 9(1), 333-338.
- Bagha, Mohamed (2021) The mediating role of planned behavior of entrepreneurial intention in the relationship between entrepreneurial characteristics and entrepreneurial orientation among entrepreneurs in Egypt, Alexandria University Journal of Administrative Sciences, 58(1): 345-400.

- Boustaila, Abdel Hakim (2017) The impact of customer relationship management in achieving service quality, the case of the Bank of Agriculture and Rural Development, Ouargla, unpublished master's thesis, Kasdi Merbah University, Ouargla, Algeria, Algeria.
- Gadelrab, R. (2016). Exploring the impact of talent management on the organizational effectiveness in the Egyptian hospitality industry. *Journal of Association of Arab Universities for Tourism and Hospitality*, 13(2), 72- 90.
- Haddad, Ayl and Al-Lafi, Khaled (2021). The impact of administrative control on employee performance: The modifying role of high containment management in the Jordanian Customs Department. *International Journal of Economics and Business*, 10(3), 474-497.
- Hajim, Starr (2012). The role of talent management dimensions in supporting creativity in educational organizations: an analytical study of the opinions of a sample of faculty members at Al-Qadisiyah University. *Al-Qadisiyah Journal of Administrative and Economic Sciences*, 15(2), 250-278.
- Hammoud, Ghaith Dahham Ali, (2019), The impact of strategic planning on the performance of small and medium-sized enterprises in the northern region of Jordan, unpublished master's thesis, Al Al-Bayt University, Mafraq, Jordan.
- Houshan, Mamdouh (2017). The reality of applying talent management with school leaders in Riyadh. *Fayoum Journal of Educational and Psychological Sciences*, 7(3), 143-178.
- Idris, Wael and Abu Jumaa, Mahmoud (2019). *Talent management*. Jordan, Amman: Dar Wael for Publishing and Distribution.
- Jarwan, Fathi (2021). *Teaching thinking concepts and applications*, Al Ain: University Book House.
- Jarwan, Fathi, (2018). *Creativity*, Amman, Dar Al Fikr.
- Kafi, Mustafa (2018). *Managing human talent in the organization*. Algeria, Constantine: Alpha for publishing, importing and distributing books.
- Khattak, S.M., Iqbal, M.Z., Ikramullah, M. and Raziq, M.M. (2020), "The mechanism behind informational fairness and project performance relationship: evidence from Pakistani construction organizations",

International Journal of Productivity and Performance Management, Vol. 70 No. 1, pp. 151-178.

- Khulusi, Muhammad Mazen (2018). Executive management of construction projects and cost and time control, Cairo: Arab Nahda Library.
- Mansour, Taher and Ashour, Mahmoud (2016). Perceived organizational support is a mediating variable between high human resources inclusion management and organizational commitment - an exploratory study of the opinions of a sample of employees in the South Oil Company. Gulf Economic Journal, 30, 31- 77.
- Maya, Saleh and Ahmed, Mohamed (2019) Evaluating the quality of study and design management for engineering projects based on the functions of the administrative process (Case study: General Company for Studies and Technical Consultations - Coastal Region Branch). Tishreen University Journal. Frozen Engineering Sciences, 41(3): 199 -221.
- Mazayed, K., KHAN, M., Kundi, G., Qureshi, Q., Akhtar, R. & Bilal, H. (2014). Assessing the impact of job involvement and commitment on organizational productivity in the Arab Gulf countries. Industrial Engineering Letters, 4(3), 18- 22.
- Moczydtowska, J. (2022). Talent management: theory and practice of management. The Polish Experience Journal, 3(1), 432- 438.
- Muafi, M, Synfri, W, Probows, H & Nur, S. (2021). Digital Entrepreneurship in Indonesia: A Human Capital Perspective. Journal of Asian. Finance, Economics and Business. 8(3): 351-359.
- Muhammad, Lina (2021). Managing talent and human competencies in business organizations. Jordan, Amman: National Library.
- Naseer, Ibrahim (2017). Construction Project Management, Cairo: Universities Publishing House.
- Osburg, V., Yoganathan, V. & Brueckner, s. (2019). How detailed product information strengthens eco-friendly consumption. White Roses Research . Retrieved online: <https://eprints.whiterose.ac.uk/145239/>.

- Salehi, Mohamed (2020). The impact of applying talent management in achieving high inclusion management. *Journal of Business Administration and Economic Studies*, 1(1), 123-148.
- Satalki, Liliya, and Steiner, Gerald, (2020), Digital Entrepreneurship and its Role in Innovation Systems: A Systematic Literature Review as a Basis for Future Research Avenues for Sustainable Transitions, *Sustainability* (2071-1050) . Apr2020, Vol. 12 Issue 7, p2764. 1p.
- Sewify, A. (2021). The effect of talent management on organizational identification: field study on the office of innovation support, technology transfer and marketing at Al-Azhar university (TAICO)- Arab Republic of Egypt. *Journal of Economic, Administrative and Legal Science*, 5(2), 177-153.
- Sheep, Raghad and Aboudi, Safaa (2020). The role of high containment management principles in reducing the effects of job stress: a case study in Al-Hariri Construction and Contracting Company. *Arab Journal of Management*, 40(3), 199-212.



## التحليل البيئي الداخلي لواقع المسؤولية الاجتماعية للجامعات اليمنية

### في ضوء متطلبات التنمية المستدامة

أ. معصار علي أحمد العزب: باحث **دكتوراه**، كلية التربية، جامعة صنعاء، اليمن.

أ. د أحمد أحمد علي الأنسي: كلية التربية، جامعة صنعاء، اليمن.

## The Internal Environmental Analysis of the Reality of the Yemeni Universities' Social Responsibility in Light of Sustainable Development's Requirements

**Mesar Ali Ahmed Al-Azab**

PhD Researcher, Faculty of Education, Sana'a University – Yemen. Email:  
[masar19821@gmail.com](mailto:masar19821@gmail.com)

**Prof. Dr. Ahmed Ahmed Ali AlAnsi**

Faculty of Education, Sana'a, University – Yemen.

**الملخص:**

هدفت الدراسة إلى معرفة مؤشرات القوة والضعف في العوامل البيئية الداخلية لواقع المسؤولية الاجتماعية للجامعات اليمنية في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، ولتحقيق ذلك اعتمدت المنهج الوصفي المسحي، واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة ووزعتها على مجموعة خبراء من القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية بلغت (29) خبيراً، باستخدام أسلوب دلفاي المعدل، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: بلغ المتوسط الحسابي لجميع أبعاد مؤشرات القوة (3.70)، إذ احتل البعد الاقتصادي المرتبة الأولى، يليه البعد التكنولوجي، فالبعد التنظيمي، ثم البعد الاجتماعي، فيما حصل البعد البيئي على المرتبة الأخيرة، فيما بلغ المتوسط الحسابي لجميع أبعاد مؤشرات الضعف (4.23)، واحتل البعد الاقتصادي المرتبة الأولى، يليه البعد الاجتماعي، فالبعد البيئي، ثم البعد التنظيمي، فيما حصل البعد التكنولوجي على المرتبة الأخيرة، وتحتل مؤشرات الضعف الترتيب الأول في التأثير بالبيئة الداخلية لواقع المسؤولية الاجتماعية للجامعات اليمنية.

**الكلمات المفتاحية:** المسؤولية الاجتماعية، الجامعات اليمنية، التنمية المستدامة.

**Abstract:**

The study aimed to uncover the indicators of strength and weakness in the internal environmental factors of the reality of the social responsibility of Yemeni universities in the light of the requirements of sustainable development. To achieve this, the descriptive survey method is adopted, and a questionnaire is distributed to a group of academic leaders and faculty members in the Yemeni universities amounting to (29) experts, using the modified Delphi method. The findings show that, the arithmetic average for all the dimensions of strength indicators was (3.70), the economic dimension ranked first, followed by the technological dimension, the organizational dimension, and the social dimension, and finally the environmental dimension ranked last. It was also found that the arithmetic average of all the dimensions of weakness indicators was (4.23). The economic dimension ranked first, followed by the social dimension, the environmental dimension, the organizational dimension, and finally the technological dimension ranked last. The findings also proved that the weakness indicators ranked first in affecting the internal environment of the reality of the social responsibility of the Yemeni universities.

**Keywords:** social responsibility, Yemeni universities, sustainable development.

## أولاً: الإطار المنهجي للبحث

### مقدمة:

تعد المؤسسات الجامعية منارات العلم التي تسعى للرقى بالمجتمعات فكرياً وأخلاقياً، حيث إن الجامعات كانت وما تزال منبراً للحضارة في كافة المجتمعات، فهي حاملة رسالتها، وصانعة أجيالها، وهي المدرسة الأولى للتمرس على المسؤولية الاجتماعية، كما تسعى إلى خدمة المجتمع المحلي؛ كونها أداة مهمة وقوية في صنع قياداته المهنية والفكرية والسياسية والفنية.

وتعتبر المسؤولية الاجتماعية من أهم المداخل الإدارية الحديثة لتحسين أداء الجامعات، وجعل دورها فعالاً في تحقيق التنمية المستدامة، فالمؤسسات المتقدمة تركز على تطوير الجانب الاجتماعي والبيئي لدولتها التي تنشط بها، ولا تكتفي بتحقيق أداء اقتصادي ومالي عالٍ على حساب بقية أبعاد الأداء المجتمعية (عبدالرحمن وعلي، 2016، 49).

وعليه؛ يمكن القول بأن المسؤولية الاجتماعية باتت بمثابة الذراع التنفيذي في المؤسسات الجامعية لتحقيق التنمية المستدامة وفق استراتيجية الحكومات، حيث تعتبر المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة وجهان لعملة واحدة، بل تعتبر أحد مؤشرات التنمية المستدامة في هذا العصر الذي تتسابق فيه الحكومات لتحقيق أعلى معدلات التنافسية المستدامة (سعد، 2016، 36).

فعلى المستوى الأوروبي تدرك أغلب الجامعات الأوربية ضرورة تفعيل مسؤوليتها الاجتماعية، ويضعونها في مقدمة الأولويات، حيث إن الجامعات الرائدة على مستوى العالم تهتم بتطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية، وتعلن عن ذلك على مواقعها الرسمية، وتتص على ذلك في خططها الاستراتيجية (المطيري، 2019، 23).

بينما على المستوى العربي يتسم واقع المسؤولية الاجتماعية لدى الجامعات العربية عموماً بالقصور والضعف، وتكاد تخلو معظم الاستراتيجيات والهياكل التنظيمية للجامعات من وجود وحدات خاصة تعني بإدارة المسؤولية الاجتماعية (الخطيب، 2019، 887-908).

أما على المستوى المحلي فقد توصلت دراسة الكاف (2019، 806) إلى أن الدور الذي تقوم به جامعة حضرموت في تفعيل المسؤولية الاجتماعية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة لا يرتقي إلى المستوى المطلوب منها، كما توصلت دراسة بافضل والكمالي (2019، 806) إلى أن مستوى دعم الجامعات اليمنية للتنمية المستدامة ضعيف.

وفي ظل إطلاق الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة والتي اتفقت الأهداف الاستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية الواردة في الرؤية الوطنية مع متطلبات التنمية المستدامة وحاجات المجتمع، بالإضافة إلى إدراج المسؤولية الاجتماعية في الرؤية الوطنية ضمن محور منظومة إدارة الحكم (الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة، 2019، 34)، فإن الباحث يتقرب نقلة نوعية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية في الجامعات

اليمنية لترتقي لمقام الرؤية الوطنية الحديثة، وما تضمنته من خطط وبرامج وأهداف كبيرة تمنح الجامعات مساحات واسعة لتفعيل مسؤوليتها الاجتماعية.

ويعد التحليل البيئي الأداة الأساسية في إعطاء صورة مستقبلية لواقع تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية للجامعات اليمنية المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وليس عن حاضرها فقط؛ الأمر الذي قد يساعد على وضع خطط مستقبلية وبدائل استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات البيئية المحتملة، ومدى إمكانية تأثيرها على أنشطة الجامعة وأهدافها.

وبالنظر إلى ما سبق فإن موضوع البحث يعد محاولة لمعرفة مؤشرات البيئة الداخلية لواقع المسؤولية الاجتماعية للجامعات اليمنية في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، باعتبار الاهتمام بتفعيل المسؤولية الاجتماعية للجامعات اليمنية مازال يسير بخطى بطيئة، وهناك حاجة ملحة لاختيار المسؤولية الاجتماعية باعتباره أهم مؤشرات التنمية المستدامة، مما يستلزم تشخيص مؤشرات البيئة الداخلية.

### مشكلة البحث

بناءً على ما سبق؛ تتحدد مشكلة البحث في السؤالين الآتيين:

- 1- ما مؤشرات القوة في العوامل البيئية الداخلية لواقع المسؤولية الاجتماعية للجامعات اليمنية في ضوء متطلبات التنمية المستدامة من وجهة نظر الخبراء؟
- 2- ما مؤشرات الضعف في العوامل البيئية الداخلية لواقع المسؤولية الاجتماعية للجامعات اليمنية في ضوء متطلبات التنمية المستدامة من وجهة نظر الخبراء؟

**أهمية البحث:**

تكمن أهمية البحث في الجوانب الآتية:-

1- قد يفيد القيادات الأكاديمية في الجامعات اليمنية، وذلك بتزويدهم بنتائج مؤشرات البيئة الداخلية لواقع المسؤولية الاجتماعية للجامعات اليمنية في ضوء متطلبات التنمية المستدامة.

2- قد يساعد المسؤولين وأصحاب القرار في الجامعات اليمنية في معرفة مؤشرات القوة والضعف لواقع المسؤولية الاجتماعية في الجامعات، حتى يتسنى للمسؤولين إمكانية التفعيل والتطوير، ومن ثم تصبح المسؤولية الاجتماعية أكثر قدرة على المشاركة في التنمية المستدامة التي تسعى إلى تحقيقها.

**أهداف البحث:**

يهدف البحث إلى الآتي:

- 1- التعرف على مؤشرات القوة في العوامل البيئية الداخلية لواقع المسؤولية الاجتماعية للجامعات اليمنية في ضوء متطلبات التنمية المستدامة من وجهة نظر الخبراء؟
- 2- التعرف على مؤشرات الضعف في العوامل البيئية الداخلية لواقع المسؤولية الاجتماعية للجامعات اليمنية في ضوء متطلبات التنمية المستدامة من وجهة نظر الخبراء؟

**حدود البحث:**

- 1- الحدود الموضوعية: تتمثل في الإجابة على أسئلة البحث.
- 2- الحدود المكانية: الجامعات اليمنية الحكومية والأهلية.

3- الحدود الزمانية: وذلك خلال العام الدراسي (2022-2023).

4- الحدود البشرية: خبراء محليين من القيادات الأكاديمية الجامعية وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية الحكومية والأهلية.

### مصطلحات البحث:

#### 1- التحليل البيئي الاستراتيجي:

عرف التحليل البيئي الداخلي بأنه عملية لتقييم مؤشرات القوة ومؤشرات الضعف

للأعمال التي تمارسها المؤسسة (6, 2010, Pedrosa).

ويساعد التحليل البيئي الداخلي في التعرف على كلٍ من (603, 2017, Daniela):

أ- نقاط القوة: هي العناصر التي تسهم بشكل إيجابي في العمل من خلال توفرها بالمؤسسة، ولها القدرة على التعامل معها، وتطبيقها، والاعتماد عليها في تحقيق أهداف المؤسسة، وتسهم في إنجاز العمل بمهارة عالية.

ب- نقاط الضعف: هي العناصر التي من شأن الاستمرار ي ممارستها التأثير على أداء

المؤسسة، وجعلها غير قادرة على القيام بالعمل بفاعلية، ومنعها من منافسة

المؤسسات الأخرى.

#### 2- المسؤولية الاجتماعية للجامعات:

عرفت المسؤولية الاجتماعية للجامعات باعتبارها سياسة أخلاقية لأداء مجتمع

الجامعة من (طلبة، أعضاء هيئة تدريس، إداريين، موظفين، مديرين) مسؤولياتهم اتجاه

الآثار التعليمية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة في حوار تفاعلي مع المجتمع، لتعزيز تنمية إنسانية مستدامة (Jossey & Jossey , 2008, 56).

ويعرف الباحث المسؤولية الاجتماعية للجامعات على أنها تعني: مسؤولية الجامعة عن مدى تأثير قراراتها وأنشطتها التي تمارسها من خلال وظائفها وأدوارها في المجتمع والبيئة التي تنتمي إليها، وذلك من أجل ممارسة سلوك أخلاقي يتسم بالمسؤولية، ويهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة.

### 3- التنمية المستدامة:

عرفت بأنها الوسيلة التي يتم من خلالها تحقيق تطور في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والبشرية، أي تحقيق جميع أبعاد التنمية المجتمعية (أحمد، 2020، 337).

ويعرف الباحث متطلبات التنمية المستدامة بأنها: الشروط اللازم توفيرها لتحقيق التنمية المستدامة بكافة أبعادها (الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والتكنولوجية، والتنظيمية).

### ثانيًا: الإطار النظري والدراسات السابقة

#### 1- مفهوم تحليل البيئة:

تمثل البيئة مجموعة الأبعاد والعوامل والأدوات التي تؤثر في مستوى الأداء الإداري والتنظيمي وبناء الخط الاستراتيجي، وتتطلب من الإدارة إدراكًا واسعًا لطبيعتها وتفاعلاتها وكيفية العلاقة بينها، بحيث تستطيع إيجاد أفضل طرق التعامل معها

وبشكل إيجابي ومستمر بحيث يعطي للمؤسسة دافع متجدد للاستمرار في العمل بكل حماس وجدية، مع إمكانية الحصول على أفضل النتائج المطلوب تحقيقها. ويمكن التحليل البيئي في العمليات التي تطور بواسطتها الخبراء الاستراتيجيون فهمًا للبيئات التنظيمية الداخلية، وذلك من خلال فهم العوامل التي يمكن أن تؤثر على أداء المؤسسة في الوقت الحاضر وفي المستقبل (Kiprop, et al, 2015, 56).

ويهدف التحليل البيئي الداخلي إلى معرفة مؤشرات نقاط القوة وذلك لإمكانية تعزيز الاستفادة منها، ومعرفة مؤشرات نقاط الضعف وذلك لإمكانية معالجتها، بما يزيد من قدرات المنظمة نحو تحقيق أهدافها، ولذا من أهم نقاط التحليل توفير مقومات واقعية لوضع الاستراتيجيات الجيدة أساسها إدراك نقاط القوة والضعف للمؤسسة (نكي وآخرون، 2021، 569).

## 2- أبعاد المسؤولية الاجتماعية للجامعات المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة:

بالرجوع إلى الأدب النظري الخاص بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة فإنه يمكن اختيار أبعادها وفق الأولويات التي تتناسب مع الجامعات اليمنية وأهدافها وأهميتها بالنسبة للمجتمع، وبما يتناسب مع متطلبات التنمية المستدامة، لذلك فإن هذا البحث يتبنى البعد الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي، والتكنولوجي، والتنظيمي، وقد تم اختيار هذه الأبعاد كونها شاملة لجوانب الأداء الجامعي حسب ما يراه الباحث.

## أ- البعد الاقتصادي:

ويتمثل هذا البعد في تعظيم دور الإنتاج وتقديم الخدمات ذات الجودة العالية بما يساعد في رفع الاقتصاد الوطني، واستغلال الموارد المالية بكفاءة، وإنشاء نظام للحوافز يرتبط بالأداء والعدالة بين الموظفين (المشرفية، 2021، 61).

ووفقاً لذلك ينبغي على الجامعات أن تقوم بتبني مبادئ الشفافية والنزاهة، والحفاظ على مصالح الجميع، واحترام القانون في اتخاذ القرارات، وتنفيذها، وتطوير دليل للحوكمة المؤسسية خاصة بها (شقوارة، 2012، 50).

ويرى الباحث بأن البعد الاقتصادي يتمثل في مدى تبني الجامعة لمبادئ الشفافية والرقابة والسلوك الأخلاقي، والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لديها بشكل سليم، ومنع الرشوة والفساد، واحترام القانون في اتخاذ القرارات وتنفيذها، وبناء قدرات مؤهلة تساهم في حل مشكلات سوق العمل.

## ب- البعد الاجتماعي:

يبدأ البعد الاجتماعي للجامعة بعاملها فهم الركيزة التي من خلالها تنفذ مسؤوليتها تجاه مجتمعها؛ لذا فإن تحسين شؤون العاملين في الجامعة وتنمية قدراتهم الفنية وتأمين الرعاية الاجتماعية والصحية لهم ينعكس على إنتاجيتهم ومعدل عطائهم ومساهماتهم في مجتمعهم.

ويشمل البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية للجامعات دعم الأنشطة المرتبطة بالمجتمع، وتبني التكافل الاجتماعي، ودعم المراكز البحثية، والمساهمة في حل مشكلة البطالة من خلال استحداث برامج تشغيلية، ورفع درجة الوعي في مشروعات التنمية المستدامة (أحاندو، 2016، 56).

ويرى الباحث بأن البعد الاجتماعي يتمثل في مدى إسهام الجامعة في تلبية احتياجات المجتمع الذي توجد فيه وتحقيق تطلعاته بما يتفق مع الصالح العام، وتحسين ورعاية شؤون موظفيها، وتنمية قدراتهم، وتوفير الرعاية الصحية والمجتمعية لهم، بما يسهم في زيادة إنتاجيتهم.

### ج- البعد البيئي:

وتتمثل في مراعاة الجامعة للآثار البيئية المترتبة على أعمالها، والمحافظة على بيئتها من انتشار الانبعاثات السامة، والاستفادة من الموارد المتاحة بكفاءة إلى أقصى قدرٍ ممكن، وزيادة الانتاجية مع المحافظة على حقوق الأجيال القادمة، والإسهام في الأنشطة المجتمعية (الرمثي، 2018، 501).

ويشمل البعد البيئي عقد محاضرات تؤكد أهمية المحافظة على البيئة، وإجراء دراسات ميدانية تتوصل إلى معرفة أسباب التلوث البيئي (الطراونة وأبو حميدان، 2020، 246)، كما يتضمن القيام بحملات نظافة للبيئة المحلية، والحد من التلوث البيئي بكافة أشكاله، والاستمرار في نشر الأنظمة والقوانين العالمية والدولية المتعلقة بالبيئة (شقوارة، 2012، 52).

ويلاحظ مما سبق بأن البعد البيئي يتناول الجوانب المرتبطة بمعالم البيئة المادية ويتمثل في سعي الجامعة إلى تحقيق قدر كبير من الكفاءة والإنتاجية من المصادر المتوفرة، وحمايتها دون الإضرار بها أو المساس بحق الأجيال القادمة، مع مراعاة الآثار البيئية المترتبة على ممارستها ومنتجاتها،

#### د- البعد التكنولوجي:

ويسمى هذا البعد أيضًا بنقل التقنية والابتكار؛ حيث يظهر دور الجامعة في أن تعمل باستمرار لكي تجعل المعارف والمعلومات متاحة للجميع وتستثمرها في سبيل إنتاج معارف جديدة، وتكون معنية بتطوير البحث العلمي (حجازي، 2020، 271). ويتمثل في التزام الجامعات بتوظيف التكنولوجيا الجديدة لتطوير الخدمات الرقمية، وتحسين أداء الجامعة والعاملين فيها، ومحو الأمية التقنية، وتوظيفها في معالجة الأضرار التي تلحق بالمجتمع والبيئة (المشرفية، 2021، 64).

بناءً على ما سبق يتمثل البعد التكنولوجي في مدى التزام الجامعة بتوظيف التكنولوجيا النظيفة والحديثة لتطوير الخدمات الرقمية المقدمة للمجتمع، وتحسين أداءها، وتطوير قدرات العاملين فيها، وحسن استغلالها للمحافظة على الموارد الطبيعية، وذلك لصالح الأجيال الموجودة والقادمة.

#### هـ- البعد التنظيمي:

يوصف هذا البعد نوع الهيكل التنظيمي، وانعكاساته، ومدى شفافية العاملين والمتعاملين مع الجامعة، كما يصف الإفصاح والمكاشفة وحقوق المجتمع الداخلي

والخارجي بالجامعة، ومدى مساهمة المجتمع الخارجي في خدمة الجامعة (مخلص، 2018، 125).

كما يتناول الجوانب المتعلقة بالتنظيم الإداري في الجامعة، كغاية التنظيم، وخطوط الاتصال، واتخاذ القرارات، واجراءات العمل، وتقسيم المهام، والتوصيف الوظيفي، وتنمية الموارد البشرية، واستثمار الموارد والإمكانات (الخليوي، 2019، 45).

وعليه يمكن القول بأن البعد التنظيمي يتمثل في مدى الحرص على التطوير لمعالم التنظيم الإداري بالجامعة، كالهيكلة التنظيمي، وتقسيم المهام، وتحديد المسؤوليات والصلاحيات، والتوصيف الوظيفي، وخطوط الاتصال، واتخاذ القرارات، واجراءات العمل.

### 3- الدراسات السابقة:

1- دراسة نجاتي وآخرين (Nejati, et al (2011)، هدفت إلى التعرف على واقع اهتمام الجامعات الرائدة عالمياً في المسؤولية الاجتماعية، ومعرفة مدى التزام هذه الجامعات بالمفهوم، ولتحقيق ذلك اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى عددٍ من النتائج أهمها: أن الجامعات العالمية الرائدة ملتزمة بمسؤوليتها الاجتماعية بشكلٍ عام، بالرغم من وجود بعض الاختلافات في المجالات، كما أن الجامعات ملتزمة بالشفافية.

2- دراسة نافع (2016)، هدفت إلى التعرف على الوضع الراهن للمسؤولية الاجتماعية بالجامعات الخليجية، وتحديد معايير المسؤولية الاجتماعية، ولتحقيق ذلك اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى عددٍ من النتائج أهمها: وضع رؤية للمسؤولية الاجتماعية بالجامعات الخليجية في العديد من المحاور؛ لتحقيق المسؤولية الاجتماعية.

3- دراسة حماد والآغا (2017)، هدفت إلى الكشف عن الممارسات الرئيسية لإدارة المسؤولية المجتمعية في جامعة القدس المفتوحة في ضوء المواصفة القياسية الإيزو 26000، ولتحقيق ذلك اعتمدت المنهج الوصفي باستخدام أسلوب تحليل المحتوى، حيث قامت بتحليل أنشطة وممارسات الجامعة على موقعها الإلكتروني خلال العام الدراسي 2016-2017 وفق موضوعات مواصفة التقييس العالمية الإيزو للمسؤولية المجتمعية، وقد توصلت الدراسة إلى عددٍ من النتائج أهمها: أن مجموع الممارسات على مستوى الجامعة وفروعها بلغ (1036) ممارسة، كما بينت الدراسة تدني الممارسات في قضايا البيئة على مستوى الجامعات.

4- دراسة الخطيب (2019)، هدفت إلى تحديد واقع المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية ومتطلبات تميمتها في ضوء التحديات المعاصرة، ولتحقيق ذلك اعتمدت المنهج الوصفي، وأسلوب تحليل المضمون كأداة للدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى عددٍ من النتائج أهمها: أن واقع المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية يتسم بالقصور والضعف والتجاهل.

5- دراسة الجوهي (2019)، هدفت إلى التعرف على مدى التزام جامعة حضرموت بأبعاد المسؤولية الاجتماعية، ودور ذلك في تنمية مجتمعها الداخلي والخارجي، ولتحقيق ذلك اعتمدت المنهج الوصفي، واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة ووزعتها على عينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة وطلبة المستوى الرابع بلغت (47)، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن قطاع التعليم العالي أحد القطاعات الفاعلة في مجال المسؤولية الاجتماعية، وتسهم المسؤولية الاجتماعية في تنمية المجتمع.

6- دراسة حجازي (2020)، هدفت إلى الكشف عن واقع قيام جامعة بنها بمسؤوليتها المجتمعية، ولتحقيق ذلك اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة، وزعتها على عينة قوامها (28) وكياً من وكلاء كليات الجامعة، وتوصلت الدراسة إلى عددٍ من النتائج أهمها: أن جامعة بنها تواجهها العديد من المعوقات التي تحول دون قيامها بمسؤوليتها المجتمعية تجاه مجتمعها المحيط على أكمل وجه.

#### التعقيب على الدراسات السابقة:

هدفت الدراسات السابقة إلى معرفة واقع المسؤولية الاجتماعية للجامعات، واستخدمت المنهج الوصفي، وقد اتفق هذا البحث مع الدراسات السابقة في الهدف والمنهج، واستخدمت بعض الدراسات السابقة الاستبانة كأداة للدراسة، وكذلك البحث الحالي، بينما اختلفت مع دراسة (نجاتي وآخرين، 2011)، ودراسة (نافع، 2016)، ودراسة (حماد والآغا، 2017)، ودراسة (الخطيب، 2019)، والتي استخدمت تحليل المحتوى كأداة للدراسة.

وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في بناء وإثراء الإطار النظري لهذا البحث، ومعرفة المنهج المناسب، والأداة المستخدمة وكيفية بناءها، بالإضافة إلى تفسير النتائج ومناقشتها، وكتابة التوصيات والمقترحات.

### ثالثاً: اجراءات البحث الميداني:

#### 1- منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي في استقصاء آراء الخبراء حول درجة الموافقة على مؤشرات تحليل سوات (SWOT Analysis) لنقاط القوة والضعف في البيئة الداخلية لواقع المسؤولية الاجتماعية للجامعات اليمنية في ضوء متطلبات التنمية المستدامة.

#### 2- مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من العينة القصدية المتمثلة بالخبراء لمختلف الجامعات اليمنية الحكومية والأهلية لعدد (12) جامعة، وهي (صنعاء، وتعز، وإب، وحجة، وعمران، وعدن، وذمار، والحديدة، وجامعة العلوم والتكنولوجيا، والجامعة اليمنية، وجامعة الجزيرة، وجامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم)، والبالغ عددهم (29) خبيراً متخصصاً في العلوم الإنسانية، كما استخدم الباحث أسلوب دلفاي المعدل، الذي ينسجم مع طبيعة هذا البحث، ومشكلته، وأهدافه، حيث يعد من أكثر الأساليب شيوعاً في الدراسات والبحوث التربوية للتنبؤ المستقبلي، والتي يمكن استخدامها كمدخلات للتخطيط ووضع السياسات

وبناء الاستراتيجيات، سواء في المجال الاقتصادي، أو الاجتماعي، أو التربوي (عامر، 2006، 139).

### 3- أداة البحث:

تم الاعتماد على الاستبانة لمعرفة درجة موافقة الخبراء على مؤشرات البيئة الداخلية لواقع المسؤولية الاجتماعية للجامعات اليمنية في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، وتكونت في صورتها الأولية للتحكيم من (79) مؤشراً.

#### أ- صدق أداة البحث:

##### 1- الصدق الظاهري لأداة البحث:

عرض الأداة بعد إعدادها بصورتها الأولية على (25) محكماً من ذوي الخبرة والاختصاص في التخصصات التربوية، وبناءً على ملاحظات أعضاء لجنة التحكيم فقد تم تعديل (43) مؤشراً في جميع الأبعاد، بينما كانت المؤشرات التي أجمع أعضاء لجنة التحكيم على حذفها (12) مؤشراً، وتم إضافة مؤشر واحد إلى نقاط الضعف، ومن ثم أصبحت مؤشرات القوة (26) مؤشراً، بينما أصبحت مؤشرات الضعف (42) مؤشراً.

##### 2- صدق الاتساق البنائي لأداة البحث:

تم حساب صدق الاتساق البنائي وفقاً لاستجابات الخبراء المشاركين في البحث للجولة الأولى بقياس مدى ارتباط الأبعاد بالنتيجة الكلية للأداة، كما في الجدول الآتي:

**جدول (1): الاتساق الداخلي لفقرات أبعاد البيئة الداخلية والخارجية**

البيئة الداخلية (نقاط الضعف)		البيئة الداخلية (نقاط القوة)		
مستوى الدلالة	معامل ارتباط	مستوى الدلالة	معامل ارتباط	البعد
.000	.852**	.000	.820**	البعد الاقتصادي
.000	.841**	.000	.891**	البعد الاجتماعي
.000	.934**	.000	.747**	البعد البيئي
.000	.846**	.000	.789**	البعد التكنولوجي
.000	.890**	.000	.781**	البعد التنظيمي
.000	.611**	.000	.745**	إجمالي محور البيئة الداخلية

(\*\* ) وجود ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.01$ )

يتضح من الجدول السابق أن جميع الأبعاد جاءت مرتبطة بالمحاور بدرجة ارتباط موجبة، ما يشير إلى عدم وجود أبعاد قد تضعف المصدقية لهذه المحاور، وبذلك تعتبر أبعاد ومؤشرات متغير الأداة صادقة لما وضعت لقياسه.

#### ب- ثبات أداة البحث:

تم التحقق من ثبات الأداة باستخدام معامل ألفا كرونباخ، وكانت النتائج كما في

الجدول الآتي:

جدول (2) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

معامل الثبات	مؤشرات الضعف	معامل الثبات	مؤشرات القوة	البعد	
0.913	8	0.897	5	البعد الاقتصادي	1
<b>0.966</b>	11	<b>0.901</b>	5	البعد الاجتماعي	2
0.906	7	0.832	5	البعد البيئي	3
0.921	6	0.882	7	البعد التكنولوجي	4
0.917	10	0.871	4	البعد التنظيمي	5
<b>0.739</b>	<b>42</b>	<b>0.804</b>	<b>26</b>	<b>الإجمالي</b>	

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول السابق أن قيمة ألفا كرونباخ كانت مرتفعة، حيث تراوحت بين (0.83 - 0.90)، لمؤشرات نقاط القوة، وكذلك كانت قيمة معامل ألفا لإجمالي مؤشرات نقاط القوة ككل (0.80)، كما تراوحت بين (0.90 - 0.96)، لمؤشرات نقاط الضعف، وكذلك كانت قيمة معامل ألفا لإجمالي مؤشرات نقاط الضعف ككل (0.74)، وهي قيمة عالية، مما يعني أن معامل الثبات مرتفع ويتم الاعتماد عليه.

### ج- الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات:

اعتمد البحث الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) باستخدام الأساليب الإحصائية

الآتية:

أ- معامل ارتباط بيرسون (Pearson)؛ للتحقق من الاتساق الداخلي لمؤشرات أبعاد الأداة.

- ب- معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)؛ للتحقق من ثبات الأداة.
- ج- المتوسطات الحسابية (Mean)؛ لمعرفة مدى موافقة الخبراء على مستوى المحاور والأبعاد والمؤشرات، للأداة بشكل عام.
- د- الانحراف المعياري (Standard Deviation)؛ لمعرفة مدى تشتت وانفاق آراء الخبراء.

### عرض النتائج ومناقشتها

أولاً: النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الأول "ما مؤشرات القوة في العوامل البيئية الداخلية لواقع المسؤولية الاجتماعية للجامعات اليمنية في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، من وجهة نظر الخبراء"؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لأبعاد

مؤشرات القوة

م	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	درجة الموافقة	الرتبة
1	البعد الاقتصادي	3.90	0.66	0.78	موافق	1
2	البعد الاجتماعي	3.61	0.76	0.72	موافق	4
3	البعد البيئي	3.49	0.06	0.70	موافق	5
4	البعد التكنولوجي	3.79	0.54	0.76	موافق	2
5	البعد التنظيمي	3.76	0.68	0.75	موافق	3
	المتوسط العام	3.71	0.28	0.74	موافق	

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي العام لجميع أبعاد مؤشرات نقاط القوة (مجتمعة) بلغ (3.71) وبانحراف معياري (0.28) ونسبة الموافقة (74%)، وهذا يدل على توافق آراء الخبراء على مستوى مؤشرات نقاط القوة ككل بدرجة تقدير لفظي "موافق"، وتشير هذه النتيجة إلى أن البيئة الداخلية للجامعات اليمنية تتمتع بالعديد من نقاط القوة، ويعزو الباحث ذلك إلى إدراك الخبراء المشاركين بسلامة مؤشرات القوة،

وأهميتها عند تصميم خطط وبرامج استراتيجية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية للجامعات اليمنية.

وبتحليل أبعاد مؤشرات نقاط القوة من حيث آراء الخبراء اتضح أن "البعد الاقتصادي" حصل على المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي (3.90)، كما حصل "البعد التكنولوجي" على المرتبة الثانية، بمتوسط حسابي (3.79)، وحصل "البعد التنظيمي" على المرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي (3.76)، فيما حصل "البعد الاجتماعي" على المرتبة الرابعة، بمتوسط حسابي (3.61)، وأخيراً حصل "البعد البيئي" على المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي (3.49)، وفيما يأتي عرض النتائج للأبعاد، كلاً على حده، وذلك على النحو الآتي:

#### البعد الأول: البعد الاقتصادي:

تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، وقد

جاءت النتائج كما في الجدول الآتي:

## جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسبة الموافقة للبعد

## الاقتصادي

م	المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	درجة الموافقة	الرتبة
1	تبني قانون الجامعات اليمنية لمبادئ الرقابة والمساءلة والشفافية.	3.66	0.94	0.73	موافق	4
2	حرص الجامعة في البحث عن مصادر تمويل متعددة.	3.59	0.98	0.72	موافق	5
3	وجود مصادر تمويل ذاتية في الجامعة، كالتعليم الموازي وبرامج التدريب المختلفة.	3.83	0.85	0.77	موافق	3
4	امتلاك الجامعة كوادر أكاديمية وبحثية مؤهلة	4.45	0.78	0.89	موافق بشدة	1
5	امتلاك الجامعة بنية تحتية التي تمكنها من تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية.	4.00	0.96	0.80	موافق	2
الإجمالي ككل		3.90	0.66	0.78	موافق	

تشير النتائج الموضحة في الجدول السابق إلى أن متوسطات درجة مؤشرات البعد الاقتصادي تراوحت ما بين (3.59 - 4.45)، في حين بلغ المتوسط الحسابي العام لتقدير آراء الخبراء حول درجة الموافقة على المؤشرات للبعد ككل (3.90) بانحراف

معياري (0.66)، ونسبة الموافقة (0.78)، وبدرجة تقدير لفظي "موافق" على مستوى البعد ككل.

وبتحليل نتائج مؤشرات هذا البعد وجد أن المؤشر رقم (4) حصل على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.45) وانحراف معياري (0.78)، ونسبة الموافقة (0.89) وبدرجة تقدير لفظي "موافق بشدة"، مما يعطي دلالة على أن الجامعات اليمنية تتوافر فيها كوادر متميزة ينبغي استغلالها ودعمها، حيث تظهر أهمية هذه الكوادر في قدرتها على ابتكار رؤى وأفكاراً جديدة، وتقديم استشارات إيجابية يمكن أن تزيد من قوة الترابط بين الجامعة والمجتمع، وإعداد دراسات واستراتيجيات قد تقود الجامعات إلى حل مشكلات سوق العمل، بينما حصلت بقية المؤشرات على موافقة آراء الخبراء بدرجة "موافق"، وبمتوسطات حسابية تراوحت بين (4.00 - 3.59) وانحراف معياري تراوح بين (0.96 - 0.98)، ونسبة الموافقة تراوح بين (0.80 - 0.72).

#### البعد الثاني: البعد الاجتماعي:

تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، وقد جاءت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسبة الموافقة للبعد الاجتماعي

م	المؤشر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	درجة الموافقة	الرتبة
1	امتلاك الجامعة المراكز (العلمية، والتدريبية) التي يمكن استغلالها لخدمة المجتمع.	3.86	0.92	0.77	موافق	1
2	تقيم الجامعة عبر مراكزها مجموعة من الدورات التأهيلية للعاملين بالجامعة.	3.59	1.05	0.72	موافق	3
3	توجه الجامعة لربط أنشطتها البحثية بمتطلبات التنمية المجتمعية المستدامة.	3.48	0.95	0.70	موافق	4
4	اهتمام الجامعة بتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة.	3.48	1.09	0.70	موافق	5
5	حرص الجامعة على تلبية احتياجات المجتمع من خلال	3.62	0.86	0.72	موافق	2

				استحداث برامج مرتبطة بسوق العمل.
موافق	0.72	0.76	3.61	الإجمالي ككل

تشير النتائج الموضحة في الجدول السابق إلى أن متوسطات درجة مؤشرات البعد الاجتماعي تراوحت ما بين (3.86 - 3.48)، في حين بلغ المتوسط الحسابي العام لتقدير آراء الخبراء حول درجة الموافقة على المؤشرات للبعد ككل (3.61) بانحراف معياري (0.76)، ونسبة الموافقة (0.72)، وبدرجة تقدير لفظي "موافق" على مستوى البعد ككل.

وبتحليل نتائج مؤشرات هذا البعد يتضح حصول جميع المؤشرات على موافقة آراء الخبراء بدرجة "موافق"، حيث حصلت الفقرة رقم (1) على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.86) وبانحراف معياري (0.92)، ونسبة الموافقة (0.77) وبدرجة تقدير لفظي "موافق"، مما يشير إلى إمكانية استغلال المراكز الجامعية في تفعيل برامج خدمة المجتمع، وتنظيم دورات في مجالات متعددة تخدم أفراد المجتمع، بما يسهم في تحقيق تنمية مجتمعية مستدامة.

بينما حصل المؤشر رقم (4) على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.48) وبانحراف معياري (1.09)، ونسبة الموافقة (0.70)، وبدرجة تقدير لفظي "موافق"، ويمكن تفسير ذلك من وجهة نظر الباحث بأن الخبراء يرون أن هناك اهتمامًا ملحوظًا

بتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة وتقديم بعض التسهيلات الخاصة بهم؛ إلا أن هذا الاهتمام غير كافٍ، وقد يرجع ذلك إلى نقص البرامج الموجهة لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة لتلبية احتياجاتهم التعليمية، وربما لنقص البنية التحتية التي تخدم الاحتياجات التعليمية الخاصة لهذه الفئة من الطلبة.

### البعد الثالث: البعد البيئي:

تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، وقد جاءت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسبة الموافقة للبعد البيئي

م	المؤشر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	درجة الموافقة	الرتبة
1	تعمل الجامعة في إطار القانون الذي ينص على حماية البيئة والمجتمع.	3.55	0.99	0.71	موافق	2
2	امتلاك الجامعة لمركز مختص بشؤون البيئة.	3.45	0.95	0.69	موافق	3
3	امتلاك الجامعة كفاءات وخبرات في مجال حماية البيئة.	3.66	0.94	0.73	موافق	1

5	موافق	0.68	1.08	3.40	4	اهتمام الجامعة بزيادة المساحات الخضراء في ساحات الحرم الجامعي.
4	موافق	0.68	1.05	3.41	5	سعي الجامعة إلى الاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة.
موافق		0.70	0.06	3.49	الإجمالي ككل	

تشير النتائج الموضحة في الجدول السابق إلى أن متوسطات درجة مؤشرات البعد البيئي تراوحت ما بين (3.40 - 3.66)، في حين بلغ المتوسط الحسابي العام لتقدير آراء الخبراء حول درجة الموافقة على المؤشرات للبعد ككل (3.49) بانحراف معياري (0.06)، وبنسبة موافقة (0.70)، وبدرجة تقدير لفظي "موافق" على مستوى البعد ككل، ويلاحظ تأخر ترتيب مؤشرات البعد البيئي عن بقية مؤشرات الأبعاد، ويفسر الباحث تأخر ترتيب قضايا البيئة إلى قلة الإمكانيات البيئية المتاحة التي تدفع الجامعات إلى العدول عن القضايا البيئية.

وبتحليل نتائج مؤشرات هذا البعد يتضح حصول جميع المؤشرات على موافقة آراء الخبراء بدرجة "موافق"، حيث حصل المؤشر رقم (3) على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.66) وبانحراف معياري (0.94)، ونسبة الموافقة (0.73) وبدرجة تقدير لفظي "موافق"، ويعزو الباحث ذلك إلى وجود كفاءات وخبرات في مجال حماية البيئة في أغلب الجامعات اليمنية، ومن ثم ينبغي استغلالها ودعمها والاستفادة منها في إدارة

مشاريع بيئية قد تسهم في تفعيل المسؤولية البيئية للجامعات اليمنية لتحقيق التنمية المستدامة.

بينما حصل المؤشر رقم (4) على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.40) وبانحراف معياري (1.08)، ونسبة الموافقة (0.68)، وبدرجة تقدير لفظي "موافق"، ويعزو الباحث ذلك إلى وجود اهتمام ملحوظ بزيادة المساحات الخضراء داخل الحرم الجامعي، وإن أتى هذا المؤشر في المرتبة الأخيرة فقد يعزى ذلك إلى ضعف قناعة الخبراء بالجهود التي تبذلها القيادات الجامعية في المجال البيئي كأحد أبعاد المسؤولية الاجتماعية.

#### البعد الرابع: البعد التكنولوجي:

تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، وقد جاءت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسبة الموافقة للبعد

التكنولوجي

الرتبة	درجة الموافقة	نسبة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المؤشر	م
2	موافق	0.77	0.92	3.86	امتلاك الجامعات مواقع الكترونية رسمية على شبكات الإنترنت.	1
7	موافق	0.70	0.83	3.52	وجود قاعدة بيانات الكترونية تتضمن معلومات مختلفة لأنشطة الجامعة.	2
4	موافق	0.75	0.95	3.76	حرص الجامعة على نشر أنشطتها في القنوات الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي.	3
6	موافق	0.72	0.94	3.62	إمكانية الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في تنمية قدرات العاملين في الجامعات.	4

5	موافق	0.74	0.96	3.72	إمكانية توظيف التقنيات الحديثة في تفعيل البرامج المجتمعية.	5
3	موافق	0.76	0.77	3.79	وجود كوادر بشرية مؤهلة في تخصصات تكنولوجية تتيح للجامعة فرصة تطوير التكنولوجيا غير الضارة بالبيئة.	6
1	موافق بشدة	0.85	0.83	4.24	قبول الطلبة يتم وفق نظام إلكتروني مرتبط بشبكة وطنية تتبع وزارة التعليم العالي.	77
موافق		0.76	0.54	3.79	الإجمالي ككل	

تشير النتائج الموضحة في الجدول السابق إلى أن متوسطات درجة مؤشرات البعد التكنولوجي تراوحت ما بين (4.24 - 3.52)، في حين بلغ المتوسط الحسابي العام لتقدير آراء الخبراء حول درجة الموافقة على المؤشرات للبعد ككل (3.79) بانحراف معياري (0.54)، ونسبة الموافقة (0.76)، وبدرجة تقدير لفظي "موافق" على مستوى البعد ككل.

وبتحليل نتائج مؤشرات هذا البعد يتضح أن المؤشر رقم (7) حصل على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.24) وانحراف معياري (0.83)، ونسبة الموافقة (0.85) وبدرجة تقدير لفظي "موافق بشدة"، ويعزو الباحث ذلك إلى قيام وزارة التعليم العالي بتفعيل دور إدارة تقنية المعلومات، التي من خلالها تستطيع تنفيذ الرقابة الإلكترونية على نظام القبول في الجامعات، وتسهيل الحصول على الخدمات للمستخدمين، وحث الجامعات اليمنية على التحسين المستمر للبنية التحتية الإلكترونية بحيث تتلاءم مع التطور التكنولوجي في العالم.

بينما حصلت بقية المؤشرات والتي تحمل الأرقام من (1- 6) على موافقة آراء الخبراء بدرجة "موافق"، بمتوسط حسابي تراوح بين (3.86- 3.52)، وانحراف معياري تراوح بين (0.96- 0.77)، ونسبة الموافقة تراوح بين (0.77- 0.70).

#### البعد الخامس: البعد التنظيمي:

تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، وقد

جاءت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسبة الموافقة للبعد التنظيمي

م	المؤشر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	درجة الموافقة	الرتبة
1	يتسم الهيكل التنظيمي للجامعة بسهولة التواصل بين العاملين.	3.62	1.01	0.72	موافق	3
2	تتمتع الجامعات باستقلالية إدارية في ضوء قانون الجامعات.	4.03	0.73	0.81	موافق	1
3	تمتلك الجامعة كوادر مؤهلة ذات خبرة وكفاءة.	3.76	0.79	0.75	موافق	2
4	وجود قناعات لدى قيادة الجامعة ومنسوبيها بالتغيير والتطوير.	3.62	0.90	0.72	موافق	4
الإجمالي ككل		3.76	0.68	0.75	موافق	

تشير النتائج الموضحة في الجدول السابق إلى أن متوسطات درجة مؤشرات

البعد التنظيمي تراوحت ما بين (3.62 - 4.03)، في حين بلغ المتوسط الحسابي العام

لتقدير آراء الخبراء حول درجة الموافقة على المؤشرات للبعد ككل (3.76) بانحراف

معياري (0.68)، ونسبة الموافقة (0.75)، وبدرجة تقدير لفظي "موافق" على مستوى البعد ككل.

وبتحليل نتائج مؤشرات هذا البعد يتضح أن جميع المؤشرات حصلت على موافقة آراء الخبراء بدرجة "موافق"، حيث حصل المؤشر رقم (2) على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.03) وبانحراف معياري (0.73)، ونسبة الموافقة (0.81) وبدرجة تقدير لفظي "موافق"، الأمر الذي يمكن للجامعات الاستفادة منه في تفعيل مسؤوليتها الاجتماعية المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، بحيث تصبح الجامعة مسؤولة عن جميع الممارسات الأكاديمية والإدارية داخل الحرم الجامعي، ووضع الشراكات المناسبة مع المجتمع الخارجي؛ إلا أن هذه الاستقلالية قد لا تستغل بالشكل المطلوب من قبل الجامعات.

بينما حصل المؤشر رقم (4) على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.62) وبانحراف معياري (0.90)، ونسبة الموافقة (0.72)، وبدرجة تقدير لفظي "موافق"، مما يشير إلى أهمية استغلال قنوات القيادات الجامعية ومنسوبيها بالتغيير والتطوير، وذلك بالتبني الرسمي لمبادئ وبرامج المسؤولية الاجتماعية كسياسة جديدة مساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، وبحيث تصبح إلزامية على الجميع.

**ثانياً: النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الثاني** " ما مؤشرات الضعف في العوامل البيئية الداخلية لواقع المسؤولية الاجتماعية للجامعات اليمنية في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، من وجهة نظر الخبراء؟

تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، وقد جاءت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسبة الموافقة لمؤشرات الضعف

م	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	درجة الموافقة	الرتبة
1	البعد الاقتصادي	4.39	0.54	0.88	موافق بشدة	1
2	البعد الاجتماعي	4.29	0.53	0.86	موافق بشدة	2
3	البعد البيئي	4.24	0.60	0.85	موافق بشدة	3
4	البعد التكنولوجي	4.04	0.68	0.81	موافق	5
5	البعد التنظيمي	4.20	0.56	0.84	موافق بشدة	4
	الإجمالي ككل	4.23	0.06	0.85	موافق بشدة	

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي العام لجميع أبعاد مؤشرات نقاط الضعف (مجتمعة) بلغ (4.23) وبانحراف معياري (0.06) ونسبة الموافقة بلغ (85%)

وهذا يدل على توافق آراء الخبراء على مستوى مؤشرات نقاط الضعف ككل بدرجة تقدير لفظي "موافق بشدة"، وهذه النتيجة تشير إلى وجود سلبيات وأوجه قصور في البيئة الداخلية للجامعات اليمنية تتعلق بأبعاد مختلفة، يمكن أن تحد من قدرتها على تفعيل مسؤوليتها الاجتماعية.

وبتحليل أبعاد مؤشرات نقاط الضعف من حيث آراء الخبراء اتضح أن البعد الاقتصادي حصل على المرتبة الأولى، يليه البعد الاجتماعي، ثم البعد البيئي، يليه البعد التنظيمي، فيما حصل البعد التكنولوجي على المرتبة الأخيرة.

وفيما يأتي عرض لنتائج الأبعاد، كلاً على حده، وذلك على النحو الآتي:

#### **البعد الأول: البعد الاقتصادي:**

تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، وقد

جاءت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسبة الموافقة للبعد الاقتصادي

م	المؤشر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	درجة الموافقة	الرتبة
1	ضعف تبني أنظمة المساءلة والشفافية في الجامعات اليمنية.	4.31	0.93	0.86	موافق بشدة	5
2	الفجوة بين مخرجات الجامعات وحاجات سوق العمل.	4.21	0.82	0.84	موافق بشدة	7
3	قلة التمويل اللازم لتفعيل المسؤولية الاجتماعية للجامعة.	4.34	0.77	0.87	موافق بشدة	4
4	ضعف الدعم المالي للأبحاث العلمية التي تعالج كثير من المشكلات المجتمعية والبيئية.	4.83	0.38	0.97	موافق بشدة	1
5	انعدام الحوافز والتسهيلات للعاملين في الجامعة المنخرطين في تنفيذ برامج خدمية.	4.55	0.69	0.91	موافق بشدة	2
6	غياب اللائحة المالية المناسبة التي تنظم إدارة الموارد المالية الذاتية في الجامعة.	4.24	0.99	0.85	موافق بشدة	6
7	ضعف تبني الجامعة للمشاريع التنموية الموجهة لخدمة المجتمع.	4.45	0.78	0.89	موافق بشدة	3
8	ضعف اهتمام الجامعة بإعداد العنصر البشري القادر على مواجهة التغيرات من حوله.	4.21	0.94	0.84	موافق بشدة	8
	الإجمالي ككل	4.39	0.54	0.88	موافق بشدة	

تشير النتائج الموضحة في الجدول السابق إلى أن متوسطات درجة مؤشرات البعد الاقتصادي تراوحت ما بين (4.21 - 4.83)، في حين بلغ المتوسط الحسابي العام لتقدير آراء الخبراء حول درجة الموافقة على المؤشرات للبعد ككل (4.39) بانحراف

معياري (0.54)، ونسبة الموافقة (0.88)، وبدرجة تقدير لفظي "موافق بشدة" على مستوى البعد ككل.

وبتحليل نتائج مؤشرات هذا البعد يتضح أن جميع المؤشرات حصلت على موافقة آراء الخبراء بدرجة "موافق بشدة"، حيث حصل المؤشر رقم (4) على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.83) وبانحراف معياري (0.38)، ونسبة الموافقة (0.97) وبدرجة تقدير لفظي "موافق بشدة"، ويعزى ذلك إلى قلة الحوافز المقدمة للباحثين في الجامعات بسبب غياب تمويل البحث العلمي، بالإضافة إلى غياب الخطط السنوية للجامعات لتوجيه مشاريع البحث العلمي على مستوى القسم والكلية والجامعة لدراسة المجتمع المحلي، وما يعانيه من مشكلات مجتمعية وبيئية، واقتراح المعالجات اللازمة للخروج منها.

بينما حصل المؤشر رقم (8) على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (4.21) وبانحراف معياري (0.94)، ونسبة الموافقة (0.84)، وبدرجة تقدير لفظي "موافق بشدة"، ويعزى ذلك من وجهة نظر الباحث إلى ضعف السياسة التعليمية المتعلقة بالتعليم الجامعي، وتكرار نفس التخصصات في أغلب كليات الجامعات الحكومية والأهلية، وعدم ربط التخصصات وفق سياسة رسمية معنية بعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للفرد والمجتمع.

#### البعد الثاني: البعد الاجتماعي:

تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، وقد

جاءت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية نسبة الموافقة للبعد الاجتماعي

م	المؤشر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	درجة الموافقة	الرتبة
1	وجود فجوة بين الأدوار التي تؤديها الجامعة والاحتياجات الفعلية للمجتمع.	4.17	0.80	0.83	موافق	8
2	غياب تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين مختلف فئات المجتمع.	4.17	1.00	0.83	موافق	9
3	قلة ملاءمة تجهيزات المعامل والقاعات الدراسية للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.	4.28	0.70	0.86	موافق بشدة	5
4	ضعف ثقافة العمل التطوعي لدى منتسبي الجامعة.	4.07	0.80	0.81	موافق	10
5	انخفاض مستوى تحري الجامعات عن مستوى رضا مجتمعها الداخلي والخارجي عن أدائها.	4.38	0.68	0.88	موافق بشدة	3
6	صعوبة الاستفادة من المقررات الدراسية في حل مشكلات المجتمع.	4.21	0.77	0.84	موافق بشدة	6
7	ضعف الجامعة في توفير خدمات الرعاية الصحية والمجتمعية للعاملين فيها.	4.76	0.44	0.95	موافق بشدة	1

4	موافق بشدة	0.88	0.82	4.38	ندرة وجود برامج جامعية مرنة، مثل التعليم (المفتوح، والإلكتروني، والمستمر)؛ لتمكين بعض الفئات من الالتحاق بالتعليم.	8
11	موافق	0.81	0.94	4.03	قلة الدراسات الميدانية التي تساعد في التعرف على المشكلات التي تواجه المجتمع.	9
7	موافق بشدة	0.84	0.77	4.21	ندرة البرامج التدريبية الموجهة لمنسوبي الجامعة لتوعيتهم بمسؤولياتهم الاجتماعية.	10
2	موافق بشدة	0.90	0.69	4.52	قلة المنح المقدمة من الجامعة للطلبة المعوزين.	11
موافق بشدة		0.86	0.53	4.29	الإجمالي ككل	

تشير النتائج الموضحة في الجدول السابق إلى أن متوسطات درجة مؤشرات البعد الاجتماعي تراوحت ما بين (4.03 - 4.76)، في حين بلغ المتوسط الحسابي العام لتقدير آراء الخبراء حول درجة الموافقة على المؤشرات للبعد ككل (4.29) بانحراف معياري (0.53)، ونسبة الموافقة (0.86)، وبدرجة تقدير لفظي "موافق بشدة" على مستوى البعد ككل.

وبتحليل نتائج مؤشرات هذا البعد فقد تفاوت مستوى مؤشرات البعد، حيث حصلت سبعة مؤشرات على موافقة آراء الخبراء بدرجة "موافق بشدة"، والتي تحمل الأرقام (3، 5، 6، 7، 8، 10، 11)، بمتوسط حسابي تراوح بين (4.21 - 4.76)، وبانحراف معياري تراوح بين (0.68 - 0.88)، ونسبة الموافقة تراوح بين (0.84 - 0.95)، بينما

حصلت بقية مؤشرات على موافقة آراء الخبراء بدرجة "موافق"، والتي تحمل الأرقام (1، 2، 4، 9)، بمتوسط حسابي تراوح بين (4.17 - 4.03)، وبانحراف معياري تراوح بين (1.00 - 0.80)، ونسبة الموافقة تراوح بين (0.83 - 0.81)، ويمكن عزو ذلك إلى ضعف ربط خطط ومشاريع وأنشطة الجامعات اليمنية بالاحتياجات الفعلية للمجتمع، والافتقار إلى نظام يحقق العدالة الاجتماعية، ويضمن تكافؤ الفرص التعليمية بين مختلف فئات المجتمع المحيطة بالمجتمع.

#### البعد الثالث: البعد البيئي:

تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، وقد جاءت النتائج كما في الجدول الآتي:

## جدول (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسبة ودرجة الموافقة للبعد

## البيئي

م	المؤشر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	درجة الموافقة	الرتبة
1	قلة الدراسات البحثية المحددة لمعايير البيئة الجامعية المحلية المساهمة في توفير مصادر مستدامة للطاقة.	4.14	0.79	0.83	موافق	5
2	المقررات الدراسية الجامعية لا تشجع على الانخراط في الأعمال التطوعية التي تخدم البيئة.	4.03	0.82	0.81	موافق	7
3	ضعف قيام الجامعة بدعم التنمية الزراعية التي تقلل من آثار التلوث البيئي في المجتمع.	4.14	0.92	0.83	موافق	6
4	عدم وجود نظام لإدارة النفايات بإعادة الاستخدام أو إعادة التدوير.	4.45	0.69	0.89	موافق بشدة	1
5	عدم استمرار الجامعة بإصدار تقارير الاستدامة البيئية المتضمنة تقييم الإجراءات والمخاطر البيئية والمجتمعية بشكل دوري.	4.45	0.69	0.89	موافق بشدة	2
6	قلة حملات التوعية في الجامعة بأهمية الحفاظ على نظافة البيئة.	4.17	0.93	0.83	موافق	4
7	قلة برامج التوعية بأهمية الحفاظ على المرافق الجامعية كثروة مستدامة للأجيال القادمة.	4.31	0.93	0.86	موافق بشدة	3
		4.24	0.60	0.85	موافق بشدة	

تشير النتائج الموضحة في الجدول السابق إلى أن متوسطات درجة مؤشرات البعد البيئي تراوحت ما بين (4.03 - 4.45)، في حين بلغ المتوسط الحسابي العام لتقدير آراء الخبراء حول درجة الموافقة على المؤشرات للبعد ككل (4.24) بانحراف معياري (0.60)، ونسبة الموافقة (0.85)، وبدرجة تقدير لفظي "موافق بشدة" على مستوى البعد ككل.

وبتحليل نتائج مؤشرات هذا البعد يتضح حصول ثلاثة مؤشرات على موافقة آراء الخبراء بدرجة "موافق بشدة"، والتي تحمل الأرقام (4، 5، 7)، بمتوسط حسابي بلغ (4.45، 4.45، 4.31) على التوالي، وبانحراف معياري (0.69، 0.69، 0.93)، بينما حصلت بقية المؤشرات على موافقة آراء الخبراء بدرجة "موافق"، والتي تحمل الأرقام (1، 2، 3، 6)، بمتوسط حسابي تراوح بين (4.17 - 4.03)، وبانحراف معياري تراوح بين (0.79 - 0.93).

#### البعد الرابع: البعد التكنولوجي:

تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، وقد جاءت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول (13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسبة الموافقة للبعد التكنولوجي

م	المؤشر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	درجة الموافقة	الرتبة
1	ضعف الاستفادة من تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة.	3.93	0.92	0.79	موافق	5
2	ضعف تفعيل الجامعة لمواقعها الإلكترونية فيما يخص خدماتها المجتمعية.	4.14	0.92	0.83	موافق	2
3	ضعف البنية التحتية للجامعات اليمينية في المجالات الفنية والتقنية.	4.21	0.73	0.84	موافق بشدة	1
4	ضعف التغطية الإعلامية في توثيق أنشطة الجامعة المعززة لمسئوليتها الاجتماعية.	3.90	0.77	0.78	موافق	6
5	ضعف توعية الطلبة بأهمية توظيف تكنولوجيا المعلومات لتحقيق التنمية المستدامة.	4.07	0.80	0.81	موافق	3
6	ضعف مواكبة الجامعة في فتح برامج جديدة ومتسارعة في تكنولوجيا المعلومات.	4.00	0.93	0.80	موافق	4
الإجمالي ككل		4.04	0.68	0.81	موافق	

تشير النتائج الموضحة في الجدول السابق إلى أن متوسطات درجة مؤشرات البعد التكنولوجي تراوحت ما بين (3.90 - 4.21)، في حين بلغ المتوسط الحسابي العام لتقدير آراء الخبراء حول درجة الموافقة على المؤشرات للبعد ككل (4.04) بانحراف

معياري (0.68)، ونسبة موافقة (0.81)، وبدرجة تقدير لفظي "موافق" على مستوى البعد ككل.

وبتحليل نتائج مؤشرات هذا البعد يتضح أن المؤشر رقم (3) حصل على موافقة آراء الخبراء بدرجة " موافق بشدة"، بمتوسط حسابي (4.21) وانحراف معياري (0.73)، ونسبة موافقة (0.84)، ويعزو الباحث ذلك إلى ضعف الموارد المالية المخصصة لتطوير البنية الفنية والتقنية، بالإضافة إلى قلة الوعي بأهمية الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة وتخوف الكثير من تطبيقها؛ إما لعدم قدرتهم على استخدامها، أو لضعف إدراكهم بمزاياها، بينما حصلت بقية المؤشرات على موافقة آراء الخبراء بدرجة " موافق"، والتي تحمل الأرقام (1، 2، 4، 5، 6)، وبمتوسط حسابي تراوح بين (3.90 - 4.14)، وانحراف معياري تراوح بين (0.77 - 0.93)، ونسبة موافقة تراوح بين (0.78 - 0.83).

#### البعد الخامس: البعد التنظيمي:

تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، وقد

جاءت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول (14) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسبة الموافقة للبعد

التنظيمي

م	المؤشر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	درجة الموافقة	الرتبة
1	تدني قناعة القيادات العليا بأهمية تفعيل المسؤولية الاجتماعية للجامعة في تحقيق التنمية المستدامة.	3.97	0.82	0.79	موافق	9
2	غياب خطة استراتيجية واضحة تحدد أولويات المسؤولية الاجتماعية للجامعة.	4.28	0.84	0.86	موافق بشدة	4
3	ضعف ملاءمة الهيكل التنظيمي الحالي للجامعة بما يساعد في تفعيل مسؤوليتها الاجتماعية.	3.76	0.91	0.75	موافق	10

7	موافق	0.83	0.74	4.14	غياب المؤشرات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية المستدامة في أنظمة تقويم نتائج أنشطة الجامعة.	4
6	موافق	0.83	0.80	4.17	افتقار الجامعات اليمينية إلى وحدات إدارية تتولى إدارة المسؤولية الاجتماعية.	5
3	موافق بشدة	0.88	0.68	4.38	ضعف الاتصالات الإدارية لتحقيق التنسيق بين جهود الجامعة والقطاعات الإنتاجية.	6
8	موافق	0.80	0.80	4.00	غموض مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى منتسبي الجامعة.	7

2	موافق بشدة	0.89	0.63	4.45	ضعف وجود اجراءات واضحة لتبني الأفكار الإبداعية وتحويلها إلى الجانب التطبيقي في خدمة المجتمع.	8
5	موافق بشدة	0.84	0.82	4.21	ضعف مشاركة الإدارة العليا بالجامعة للعاملين في اتخاذ القرارات.	9
1	موافق بشدة	0.93	0.61	4.66	انخفاض مستوى متابعة الجامعات لأحوال خريجيها في ميدان العمل.	10
موافق بشدة		0.84	0.56	4.20	الإجمالي ككل	

تشير النتائج الموضحة في الجدول السابق إلى أن متوسطات درجة مؤشرات البعد التنظيمي تراوحت ما بين (3.76 - 4.66)، في حين بلغ المتوسط الحسابي العام لتقدير آراء الخبراء حول درجة الموافقة على المؤشرات للبعد ككل (4.20) بانحراف

معياري (0.56)، ونسبة الموافقة (0.84)، وبدرجة تقدير لفظي "موافق بشدة" على مستوى البعد ككل.

وبتحليل نتائج مؤشرات هذا البعد يتضح أن (5) مؤشرات حصلت على موافقة آراء الخبراء بدرجة " موافق بشدة"، والتي تحمل الأرقام (2، 6، 8، 9، 10)، وبمتوسط حسابي تراوح بين (4.66 - 4.21) وانحراف معياري تراوح بين (0.84 - 0.63)، ونسبة موافقة تراوح بين (0.93 - 0.84).

بينما حصلت بقية المؤشرات على موافقة آراء الخبراء بدرجة "موافق"، والتي تحمل الأرقام (1، 3، 4، 5، 6، 7)، بمتوسط حسابي تراوح بين (4.17 - 3.76)، وانحراف معياري تراوح بين (0.91 - 0.74)، ونسبة الموافقة تراوح بين (0.83 - 0.75).

### خلاصة النتائج:

في ضوء التحليل خلص الباحث إلى جملة من النتائج، أهمها:

1- بلغ المتوسط الحسابي لجميع أبعاد مؤشرات جوانب القوة في العوامل البيئية الداخلية لواقع المسؤولية الاجتماعية للجامعات اليمنية في ضوء متطلبات التنمية المستدامة (3.70)، وبانحراف معياري (0.28)، ونسبة الموافقة (0.74)، ودرجة تقدير لفظي "موافق"، إذ احتل "البعد الاقتصادي" على المرتبة الأولى، كما حصل "البعد التكنولوجي" على المرتبة الثانية، وحصل "البعد التنظيمي" على المرتبة الثالثة، فيما حصل "البعد الاجتماعي" على المرتبة الرابعة، وأخيراً حصل " البعد البيئي" على المرتبة الأخيرة.

- 2- بلغ المتوسط الحسابي لجميع أبعاد مؤشرات الضعف في العوامل البيئية الداخلية لواقع المسؤولية الاجتماعية للجامعات اليمنية في ضوء متطلبات التنمية المستدامة (4.23)، وبانحراف معياري (0.06)، ونسبة الموافقة (0.85)، ودرجة تقدير لفظي "موافق بشدة"، إذ احتل " البعد الاقتصادي" المرتبة الأولى، كما حصل "البعد الاجتماعي" على المرتبة الثانية، وحصل "البعد البيئي" على المرتبة الثالثة، فيما حصل "البعد التنظيمي" على المرتبة الرابعة، وأخيراً حصل " البعد التكنولوجي" على المرتبة الأخيرة.
- 3- مؤشرات نقاط الضعف تحتل الترتيب الأول في التأثير بالبيئة الداخلية لواقع المسؤولية الاجتماعية للجامعات اليمنية.

### التوصيات:

- بناءً على النتائج التي توصل إليها البحث يوصي الباحث بالآتي:
- 1- هناك مقومات ومؤشرات قوة يمكن الاعتماد عليها واستغلالها في تفعيل المسؤولية الاجتماعية للجامعات اليمنية في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، ووفقاً لملائمة كل جامعة يمنية، الأمر الذي يدعو إلى التركيز على أعلى مؤشرات القوة.
- 2- وجود معوقات وأوجه قصور في البيئة الداخلية للجامعات اليمنية، والتي يمكن أن تحد من قدرتها على تفعيل المسؤولية الاجتماعية في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، لذا يلزم وضع مؤشرات نقاط الضعف في الاعتبار عند التخطيط للحد من تأثيرها.

## قائمة المراجع

- 1- أحاندو، سيسي، (2016)، متطلبات جودة المسؤولية الاجتماعية في التعليم الجامعي لخدمة المجتمع، مجلة دراسات لجامعة الأغواط، ع 42، ص ص 46- 63.
- 2- الجوهي، صقر محمد، (2019)، مدى الالتزام بأبعاد المسؤولية الاجتماعية ودورها في تنمية المجتمع- دراسة ميدانية في جامعة حضرموت من وجهة نظر أساتذة كلية العلوم الإدارية وطلابها، مجلة جامعة حضرموت للعلوم الإنسانية، ج 1، ص ص 657- 676.
- 3- حجازي، هناء شحات، (2020)، تصور مقترح لتفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعات المصرية: جامعة بنها نموذجًا، مجلة كلية التربية، جامعة كفر الشيخ، مج 20، ع 1، ص ص 209- 417.
- 4- حماد، شريف؛ والآغا، ناصر، (2017)، الممارسات الرئيسية لإدارة المسؤولية المجتمعية في جامعة القدس المفتوحة في ضوء المواصفة القياسية الإيزو 26000، دراسة مقدمة إلى مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات العربية، جامعة الزرقاء، ص ص 2- 22.
- 5- الخطيب، خليل محمد، (2019)، واقع المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية ومتطلبات تنميتها في ضوء التحديات المعاصرة، مجلة جامعة حضرموت للعلوم الإنسانية، الجزء (1)، 885- 914.
- 6- الخليوي، نوف سليمان، (2019)، المسؤولية المجتمعية للجامعات (USR): تأصيل فلسفي وتجارب علمية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ط 1.

- 7- الرمثي، سعد مبارك، (2018)، تصور مقترح لتطوير المسؤولية المجتمعية بالجامعات السعودية في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، كلية التربية، ع38، ص ص 485- 567.
- 8- الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة، (2019)، المجلس السياسي الأعلى، صنعاء.
- 9- سعد، عماد، (2016)، المسؤولية المجتمعية ومؤشرات الاستدامة: رؤية قطر الوطنية أنموذج، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، ع2، الأردن، ص ص 35- 40.
- 10- شقوارة، سناء علي، (2012)، أبعاد المسؤولية المجتمعية للجامعات ومتطلبات تطبيقها في ضوء مفهوم الجودة الشاملة، مجلة تطوير الأداء الجامعي، ع2، ص ص 37-58.
- 11- الطراونة، علي؛ وحמידان، عفت، (2020)، دور الجامعات الأردنية في تحقيق المسؤولية المجتمعية في مجال التنمية المستدامة، المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، برلين، ألمانيا، ع8، مارس، ص ص 241- 261.
- 12- عامر، طارق عبدالرؤوف، (2006)، الدراسات المستقبلية: مفهومها وأساليبها وأهدافها، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1.
- 13- عبدالرحمن، عنتر؛ وعلي، عرقوب، (2016)، تحليل واقع المسؤولية الاجتماعية واستشراف آفاقها في المؤسسات الجزائرية دراسة حالة مجمع صيدال للأدوية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مج 24، ع2، الأردن، ص ص 33- 34.

- 14- الكاف، علي محمد، (2019)، دور جامعة حضرموت في تحقيق المسؤولية المجتمعية من أجل التنمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، مجلة جامعة حضرموت للعلوم الإنسانية، ج1، ص ص829- 845.
- 15- مخلص، محمد محمدي، (2018)، تصور مقترح للمتطلبات الهيكلية والتنظيمية بالجامعات المصرية للقيام بمسؤوليتها المجتمعية في ضوء خبرة الولايات المتحدة الأمريكية، جامعة المنوفية، كلية التربية، مج 33، ع2، ص ص 112- 149.
- 16- المشرفية، بدرية بنت أحمد، (2021)، تصور مقترح لتطوير المسؤولية المجتمعية في وزارة التربية والتعليم في ضوء الشراكة مع القطاع الخاص بسلطنة عمان، أطروحة دكتوراه، جامعة تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
- 17- المطيري، عائشة نياي، (2019)، جامعتنا ومسؤوليتها المجتمعية، ورقة عمل، ضمن الكتاب العربي في المسؤولية المجتمعية، الشبكة الإقليمية في المسؤولية الاجتماعية، ج1، ص ص 21- 23.
- 18- نافع، سعيد عبده، (2016)، نحو رؤية استراتيجية للمسؤولية الاجتماعية للجامعات الخليجية، المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية، جامعة المجمعة، السعودية، ع8، ص ص5- 43.

19- Daniela, Vitan. (2017). The SWOT Analysis of Pre-university **Education Economic Science Series** Vol. XVII, Issue 1/2017, "Ovidius" University Annals.

20- Pedrosa, Luís Filipe Cunha. (2010). Processes of Strategic Management (a paper on process analysis and implementation), Zilinska Univerzita v Ziline

21- Klprop, Catherine J., Bomett, Emily J. and Michael, Jane Jellmo Michael. (2015) Strategic Planning in Public Secondary Schools in Kenya: Challenges and Mitigations. International Journal of Advanced Research in Education & Technology (IJARET), Vol.2, Issue 4 (oct. Dec, 2015).

22- Nejati, M., Shafaei, A., Salamzadeh, Y., & Daraei, M. (2011). Corporate social responsibility and universities: A study of top 10 world universities' websites. African Journal of Business Management, 5(2), 440-447.

23- Jossey, Bass & Jossey Chambers, T (2008), The special role of higher education in society: As a public good for the public good, In, A, Kezar ,T. Chambers, J. Burckhardt, & Associates (Eds.), Higher College: the undergraduate experience in America, New York Boyer, E.

////

1-Ahando, Sisi (2016), Quality Requirements of Social Responsibility in University Education for Community Service, Journal of Studies of Laghout University, No. 42, pp. 46-63.

2- Al-Jouhi, Saqr Muhammad, (2019), The extent of commitment to the dimensions of social responsibility and its role in community development -

a field study at the University of Hadhramaut from the point of view of professors and students of the Faculty of Administrative Sciences, Journal of the University of Hadhramaut for Human Sciences, Volume 1, pp. 657-676.

3- Hijazi, Hana Shehat, (2020), A Proposed Concept for Activating the Social Responsibility of Egyptian Universities: Benha University as a Model, Journal of the Faculty of Education, Kafr El-Sheikh University, Volume 20, No. 1, pp. 209-417.

4. Hammad, Sharif; and Al-Agha, Nasser (2017), the main practices of social responsibility management at Al-Quds Open University in the light of ISO 26000, study presented to the Conference on Social Responsibility of Arab Universities, Zarqa University, pp. 2-22.

5. Al-Khatib, Khalil Mohammed (2019), The reality of social responsibility among Arab university institutions and the requirements for their development in light of contemporary challenges, Journal of Hadramaut University for Human Sciences, Part (1), 885-914.

6-Al-Khuleiwi, Nouf Suleiman, (2019), Social Responsibility of Universities (USR): Philosophical Rooting and Scientific Experiments, King Fahd National Library, Riyadh, 1st Edition.

7- Al-Rumthi, Saad Mubarak, (2018), A proposed vision for developing social responsibility in Saudi universities in light of modern global trends, Journal of Studies in University Education, Ain Shams University, College of Education, No. 38, pp. 485-567.

8. National Vision for Building the Modern Yemeni State (2019), Supreme Political Council, Sana'a.

9. Saad, Emad (2016), Social Responsibility and Sustainability Indicators: Qatar National Vision as a Model, Journal of Financial and Banking Studies, No. 2, Jordan, p. 35-40.
10. Shaqwara, Sanaa Ali (2012), The dimensions of university social responsibility and the requirements for its application in light of the concept of total quality, Journal of University Performance Development, No. 2, p. 37-58.
- 11- Al-Tarawneh, Ali; Humaidan, Effat, (2020), The Role of Jordanian Universities in Achieving Social Responsibility in the Field of Sustainable Development, International Journal of Educational and Psychological Studies, Berlin, Germany, No. 8, March, pp. 241-261.
12. Amer, Tarek Abdel Raouf (2006), Future Studies: Concept, Methods and Objectives, Dar Al-Sahab for Publishing and Distribution, Cairo, 1st edition.
- 13- Abdelrahman, Antar, and Ali, Arqoub, (2016), Analysis of the reality of social responsibility and foreseeing its prospects in Algerian institutions, a case study of the Saidal Pharmaceutical Complex, Journal of Financial and Banking Studies, Vol. 24, No. 2, Jordan, pp. 33-34.
- 14- Al-Kaf, Ali Muhammad, (2019), The role of Hadhramaut University in achieving social responsibility for development from the perspective of its faculty members, Hadhramaut University Journal for Human Sciences, vol. 1, pp. 829-845.
- 15- Mokhles, Mohamed Mohammadi, (2018), A proposed vision of the structural and organizational requirements for Egyptian universities to carry out their societal responsibility in light of the experience of the United States

of America, Menoufia University, Faculty of Education, vol. 33, no. 2, pp. 112-149.

16. Al-Mashrafiya, Badria bint Ahmed, (2021), a proposed vision for developing social responsibility in the Ministry of Education in light of the partnership with the private sector in the Sultanate of Oman. PhD thesis, Tunis University, Faculty of Humanities and Social Sciences.

17- Al-Mutairi, Aisha Diab, (2019), Our University and its Social Responsibility, Working Paper, within the Arab Book on Social Responsibility, Regional Network in Social Responsibility, Part 1, pp. 21-23.

18- Nafea, Saeed Abdo, (2016), Towards a Strategic Vision of Social Responsibility for Gulf Universities, Arab Journal for Educational and Social Studies, Al-Majma 'a University, Saudi Arabia, No. 8, pp. 5-43.



التنفيذ المعجل لأوامر الأداء في قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني  
"دراسة مقارنة"

هاشم محمد محمد الشرفي

باحث دكتوراه - كلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء - اليمن.

[alsharafi774@gmail.com](mailto:alsharafi774@gmail.com)

The Expeditious Execution of Performance Orders in the Yemeni Code of  
Procedure and Civil Execution "A Comparative Study"

Hashem Mohammed Mohammed Alsharafey

PhD student, Faculty of Sharia and Law, Sana'a University, Yemen.

**الملخص:**

التنفيذ المعجل لأمر الأداء هو: صلاحيته للتنفيذ بالرغم من قابليته للتظلم والاستئناف، أو بالرغم من التظلم منه أو استئنافه فعلاً. ويتم تطبيق قواعد التنفيذ المعجل للأحكام القضائية على إجراءات التنفيذ المعجل لأوامر الأداء، لأن أمر الأداء يصدر بموجب السلطة الولائية للقاضي شأنه في ذلك شأن الحكم القضائي، ويتم تنفيذ أمر الأداء تنفيذًا معجلًا وجوبياً إذا كان صادرًا في مسألة تجارية، أو إذا كان صادرًا بالنفقة، أو بأجرة الحضانة، أو الرضاعة. والحكمة من تنفيذ أمر الأداء تنفيذًا معجلًا بقوة القانون في هذه الحالات، هي ضرورات الحياة، ورعاية لمصلحة المأمور له بها واحتياجه في بعضها للدخل الذي قد يكون المصدر الوحيد لمعيشته، ولأن تأخير تنفيذها قد يصيبه بضرر مادي، أو أدبي. ويتم تنفيذ أمر الأداء تنفيذًا معجلًا جوازيًا إذا كان أمر الأداء صادرًا في مرتب أو معاش أو أجر أو تعويض، أو إذا صدر أمر الأداء تنفيذًا لحكم سابق حائزًا لقوة الأمر المقضي به، أو كان مشمولًا بالتنفيذ المعجل بغير كفالة، أو إذا كان سيترتب على تأخير تنفيذه ضرر جسيم.

**كلمات مفتاحية:** تنفيذ معجل، أمر أداء، حكم قضائي.

**Abstract:**

The expedited execution of a performance order is its power to execute despite its ability to complain and appeal, or despite actually being complained or appealed. The rules for the expedited execution of judicial judgments are applied to the procedures for the expedited execution of performance orders, because a performance order is issued by the judicial authority of a judge, just like a judicial ruling. A performance order shall be executed promptly and obligatory if it is issued in a commercial matter, or if it is issued with alimony, custody fees, or breastfeeding fees. The wisdom behind the speedy execution of a performance order by force of law in these cases is the necessities of life, care for the interests of the bailiff, and in some cases his need for income, which may be his only source of livelihood. Delaying its implementation may result in material or moral damage. A performance order is executed in an expedited manner if the performance order is issued in terms of salary, pension, wage or compensation, or if the performance order is issued in implementation of a previous judgment that has the force of *res judicata*, or is covered by expedited execution without bail, or if delay in its execution will result in serious harm.

**Keywords:** Expedited Execution, Performance Order, Judgment.

## المقدمة

سوف نتناول في هذه المقدمة، موضوع البحث وأهميته، وأهداف البحث، ومنهجية البحث، وخطة البحث، وذلك على النحو التالي.

أولاً: موضوع البحث وأهميته:

تظهر أهمية البحث من أهمية العمل الولائي المتمثل في إصدار أوامر الأداء من قبل القاضي المختص دون حاجة لاتباع الإجراءات المعتادة لرفع الدعاوى، وإذا كان الأصل أن يقوم ذوو الشأن باتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في القانون بشأن الدعاوى، إلا أنه استثناءً من هذا الأصل أقر المشرع نظام أمر الأداء، وجعله نظاماً واجب الاتباع في حالات معينة.

فإذا كان حق الدائن ثابتاً بالكتابة وحال الأداء، وكان ما يطالب به ديناً من النقود معين المقدار، أو منقولاً معيناً بنوعه، أو مقداره، أو معيناً بذاته تعييناً نافياً للجهالة، أو كان صاحب الحق دائناً بورقة تجارية واقتصر رجوعه على الساحب أو المحرر أو القابل أو الضامن الاحتياطي لأحدهم، فلا يسلك الدائن طريق الدعوى في مثل هذه الأحوال، فإذا أراد اقتضاء حقه -المتوفرة فيه هذه الأوصاف- ما عليه إلا أن يتقدم بعريضة إلى المحكمة المختصة لاستصدار أمر أداء ضد مدينه بعد تكليفه بالوفاء، على أن يرفق بالعريضة سند الدين وما يثبت حصول التكليف بالوفاء.

ونظراً لأن أمر الأداء هو عمل قضائي من ناحية الموضوع، كونه يتضمن قضاءً قطعياً ملزماً، يحسم النزاع ويتمتع بالحجية والقابلية للتنفيذ الجبري، شأنه في ذلك شأن الأحكام

القضائية، فإنه يتمتع بالقوة التنفيذية ذاتها التي تتمتع بها الأحكام ويخضع لما تخضع له الأحكام من إجراءات تنفيذية.

وبالتالي إذا صدر أمر الأداء فإنه قد ينفذ تنفيذًا عاديًا، وقد ينفذ تنفيذًا معجلًا وفقًا للمادة (334) مرفعات يمضي التي تنص على أن التنفيذ المعجل هو: (تنفيذ حكم، أو أمر أداء استثناء من القاعدة العامة التي تقضي بعدم جواز تنفيذ سند تنفيذي مادام الطعن فيه بالاستئناف جائزًا)، يتبين من هذا النص أن القاعدة العامة في تنفيذ أمر الأداء هي قابليته للتنفيذ العادي إذا انقضى ميعاد التظلم من الأمر دون رفعه، أو إذا كان التظلم قد رفع في الميعاد ولكن قضى فيه باعتباره كأن لم يكن، أو إذا لم يكن يقبل الاستئناف، أو إذا انقضى ميعاد الاستئناف دون الطعن فيه.

وقد نص القانون على أنه: (تسري على أمر الأداء وعلى الحكم الصادر في التظلم منه الأحكام الخاصة بالتنفيذ المعجل حسب الأحوال التي يبينها القانون).

ويسمى التنفيذ المعجل في هذه الحالات بالتنفيذ المعجل بقوة القانون، أو الحتمي، وهو الذي يُستمد من نص القانون مباشرة دون حاجة لطلبه من الخصوم، أو لصدور أمر به من القاضي، وذلك في الحالات المنصوص عليها قانونًا.

ويقصد بأوامر الأداء التي تنفذ معجلًا في هذا الصدد، وأمر الإلزام الموضوعية الصادرة بأداء النفقة الواجبة قانونًا للزوجة، أو لأحد الأقارب، وذلك إذا كان حق الدائن مبلغًا نقديًا ثابتًا بالكتابة وحالة الأداء، أو منقولًا معينًا بنوعه ومقداره.

ثانيًا: أهداف البحث:

تتمثل أهم أهداف البحث في الآتي:

1. بيان مفهوم وطبيعة أمر الأداء وتمييزه عمّا يختلط به.
2. تحديد شروط وإجراءات استصدار أمر الأداء والظعن فيه وقوّته التنفيذية.
3. معرفة حالات التنفيذ المعجل الوجوبي لأوامر الأداء.
4. دراسة حالات التنفيذ المعجل الجوازي لأوامر الأداء.

ثالثاً: منهجية البحث:

سوف نتبع في هذه البحث المنهج الوصفي المقارن، وسيتم من خلاله بيان أحكام التنفيذ المعجل لأوامر الأداء، وتحديد موقف بعض القوانين المقارنة من هذا الموضوع، مع الإشارة إلى آراء الفقه وبعض أحكام القضاء.

رابعاً: خطة البحث:

لدراسة موضوع (التنفيذ المعجل لأوامر الأداء في قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني -دراسة مقارنة) ارتأينا الخطة التالية:

المبحث الأول: ماهية أمر الأداء.

المطلب الأول: مفهوم وطبيعة أمر الأداء وتمييزه عمّا يختلط به.

المطلب الثاني: شروط وإجراءات استصدار أمر الأداء.

المطلب الثالث: الظعن في أمر الأداء وقوّته التنفيذية.

المبحث الثاني: إجراءات التنفيذ المعجل لأمر الأداء.

المطلب الأول: حالات التنفيذ المعجل الوجوبي.

المطلب الثاني: حالات التنفيذ المعجل الجوازي.

## المبحث الأول

## ماهية أمر الأداء

تمهيد وتقسيم:

الأصل أن يقوم ذوو الشأن باتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في القانون بشأن دعاوى للوصول إلى حقوقهم، إلا أنه استثناءً من هذا الأصل أقر المشرع نظام أمر الأداء، وجعله نظاماً واجب الاتباع في حالات معينة بدلاً من اتباع القواعد العامة في رفع الدعاوى(1)، ولبيان كيفية التنفيذ المعجل لأمر الأداء وفقاً لقانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني(2).

وعليه، سوف ندرس في هذا المبحث، مفهوم وطبيعة أمر الأداء وتمييزه عما يختلط به، شروط وإجراءات استصدار أمر الأداء، الطعن في أمر الأداء وقوته التنفيذية، وذلك في ثلاثة مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول: مفهوم وطبيعة أمر الأداء وتمييزه عما يختلط به.

المطلب الثاني: شروط وإجراءات استصدار أمر الأداء.

المطلب الثالث: الطعن في أمر الأداء وقوته التنفيذية.

(1) تركي، علي عبد الحميد، شرح إجراءات التنفيذ الجبري وفقاً لقانون الإجراءات المدنية الاتحادي رقم 11 لسنة 1992م وتعديلاته بالقانون رقم 30 لسنة 2005م، دار الكتب والوثائق القومية، 2009م، ص 117.

(2) قانون رقم (40) لسنة 2002م بشأن المرافعات والتنفيذ المدني اليمني.

## المطلب الأول

مفهوم وطبيعة أمر الأداء وتمييزه عما يختلط به

أولاً: مفهوم أمر الأداء:

يُعرَّف أمر الأداء بأنه: قرار قطعي بإلزام المدين أن يؤدي إلى دائئه قيمة منقولة تتمثل في مبلغ نقدي، أو شيء منقول معين بذاته، أو بنوعه ومقداره، ويصدر هذا الإلزام وفقاً لإجراءات استثنائية مختصرة بناءً على عريضة يقدمها الدائن إلى القاضي المختص دون مراعاة أو مواجهة<sup>(1)</sup>.

فإذا كان حق الدائن ثابتاً بالكتابة وحالَّ الأداء، وكان ما يطالب به ديناً من النقود معين المقدار، أو منقولاً معيناً بنوعه، أو مقداره، أو معيناً بذاته تعييناً نافياً للجهالة، أو كان صاحب الحق دائناً بورقة تجارية واقتصر رجوعه على الساحب أو المحرر أو القابل أو الضامن الاحتياطي لأحدهم، فلا يسلك الدائن طريق الدعوى في مثل هذه الأحوال، فإذا أراد اقتضاء حقه -المتوفرة فيه هذه الأوصاف- ما عليه إلا أن يتقدم بعريضة إلى المحكمة المختصة لاستصدار أمر أداء ضد مدينه بعد تكليفه بالوفاء، على أن يرفق بالعريضة سند الدين وما يثبت حصول التكليف بالوفاء<sup>(2)</sup>.

(1) عبدالقادر، محمد سيد أحمد، النظرية العامة للأوامر في قانون القضاء المدني، دراسة تأصيلية

تحليلية مقارنة دار النهضة العربية، القاهرة، 2003م، ص 265.

(2) زغلول، أحمد ماهر، أصول التنفيذ، أصول التنفيذ، ط3، لم يذكر دار النشر، 1994م، ص 265؛

هندي، أحمد، أصول التنفيذ الجبري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007م، ص 108، 109؛

محمود، سيد أحمد، أصول التنفيذ الجبري وفقاً لقانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية، دار

ولا يجوز للدائن الذي يتوافر في حقه شروط استصدار أمر أداء أن يرفع دعوى بالإجراءات العادية، وهذا الشرط يعد شرطاً مانعاً من قبول الدعوى ويتعلق بالنظام العام، وبالتالي تحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبول الدعوى التي تتوافر فيها شروط استصدار أمر الأداء<sup>(1)</sup>.

والحكمة من إقرار العمل بنظام أمر الأداء هي أن المشرع قَدَّر أن الدين الثابت بالكتابة يبعد أن يكون محل نزاعٍ جِدِّيٍّ، وتقديماً لإقامة دعاوى لا مبرر لها، لوضوح الحق الثابت في السند<sup>(2)</sup>.

كما قَدَّر المشرع أن تحقيق تلك الديون لا يحتاج إلى مواجهة بين الخصوم، ذلك لأن المدين ليس لديه -في الظاهر- ما يعارض به ادعاء الدائن، فضلاً عما يحققه هذا النظام من مزايا، منها: تخفيف العبء على المحاكم وتبسيط إجراءات التقاضي، وتوفير

الكتب القانونية، مصر، 2006م، ص435.

(1) تركي، علي عبد الحميد، شرح إجراءات التنفيذ الجبري، مرجع سابق، ص216، 217. وبعض النظم القانونية مثل القانون الفرنسي والإيطالي تجعل سلوك طريق أمر الأداء للمطالبة بالحق الثابت اختياريًا وليس الزامياً، أشار إلى ذلك، الشرعبي، سعيد خالد، الموجز في أصول قانون القضاء المدني، ط3، مكتبة الصادق، صنعاء، 2005م، ص652.

(2) مرغم، محمد أحمد علي، أحكام إجراءات التنفيذ الجبري في القانون اليمني وفقه الشريعة الإسلامية، دار الحكمة، لم يذكر تاريخ النشر، ص113؛ نزار، فريد محمد، نظام النفاذ المعجل، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة القاهرة، 1997م، ص128.

الوقت والجهد، وتمكين صاحب الحق من حقه بإجراءات سريعة ومبسطة دون إهدار لضمانات التقاضي<sup>(1)</sup>.

وقد ورد النص على هذا النظام في المادة (270) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني، حيث جاء فيها أنه: (تسري على أمر الأداء وعلى الحكم الصادر في التظلم منه الأحكام الخاصة بالتنفيذ المعجل حسب الأحوال التي يبينها القانون).

كما تضمنت المادة (1/335) من ذات القانون النص على أن تكون الأحكام وأمر الأداء الصادرة في المسائل التجارية واجبة التنفيذ المعجل فور صدورها وبقوة القانون. وفي قانون المرافعات المصري نصت المادة (209) منه على أنه: (تسري على أمر الأداء وعلى الحكم الصادر في التظلم منه الأحكام الخاصة بالإنفاذ المعجل).

أما قانون الإجراءات المدنية السوداني فقد أقر العمل بنظام أمر الأداء إذا كان محل الحق المطالب به في الدعوى نقودًا معينة بمقدارها -فقط- كون هذا النظام من الموضوعات الجديدة التي ترد لأول مرة في تعديلات عام 2016م على القانون الصادر عام 1983م، وفي ذلك نصت المادة 38 منه على أنه: (استثناءً من القواعد العامة في رفع الدعوى ودون المساس بأحكام المادة 4/33، في دعاوى المتعلقة بنقود معينة

(1) النمر، أمينة مصطفى، أوامر الأداء في القانون المصري والقوانين العربية والأجنبية، ط2، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1975م، ص350 وما بعدها، تركي، علي عبد الحميد، شرح إجراءات التنفيذ الجبري، مرجع سابق، ص216، 217، هامش (2).

بمقدارها إذا كان حق الدائن ثابتاً بالكتابة وحالَّ الأداء، يجب على الدائن أن يقدم عريضة دعواه أمام المحكمة المختصة لاستصدار أمر الأداء).

### ثانياً: طبيعة أمر الأداء :

أنزل المشرع أمر الأداء منزلة الأحكام، وقد أكد ذلك في مواضع كثيرة، منها ما نصت عليه المادة (27) من قانون المرافعات اليمني التي تضمنت سريان النصوص الخاصة بالتنفيذ المعجل للأحكام على أمر الأداء، وهو نفس ما تضمنته المادة (209) من قانون المرافعات المصري<sup>(1)</sup>.

وبما أن المشرع عند تنظيمه لأمر الأداء قد تناول بعض القواعد التي تخص الأمر على عريضة (من حيث الشكل - والمختص بنظره - والفصل فيه) وبعض القواعد التي تتعلق بالأحكام القضائية مثل: (بيانات الطلب - والرسوم - وإعلان العريضة والأمر - والطعن بالاستئناف - وسريان أحكام التنفيذ المعجل) فقد أثار بذلك جدلاً فقهيًا حول طبيعة أمر الأداء<sup>(2)</sup>، فالبعض يرى أنه عمل قضائي في مضمونه، وأمر على عريضة في إجراءاته وشكله<sup>(3)</sup>، والبعض الآخر يرى أن أمر الأداء عمل قضائي في مضمونه؛ لأنه يتضمن

(1) صاوي، أحمد السيد، الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية معدلاً بالقانون رقم 76

لسنة 2007م والقانون رقم (120) لسنة 2008م، لم يذكر دار النشر، 2010م، ص 413.

(2) حامد، أحمد الزين أحمد، بحث عن أوامر الأداء في قانون الإجراءات المدنية السودانية لسنة 1483م، تعديل 2016م، دراسة مقارنة، ص8؛ محمود، سيد أحمد، أصول التنفيذ الجبري، مرجع سابق، ص435.

(3) حامد، أحمد الزين أحمد، المرجع السابق، نفس الموضوع، مشيرًا إلى وشاحي، عبد الحميد، أوامر

قضاءً قطعياً في أصل الحق ويحوز حجية الأمر المقضي<sup>(1)</sup>، ولكن أصحاب هذا الرأي اختلفوا حول تحديد طبيعة الشكل الذي يخضع له أمر الأداء، فمنهم من قال بأنه أمر على عريضة<sup>(2)</sup> ومنهم من قال بأنه حكم في حقيقته<sup>(3)</sup>.

ويبدو أن أمر الأداء في شكله ليس حكماً، كما أنه ليس أمراً على عريضة، واختلافه عن الحكم من حيث الشكل لا يعني أنه ليس بمنزلة الأحكام، وتشابهه بالأمر على عريضة من حيث طريقة استصداره لا يعني أنه أمر على عريضة، وبالتالي فأمر الأداء عمل قضائي، له كل مقومات العمل القضائي ويرتب نفس آثاره، ويحوز حجية الأمر المقضي، ويحوز القوة التنفيذية كالحكم، وهو عمل قضائي له شكل خاص يظهر به كشكل الأمر على عريضة.

وتأكيداً لذلك قضت محكمة النقض المصرية بأن: (أوامر الأداء وإن كانت تصدر بطريقة تختلف عن الإجراءات المعتادة لرفع الدعوى وتشتبه بطريقة استصدار الأوامر

الأداء، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1958، ص 652.

(1) راغب، وجدي، الموجز في مبادئ القانون المدني، دار النهضة العربية، مصر، 1977م، ص 389، محمود، سيد أحمد، أصول التنفيذ الجبري، مرجع سابق، ص 436.

(2) حامد، أحمد الزين أحمد، مرجع سابق، ص 8، مشيراً إلى عبد الوهاب العشماوي، قواعد المرافعات، معهد البحوث، 1957م، ص 467.

(3) الشراوي، عبد المنعم، المرافعات المدنية والتجارية، دار الكتاب العربي، مصر، 1950م، ص

على عرائض، إلا أنها تصدر بموجب السلطة القضائية لا الولائية ولها ما للأحكام من قوة<sup>(1)</sup>.

ثالثاً: تمييز أمر الأداء عن الحكم القضائي والأمر على عريضة:

يتشابه أمر الأداء مع الحكم القضائي من ناحية قابليته للتنفيذ العادي إذا كان نهائياً، وللتنفيذ المعجل إذا كان مشمولاً به، ولذا لا يجوز تنفيذه إذا كان مازال قابلاً للتظلم منه، أو الطعن فيه بالاستئناف إلا إذا كان مشمولاً بالتنفيذ المعجل<sup>(2)</sup>.

كما يتشابه مع الحكم في كونه يتضمن قضاءً قطعياً وله آثار الحكم القطعي من ناحية حجتيه وحسمه للنزاع وخضوعه لما تخضع له الأحكام من إجراءات في التنفيذ، إلا أنه يختلف عن الحكم القضائي في أنه يصدر بإجراءات خاصة تختلف عن إجراءات الخصومة العادية، إضافة إلى أنه لا يكون له بيانات الحكم، ولا يسبب كما تسبب الأحكام، لأنه لا يصدر في جلسة علنية، كما أن أمر الأداء يصدر خلال فترة محددة في القانون، أما الحكم القضائي فلا توجد مدة محددة لإصداره، ويختلف عن الحكم

(1) طعن مدني رقم 319 لسنة 38هـ ق، جلسة 1974/2/11، المجموعة القانونية الكاملة، الأحكام المدنية لمحكمة النقض المصرية، أقراص مدمجة، إعداد الدولية للبرمجيات بالتعاون مع نقابة المحامين، ص 327.

(2) الشرعبي، سعيد خالد، الموجز، مرجع سابق، ص 680؛ مليجي، أحمد، الموسوعة الشاملة في التنفيذ، ج 1، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، الطبعة الرابعة، 2005م، ص 229؛ والي، فتحي، الجبري في المواد المدنية والتجارية، مطبعة جامعة القاهرة، 1995م، ص 105.

القضائي من ناحية الطعن إذ يقتصر الطعن فيه فقط على المدين، أما الطعن في الحكم القضائي فيجوز لكل ذي مصلحة<sup>(1)</sup>.

ويتشابه أمر الأداء مع الأمر على عريضة في شكله الخارجي ومنهجه الإجرائي، فيخضع لنظام الأوامر على عرائض من حيث الشكل، إذ أنه يصدر دون سماع الخصم الذي يصدر في مواجهته ولا يصدر في خصومة بين الطرفين، ولكنه يختلف عن الأمر على عريضة من حيث المضمون، فمضمون أمر الأداء يتضمن قضاءً قطعياً بإلزام المدين بأداء معين، كما يختلف عنه في إجراءات التنفيذ، فأمر الأداء يخضع عند تنفيذه لنظام آخر مختلف عن نظام تنفيذ الأوامر على عريضة، أي أنه يخضع للقواعد العامة في التنفيذ<sup>(2)</sup>.

(1) الشرعبي، سعيد خالد، الموجز، مرجع سابق، ص 679؛ النمر، أمينة مصطفى، وأمر الأداء، مرجع سابق، ص 350؛ عبدالقادر، محمد سيد أحمد، النظرية العامة للأوامر في قانون القضاء المدني، مرجع سابق، ص 474.

(2) هندي، أحمد، أصول التنفيذ الجبري، ص 110.

## المطلب الثاني

شروط وإجراءات استصدار أمر الأداء

أولاً: شروط استصدار أمر الأداء:

تنقسم شروط استصدار أمر الأداء إلى شروط موضوعية<sup>(1)</sup> تتعلق بالحق، وشرطاً شكلياً يتعلق بالإجراءات، وتتمثل أهمية التمييز بين الشروط الموضوعية والشرط الشكلي في أنه إذا تخلفت الشروط الموضوعية فلا يجوز أن يصدر القاضي أمر أداء وإنما ولا يحدد جلسة عادية لنظر الدعوى بالطرق العادية أما إذا تخلف الشرط الشكلي فلا يقبل طلب إصدار امر الأداء ولا تحدد جلسة لنظر الدعوى<sup>(2)</sup>، ونبين تلك الشروط على النحو الآتي:

### 1- الشروط الموضوعية:

أ- أن يكون محل الحق المطالب به مبلغاً من النقود، أو منقولاً مثلياً معيناً بنوعه ومقداره: كأن يطالب البائع المشتري بثمن المبيع، ومطالبة المؤجر للمستأجر بالأجرة، أو كمطالبة المحامي والطبيب والمقاول بالأتعاب المستحقة لهم، ولتحقيق هذا الشرط يجب أن يكون

(1) وذلك وفقاً لما نصت عليه المادة (1/326) من قانون المرافعات اليمني، والمادة (38) من قانون الإجراءات المدنية السوداني.

(2) النمر، أمينة مصطفى، أوامر الأداء في مصر والدول العربية والأجنبية، مرجع سابق، ص350؛ الشرعي، سعيد خالد، الموجز، مرجع سابق، ص652.

المطالب به دينًا نقديًا، فإذا كان جزء من حق الدائن من غير النقود فلا يجوز اتباع طريق أمر الأداء<sup>(1)</sup>.

ويقصد بالمنقول المثلي: أي الذي له مثل يقوم مقامه عند الوفاء به ويقدر عند التعامل به بالعدد، أو المقياس، أو الكيل، أو الوزن، كالمطالبة بسيارة مرسيدس موديل 2000م، أو نسخة من كتاب المؤلف الفلاني المحدد الطبعة<sup>(2)</sup>.

ب- أن يكون الحق حالَّ الأداء:

أي ألا يكون الحق معلقًا على شرط، أو مضافًا إلى أجل، فلا تجوز المطالبة بأداء حق لم يحل موعد أدائه<sup>(3)</sup>.

ج- أن يكون الحق موضوع الأمر معين المقدار:

أي أن تكون النقود المطالب بها معينة تعيينًا نافيًا للجهالة، حتى ينتفي احتمال المنازعة بين الدائن والمدين، كما يجب أن يكون المنقول معينًا بنوعه ومقداره، فلو كان السند المثبت للالتزام قد حدد النوع فقط كما لود دفع شخص مليون ريال قيمة ورق فلوسكاب ولم يحدد كمية الورق فلا تجوز المطالبة بهذا المبلغ عن طريق أمر الأداء<sup>(4)</sup>.

## 2- الشرط الشكلي:

(1) النمر، أمينة مصطفى، المرجع السابق، ص350 وما بعدها.

(2) الشرعبي، سعيد خالد، الموجز، مرجع سابق، ص655؛ مرغم، محمد، أحكام إجراءات التنفيذ، مرجع سابق، ص113.

(3) حامد، أحمد الزين أحمد، وأمر الأداء في قانون الإجراءات المدنية السوداني، مرجع سابق، ص12.

(4) محمود، سيد أحمد، أصول التنفيذ الجبري، مرجع سابق، ص438.

يجب أن يكون الحق ثابتاً بالكتابة<sup>(1)</sup>، وليس معناه أن تكون الورقة مكتوبة بخط المدين، إنما يجب أن يكون عليها توقيعه، أو إمضائه، أو بصمة إصبعه، وحكمة هذا الشرط ترجع إلى أن الدين الثابت بالكتابة يعتبر ديناً محققاً واقعاً، وخالياً من النزاع الجدي حول وجوده، أو مقداره، أو ميعاد استحقاقه<sup>(2)</sup>.

ثانياً: إجراءات استصدار أمر الأداء:

يتم استصدار أمر الأداء وفقاً لنظام إجرائي يمر بعدد من المراحل، نبيتها على النحو الآتي:

#### 1- تكليف المدين بالوفاء:

على الدائن أن يكلف المدين بالوفاء أولاً، وأن تنقضي خمسة أيام على الأقل من تاريخ التكليف، ويكفي أن يكون التكليف بكتاب بعلم الوصول، أو على يد محضر<sup>(3)</sup> وفي هذا قضت المحكمة العليا اليمنية بأنه: (لا يشترط للتكليف بالوفاء أن يكون بالبريد المسجل بعلم الوصول، بل يجوز بأي وسيلة يتحقق بها علم المكلف بالوفاء)<sup>(4)</sup>.

#### 2- تقديم العريضة ومرفقاتها:

(1) وفقاً لنص المادة (263) مرافعات يميني؛ والمادة (2/38) من قانون الإجراءات المدنية السوداني.

(2) مرغم، محمد، أحكام إجراءات التنفيذ، مرجع سابق، ص113؛ محمود، سيد أحمد، أصول التنفيذ الجبري، مرجع سابق، ص441.

(3) المادة (264) مرافعات يميني.

(4) طعن تجاري رقم (24268) لسنة 1426هـ، جلسة 10 شعبان 1426هـ، القواعد القضائية التجارية، الصادرة عن المكتب الفني بالمحكمة العليا، اليمن، ص 204.

إذا لم يقيم المدين بالوفاء خلال الميعاد السابق بعد تكليفه بذلك، فإن للدائن أن يتقدم بطلب إصدار أمر أداء إلى رئيس المحكمة المختصة<sup>(1)</sup> وأن يرفق بعريضة الطلب سند الدين، وما يثبت حصول التكليف بالوفاء، وتحرر العريضة من نسختين، وأن تشمل على وقائع الطلب وأسانيده، واسم المدين كاملاً وموطنه واسم الدائن كاملاً وموطنه<sup>(2)</sup>.

### 3- الفصل في طلب أمر الأداء :

إذا رأى القاضي أن طلب الدائن مستوفٍ للشروط الموضوعية والشكلية أصدر أمره بالأداء في غيبة الخصم ودون مواجهة خلال أسبوعٍ مشتتلاً على المبلغ المطلوب، أو المنقول المعين بالنوع والمقدار، ويجب أن يكون الأمر مشتتلاً على كافة البيانات التي يشتمل عليها الحكم القضائي ويصدر الأمر في نسختين، إحداها تبقى في المحكمة، والأخرى تسلم لطالب الأمر الذي يقوم بإعلانه إلى المدين، فإذا لم يقيم بإعلانه إلى المدين خلال ثلاثة أشهر اعتبر الأمر كأن لم يكن وتزول حجيته<sup>(3)</sup>.

أما إذا رأى القاضي ألا يجيب طالب الأمر إلى طلبه نظرًا لتخلف الشروط الموضوعية فإنه يرفض إصدار الأمر ويحدد جلسة لنظر الدعوى مع تكليف طالب الأمر بإعلان

(1) يتحدد الاختصاص المكاني للمحكمة وفقاً للقواعد العامة، وتكون المحكمة التجارية هي المختصة نوعياً إذا كان طلب أمر الأداء في مسألة تجارية؛ الشرعي، سعيد خالد، الموجز، مرجع سابق، ص662؛ النجار، عادل علي، تنفيذ الجبري وفقاً لقانون المرافعات اليمني، ط2، مكتبة الصادق، صنعاء، 2015م، ص192.

(2) النجار، عادل علي، المرجع السابق، نفس الموضوع.

(3) هندي، أحمد، أصول التنفيذ الجبري، مرجع سابق، ص110؛ تركي، علي عبد الحميد، شرح إجراءات التنفيذ الجبري، مرجع سابق، ص218.

خصمه بها، أما إذا تخلف شرط الصفة، أو عدم حصول التكليف بالوفاء، أو كانت عريضة طلب الأمر غير مستوفية البيانات فإن القاضي يرفض إصدار الأمر<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثالث

الطعن في أمر الأداء وقوّته التنفيذية

**أولاً: الطعن في أمر الأداء:**

حدد المشرع كيفية الطعن في أمر الأداء بطريقتين، هما التظلم باعتباره أمراً على عريضة من حيث الشكل، والاستئناف باعتباره عملاً قضائياً (حكم) من حيث الموضوع<sup>(2)</sup> وسوف نبينها تباعاً:

(1) والي، فتحي، التنفيذ الجبري، مرجع سابق، ص872؛ هندي، أحمد، أصول التنفيذ الجبري، مرجع

سابق، ص110؛ مرغم، محمد، أحكام إجراءات التنفيذ، مرجع سابق، ص115.

(2) الشرفي، إبراهيم محمد، الوجيز في شرح قانون المرافعات اليمني رقم 40 لسنة 2002م وتعديلاته،

مكتبة الصادق، صنعاء، 2014م، ص 354؛ عمر، نبيل إسماعيل، إجراءات التنفيذ في المواد

المدنية والتجارية، لم يذكر دار النشر، 1979م، ص 241.

**الطريقة الأولى: التظلم من أمر الأداء:**

مَنْ يُقَدِّمُ التَّظْلِمَ مِنْ أَمْرِ الْأَدَاءِ هُوَ الْمَدِينُ فَقَطْ وَلَيْسَ الدَّائِنُ (1)، ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَوْجَدُ أَمْرٌ بِالرَّفْضِ، وَبِالتَّالِي لَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ تَظْلِمٌ مِنَ الدَّائِنِ (2).  
ويتم التظلم خلال عشرة أيام من تاريخ إعلان المدين بأمر الأداء، وفقاً للإجراءات المعتادة لرفع الدعوى، ويجب أن يكون التظلم مسبباً، ويعتبر المتظلم في حكم المدعي (3).

فإذا حكمت المحكمة برفض التظلم وتأييد أمر الأداء، ففي هذه الحالة يصبح أمر الأداء نهائياً، أما إذا حكمت بقبول التظلم وإلغاء أمر الأداء ففي هذه الحالة للدائن اتباع الإجراءات المعتادة لرفع الدعوى للمطالبة بحقه (4).

(1) قضت المحكمة الدستورية في مصر بأن قصر استئناف أمر الأداء على المدين دون الدائن فيه تمايز في ممارسة حق التقاضي بين المواطنين المتكافئة مراكزهم القانونية، واعتبرت ذلك إخلالاً بمبدأ المساواة وانتقاصاً لحق التقاضي، المحكمة الدستورية العليا، مصر، ديسمبر 2009م، قضية رقم 99 لسنة 26هـ قضائية.

(2) تركي، علي عبد الحميد، شرح إجراءات التنفيذ الجبري، مرجع سابق، ص446؛ هندي، أحمد، أصول التنفيذ الجبري، مرجع سابق، ص111.

(3) مرغم، محمد، أحكام إجراءات التنفيذ، مرجع سابق، ص117.

(4) وهو ما قضت به المحكمة العليا اليمنية في الطعن رقم 31710 لسنة 1428هـ، جلسة 1429/6/7هـ، القواعد القضائية، العدد 11، ص379.

وفي الحالتين يجوز استئناف الحكم الصادر في التظلم<sup>(1)</sup>، وبمعنى آخر إذا تم التظلم من الأمر وصدر حكم في التظلم فلا يحوز استئناف أمر الأداء وإنما يمكن استئناف الحكم الصادر في التظلم<sup>(2)</sup>.

ويشترط لقبول التظلم ألا يكون المتظلم قد طعن في الأمر مباشرة في الاستئناف، فالطعن بالاستئناف يُسقط الحق في التظلم بقوة القانون<sup>(3)</sup>، كما يشترط -بالإضافة إلى المصلحة والتسبب ورفع في الميعاد- ألا يقوم المدين بالوفاء اختياريًا بعد صدور الأمر ثم يتظلم، فإن هذا الوفاء يتنافى حتمًا مع التظلم<sup>(4)</sup>.

ويترتب على رفع التظلم وقف التنفيذ وجوبًا إذا كان أمر الأداء مشمولًا بالتنفيذ المعجل<sup>(5)</sup> وهنا نوصي المشرع اليمني بأن يجعل الأمر بوقف التنفيذ جوازياً للمحكمة إذا تم التظلم من الأمر، أسوةً بالقانون المصري، وحتى يتساوى وقف التنفيذ المعجل لأمر الأداء مع الأحكام القضائية المشمولة بالتنفيذ المعجل.

(1) المادة (269) مرافعات يمني.

(2) الشرعي، سعيد خالد، الموجز، مرجع سابق، ص 674.

(3) المادة (269) مرافعات يمني، والمادة (206) مرافعات مصري.

(4) أبو الوفاء، أحمد، إجراءات التنفيذ في القانون اليمني رقم (10) لسنة 1978م، بدون دار نشر،

1988م، ص 177؛ النمر، أمينة مصطفى، أوامر الأداء، مرجع سابق، ص 342.

(5) المادة (270) مرافعات يمني.

**الطريقة الثانية: استئناف أمر الأداء :**

أشرنا فيما سبق إلى أن أمر الأداء هو أمر على عريضة شكلاً، ومادام كذلك فإن الطعن فيه يكون بطريق التظلم، ولكن القانون أجاز الطعن فيه بالاستئناف باعتباره قراراً قضائياً بالمعنى الفني، ويرتب نفس آثار العمل القضائي وهي: حجية الأمر المقضي واستنفاد الولاية والحق في التنفيذ الجبري والحق في الطعن<sup>(1)</sup>.

وتطبق على استئناف أمر الأداء القواعد العامة في استئناف الأحكام، من حيث إجراءات وشروط قبول الاستئناف وأسبابه، وسلطة محكمة الاستئناف، والحكم في الاستئناف، بالإضافة إلى ما أشار إليه القانون بصورة خاصة مما تقتضيه طبيعة الأمر<sup>(2)</sup>.

ويبدأ ميعاد الاستئناف من تاريخ فوات ميعاد التظلم، أو من تاريخ اعتبار التظلم كأن لم يكن، وهو ما يعرف بالاستئناف غير المباشر، أما الاستئناف المباشر، فهو قيام المدين باستئناف أمر الأداء فور إعلانه به وعندئذ يسقط حقه في التظلم<sup>(3)</sup>.

(1) مرغم، محمد، أحكام إجراءات التنفيذ، مرجع سابق، ص120؛ الشرعبي، سعيد خالد، الموجز، مرجع سابق، ص674.

(2) صاوي، أحمد السيد، الوسيط، مرجع سابق، ص1027؛ مرغم، محمد، أحكام إجراءات التنفيذ، مرجع سابق، ص120.

(3) صاوي، أحمد السيد، المرجع السابق، نفس الموضوع؛ الشرعبي، سعيد خالد، الموجز، مرجع سابق، ص675.

## - القوة التنفيذية لأمر الأداء :

نظرًا لأن أمر الأداء هو عمل قضائي من ناحية الموضوع، كونه يتضمن قضاءً قطعياً ملزماً، يحسم النزاع ويتمتع بالحجية والقابلية للتنفيذ الجبري، شأنه في ذلك شأن الأحكام القضائية، وبالتالي فهو يتمتع بالقوة التنفيذية ذاتها التي تتمتع بها الأحكام ويخضع لما تخضع له الأحكام من إجراءات تنفيذية<sup>(1)</sup>.

وعلى ذلك إذا صدر أمر الأداء فإنه قد ينفذ تنفيذاً عادياً، وقد ينفذ تنفيذاً معجلاً وفقاً للمادة (334) مرافعات يماني التي تنص على أن التنفيذ المعجل هو: (تنفيذ حكم، أو أمر أداء استثناء من القاعدة العامة التي تقضي بعدم جواز تنفيذ سند تنفيذي مادام الطعن فيه بالاستئناف جائزاً)، يتبين من هذا النص أن القاعدة العامة في تنفيذ أمر الأداء هي قابليته للتنفيذ العادي إذا انقضى ميعاد التظلم من الأمر دون رفعه، أو إذا كان التظلم قد رفع في الميعاد ولكن قضى فيه باعتباره كأن لم يكن، أو إذا لم يكن يقبل الاستئناف، أو إذا انقضى ميعاد الاستئناف دون الطعن فيه<sup>(2)</sup>.

ويتم تنفيذ أمر الأداء تنفيذاً معجلاً أي قبل أن يصبح نهائياً، وذلك إذا كان مشمولاً بالتنفيذ المعجل، وبمعنى آخر ينفذ أمر الأداء معجلاً إذا كان صادراً في إحدى حالات التنفيذ المعجل للأحكام القضائية عدا تلك الحالات التي لا تتفق مع أمر الأداء من

(1) والي، فتحي، التنفيذ الجبري، مرجع سابق، ص91؛ محمود، سيد أحمد، أصول التنفيذ الجبري، مرجع سابق، ص447.

(2) النجار، عادل علي، التنفيذ الجبري، مرجع سابق، ص195، 196؛ هندي، أحمد، أصول التنفيذ الجبري، مرجع سابق، ص113؛ والي، فتحي، التنفيذ الجبري، مرجع سابق، ص91.

حيث إجراءات استصدارها<sup>(1)</sup>، وفيما يلي بيان لكيفية تنفيذ أمر الأداء تنفيذاً عادياً ومعجلاً.

### أولاً: التنفيذ العادي لأمر الأداء:

يقصد بالتنفيذ العادي لأمر الأداء: أن تتوافر شروط التنفيذ الجبري ومقدماته إذا لم يتم المدين بالتنفيذ الاختياري للدين الصادر بشأنه أمر الأداء<sup>(2)</sup>.

وبناءً على ذلك فإنه يجب أن يكون الحق موضوع أمر الأداء محقق الوجود ومعين المقدار وحال الأداء<sup>(3)</sup>، وهكذا يتفق أمر الأداء مع الحكم القضائي في أنه لا يجوز تنفيذه تنفيذاً عادياً إلا بعد أن يصبح نهائياً غير قابل للطعن بالطرق العادية<sup>(4)</sup>، كما يتفق أمر الأداء مع الحكم القضائي في أن الشرط العام لتنفيذه تنفيذاً عادياً أو معجلاً،

(1) لأن أمر الأداء يصدر بغير إعلان للخصم وفي غيبته فلا يتصور أن يشمل الأمر التنفيذ المعجل في حالة إقرار المحكوم عليه بالالتزام وحالة بناء الحكم على سند عرفي لم يجده المحكوم عليه، إذ لا يتصور إقرار، أو جحود من شخص لم يعلن ولم يحضر. لمزيد من التفصيل، تركي، علي عبدالحميد، شرح إجراءات التنفيذ الجبري، مرجع سابق، ص220؛ عبدالفتاح، عزمي، قواعد التنفيذ الجبري في قانون المرافعات، دار الفكر العربي، القاهرة، 1990م، ص207.

(2) محمود، سيد أحمد، أصول التنفيذ الجبري، مرجع سابق، ص448؛ خليل، أحمد، قانون التنفيذ الجبري، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1998م، ص87.

(3) المادة (326) مرافعات يماني.

(4) وهو ما نصت عليه المادة (38/ح) من قانون الإجراءات المدنية السوداني لسنة 1983م، تعديل 2016م.

أن يكون صادراً بإلزام، وهذا الشرط (الإلزام) متحقق دائماً في أمر الأداء، فهو لا يصدر إلا بإلزام بدفع مبلغ نقدي، أو بتسليم منقول معين<sup>(1)</sup>.  
غير أن طريق الطعن العادي في أمر الأداء ليس الاستئناف فقط، كما هو الحال في الأحكام القضائية، بل يتم الطعن العادي فيه عن طريق آخر، هو التظلم، وهذا يستدعي بيان الحالات التي يكون فيها أمر الأداء نهائياً، وهي كالاتي<sup>(2)</sup>:

- 1- إذا انقضى ميعاد التظلم والاستئناف.
- 2- إذا تم رفض التظلم أو الاستئناف.
- 3- إذا تنازل المدين عن التظلم والاستئناف.
- 4- إذا قام المدين بالتنفيذ الاختياري لأمر الأداء.
- 5- إذا صدر أمر الأداء في حدود النصاب الانتهائي للمحكمة الابتدائية، وسقط الحق في التظلم منه لانقضاء ميعاده، أو لتنازل المدين عنه، أو لرفضه، أو لاعتباره كأن لم يكن.
- 6- إذا سقطت خصومة استئناف أمر الأداء، أو اعتبر الاستئناف كأن لم يكن.

(1) النجار، عادل علي، التنفيذ الجبري، مرجع سابق، ص196؛ محمود، سيد أحمد، أصول التنفيذ الجبري، مرجع سابق، ص448.

(2) النمر، أمينة مصطفى، التنفيذ الجبري، مرجع سابق، ص99؛ عبدالفتاح، عزمي، قواعد التنفيذ الجبري، مرجع سابق، ص207، النجار، عادل علي، التنفيذ الجبري، مرجع سابق، ص196، 197؛ وهي نفس الحالات التي وردت في قضاء المحكمة العليا اليمنية، الطعن رقم 27042 لسنة 1427هـ، جلسة 1428/2/24هـ، القواعد القضائية الصادرة عن المكتب الفني بالمحكمة العليا، العدد 10، ص235.

ويجب أن يكون أمر الأداء مذيلاً بالصيغة التنفيذية، ويتبع بشأنه مقدمات التنفيذ، من إعلان الصورة التنفيذية للمدين، وتكليفه بالوفاء، واحترام الميعاد قبل الشروع في التنفيذ، والتقدم بطلب التنفيذ إلى القاضي المختص<sup>(1)</sup>.

وإذا كانت القاعدة أن أمر الأداء القابل للطعن بالطرق العادية (التظلم، الاستئناف) لا يمكن تنفيذه تنفيذاً عادياً، إلا أنه يجوز اتخاذ بعض الإجراءات التحفظية بموجبه كالمنع من السفر والحجز التحفظي<sup>(2)</sup>.

ويقدم طلب الحجز التحفظي المستند إلى أمر أداء غير نهائي إلى قاضي التنفيذ المختص، أما إذا توافرت شروط الحصول على أمر الأداء وأراد الدائن قبل ذلك القيام بالحجز التحفظي على أموال مدينه، فإن القاضي المختص بطلب الحجز التحفظي في هذه الحالة هو قاضي أمر الأداء<sup>(3)</sup>.

## المبحث الثاني

### إجراءات التنفيذ المعجل لأمر الأداء

التنفيذ المعجل لأمر الأداء هو: صلاحيته للتنفيذ بالرغم من قابليته للتظلم والاستئناف، أو بالرغم من استئنافه فعلاً.

(1) محمود، سيد أحمد، أصول التنفيذ الجبري، مرجع سابق، ص448.

(2) النجار، عادل علي، التنفيذ الجبري، مرجع سابق، ص197، محمود، سيد أحمد، أصول التنفيذ

الجبري، مرجع سابق، ص449.

(3) المادة (271) مرافعات يماني، والمادة (210) مرافعات مصري.

وقد نص القانون على أنه: (تسري على أمر الأداء وعلى الحكم الصادر في التظلم منه الأحكام الخاصة بالتنفيذ المعجل حسب الأحوال التي يبينها القانون)<sup>(1)</sup>.

أما قانون الإجراءات المدنية السوداني الصادر عام 1983م وتعديله عام 2016م فقد أخضع تنفيذ أوامر الأداء وفقاً للطرق المبينة في تنفيذ الأحكام<sup>(2)</sup>.

وتطبيقاً لذلك فإن حالات تنفيذ الأحكام القضائية تنفيذاً معجلاً، وجوبياً كان، أو جوازياً، تطبق على أمر الأداء، ولا تطبق عليه الأحكام المقررة للأمر على عريضة، كون أمر الأداء يصدر بموجب السلطة القضائية شأنه شأن الأحكام<sup>(3)</sup>.

ومع ذلك فبعض حالات التنفيذ المعجل للأحكام القضائية تتنافى مع طبيعة أمر الأداء، أو إجراءات استصداره، مما يتعين استبعادها من ضمن حالات تنفيذه تنفيذاً معجلاً، ولتوضيح ذلك سوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين على النحو التالي.

المطلب الأول حالات التنفيذ المعجل الوجوبي.

المطلب الثاني حالات التنفيذ المعجل الجوازي.

### المطلب الأول

#### حالات التنفيذ المعجل الوجوبي

(1) المادة (270) من قانون المرافعات اليمني، والمادة (209) من قانون المرافعات المصري.

(2) المادة (38/ح) من قانون الإجراءات المدنية السوداني.

(3) النجار، عادل علي، التنفيذ الجبري، مرجع سابق، ص197؛ محمود، سيد أحمد، أصول التنفيذ الجبري، مرجع سابق، ص452.

يسمى التنفيذ المعجل في هذه الحالات بالتنفيذ المعجل بقوة القانون، أو الحتمي، وهو الذي يُستمد من نص القانون مباشرة دون حاجة لطلبه من الخصوم، أو لصدور أمر به من القاضي<sup>(1)</sup> وذلك في الحالات المنصوص عليها قانوناً<sup>(2)</sup> نبينها فيما يلي:

### أولاً: إذا كان أمر الأداء صادراً في مسألة تجارية:

وردت هذه الحالة في الفقرة (1) من المادة (335) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني والتي نصت على أن: (تكون الأحكام وأمر الأداء الصادرة في المسائل التجارية واجبة التنفيذ المعجل فور صدورها وبقوة القانون).

كما وردت في المادة (289) من قانون المرافعات المصري والتي نصت على أن: (النفاز المعجل واجب بقوة القانون للأحكام الصادرة في المواد التجارية وذلك بشرط تقديم الكفالة).

وتطبيقاً لذلك، إذا صدر أمر الأداء في مادة تجارية فيستطيع الدائن طلب تنفيذه رغم قابليته للتظلم والاستئناف، وينفذ تنفيذاً معجلاً بقوة القانون دون حاجة للتصريح بذلك في الأمر<sup>(3)</sup>.

(1) رمزي سيف، قواعد تنفيذ الأحكام والعقود والمحركات الرسمية، مرجع سابق، ص23؛ والي، فتحي، التنفيذ الجبري، مرجع سابق، ص62.

(2) وهي الحالات المبينة في المادة (335) مرافعات يمني.

(3) أبو هيف، عبد الحميد، طرق التنفيذ والتحفظ في المواد المدنية والتجارية، مطبعة الاعتماد، 1923م، ص 67، 71؛ النمر، أمينة مصطفى، أوامر الأداء في القانون المصري والقوانين العربية والأجنبية، مرجع سابق، ص354؛ عبدالقادر، محمد سيد أحمد، النظرية العامة للأوامر في قانون القضاء

ويكون أمر الأداء صادرًا في مسألة تجارية إذا صدر من محكمة تجارية، أما إذا صدر من محكمة غير تجارية فاللزام على قاضي التنفيذ أن يتحقق من تجارته<sup>(1)</sup>. ويرجع في تحديد تجارية المادة إلى ما تنص عليه قواعد القانون التجاري<sup>(2)</sup> وإن كان البعض يرى أن العبرة بتجارية المادة ينظر إليه بالنسبة إلى المحكوم عليه<sup>(3)</sup>. ولا يتقيد القاضي في تكييف الطلبات المعروضة عليه بوصف الخصوم لها، وإنما يلتزم بالتكييف القانوني الصحيح الذي يخلعه هو على النزاع والذي يتبينه من وقائعه، وبالتالي يتحدد نوع الحكم الذي بناءً عليه يكون مشمولًا بالتنفيذ المعجل بقوة القانون، أو غير مشمول به<sup>(4)</sup>.

وتعتبر المادة تجارية إذا صدر أمر الأداء بناءً على كمبيالة فتعتبر المادة تجارية، إذ يعتبر الدين الثابت بها تجاريًا بطبيعته في جميع الحالات حتى لو كان الساحب، أو المسحوب عليه القابل ليس تاجرًا، وبالتالي يكون التنفيذ المعجل مقررًا بقوة القانون في هذه الحالة دون حاجة لطلب الدائن، أو للنص عليه في الأمر الصادر بالأداء، اكتفاءً

المدني، مرجع سابق، ص 530.

(1) خليل، أحمد، قانون التنفيذ الجبري، مرجع سابق، ص 56؛ مرغم، محمد، أحكام إجراءات التنفيذ، مرجع سابق، ص 86.

(2) النجار، عادل علي، التنفيذ الجبري، مرجع سابق، ص 198.

(3) أبو الوفاء، أحمد، إجراءات التنفيذ، مرجع سابق، ص 85، هامش (2)؛ طلبه، أنور، أوامر الأداء،

دار الكتب القانونية، 2004م، ص 210.

(4) عمر، نبيل، التنفيذ الجبري، مرجع سابق، ص 173.

بأن يُضْمَن القاضي الأمر ما يدل على صدوره في مادة تجارية وحينئذٍ لا يلزم أن ينص في الأمر على النفاذ المعجل، طالما تم تصدير الأمر، أو تضمينه صدوره في مادة تجارية<sup>(1)</sup>.

وإذا كانت المادة التي صدر فيها أمر الأداء تجارية، ولكن القاضي لم يثبت في الأمر عند إصداره ما يفيد ذلك فإنه لا يجوز تنفيذه معجلاً حتى لو دلت العريضة المحرر عليها الأمر والمتمثل فيها السند التنفيذي، على صدور الأمر في مادة تجارية، لأن بيان طبيعة المادة التي صدر فيها أمر الأداء، وتكييف العلاقة هو من اختصاص القاضي عند إصداره الأمر، ولا يجوز لغير القاضي أن يقرر ذلك<sup>(2)</sup>.

لكن إذا لم يضمن أمر الأداء بما يفيد صدوره في مادة تجارية، ومع ذلك نص فيه على شموله بالتنفيذ المعجل كان ذلك كافياً لتنفيذه معجلاً، ليس لصدوره في مادة تجارية، وإنما لشموله بالتنفيذ المعجل<sup>(3)</sup>.

(1) طلبية، أنور، أوامر الأداء، مرجع سابق، ص211؛ عمر، نبيل، التنفيذ الجبري، مرجع سابق، ص173.

(2) عمر، نبيل، التنفيذ الجبري، مرجع سابق، ص173؛ طلبية، أنور، أوامر الأداء، مرجع سابق، ص211.

(3) طلبية، أنور، أوامر الأداء، مرجع سابق، ص212؛ النمر، أمينة مصطفى، أوامر الأداء، مرجع سابق، ص354.

وإذا تضمن أمر الأداء بيان أنه صادر في مسألة تجارية فإن الكاتب عند تحرير الصيغة التنفيذية والمحضر عند التنفيذ لن يجدا صعوبة في التعرف على طبيعة الأمر وبالتالي صلاحيته للتنفيذ المعجل<sup>(1)</sup>.

**ثانياً: إذا كان أمر الأداء صادراً بالنفقة، أو بأجرة الحضانة، أو الرضاعة:**

نصت الفقرة الثانية من المادة (335) مرافعات يماني على تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة بالنفقة، أو بأجرة الحضانة والرضاعة تنفيذاً معجلاً بقوة القانون، ولم تذكر أمر الأداء، ولكن لا يعني ذلك استبعاد أمر الأداء الصادرة في تلك المسائل من حالات التنفيذ المعجل بقوة القانون، لأن تطبيق حالات التنفيذ المعجل بنوعيه الوجوبي والجوازي المقررة للأحكام القضائية قد جاء النص على سريانها على أمر الأداء بنص عام في المادة (270) مرافعات يماني، التي تنص على أنه: (تسري على أمر الأداء وعلى الحكم الصادر في النظم منه الأحكام الخاصة بالتنفيذ المعجل حسب الأحوال التي يبينها القانون).

وبالتالي يمكن تنفيذ أمر الأداء تنفيذاً معجلاً إذا توافرت بشأنه حالة من حالات التنفيذ المعجل المقررة للأحكام القضائية، ولا يستثنى من تلك الحالات إلا ما لا تتفق مع طبيعة أمر الأداء، أو إجراءات استصدارها<sup>(2)</sup>.

(1) راغب، وجدي، النظرية العامة للتنفيذ القضائي في قانون المرافعات المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، ط2، 1973م، ص83؛ خليل، أحمد، قانون التنفيذ الجبري، مرجع سابق، ص56.

(2) تركي، علي عبد الحميد، شرح إجراءات التنفيذ الجبري، مرجع سابق، ص220؛ النجار، عادل، علي، التنفيذ الجبري، مرجع سابق، ص199.

ويقصد بأوامر الأداء التي تنفذ معجلاً في هذا الصدد، وأمر الإلزام الموضوعية الصادرة بأداء النفقة الواجبة قانوناً للزوجة، أو لأحد الأقارب، وذلك إذا كان حق الدائن مبلغاً نقدياً ثابتاً بالكتابة وحالة الأداء، أو منقولاً معيناً بنوعه ومقداره<sup>(1)</sup>.

ويرى البعض أن أمر الأداء الصادرة بدين النفقة تنفذ معجلاً بقوة القانون سواء كان دين النفقة واجباً بنص القانون، أو بالاتفاق بين الملتزم بها ومستحقها لأن النفقة في الحالتين واجبة بغض النظر عن المصدر المنشئ للالتزام بها، المهم أن يكون الدين ثابتاً بالكتابة ومعين المقدار وحالة الأداء<sup>(2)</sup>.

كما تنفذ تنفيذاً معجلاً بقوة القانون أيضاً أمر الأداء الصادرة بزيادة النفقة، لأن الأمر بزيادة النفقة يعتبر صورة من صور الأداء لها<sup>(3)</sup>.

(1) مليجي، أحمد، الموسوعة الشاملة في التنفيذ، ج1، مرجع سابق، ص375؛ أبو الوفا، أحمد، إجراءات التنفيذ، مرجع سابق، ص90؛ راغب، وجدي، النظرية العامة للتنفيذ القضائي، مرجع سابق، ص85.

(2) مليجي، أحمد، الموسوعة الشاملة في التنفيذ، ج1، مرجع سابق، ص376؛ والي، فحي، التنفيذ الجبري، مرجع سابق، ص70.

(3) عبدالفتاح، عزمي، قواعد التنفيذ الجبري، مرجع سابق، ص146؛ محمود، سيد أحمد، أصول التنفيذ الجبري، مرجع سابق، ص345؛ مليجي، أحمد، الموسوعة الشاملة في التنفيذ، ج1، مرجع سابق، ص375.

أما أوامر الأداء الصادرة برفض النفقة، أو بعدم قبولها، أو بإسقاطها فلا تنفذ تنفيذًا معجلًا بقوة القانون كالأوامر الصادرة بأداء النفقة، أو زيادتها، لأنها ليست من أوامر الإلزام التي تصلح للتنفيذ المعجل الوجوبي<sup>(1)</sup>.

ويلحق بأوامر الأداء الصادرة بالنفقة، الأوامر الموضوعية أيضًا، الصادرة بأداء أجرة الحضانة، أو الرضاعة، فإنها تنفذ تنفيذًا معجلًا بقوة القانون وبدون كفالة<sup>(2)</sup> فإذا كان دين النفقة، أو أجرة الرضاعة ثابتًا بالكتابة ومعين المقدار وحال الأداء فاستيفاء الدين لا يكون إلا عن طريق طلب إصدار أمر أداء، فإذا تم إصدار أمر الأداء في تلك الحالات فإنه ينفذ تنفيذًا معجلًا بقوة القانون عملاً بعموم نص المادة (270) مرافعات يميني والمادة (209) مرافعات مصري<sup>(3)</sup>.

والحكمة من تنفيذ أمر الأداء تنفيذًا معجلًا بقوة القانون في هذه الحالات، هي ضرورات الحياة، ورعاية لمصلحة الأمور له بها واحتياجه في بعضها للدخل الذي قد يكون

(1) محمود، سيد أحمد، أصول التنفيذ الجبري، مرجع سابق، ص 345.

(2) والي، فتحي، التنفيذ الجبري، مرجع سابق، ص 70.

(3) لم ينص قانون المرافعات المصري على التنفيذ المعجل لأمر الأداء الصادر بالنفقة، أو بأجرة الحضانة، أو الرضاعة، وإنما ورد النص على هذه الحالات في المادة (65) من القانون المصري رقم (1) لسنة 2000م بشأن تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية، حيث اعتبرتها هذه المادة أنها واجبة النفاذ المعجل بقوة القانون وبدون كفالة، كما ورد النص على تنفيذ الأحكام الصادرة بالنفقة تنفيذًا معجلًا في المادة (1/290) مرافعات مصري ضمن حالات التنفيذ المعجل الجوازي.

المصدر الوحيد لمعيشته، ولأن تأخير تنفيذها قد يصيبه بضرر مادي، أو أدبي، ولتفادي ذلك أوجب المشرع تنفيذها تنفيذًا معجلًا بقوة القانون<sup>(1)</sup>.

وتطبيقًا لما سبق قضت محكمة النقض المصرية بأن: (الاستناد في إجراءات التنفيذ إلى أمر الأداء المشمول بالنفاذ المعجل وحده، دون الحكمين الصادرين في المعارضة وفي الاستئناف، كفاية ذلك لصحة تنبيه نزع الملكية دون اشتراط صيرورة السند التنفيذي نهائيًا)<sup>(2)</sup>.

أما بقية الحالات المنصوص عليها في المادة (235) مرافعات يمني، وهي الأحكام الصادرة بسكن المحكوم له بالنفقة، أو بتسليم الصغير، أو رؤيته، فلا يتصور صدور أمر أداء فيها كونها لا تتفق مع طبيعة أمر الأداء، وكذلك بقية حالات التنفيذ المعجل بقوة القانون للأحكام القضائية، وهي الأحكام الصادرة في المواد المستعجلة، أو في دعاوى أصحاب حقوق الأولوية، أو الامتياز، أو الصادرة في الأوامر على العرائض،

(1) الملاجي، أسامة أحمد شوقي، الإجراءات المدنية للتنفيذ الجبري في قانون المرافعات المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000م، ص63؛ مرغم، محمد، أحكام إجراءات التنفيذ، مرجع سابق، ص86.

(2) طعن رقم (282) لسنة 34 ق، جلسة أول/ فبراير/ 1968م، قاعدة رقم (31) مجموعة أحكام النقض مدني، الصادرة عن المكتب الفني بمحكمة النقض المصرية، العدد الأول، 1968م، السنة التاسعة عشرة، مرجع سابق، ص195 وما بعدها.

فإنها تخرج من حالات التنفيذ المعجل الوجوبي لأمر الأداء، وذلك لاختلاف طبيعتها و إجراءات استصدارها عن طبيعة و إجراءات استصدار أمر الأداء<sup>(1)</sup>.

### ثانياً: حالات التنفيذ المعجل الجوازي لأمر الأداء:

يجوز للقاضي المختص بإصدار أمر الأداء أن يأمر بشموله بالتنفيذ المعجل إذا توافرا الشرطين التاليين:

**الشرط الأول:** أن يطلب الدائن شمول أمر الأداء بالتنفيذ المعجل، وقد أشارت إلى هذا الشرط المادة (266) مرافعات يماني عندما نصت على أنه: (ولا يعتبر رفض الأمر بالنفاد المعجل رفضاً لبعض الطلبات).

فإن لم يطلبه الدائن ذلك، فلا يجوز للقاضي أن يشمل الأمر بالتنفيذ المعجل، وإلا فإنه يكون قد أمر بما لم يطلبه الدائن، مما يجيز للمدين أن يتظلم من وصف النفاذ<sup>(2)</sup>. وإذا طلب الدائن شمول الأمر بالنفاد المعجل، وأغفل القاضي النص عليه، كان ذلك رفضاً لهذا الطلب، باعتبار أن إجابته جوازية للقاضي، فيجوز له رفضه صراحةً، أو

(1) عمر، نبيل وهندي، أحمد، التنفيذ الجبري، مرجع سابق، ص162؛ زغول، أحمد ماهر، أصول التنفيذ، مرجع سابق، ص267؛ تركي، علي عبدالحميد، شرح إجراءات التنفيذ الجبري، مرجع سابق، ص220.

(2) طلبية، أنور، أوامر الأداء، مرجع سابق، ص232؛ النمر، أمينة مصطفى، أوامر الأداء، مرجع سابق، ص355.

ضمناً بإغفال النص عليه، ولا يعتبر هذا الرفض رفضاً لبعض طلبات الدائن التي توجب على القاضي أن يمتنع عن إصدار الأمر<sup>(1)</sup>

**الشرط الثاني:** أن تتوافر إحدى حالات التنفيذ المعجل الجوازي الواردة في المادة (336) مرافعات يمني، إعمالاً لإحالة النص العام في المادة (270) مرافعات يمني إليها والمتضمنة سريان حالات التنفيذ المعجل للأحكام القضائية على أمر الأداء، ورغم عموم النص إلا أنه لا يمكن شمول أمر الأداء بالتنفيذ المعجل في حالة إقرار المحكوم عليه بنشأة الالتزام، وابتداء الحكم على سند رسمي لم يطعن فيه بالتزوير، أو على سند عرفي لم ينازع فيه، لأن تحقق تلك الحالات يفترض حضور الخصم (المدين) في حين أن إجراءات استصدار أمر الأداء تتم في غيبته، ولذا لا يمكن أن ينسب إليه إقرار في الحالة الأولى، أو عدم منازعة، أو عدم طعن بالتزوير في الحالة الثانية<sup>(2)</sup>.

وعلى ذلك فالحالات التي يمكن فيها شمول أمر الأداء بالتنفيذ المعجل الجوازي تتمثل في الآتي:

(1) النمر، أمينة مصطفى، وأمر الأداء، مرجع سابق، ص355؛ طلبه، أنور، وأمر الأداء، مرجع سابق، ص213، 213.

(2) راغب، وجدي، النظرية العامة للتنفيذ القضائي، مرجع سابق، ص135؛ النجار، عادل علي، التنفيذ الجبري، مرجع سابق، ص200؛ أبو الوفا، أحمد، إجراءات التنفيذ، مرجع سابق، ص169؛ بديوي؛ عبدالعزيز، الوجيز في قواعد إجراءات التنفيذ الجبري، المطبعة العالمية، القاهرة، ط1، 1973م، ص97.

- 1- إذا كان أمر الأداء صادرًا في مرتب، أو معاش، أو أجر، أو تعويض:
- يجوز للقاضي في هذه الحالة شمول أمر الأداء بالتنفيذ المعجل، كما يجوز رفض شموله به، وإذا أصدر الأمر ورفض شموله بالتنفيذ المعجل فيكون تنفيذه وفقًا للقواعد العامة، وبعبارة أخرى يكون للقاضي سلطة تقديرية في شمول أمر الأداء بالتنفيذ المعجل، أو رفض شموله به<sup>(1)</sup>.
- 2- إذا صدر أمر الأداء تنفيذًا لحكم سابق حائزًا لقوة الأمر المقضي به، أو مشمولًا بالتنفيذ المعجل بغير كفالة.
- وتتحقق هذه الحالة إذا حصل وأن صدر حكم في دعوى، حائزًا لقوة الأمر المقضي به، أو مشمولًا بالتنفيذ المعجل بغير كفالة ثم تقدم الدائن إلى القاضي المختص طالبًا بإصدار أمر أداء بحقه على المدين الذي هو طرف في الحكم، تنفيذًا لذلك الحكم، أي أن يكون أمر الأداء نتيجة لهذا الحكم<sup>(2)</sup>.
- 3- إذا كان سيترتب على تأخير تنفيذ أمر الأداء ضرر جسيم:
- ويرجع تقدير مدى توافر الضرر الجسيم في هذه الحالة للقاضي مصدر الأمر.

(1) النمر، أمينة مصطفى، وأمر الأداء، مرجع سابق، ص356؛ رمزي سيف، قواعد تنفيذ الأحكام والمحرمات والعقود الرسمية، مرجع سابق، ص45.

(2) النمر، أمينة مصطفى، التنفيذ الجبري، مرجع سابق، ص356؛ طلبه، أنور، وأمر الأداء، مرجع سابق، ص213.

واكتفي في بيان المقصود بهذه الحالات بما أشرت إليه في حالات التنفيذ المعجل القضائي للأحكام وذلك لسريان الأحكام الخاصة بالتنفيذ المعجل للأحكام على أمر الأداء والتي سبق بيانها تفصيلاً.

فإذا ما تحققت إحدى الحالات السابقة وطلب الدائن في ذات العريضة التي قدمها لاستصدار أمر الأداء شموله بالتنفيذ المعجل، فإن للقاضي المختص سلطة تقديرية في إجابة ذلك الطلب، أو رفضه<sup>(1)</sup>.

---

(1) النجار، عادل علي، التنفيذ الجبري، مرجع سابق، ص201؛ النمر، أمينة مصطفى، التنفيذ الجبري، مرجع سابق، ص356.

## الخاتمة

أولاً: النتائج:

**تبيين من خلال البحث:** أن المشرع أنزل أمر الأداء منزلة الأحكام، وقد أكد ذلك في مواضع كثيرة، منها ما نصت عليه المادة (27) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني التي تضمنت سريان النصوص الخاصة بالتنفيذ المعجل للأحكام على أوامر الأداء.

**تبيين من خلال البحث:** أن أمر الأداء في شكله ليس حكمًا، كما أنه ليس أمرًا على عريضة، واختلافه عن الحكم من حيث الشكل لا يعني أنه ليس بمنزلة الأحكام، وتشابهه بالأمر على عريضة من حيث طريقة استصداره لا يعني أنه أمر على عريضة، وبالتالي فأمر الأداء عمل قضائي، له كل مقومات العمل القضائي ويرتب نفس آثاره، ويحوز حجية الأمر المقضي، ويحوز القوة التنفيذية كالحكم، وهو عمل قضائي له شكل خاص يظهر به كشكل الأمر على عريضة

**تبيين من خلال البحث:** أن أمر الأداء يتشابه مع الحكم القضائي من ناحية قابليته للتنفيذ العادي إذا كان نهائيًا، وللتنفيذ المعجل إذا كان مشمولًا به، ولذا لا يجوز تنفيذه إذا كان مازال قابلاً للتظلم منه، أو الطعن فيه بالاستئناف إلا إذا كان مشمولًا بالتنفيذ المعجل

**تبيين من خلال البحث:** تنقسم شروط استصدار أمر الأداء إلى شروط موضوعية، تتعلق بالحق، وشروطاً شكلياً يتعلق بالإجراءات، وتتمثل أهمية التمييز بين الشروط الموضوعية والشروط الشكلية في أنه إذا تخلفت الشروط الموضوعية فلا يجوز أن يصدر القاضي أمر أداء وإنما ولا يحدد جلسة عادية لنظر الدعوى بالطرق العادية أما إذا تخلف الشرط الشكلي فلا يقبل طلب إصدار امر الأداء ولا تحدد جلسة لنظر الدعوى.

**تبيين من خلال البحث:** إذا رأى القاضي أن طلب الدائن مستوفٍ للشروط الموضوعية والشكلية أصدر أمره بالأداء في غيبة الخصم ودون مواجهة خلال أسبوعٍ مشتملاً على المبلغ المطلوب، أو المنقول المعين بالنوع والمقدار، ويجب أن يكون الأمر مشتملاً على كافة البيانات التي يشتمل عليها الحكم القضائي.

**تبيين من خلال البحث:** أن المشرع اليمني حدد كيفية الطعن في أمر الأداء بطريقتين، هما التظلم باعتباره أمراً على عريضة من حيث الشكل، والاستئناف باعتباره عملاً قضائياً (حكم) من حيث الموضوع.

**تبيين من خلال البحث:** أن التنفيذ المعجل لأمر الأداء هو: صلاحيته للتنفيذ بالرغم من قابليته للتظلم والاستئناف، أو بالرغم من التظلم منه أو استئنافه فعلاً.

**أبان البحث:** أنه يتم تنفيذ أمر الأداء تنفيذاً معجلاً وجوبياً إذا كان صادراً في مسألة تجارية، أو إذا كان صادراً بالنفقة، أو بأجرة الحضانة، أو الرضاعة.

**أكد البحث:** أنه يتم تنفيذ أمر الأداء تنفيذًا معجلًا جوازيًا إذا كان أمر الأداء صادرًا في مرتب أو معاش أو أجر أو تعويض، أو إذا صدر أمر الأداء تنفيذًا لحكم سابق حائزًا لقوة الأمر المقضي به، أو كان مشمولًا بالتنفيذ المعجل بغير كفالة، أو إذا كان سيترتب على تأخير تنفيذه ضرر جسيم.

ثانيًا: التوصيات:

**يوصي البحث:** المشرع اليمني بأن يجعل الأمر بوقف تنفيذ أمر الأداء جوازيًا للمحكمة إذا تم التظلم منه، حتى يتساوى وقف التنفيذ المعجل لأمر الأداء مع الأحكام القضائية المشمولة بالتنفيذ المعجل.

**يوصي البحث:** الجهات القضائية بتفعيل نظام التنفيذ المعجل لأوامر وفقًا للقواعد المنصوص عليها في القانون.

**يدعو البحث:** الدائن الذي يكون حقه معين المقدار وحال الأداء وثابت بالكتابة أن يسلك طريق استصدار أمر أداء للمطالبة بحقه وفقًا للإجراءات التي حددها القانون، لما في ذلك من توفير للوقت والجهد والنفقات.

## قائمة المراجع

## أولاً: المراجع المتخصصة:

1. الشرفي، إبراهيم محمد، الوجيز في شرح قانون المرافعات اليمني رقم 40 لسنة 2002م وتعديلاته، مكتبة الصادق، صنعاء، 2014م.
2. أبو الوفاء، أحمد، إجراءات التنفيذ في القانون اليمني رقم (10) لسنة 1978م، بدون دار نشر، 1988م.
3. حامد، أحمد الزين أحمد، بحث عن أوامر الأداء في قانون الإجراءات المدنية السودانية لسنة 1483م، تعديل 2016م، دراسة مقارنة.
4. صاوي، أحمد السيد، الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية معدلاً بالقانون رقم 76 لسنة 2007م والقانون رقم (120) لسنة 2008م، لم ينكر دار النشر، 2010م.
5. خليل، أحمد، قانون التنفيذ الجبري، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1998م.
6. زغلول، أحمد ماهر، أصول التنفيذ، أصول التنفيذ، ط3، لم ينكر دار النشر، 1994م.
7. مليجي، أحمد، الموسوعة الشاملة في التنفيذ، ج1، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، الطبعة الرابعة، 2005م.
8. هندي، أحمد، أصول التنفيذ الجبري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007م.
9. المليجي، أسامة أحمد شوقي، الإجراءات المدنية للتنفيذ الجبري في قانون المرافعات المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000م.
10. النمر، أمينة مصطفى، أوامر الأداء في القانون المصري والقوانين العربية والأجنبية، ط2، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1975م.

11. طلبة، أنور، أوامر الأداء، دار الكتب القانونية، 2004م، ص210.
12. الشرعبي، سعيد خالد، الموجز في أصول قانون القضاء المدني، ط3، مكتبة الصادق، صنعاء، 2005م.
13. محمود، سيد أحمد، أصول التنفيذ الجبري وفقاً لقانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية، دار الكتب القانونية، مصر، 2006م.
14. النجار، عادل علي، التنفيذ الجبري وفقاً لقانون المرافعات اليمني، ط2، مكتبة الصادق، صنعاء، 2015م.
15. أبو هيف، عبد الحميد، طرق التنفيذ والتحفظ في المواد المدنية والتجارية، مطبعة الاعتماد، 1923م.
16. بديوي، عبدالعزيز، الوجيز في قواعد إجراءات التنفيذ الجبري، المطبعة العالمية، القاهرة، ط1، 1973م.
17. الشرقاوي، عبدالمنعم، المرافعات المدنية والتجارية، دار الكتاب العربي، مصر، 1950م.
18. عبدالفتاح، عزمي، قواعد التنفيذ الجبري في قانون المرافعات، دار الفكر العربي، القاهرة، 1990م.
19. تركي، علي عبد الحميد، شرح إجراءات التنفيذ الجبري وفقاً لقانون الإجراءات المدنية الاتحادي رقم 11 لسنة 1992م وتعديلاته بالقانون رقم 30 لسنة 2005م، دار الكتب والوثائق القومية، 2009م.

20. والي، فتحي، الجبري في المواد المدنية والتجارية، مطبعة جامعة القاهرة، 1995م.
21. نزار، فريد محمد، نظام النفاذ المعجل، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة القاهرة، 1997م.
22. مرغم، محمد أحمد علي، محمد أحمد مرغم، أحكام إجراءات التنفيذ الجبري في القانون اليمني وفقه الشريعة الإسلامية، دار الحكمة، لم يذكر تاريخ النشر.
23. عبدالقادر، محمد سيد أحمد، النظرية العامة للأوامر في قانون القضاء المدني، دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة دار النهضة العربية، القاهرة، 2003م.
24. عمر، نبيل إسماعيل، إجراءات التنفيذ في المواد المدنية والتجارية، لم يذكر دار النشر، 1979م.
25. راغب، وجدي، الموجز في مبادئ القانون المدني، دار النهضة العربية، مصر، 1977م.
26. راغب، وجدي، النظرية العامة للتنفيذ القضائي في قانون المرافعات المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، ط2، 1973م.
- ثانيًا: الأحكام القضائية:
1. طعن رقم (282) لسنة 34 ق، جلسة أول/ فبراير/ 1968م، قاعدة رقم (31) مجموعة أحكام النقض مدني، الصادرة عن المكتب الفني بمحكمة النقض المصرية، العدد الأول، 1968م، السنة التاسعة عشرة.

2. قضاء المحكمة العليا اليمنية، الطعن رقم 27042 لسنة 1427هـ، جلسة 1428/2/24هـ، القواعد القضائية الصادرة عن المكتب الفني بالمحكمة العليا، العدد 10.
3. حكم المحكمة العليا اليمنية في الطعن رقم 31710 لسنة 1428هـ، جلسة 1429/6/7هـ، القواعد القضائية، العدد 11.
4. حكم المحكمة الدستورية العليا، مصر، ديسمبر 2009م، قضية رقم 99 لسنة 26هـ قضائية.
5. طعن رقم (24268) لسنة 1426هـ (تجاري) جلسة 10 شعبان 1426هـ، القواعد القضائية التجارية، الصادرة عن المكتب الفني بالمحكمة العليا، اليمن.
6. طعن رقم 319 لسنة 38هـ ق، جلسة 1974/2/11، المجموعة القانونية الكاملة، الأحكام المدنية لمحكمة النقض المصرية، أقراص مدمجة، إعداد الدولية للبرمجيات بالتعاون مع نقابة المحامين.

**First: specialized references:**

1. Al-Sharafi, Ibrahim Mohammed, Al-Wajeez in explaining the Yemeni Code of Procedure No. 40 of 2002 and its amendments, Al-Sadiq Library, Sanaa, 2014.
2. Abu Al-Wafa, Ahmed, Enforcement Procedures in Yemeni Law No. (10) of 1978, No Publishing House, 1988.
3. Hamed, Ahmed Al-Zein Ahmed, research on performance orders in the Sudanese Code of Civil Procedure of 1483, amendment of 2016, a comparative study.
4. Sawy, Ahmed Al-Sayed, the mediator in explaining the Code of Civil and Commercial Procedures as amended by Law No. 76 of 2007 and Law No. (120) of 2008. He did not mention the Publishing House, 2010.
5. Khalil, Ahmed, Forced Enforcement Law, Radiation Art Library and Press, Egypt, 1998.
6. Zaghoul, Ahmed Maher, Principles of Execution, Principles of Execution, edition 3, did not mention the publishing house, 1994.
7. Meligy, Ahmed, The Comprehensive Encyclopedia of Implementation, Volume 1, National Center for Legal Publications, Cairo, fourth edition, 2005.
8. Hindi, Ahmed, The Origins of Forced Execution, New University House, Alexandria, 2007.
9. El-Meliji, Osama Ahmed Shawky, Civil Procedures for Forced Enforcement in the Egyptian Code of Procedure, Arab Renaissance House, Cairo, 2000.

10. Al-Nimr, Amina Mostafa, Performance Orders in Egyptian Law and Arab and Foreign Laws, edition 2, Ma'aref Establishment, Alexandria, 1975.
11. Tolba, Anwar, Performance Orders, Legal Library, 2004, p. 210.
12. Al-Sharabi, Saeed Khalid, Summary of the Origins of Civil Justice Law, edition 3, Al-Sadeq Library, Sanaa, 2005.
13. Mahmoud, Sayed Ahmed, the principles of forced execution in accordance with the Code of Procedure in Civil and Commercial Matters, Legal Library, Egypt, 2006.
14. Al-Najjar, Adel Ali, Forced Execution in accordance with the Yemeni Code of Procedure, edition 2, Al-Sadeq Library, Sanaa, 2015.
15. Abu Hayf, Abdel Hamid, Implementation Methods and Reservations in Civil and Commercial Matters, Accreditation Press, 1923.
16. Badawi, Abdulaziz, Al-Wajeez in the Rules of Forced Execution Procedures, International Press, Cairo, 1, 1973.
17. Al-Sharqawi, Abdel Moniem, Civil and Commercial Procedures, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Egypt, 1950.
18. Abdel Fattah, Azmi, Rules of Forced Execution in the Code of Procedure, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, 1990.
19. Turki, Ali Abdel Hamid, explained the procedures of forced execution in accordance with the Federal Code of Civil Procedure No. 11 of 1992 and its amendments by Law No. 30 of 2005, the House of Books and National Documents, 2009.

20. Wali, Fathi, Al-Jabri in Civil and Commercial Subjects, Cairo University Press, 1995.
21. Nizar, Farid Mohamed, Expedited Access System, Comparative Study, PhD thesis, Faculty of Law, Cairo University, 1997.
22. Mirghem, Mohammed Ahmed Ali, Mohammed Ahmed Merghem, the provisions of forced execution procedures in Yemeni law and Islamic jurisprudence, Dar Al-Hekma, did not mention the date of publication.
23. Abdel Qader, Mohamed Sayed Ahmed, The General Theory of Orders in Civil Justice Law, an original analytical study compared to the Arab Renaissance House, Cairo, 2003.
24. Omar, Nabil Ismail, Enforcement Procedures in Civil and Commercial Matters. He did not mention the publishing house, 1979.
25. Ragheb, Wajdi, Summary of the Principles of Civil Law, Arab Renaissance House, Egypt, 1977.
26. Ragheb, Wajdi, General Theory of Judicial Enforcement in Civil and Commercial Procedures Law, Arab Renaissance House, 2, 1973.

Second: judicial rulings:

1. Appeal No. (282) of 34 BC, first session of February 1968, Rule No. (31), set of civil cassation judgments issued by the Technical Office of the Egyptian Court of Cassation, No. 1, 1968, year 19.
2. The jurisprudence of the Yemeni Supreme Court, Appeal No. 27042 of 1427 AH, session 24/2/1428 AH, Judicial Rules issued by the Technical Office of the Supreme Court, No. 10.

3. The ruling of the Yemeni Supreme Court in appeal No. 31710 of 1428 AH, session 7/6/1429 AH, Judicial Rules, No. 11.
4. Judgement of the Supreme Constitutional Court, Egypt, December 2009, Case No. 99 of the judicial year 26 AH.
5. Appeal No. (24268) of 1426 AH (commercial), session of 10 Shaban 1426 AH, Commercial Judicial Rules issued by the Technical Office of the Supreme Court, Yemen.
6. Appeal No. 319 of 38 AH, session 11/2/1974, the complete legal collection, the civil judgments of the Egyptian Court of Cassation, CDs, prepared by the International Software Company in cooperation with the Bar Association.



الطبيعة القانونية لعقد وكيل العقود العادي والإلكتروني

الباحث القاضي / أشرف يحي أحمد الصباحي

باحث دكتوراه, قسم القانون الخاص, كلية الشريعة والقانون, جامعة صنعاء,  
اليمن.

قاضي بالمحكمة التجارية أمانة العاصمة صنعاء سابقا, قاضي محكمة غرب

صنعاء. [Ashrafyahya390@gmail.com](mailto:Ashrafyahya390@gmail.com)

**The Legal Nature of the Regular and Electronic Contract Agent  
Contract**

**Ashraf Yahya Ahmed Al-Sabahi**

PhD student, Faculty of Sharia and Law, Sana'a University, Yemen.

**ملخص البحث:**

وكالة العقود هي عقد يتعهد بواسطته طرف بطريقة دائمة بأن يتفاوض أو يبرم تصرفات قانونية باسم ولحساب الطرف الآخر مقابل أجر، سواء بالطرق العادية أم الإلكترونية، وتكمن أهمية الدراسة في حداثة موضوعها، فقد تبوأ وكالة العقود مكانة رفيعة في مجال التجارة الدولية، وظهر ما يعرف ببرنامج الوكيل الإلكتروني للقيام بإبرام العقود والصفقات، وتتمثل إشكالية البحث في ما هي الطبيعة القانونية لوكيل العقود العادي والإلكتروني؟ ويهدف البحث إلى توضيح الطبيعة القانونية لوكيل العقود العادي والإلكتروني وتوضيح المسؤولية القانونية للوكيل الإلكتروني، وسأستعين في هذا البحث بالمنهج التحليلي والمقارن بين القانونين اليمني والمصري، وبعض القوانين الأخرى، وانتظمت خطة البحث في المطلب التمهيدي مفهوم عقد وكالة العقود العادي والإلكتروني والمطلب الأول طبيعة وكيل العقود العادي والمطلب الثاني طبيعة وكيل العقود الإلكتروني، وخلص البحث إلى نتائج أهمها اختلاف الفقه حول تحديد طبيعة التزام وكيل العقود، واحتدام الجدل الفقهي حول شخصية الوكيل الإلكتروني القانونية يرى أحدهما بتمتع الوكيل الإلكتروني بالشخصية القانونية، بينما يرى الجانب الآخر أنه مجرد أداة في يد المنشئ، وأوصى البحث القانونين المصري واليمني بأن يعالجا الموضوعات المتعلقة بالوكيل الإلكتروني، وإضفاء الشخصية القانونية على الوكيل الإلكتروني، ويجعل المستخدم دائما الطرف المسؤول عن التعويض حال قيام المسؤولية عن فعل أتاها الوكيل الذكي.

**الكلمات المفتاحية:** عقد الوكالة، وكيل العقود، الطبيعة القانونية، الوكيل الإلكتروني، مسؤولية الوكيل.

**Abstract:**

Contract agency is a contract through which one party undertakes in a permanent manner to negotiate or conclude legal transactions in the name and for the account of the other party in exchange for a fee, whether by regular or electronic methods. The importance of the study lies in the novelty of its subject. Contract agency has assumed a high position in the field of international trade, and what has emerged It is known as the electronic agent program for concluding contracts and deals. The research problem is: What is the legal nature of the regular and electronic contract agent? The research aims to clarify the legal nature of the regular and electronic contract agent and clarify the legal responsibility of the electronic agent. In this research, I will use the analytical and comparative approach between the Yemeni and Egyptian laws, and some other laws. The research plan was organized in the preliminary requirement, the concept of the regular and electronic contract agency contract, and the first requirement is the nature of the regular contract agent. The second requirement is the nature of the electronic contract agent. The research concluded with results, the most important of which are the difference in jurisprudence regarding determining the nature of the contract agent's obligation, and the intense jurisprudential debate about the legal personality of the electronic agent. One side believes that the electronic agent enjoys legal personality, while the other side sees that it is merely a tool in the hands of the creator. The research recommended The Egyptian and Yemeni laws should address issues related to the electronic agent, give legal personality to the electronic agent, and make the user always the party responsible for compensation in the event of liability for an act committed by the smart agent.

**Keywords:** Agency Contract, Contract Agent, Legal Nature, Electronic Agent, Agent's Responsibility.

## المقدمة:

## التعريف بالموضوع وأهميته:

وكالة العقود هي عقد يتعهد بواسطته طرف بطريقة دائمة بأن يتفاوض أو يبرم تصرفات قانونية باسم و لحساب الطرف الآخر مقابل أجر، دون أن يكون خاضعا له سواء بالطرق العادية أم الإلكترونية، وتبوت وكالة العقود مكانة رفيعة في مجال التجارة الدولية، بواسطة وكلاء العقود الذين يقومون بالإضافة إلى الترويج و الدعاية لمصلحة الموكل بإبرام الصفقات باسم الموكل و لحسابه، بدلا من الاستتار وراء الوكلاء بالعمولة الذين يعملون باسمهم الخاص ويبرزون في العلاقة مع الغير، و بعد تطور وسائل التكنولوجيا، ظهر ما يعرف ببرنامج الوكيل الإلكتروني<sup>(1)</sup> حيث أصبح من الممكن إبرام العقد بين إنسان وماكنة أو بين ماكنة وأخرى عن طريق البرمجة المسبقة لجهاز الكمبيوتر وإعداده للقيام بإبرام العقود والصفقات، وتكمن أهمية الدراسة في حداثة موضوعها، وما أثير حولها من إشكاليات قانونية، ولذا فإن هذه الدراسة إنما جاءت لتبرز أهمية المسألة محل البحث وأهمية تحديد الطبيعة القانونية لوكيل العقود العادي و الإلكتروني.

(1) يسمى الوكيل التجاري المؤتمت ، وقد ظهر استخدامه لأول مرة في وثائق لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسترال) الصادر باللغة العربية ، بينما نجد أن بعض القوانين لم تستخدم هذا المصطلح مثل قانون التوقيع الإلكتروني المصري لسنة 2004 والقانون التونسي للمبادلات التجارية الإلكترونية لسنة 2000.

**إشكاليات البحث:**

تتمثل إشكالية البحث في ما هي الطبيعة القانونية لوكيل العقود العادي والإلكتروني؟ وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية تساؤلات فرعية وهي:

1. ما مفهوم وكيل العقود العادي والإلكتروني؟ وأوجه التمييز بينهما؟
2. ما هي الطبيعة القانونية لوكيل العقود العادي؟
3. ما هي الطبيعة القانونية لوكيل العقود الإلكترونية؟
4. ما مدى تمتع الوكيل الإلكتروني بالإرادة القانونية التي تؤهله لإبرام التصرفات القانونية نيابة عن الأصل المنشئ؟ وهل توجد تصرفات قانونية مستثناة من نطاق عمل الوكيل الإلكتروني؟
5. ما المسؤولية القانونية للوكيل الإلكتروني؟

**أهداف البحث:**

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- بيان مفهوم وكيل العقود العادي والإلكتروني وأوجه التمييز بينهما.
- توضيح الطبيعة القانونية لوكيل العقود العادي.
- بيان الطبيعة القانونية لوكيل العقود الإلكترونية.
- توضيح المسؤولية القانونية للوكيل الإلكتروني.

**منهج البحث:**

سأستعين في هذا البحث بالمنهج التحليلي والمقارن بين القانونين اليمني والمصري، وبعض القوانين الأخرى ، من خلال التطرق للنصوص القانونية ذات الصلة، وتحليلها وتفسيرها لك في ضوء رأي الفقه وأحكام القضاء للوصول إلى الهدف المبتغى من البحث.

**خطة البحث:**

المطلب التمهيدي مفهوم عقد وكالة العقود العادي والإلكتروني.

المطلب الأول طبيعة وكيل العقود العادي.

المطلب الثاني طبيعة وكيل العقود الإلكتروني .

## المطلب التمهيدي

### مفهوم عقد وكالة العقود العادي والإلكتروني

#### تمهيد وتقسيم

وكالة العقود هي عقد بمقتضاه يقوم الوكيل التجاري في مقابل أجر بالتعامل مع العملاء باسم ولحساب الموكل الذي يكون عادة منتجا أو تاجرا<sup>(1)</sup> وسأتناول هذا المطلب في فرعين

#### الفرع الأول

#### مفهوم عقد وكالة العقود العادي

عرف جانب من الفقه وكيل العقود بأنه: " ذلك الشخص الذي يمثل الموكل في توزيع أو بيع أو عرض أو تقديم السلع و الخدمات التي تنتجها أو تقدمها هذه الشركات في منطقة معينة داخل الدولة مقابل أجر"<sup>(2)</sup> ، في حين رأى البعض الآخر

<sup>(1)</sup> - د . محسن شفيق - الوسيط في القانون التجاري المصري - الجزء الثاني - الطبعة الأولى - دار النشر الثقافة - ١٩٥٢ م ص ٧٢ . د . حسني المصري - القانون التجاري - العقود التجارية - الطبعة الأولى - دون ذكر اسم الناشر - ١٩٨٧ م - ١٩٨٨ م ص ٧ - ١٦٢ .

<sup>(2)</sup> - د فايز نعيم رضوان ، مبادئ القانون التجاري ، السنة الثانية ، دار النهضة العربية سنة 2001 ، 2002 م ص 151 و د محمد بهجت عبدالله قايد ، العقود التجارية ، دار النهضة العربية سنة ، 2008 م 2009 ، ص 190 . د . سميحة القليوبي ، الوسيط في شرح القانون التجاري المصري ، دار النهضة العربية ، 2007 م ، ص 277 .

أن وكيل العقود هو " نائب عن الموكل ويمارس مهمته على وجه الاستقلال ، وهو مكلف بصفة دائمة بالتفاوض ، و عند الاقتضاء بإبرام العقود باسم و حساب المنتجين «(1)

وأرى أن وكيل العقود قد يكون شخصا طبيعيا أو اعتباريا ، يتعهد بالترويج والتفاوض وإبرام الصفقات ، أو تنفيذها عند الاتفاق باسم موكله و لحسابه في منطقة نشاط معينة باستمرار مقابل أجر سواء بالطرق العادية أم الإلكترونية.

ومن التشريعات التي اهتمت بتعريف وكالة العقود القانون التجاري اليمني ، حيث عرفها في المادة ٣٢٠ بأنها : « عقد يلتزم بموجبه شخص أن يتولى على وجه الاستمرار في منطقة نشاط معينة الحض على إبرام العقود لمصلحة العاقد الآخر في مقابل أجر العميل ، وتنتهي مهمة وكيل العقود عند وضع العميل أمام الموكل ،

<sup>1</sup> ( ) - د محمد السيد اليمني ، القانون التجاري ، الجزء الثاني ، غير مدون أسم الناشر ، سنة 2002م ، ص 110 . و د . طارق الغنام ، وكيل العقود، مرجع سابق، ص 13 . د . سميحة القليوبي - الوسيط في شرح القانون التجاري المصري، الجزء الثاني دار النهضة العربية القاهرة 2005م - ص ٣٨٠ و د . فايز نعيم رضوان - مبادئ القانون التجاري - الطبعة الثالثة - دار النهضة العربية - القاهرة - ٢٠٠1-٢٠٠2 - ص ١٥١ و د. أحمد احمد يحيى الوشلي - الوكالة التجارية في القانونين المغربي واليمني- رسالة دكتوراه -جامعة محمد الخامس الرباط المغرب- 2001-2002 - ص ٢٦ . د محمد بهجت عبدالله قايد ، العقود التجارية ، دار النهضة العربية سنة ، 2008م 2009 ، ص 190 .

<sup>1</sup> ( ) - د . سميحة القليوبي ، الوسيط في شرح القانون التجاري المصري ، دار النهضة العربية ، 2007م ، ص 277 .

ومناقشة كل من العميل والموكل الصفقة وشروطها ، فإذا اتفقا أبرم العقد بينهما مباشرة » (1)

وعرفها القانون التجاري المصري الجديد في المادة ١٧٧ بأنها « عقد يلتزم بموجبه شخص أن يتولى على وجه الاستمرار وفي منطقة نشاط معينة الترويج والتفاوض على إبرام الصفقات باسم الموكل ولحسابه مقابل أجر ، ويجوز أن تشمل مهمته تنفيذها باسم الموكل ولحسابه » (2) (3)

وأما بالنسبة للقواعد الصادرة عن مجلس الاتحاد الأوروبي في 18 ديسمبر 1986 ، فقد عرفت وكيل العقود بأنه : " وسيط مستقل مكلف بالحض و التفاوض لإبرام عملية بيع أو شراء بضائع بصفة مستمرة لحساب شخص آخر و هو الموكل ،

(1) - د عبدالرحمن شمسان، أحكام المعاملات التجارية في القانون التجاري اليمني ، طبعة 2005، ص 95، ود . محمد عبد القادر الحاج - شرح القانون التجاري اليمني - دار الفكر المعاصر صنعاء 2005م ص ٢٥، ود حمود شمسان ، القانون التجاري، بدون دار نشر، 2005م ص33.

(2) - القانون التجاري المصري الجديد رقم « ١٧ » لسنة ١٩٩٩ م وراجع المادة 1 من القانون الاتحادي الإماراتي رقم 3 لسنة 2022 بشأن تنظيم الوكالات التجارية و المادة 4 من قانون الوكالة التجارية البحريني رقم 10 لسنة 1992 و المادة 272 من قانون التجارة الكويتي رقم 68 لسنة 1980 (3) - راجع المادة 4 من قانون الوكالة التجارية البحريني رقم 10 لسنة 1992 و المادة 272 من قانون التجارة الكويتي رقم 68 لسنة 1980 و التي تنص على أنه " يتولى وكيل العقود ممارسة أعماله و إدارته و إدارة نشاطه التجاري على وجه الاستقلال ، ويتحمل وحدة المصروفات اللازمة لإدارة نشاطه

و يجوز أن تتجاوز مهمة وكيل العقود من مناقشة الصفقة إلى إبرامها باسم و لحساب الموكل" (1) .

وتأثر التشريع الفرنسي بهذا التعريف ، فعرفته المادة الأولى من القانون الفرنسي الصادر في 1991 ، والمتعلق بالوكلاء التجاريين أو وكيل العقود ، بأنه شخص يعمل مستقلا و على وجه الاستمرار والاستقلال ، و يقوم بالحض و التفاوض على إبرام عقود شراء أو تأجير أو تقديم الخدمات باسم و لحساب المنتجين (2)

أما عن علاقة وكيل العقود بالغير ، فلا توجد بينه وبين الغير أية علاقة قانونية ، فالعلاقة تنشأ مباشرة بين الموكل و الغير فيكون لكل منهما الرجوع على الآخر إذا ما أخل بالتزامه ، فوكيل العقود لا يسأل إلا عن خطئه الشخصي (3) .

## الفرع الثاني

### تعريف وكيل العقود الإلكتروني

(1) - د نبيل محمد أحمد صبيح ، دور وكيل العقود في التجارة الدولية، دار النهضة العربية ، القاهرة، 1995 ص 12، 24

(2) - د . محسن شقيق . الوسيط في القانون التجاري المصري ، الجزء الثاني ، السنة الأولى ، دار النشر و الثقافة ، 1952 ، ص 73

(3) - د . سميحة القليوبي . تعليق على مواد قانون التجارة المصري ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، ٢٠١١ ، ص 330 .

يذهب الاتجاه الأول إلى تعريف الوكيل الإلكتروني من خلال المهمة فهو: "برنامج إلكتروني معد ليتصرف نيابة عن شخص التي يقوم بها" (5)، أما الاتجاه الثاني فيميل إلى تعريف الوكيل الإلكتروني استنادا إلى خصائصه فيعرفه بأنه: "برنامج من برامج الحاسب الذاتية يتميز بالاستقلالية والقدرة على التعامل مع غيره من البرامج أو الأشخاص والقدرة على رد الفعل والمبادرة" (1).

وقد تبني المشرع الإماراتي الاتجاه الثاني، فأطلق على الوكيل الإلكتروني تسمية الوسيط الإلكتروني المؤتمت، وعرفه في المادة الأولى من قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية الإماراتي الاتحادي رقم 1 لسنة 2006 بأنه: "برنامج أو نظام إلكتروني لوسيلة الإلكترونية لتقنية المعلومات تعمل تلقائي بشكل مستقل، كلي أو جزئيا، دون إشراف من أي شخص طبيعي في الوقت الذي يتم فيه العمل أو الاستجابة له" (2)، و أعرف وكيل العقود الإلكتروني بأنه: "برنامج من برامج الحاسب الآلي يقوم بالحض على العقود أو إبرامها نيابة عن الشخص الذي يستخدم ويكون له

(1) - انظر

Hanh Tran & Thaovy Trani, Intelligent Agent, Available at: <http://www.engin.umd.umich.edu/CIS/course.des/cis479/projects/> Wooldridge & Jennings, Intelligent Agents: Theory and Practice. Available at: [http://www.csc.liv.ac.uk/~mjw/pubs/ker95/ker95-html.htmlagent/Intelligent\\_agent.html](http://www.csc.liv.ac.uk/~mjw/pubs/ker95/ker95-html.htmlagent/Intelligent_agent.html)

(2) المادة (2) من قانون دبي للمعاملات الإلكترونية رقم (2) لسنة 2002.

في قيامه بهذا العمل قدر من الاستقلالية، فلا يتطلب تدخلا مباشرا من الشخص الذي يمثله".

### -تمييز الوكيل الإلكتروني عن الوكيل العادي:

لا يختلف الالتزام المترتب على الوكيل الإلكتروني عن الالتزام المترتب على الوكيل العادي من حيث التزام كل منهما بتنفيذ الوكالة، فضلاً عن عدم اختلافهما في انصراف آثار التصرفات القانونية التي يقوم بها كل منهما إلى ذمة الموكل، ولكن مع ذلك توجد ثمة اختلافات بينهما يمكن إيضاحها فيما يأتي:

أولاً: من حيث طبيعة الوكالة

إذا كانت الوكالة صريحة أو ضمنية بالنسبة للوكيل العادي فإنها لا تكون إلا صريحة بالنسبة للوكيل الإلكتروني حيث أن الأخير ما هو إلا كومبيوتر مبرمج مسبقاً<sup>(1)</sup>.

ثانياً: من حيث نشوء كل منهما

(1) د. خالد ممدوح إبراهيم، إبرام العقد الإلكتروني (دراسة مقارنة)، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2006، ص 161.

ينشأ الوكيل العادي من خلال اتفاق بينه وبين الموكل بموجبه يقيم الموكل بتوكيل غيره في تصرفات قانونية جائزة معلومة<sup>(1)</sup>، أما الوكيل الإلكتروني فينشأ من خلال قرار يتخذ بواسطة إنسان لبرمجة كومبيوتر للرد بطريقة معينة<sup>(2)</sup>.

ثالثاً: من حيث توافر نية التعاقد

يقوم الوكيل العادي بإبرام التصرفات القانونية الموكولة إليه بتلاقي إرادته مع الطرف الآخر في التصرف القانوني بنية إحداث أثر قانوني<sup>(3)</sup>، أما بالنسبة للوكيل الإلكتروني فإن النية لإنشاء علاقة تعاقدية تنشأ وتتكون لدى الأطراف المتعاقدة من القرار الخاص ببرمجة جهاز الكومبيوتر بطريقة معينة، وذلك لأن الكومبيوتر المبرمج مسبقاً بنية عمل إيجاب أو قبول يدل دلالة قاطعة على نية الأطراف في إبرام العقد<sup>(4)</sup>

(1) المادة (927) من القانون المدني العراقي والمادة (699) من القانون المدني المصري.

(2) د. محمد حسان أحمد، العقد الإلكتروني، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، ص 69 وأنظر كذلك د. هشام المأمون، الأحكام الخاصة بالإلكترونيات، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2006، ص 178.

(3) أنظر في تفصيل ذلك: د. جاسم لفته سلمان العبودي، النيابة عن الغير في التصرف القانوني، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية القانون / جامعة بغداد، 1991 وأنظر كذلك د. ماجدة مصطفى شبانه، النيابة القانونية، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2004، ص 40 وما بعدها.

(4) Benjamin Wright and Jane K. Winn, The Law of Electronic commerce, A division of Aspen publishing, third edition, New York, 2000, P. 4.

ووفقاً لذلك أجاز القانون الأمريكي للمعاملات التجارية الإلكترونية إمكانية إبرام العقد بواسطة الكمبيوتر وإعداده للتعامل من خلاله، وهذا ما ذهب إليه القانون البحريني للمعاملات الإلكترونية حيث نص على أنه: (يجوز صياغة عقد عن طريق تواصل ما بين وكيل إلكتروني وشخص ما أو من خلال تفاعل وكلاء إلكترونيين)<sup>(1)</sup>.

وقد حاول رأي في الفقه<sup>(2)</sup> تسويغ إمكانية تحقق الإرادة التعاقدية لدى الوكيل الإلكتروني وذلك بمنح الشخصية القانونية وما يتبعها من أهلية قانونية للوكيل الإلكتروني، ولكن لا يمكن تصور هذا الرأي ؛ لأن من يتمتع بالشخصية القانونية يتمتع بالذمة المالية والأهلية القانونية<sup>(3)</sup>.

رابعاً: من حيث مدى مجاوزة حدود الوكالة

إن عمل الكمبيوتر لا يتجاوز ما تم برمجته<sup>(4)</sup> ، وهذا يخالف التزام الوكيل العادي الذي يلتزم بعدم مجاوزة حدود الوكالة كأصل عام إلا أنه يتجاوز ذلك استثناءً<sup>(5)</sup> في

(1) المادة (1/11) من قانون مملكة البحرين للمعاملات الإلكترونية.

(2) د. عادل أبو هشيمه محمود حوته، عقود خدمات المعلومات الإلكترونية في القانون الدولي الخاص، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص163.

(3) لمزيد من التفاصيل أنظر د. منصور حاتم محسن، نظرية الذمة المالية، رسالة ماجستير، جامعة النهرين للحقوق، 1994.

(4) Nicholas Imparato, Public Policy and the Institution, Press, 2000, P. 129.

(5) د. عبد المجيد الحكيم ود. عبد الباقي البكري والأستاذ محمد طه البشير، الوجيز في نظرية الالتزام في القانون المدني العراقي، ج1، مصادر الالتزام، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر في

حالة جهل الوكيل ومن يتعاقد معه بانقضاء وقت الوكالة، حيث يضاف التصرف القانوني حقاً كان أو التزاماً إلى ذمة الموكل ، وكذلك يجوز للوكيل العادي أن يخرج عن حدود الوكالة في حالة استحالة الوكيل إخطار الموكل سلفاً باضطراره إلى تجاوز حدود الوكالة وكانت الظروف يغلب معها الظن بأن الموكل ما كان إلا ليوافق على هذا التصرف، وهذا ما نصت عليه المادة (277) من القانون التجاري اليمني ، مع ملاحظة أن مجاوزة التصرف القانوني في غير هاتين الحالتين يبقى موقوفاً على إجازة الموكل والإجازة اللاحقة بحكم الوكالة السابقة.

ومن السهل الاحتيال والنصب على الوكيل الإلكتروني عن طريق قرصنة الكمبيوتر، ولكن مع ذلك أن التصرفات القانونية التي تيرم عن طريق الكمبيوتر تمتاز بعدم الخطأ فيها من الناحية الحسابية حيث لا يكمن خداع الكمبيوتر بأية وسيلة من هذه الناحية<sup>(1)</sup>.

جامعة الموصل، 1980، ص58-59.

(1) Nicholas Imparato, op. cit, p. 130.

**خامساً: من حيث أشكال التعاقد:**

إذا كان التعاقد مع الوكيل العادي يتخذ شكل إقامة شخص مقام آخر في تصرف جائز معلوم، فإن وسائل التعاقد الإلكتروني تتخذ أشكالاً مختلفة، فقد يتم التعاقد من إنسان إلى كمبيوتر وبالعكس أي تعاقد ما بين شخص طبيعي بالأصالة عن نفسه أو كونه ممثلاً قانونياً عن أحد الأشخاص المعنوية وبين وكيل إلكتروني، وفي هذه الحالة فإن الإنسان يتخذ جميع الخطوات العملية للتعاقد الإلكتروني كطرف أول، بينما في الجهة الأخرى فإن القرارات تتخذ من طرف جهاز الكمبيوتر المبرمج مسبقاً<sup>(1)</sup>.

**من حيث الأهلية و عيوب الرضا:**

فيما يتعلق بأهلية للوكيل، فنجد أن القانون الانجلوسكسوني لا يشترط ان يكون لدى الوكيل أهلية كاملة ما دام يدرك ما يفعل ، وهو ذات الأمر في القانون اللاتيني، ومن ثم يصح أن يكون الوكيل ناقص الأهلية بخلاف الموكل، مادام هذا الوكيل مميزا ، وتطبيق هذه المسألة على الوكيل الإلكتروني أمر يصعب تحقيقه ؛ لأن برنامج

(1) Jon A. Baumgarten & Michael A. Epstein, Business and legal Guide to on line, Internet law, Glassier legal works, 2000, p. 165.

الوكيل لا يميز، ويترتب على ذلك أنه لن تكون لديه القدرة على التعبير عن إرادته تجاه المتعاقد معه سواء في صورة إيجاب أو قبول<sup>(1)</sup> .

كما أنه في حالة النيابة ، تكون العبرة بإرادة النائب لا بإرادة الأصل فيما يتعلق بعيوب الإرادة ، أو نقص الأهلية ، ولا يعتد في هذه الحالة بإرادة الأصل ؛ لأن العقد لا ينعقد بإرادته<sup>(2)</sup> ، وترفع دعوى بطلان العقد من الأصل وليس للنائب باعتبار أن آثار العقد تنصرف إلى الأصل لا النائب ، ولا يجوز للنائب رفع دعوى البطلان النسبي إلا إذا كانت نيابة الوكيل تشمل يدخل في نطاقها مثل هذه الدعاوى<sup>(3)</sup> ، وإذا دلس الوكيل على الغير ، جاز للغير إبطال العقد ، وترفع دعوى البطلان ضد الموكل باعتباره الطرف الأصل في العقد لا الوكيل ، بالإضافة إلى رجوع الغير على الوكيل

<sup>(1)</sup> - راجع في ذلك ،

CHITTY ( G. ) , Chitty on contracts , Vol . II , Specific Contracts , 27 th ed . , Sweet & Maxwell , London , 1994 , Para . , 31-35.

<sup>(2)</sup> - انظر في ذلك ،

KEER ( I. R. ) , Providing for autonomous electronic devices in the uniform , electronic commerce act , 2000 , at : " [http : //www.law.ualberta . ca / alri / ulc / current / ekerr.pdf](http://www.law.ualberta.ca/alri/ulc/current/ekerr.pdf) " , p.2

<sup>(3)</sup> - المادة ١٠٤ من القانون المدني المصري .

بالتعويض عن خطئه الشخصي<sup>(1)</sup> ، ويصعب في الدعاوى المتعلقة بالأعمال والتصرفات التي يستخدم فيها الأطراف وكلاء إلكترونيين التمسك بالتدليس ليتوصل المتعاقد مع الوكيل إلى إبطال العقد.

### من حيث الدقة:

ويمتاز عمل وكيل العقود الإلكتروني بالسرعة والدقة في إجراء التعامل وقد يتم تنفيذه بذات السرعة<sup>(2)</sup>، كما أن الوكيل التقليدي قد يكون حسن النية وقد يكون سيئها. أما الوكيل الإلكتروني فلا توجد لدي مصلحة ولا يحتمل أن توجد لديه مصلحة في التصرف الذي يجريه لمصلحة الموكل.

**ويعاب عمل وكيل العقود الإلكتروني بعدم توافر الثقة والأمان الكاملين:**<sup>(3)</sup>

وعدم دقة الاختيار الذي يجريه الوكيل الإلكتروني للسلعة أو الخدمة<sup>(4)</sup>

<sup>(1)</sup> - راجع في ذلك ، د . جمال مرسي بدر ، النيابة في التصرفات القانونية ، مرجع سابق ، بند ٢٥ ، ص ٤٩ - ٥٠ .

<sup>(2)</sup> - (Emily M. Weitzenboeck, Introduction to the special issue on electronic agents, available at: <http://ijlit.oxfordjournals.org/cgi/reprint/9/3/187>

<sup>(3)</sup> - انظر

OECD, Information Technology Outlook 2000: Highlights, p. 160. available at: <http://www.oecd.org/dataoecd/30/56/1939833.pdf>

<sup>(4)</sup> -

Emily M. Weitzenboeck, , op. cit., p. 162.

## رابعاً: أنواع وكيل العقود الإلكتروني:

## 1- وكيل العقود الإلكتروني الذي يقوم بعمل مادي

يدخل ضمن هذا النوع وكلاء البحث عن المعلومات والوكلاء المراقبون، ويعد برنامج ( Bargain Finder ) أول وكيل إلكتروني للبحث عن المعلومات، وقد كان نطاقه محدود بالبحث عن سلعة واحدة هي الأقراص الليزرية الموسيقية ثم تم تطوير برنامج وكيل البحث عن المعلومات ليكون قادر على البحث عن أكثر من سلعة واحدة (1) ، ويعد برنامج ( Doggie Shopping the Fido ) أول برنامج تم استخدامه للبحث عن سلع متعددة، من خلال قدرته على الدخول إلى قواعد البيانات في مواقع المحلات الافتراضية على الإنترنت والبحث فيها عن المعلومات المطلوبة (2) (3)

1) - (

OECD, Information Technology Outlook 2000: Highlights, op. cit., p. 154-156.

Federica De Migilio, Tessa Onida, Francesco Romano and Serena Santoro, Op. Cit.

2) - انظر

Emily M. Weitzenboeck, Introduction to the special issue on electronic agents, op.cit.

3) - (

Itai Yarom, Jeffrey S. Rosenschein, Claudia V. Goldman, The role of Middle – Agents in Electronic Commerce, P. 17, Available at: <http://ieeexplore.ieee.org/stamp/stamp.jsp?arnumber=01249165> Yannis Bakos2

## 2- وكيل العقود الإلكتروني الذي يقوم بتصرف قانوني لحساب مستخدمه

أ-وكيل العقود الإلكتروني الممثل للمستهلك<sup>(1)</sup>، من أمثلة الوكيل الإلكتروني الذي يتم استخدامه لغرض التفاوض الوكيل (Tête-à-Tête) المطور من قبل معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا، وهذا البرنامج مصمم للتفاوض بشأن مختلف شروط العقد،<sup>(2)</sup>

2-الوكلاء الممثلون للتاجر<sup>(3)</sup>وقد يتعدى تدخلهم مرحلة التفاوض، فيتدخل في إبرام العقد<sup>(4)</sup>، ويمكن أن يمتد تدخله إلى مرحلة تنفيذ العقد، فيقوم بدفع الثمن أو

(1)Girish Punj & Adam Rapp, Influence of electronic decision aids on consumer shopping in online stores. Available at: <http://www.crito.uci.edu/noah/HOIT/HOIT%20Papers/Influence%20of%20Electronic%20Decision%20Aids.pdf>

(2)Robert H. Guttman, Alexandros G. Moukas, and Pattie Maes, op. cit. Iyad Rahwan, Ryszard Kowalczyk and Ha Hai Pham, Intelligent Agents for automated one-to-many e-commerce negotiation, available at: <http://www.crpit.com/confpapers/CRPITV4Rahwan.pdf>

(3)لمادة (14) من قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية الاتحادي رقم 1 لسنة 2002.

(4)Federica De Migilio, Tessa Onida, Francesco Romano and Serena Santoro ,Op. Cit.

الأجرة إلكترونياً، وذلك بعد أن يزود ببيانات تتعلق بأرقام بطاقة الائتمان الخاصة بالمستهلك (1).

---

(1) Alan M. Gahtan, Martin P. J. Kratz and J. Fraser Mann, Internet law: A practical Guide for legal and business professionals, Carswell, Ontario, 1998, p. 249

## المطلب الأول

### طبيعة وكيل العقود العادي

#### تمهيد وتقسيم:

لقد كان يثار فيما مضى جدل بين حين و آخر حول الطبيعة القانونية لوكيل العقود ، وقد رأينا أنه من المفيد تناول تلك المسألة لما لها من آثار بالغة الأهمية وسأتناول هذا المطلب في فرعين

### الفرع الأول

#### طبيعة مهمة وكيل العقود

اختلف الفقه حول تحديد طبيعة مهمة وكيل العقود إلى اتجاهين

الاتجاه الأول : يرى أن طبيعة مهمة وكيل العقود مدنية : رأى جانب من الفقه والقضاء أن نشاط وكيل العقود يعد نشاطاً مدنياً؛ لأنه يتعاقد باسم الموكل و لحسابه (1) .

(1) - راجع قضاء محكمة النقض الفرنسية في 29/10/1979م لدى د . طارق الغنام ، مرجع سابق ص70 .

الاتجاه الثاني : يرى أن طبيعة مهمة وكيل العقود القانونية تجارية لأن وكيل العقود يمارس نشاطاً تجارياً باستقلال عن الموكل<sup>(1)</sup> وهو ما أخذ به القانون اليمني<sup>(2)</sup> الذي ألزم وكيل العقود بالتسجيل في سجل الوكالات التجارية والسجل التجاري ، وهو ما أخذ به القضاء اليمني<sup>(3)</sup>.

---

( ١ ) - د مصطفى كمال طه ، القانون التجاري ، مؤسسة الثقافة، الجامعية الاسكندرية، سنة 1979. (١) ص 172

(٢) - انظر المادة 3 وكذلك المادة 11 من القانون اليمني رقم 23 لسنة 1997 بشأن تنظيم وكالات وفروع الشركات والبيوت الأجنبية .

(٣) حكم المحكمة التجارية الابتدائية بالأمانة في يوم الأحد 3 من شهر محرم سنة 1431هـ الموافق 2009/12/20م في القضية رقم 974 لسنة 1427هـ غير منشور

## الفرع الثاني

### طبيعة التزام وكيل العقود

اختلف الفقه حول تحديد طبيعة التزام وكيل العقود إلى اتجاهين

**الرأي الأول :** يرى أصحابه ، أن على الوكيل المأجور أن يبذل في تنفيذ الوكالة عناية الرجل المعتاد ، وهو الرأي الغالب في الفقه ، (1) والتشريع (2) ، وبهذا الرأي ، أخذ القانون التجاري اليمني ، حيث نصت المادة 276 على ما يلي : ( يجب على الوكيل أن يبذل في تنفيذ الوكالة عناية الرجل المعتاد ، وعليه أن يوفي الموكل بالمعلومات الضرورية عما وصل إليه في تنفيذ الوكالة وأن يقدم له حسابا عنها ) .

**الرأي الثاني :** يرى أصحابه ، أن على الوكيل أن يبذل في تنفيذ مهمته عناية الرجل الحريص ، وقد أخذ بهذا الرأي المشرع المغربي ، حيث نصت المادة 903 من قانون التجارة المغربي على : - ( على الوكيل أن يبذل في أدائه المهمة التي كلف بها

<sup>1</sup> ( ) - د محسن شفيق ، " القانون التجاري الكويتي " مطبعة جامعة الكويت 1972م س ، ص 48 ، // د سميحة القليوبي ، " الوكالة بالعمولة في القانون الكويتي " م س ، ص 154

Robert Lowe Op . Cit P 8 / A . Qrora , OP Cit P. 47 // Kadar , K Hoyle and G. Whithe Head Op Cit P. 173 // Rate A. Howell , John R. Allison , And NT

<sup>2</sup> ( ) - القانون المدني المصري ، المادة 704 ، والقانون المدني الأردني ، المادة 841 ، والمادة 422 من قانون المعاملات المدني السوداني في المادة 298 من القانون المدني القطري .

عناية الرجل المتبصر حي الضمير ) ودرجة عناية الرجل الحريص هي دون شك أزيد من عناية الرجل المعتاد .

وأرى أن من قال بأن العناية المطلوبة من الوكلاء المأجورين ، والوكيل التجاري أحدهم ، هي عناية الرجل المعتاد ، هو الرأي الأنسب لإمكانية ضبط هذا المعيار ، فالوكيل المهني يختلف كثيرا عن الوكيل غير المهنية <sup>(1)</sup> ، ولهذا فالعناية المعتادة المطلوبة ، من الوكيل التجاري ، هي العناية المطلوبة من غيره من الوكلاء التجاريين كمحترفين <sup>(2)</sup> ، فالوكيل التجاري ، وكييل محترف مطلع على أحوال السوق وتطوره المستمر <sup>(3)</sup>

( - د. علي البارودي " العقود التجارية " منشأة المعارف بالإسكندرية طبعة 1968 ، ص 58 ، <sup>1)</sup>

(<sup>2)</sup> - (Rate A. Howell , John R. Allison . And NT Henley , Op . Cit . P 435 . Brian . Ball . LL B.M and FW Rose , LL M. Op . Cit , p . 17

3) ( حكم المحكمة التجارية الابتدائية بالأمانة في يوم الأحد 3 من شهر محرم سنة 1431هـ الموافق 2009/12/20م في القضية رقم 974 لسنة 1427هـ غير منشور

## المطلب الثاني

### طبيعة وكيل العقود الإلكتروني

اختلف الفقه في تحديد الطبيعة القانونية لوكيل العقود الإلكتروني إلى رأيين:

**الرأي الأول** إن الوكيل الإلكتروني ينبغي أن يتمتع بشخصية قانونية ، ويلزم استخدامه بالعقد الذي يبرمه باسمه ولحسابه، لأن أي كيان يتمتع بوعي ذاتي وإرادة مستقلة يكون مؤهلاً للتمتع بالشخصية القانونية،<sup>(1)</sup> وإن ذلك يؤدي إلى استقرار المعاملات الإلكترونية ، واستناداً إلى فكرة الدعوى العينية، ومضمونها أن من حق المشرع أن يتدخل ويمنح لكيان ما بعض عناصر الشخصية القانونية دون العناصر الأخرى، مثل الاسم وحق التقاضي دون الحاجة للاعتراف له بذمة مالية مستقلة ، ومن التبريرات التي قدمت بهذا الصدد هي فكرة الحقيقة الاجتماعية، وتتلخص هذه الفكرة بان كل كيان وقبل أن يعترف له القانون بالشخصية القانونية لا بد له وان يكون حقيقة اجتماعية وضرورة قانونية، وصار لازماً على القانون أن يمنح الشخصية لقانونية لهذا الكيان<sup>(2)</sup> .

(1)Lawrence B. Solum, Legal Personhood for Artificial Intelligences, North Carolina Law Review, Volume 70, No. 1231, 1992, Available at: <http://home.law.uiuc.edu/~lsolum/Westlaw/legalpersonhood.htm>

(2) د. خالد ممدوح إبراهيم ، إبرام العقد الإلكتروني، دار الفكر العربي، الإسكندرية، ط1، 2011، ص 204، وآلاء يعقوب أنعمي، الوكيل الإلكتروني - مفهومه وطبيعته القانونية، بحث مقدم إلى مؤتمر

وانتقد الرأي السابق بأنه إذ ليس من الثابت تمام من الناحية العلمية أن الوكيل الإلكتروني يتمتع بوعي خاص به بحيث تكون له إرادة مستقلة عن إرادة مستخدمه، وإن طبيعته الخاصة كونه برنامج تتيح استخدامه من قبل أكثر من شخص<sup>(1)</sup>

**الرأي الثاني أن الوكيل الإلكتروني أداة اتصال وليس له شخصية قانونية:**

ويرى أنصاره أن الوكيل الإلكتروني أداة اتصال وليس له شخصية قانونية، ويلزم من ذلك سريان حكم التعاقد عن طريق وسائل الاتصال عن بعد على التعاقد عن طريق الوكيل الإلكتروني، والتعبير عن الإرادة الصادر عن الوكيل الإلكتروني يعد صادرا بشكل مباشر من مستخدمه الذي يسيطر عليه، وطالما أن مستخدم الوكيل

---

المعاملات الإلكترونية، كلية الشريعة والقانون ، جامعة الامارات العربية المتحدة، -19/ 20/ 2009/5  
الكتاب الثاني، ص454

(1) Gunther Teubner, Enterprise Corporatism: New Industrial Policy and the Essence of legal person, 36 American journal of company law, 130 (1988), as mentioned at: Tom Allen & Robin Widdison, Op. Cit, p. 36.

الإلكتروني أبرم العقد بنفسه وعبر عن إرادته بنفسه فإن هذا التعبير تثبت له قوته الملزمة (1)

ولأن عملية إدخال البيانات التي يقوم بها المستخدم لبرنامج الوسيط الإلكتروني، فإنه هذا التفويض يجعل من المستخدم بمثابة الشخص الذي يوقع على بياض؛ ويفوض شخصا آخر مهمة يعد قرينة تثبت بان المستخدم قد أعلن عن إرادته مسبقا بأنه المسؤول عن إدراج البيانات اللازمة في هذا المستند ، وذلك إعمالا لقاعدة الغرم بالغنم (2)

(1) د . خالد ممدوح إبراهيم، إبرام العقد الإلكتروني، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006 163 د. إبراهيم الدسوقي أبو الليل، الجوانب القانونية للتعاملات الإلكترونية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 2003. 80. ،.

(2) أحمد قاسم فرح، استخدام الوكيل الذكي في التجارة الإلكترونية" دراسة مقارنة في إطار ماهيته ونفاذ تصرفاته"،مجلة المفكر ، العدد السادس عشر 2017، ص222، شريف محمد غنام، دور الوكيل الإلكتروني في التجارة الإلكترونية -دراسة في ضوء أحكام اتفاقية الأمم المتحدة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية، 2005 نسخة الكترونية متوفرة على الموقع . "com.sajplus.www" ص333

KARNOW ( C. E.A ) , Future codes : Essays in advanced computer technology and law , Artech House , Bostan , London , 1997 , p . 178

وأهم ما قيل في نقد هذا الرأي أن الوكيل الإلكتروني يختلف في طبيعته عن الأجهزة أو وسائل الاتصال الأخرى كالهاتف، فهذه الأخيرة دورها سلبي محض، في حين أن الوكيل الإلكتروني يتدخل تدخلا إيجابيا في إصدار التعبير عن الإرادة ، وفي نقله إلى الطرف الآخر في التعاقد (1) وفي الأحكام القضائية القليلة الصادرة في

(1) اتجه القضاء الأمريكي إلى تحميل مستخدم الحاسب الإلكتروني أخطاء برامجه، معد تلك الأخطاء أخطاء صادرة عن الشخص مستخدم تلك البرامج . من ذلك ما قضت به محكمة الاستئناف الأمريكية في قضية State Farm Mutual Automobile Insurance Company V. Alfred Bockhorst : ومخلص وقائعها أن المستأنف ضده Bockhorst كان قد أمن لدى شركة Mutual Farm State Company Insurance Automobile من مسؤوليته عن الحوادث تجاه الغير وبسبب عدم قيامه بدفع القسط المستحق فقد أوقفت الشركة العمل بوثيقة التأمين الخاصة به ،دفعت الشركة بأن الحادث قع في فترة إيقاف تنفيذ الوثيقة، وأن الإشعار الصادر من جهاز الحاسب الإلكتروني ليس دقيقا، لأن برنامج الحاسب الإلكتروني يتضمن فقرة تتعلق بوقوع الحادث، ورفضت تغطية الخطر. أن محكمة الاستئناف ردت دفعها مبينة أن المؤمن له أبلغ وكيلها بوقوع الحادث، فلا يكو قد أخفى بيانات تؤثر في اتخاذ الشركة قرارها بتفعيل الوثيقة، وحيث إن الشركة قامت بتفعيل الوثيقة بأثر رجعي فإن تصرفها هذا يفسر على أنه تنازل منها عن حقها في الدفع بإيقاف الوثيقة. وبينت المحكمة أن الإشعار الذي تلقاه المؤمن له والذي أصدره جهاز الحاسب الإلكتروني تلقائي يمكن التعويل عليه باعتباره تعبير عن إرادة شركة التأمين، ويكون ملزم لها، كما لو كان قد صدر منها بالفعل. وعد المحكمة الخطأ هنا خطري في تزويد الحاسب الإلكتروني بالبيانات، فالحاسب الإلكتروني ليس إلا جهاز سلبي يعمل إلا بتوجيه من شخص طبيعي. لمزيد من التفاصيل انظر القضية كاملة وهي متاحة في الرابط الآتي :

<http://bulk.resource.org/courts.gov/c/F2/453/453.F2d.533.712-70.html>

موضوع استاذ التصرفات والأعمال التي يقوم بها الوكيل الإلكتروني ، نجد الحكم الصادر عام ١٩٩٨ في قضية Corinthian Pharmaceutical System , Inc.V. Leader Laboratories . قضى بأن ما يصدر من التلفون لا يشكل إيجاباً منه لأنه أداة اتصال لا إرادة له ، بل إيجاباً من الشركة التي استخدمتها (1) ، وبمفهوم المخالفة . أن النتيجة التي توصلت إليها المحكمة كان من الممكن أن تكون مختلفة إذا كان النظام المستخدم يتمتع بقدر من الحرية في التصرف ، فإذا استخدمت الشركة البائعة برنامجاً متقدماً - بخلاف تلفون الكمبيوتر ، يختار السلع ويفاوض في السعر وشروط البيع ، فكان من الممكن أن تقدر المحكمة أن له إرادة خاصة به ، وتسنده إليه أمر البيع الذي تم (2) .

وفي قضية أخرى ، نظرتها إحدى المحاكم الألمانية أتم الوكيل الإلكتروني من البائع الصفقة . مع المشتري بثمن أقل من الثمن الذي نواه البائع على حد قول الأخير ، وقد قررت المحكمة صحة التصرف الصادر من الوكيل الإلكتروني ، وأسندت هذا التصرف إلى مستخدم البرنامج ( البائع ) ، واعتبرت أنه يعبر عن إرادته لصالح هذا البائع ، وليس مقبولاً أن يتمسك البائع بفكرة اختلاف إرادته عن إرادة

(1) - د . مصطفى عبد الحميد عدوي ، الوجيز في عقد الوكالة ، مرجع سابق ، ص ١٠ .

(2) - منشور على الموقع

الوكيل الإلكتروني ؛ لأن إرادة البائع قد ظهرت عند برمجة الوكيل ، واعتبرت المحكمة أن ما يصدر عن برنامج الوكيل هو تعبير صريح عن الإرادة يشكل قبولاً ملزماً من جانب الوكيل لصالح البائع (1)

### رأي الباحث:

أرى أن فكرة منح الشخصية لقانونية للوكيل الإلكتروني على النحو المتقدم تحقق بعض المزايا، ولاسيما حماية مستخدم الوكيل الإلكتروني من أخطاء الحاسب الآلي، وإنها قد تقدم مسوغ قانوني لإلزام مستخدم الوكيل الإلكتروني بالتصرف الصادر من الوكيل على الرغم من عدم تدخله المباشر بإبرام التصرف، ولأن المشرع يقر فكرة تدخل آلة أو جهاز إلكتروني في عملية إبرام العقد أو تنفيذه. فقد أقر المشرع في إطار القواعد العامة للعقود إبرام العقد بواسطة الهاتف أو أي وسيلة أخرى مماثلة كالفاكس أو التلكس، إذ تقضي المادة (143) من قانون المعاملات المدنية الاتحادي لدولة (( يعتبر التعاقد بالهاتف أو بأية طريقة الإمارات العربية المتحدة رقم 5 لسنة 1985 بأن مماثلة بالنسبة للمكان كأنه تم بين متعاقدين يضمهما مجلس واحد حين العقد وأما فيما ((يتعلق بالزمان فيعتبر كأنه تم بين حاضرين في المجلس كذلك يوجد في

(1) - راجع في تفسير ذلك ، د . جمال مرسي بدر ، النيابة في التصرفات القانونية ، مرجع سابق ، بند ١٣٦ ، ص ٢٩١ .

نصوص القانون ما يحول دون إمكانية تنفيذ العقد بتدخل وسيلة إلكترونية أو جهاز إلكتروني<sup>(1)</sup>.

وهو ما أطلق عليه المشرع (( المعاملات الإلكترونية المؤتمتة التي يعرفها المشرع الإماراتي في المادة. الأولى من قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية الاتحادي بأنها: (( معاملات يتم إبرامها أو تنفيذها بشكل كلي أو جزئي بواسطة وسائل أو سجلات إلكترونية، والتي تكون فيها هذه الأعمال ((أو السجلات خاضعة لأية متابعة أو مراجع من قبل شخص طبيعي"

وإقرار المشرع بالقيمة القانونية للمعاملات الإلكترونية المؤتمتة ورد صراحة في المادة (12) من قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية الاتحادي، إذ تقضي الفقرة الأولى منها (( يجوز أن يتم التعاقد بين وسائط إلكترونية متضمنة نظامي معلومات إلكترونية أو أكثر تكون معدة ومبرمجة مسبق للقيام بذلك، ويكون التعاقد صحيح ونافذ ومنتج لآثاره القانونية حتى في حالة عدم التدخل الشخصي أو المباشر لأي شخص طبيعي في عملية إبرام العقد في هذه الأنظمة"

(2) احمد خالد العجلوني، التعاقد عن طريق الأنترنت دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ص22 ، واميد صباح عثمان، الوسيط الإلكتروني المؤتمت وتكييف استخدامه في التعاقد في ضوء القانون الع ارقى والقوانين المقارنة، مجلة الشريعة والقانون، المجلد الثاني، العدد الثامن والعشرون، ص333.

وتنص المادة (1) من قانون الدفع الإلكتروني اليمني على أن "العمليات الإلكترونية : العمليات المالية والمصرفية التي يتم تنفيذها أو عقدها عبر الوسائل الإلكترونية"

وفي تأصيل موقف المشرع الإماراتي في منحه المعاملات المؤتمتة القيمة القانونية يتبنى المشرع الإماراتي الرأي الثاني. فالمشرع الإماراتي لم يمنح الوكيل الإلكتروني شخصية قانونية بل عد التعبير الصادر عن الوسيلة الإلكترونية بمثابة التعبير الصادر عن مستخدميها وهو ما يستشف من نص الفقرة الثانية من المادة (13) إذ تنص على أنه : في العلاقة بين المنشئ والمرسل إليه، تعتبر الرسالة الإلكترونية صادرة ( عن المنشئ) إذا أرسلت...: - من نظام معلومات مؤتمت ومبرمج للعمل تلقائي من قبل "المنشئ أو نيابة عنه".

وأرى أنه إذا كان التعبير الصادر عن برنامج الوكيل الإلكتروني يعد تعبير صادراً عن مستخدمه فإنه يكون ملزم لهذا الأخير كونه تعبيراً صادراً عنه، إلا أن ذلك ينبغي أن يستتبع مسؤوليته عن أخطاء الوكيل الإلكتروني التقنية مهما بلغت نتائجها. فالقول بذلك معناه تحميل من يعتمد على هذه التقنية في إنجاز أعماله مسؤولية كبيرة وغير محسوبة النتائج، وهو ما يؤدي إلى العزوف عن اعتمادها كوسيلة للتعاقد إبرام وتنفيذ على الرغم مما حققه من مزايا، فتضيق بسبب ذلك فرصة الاستفادة من التطور التقني.

وقد أجاز قانون إمارة دبي للمعاملات الإلكترونية التعاقد بواسطة الوكيل الإلكتروني حيث نص على أنه: ((يجوز ان يتم التعاقد بين وسائط إلكترونية مؤتمتة

متضمنة معلومات إلكترونية أو أكثر تكون معدة ومبرمجة مسبقاً للقيام بمثل هذه المهمات، ويتم التعاقد صحيحاً ومنتجاً آثاره القانونية على الرغم من عدم التدخل الشخصي المباشر لأي شخص طبيعي في عملية إبرام العقد في هذه الأنظمة<sup>(1)</sup>.

كما نص هذا القانون على أنه ((كما يجوز أن يتم التعاقد بين نظام معلومات إلكتروني مؤتمت يعود إلى شخص طبيعي إذا كان الأخير يعلم أو من المفترض أن يعلم أن ذلك النظام سيتولى مهمة إبرام العقد أو تنفيذه))<sup>(2)</sup>.

وجاء مشروع الاتفاقية بشأن العقود الدولية المبرمة أو المثبتة برسائل بيانات والمعد من قبل لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي الأونسترال<sup>(3)</sup> بنفس المعنى في المادة (1/12) حيث نصت على أنه ((ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك يجوز تكوين العقد بتداول بين نظام حاسوبي مؤتمت وشخص طبيعي أو بين حاسوبين مؤتمتين حتى وإن لم يستعرض أي شخص طبيعي كلاً من التدابير الفردية التي تنفذها مثل هذه النظم أو الاتفاق الناتج عنهما)).

وقد أجاز القانون الأمريكي الموحد للمعاملات الإلكترونية في مادته الخامسة إمكانية إبرام العقد الإلكتروني بواسطة الوكلاء الإلكترونيين، حيث نص على أن

(1) المادة (1/14) من قانون إمارة دبي للمعاملات الإلكترونية.

(2) المادة (2/14) من قانون إمارة دبي للمعاملات الإلكترونية.

(3) وثيقة الأونسترال الصادرة عن الأمم المتحدة رقم 95.

((عمليات الوكلاء الإلكترونيين التي تتمشى مع وجود عقد او تكشف عن اتفاق يمكن ان تكون عقداً حتى لو لم يتدخل عنصر بشري في إتمام المعاملات أو مراجعتها)).

و يترتب على المعاملات الإلكترونية التي تتم بواسطة الوكيل الإلكتروني كافة الآثار القانونية المترتبة على العقد الذي يبرمه الأفراد بالطرق التقليدية، بحيث يكون الموكل صاحب الحقوق الناشئة عنه والمدين بما يولده من التزامات، وفي هذا الصدد قضت محكمة التمييز في قرار لها بما يلي: ((انصراف آثار التصرفات القانونية التي يبرمها الوكيل والداخله في نطاق عمله إلى ذمة الموكل))<sup>(1)</sup>.

وقد تستثنى من تلك المعاملات تصرفات قانونية بفعل طبيعتها الخاصة أو بفعل أحكامها القانونية، ولعل أخطر هذه التصرفات هي المتعلقة بالأموال العقارية ، حيث قرر التوجيه الأوربي الصادر في 8 يونيو 2000 أنه لا ينطبق هذا التوجه على العقود المنشئة أو الناقلة لحقوق الملكية العقارية فيما عدا عقود الإيجار<sup>(2)</sup>، وهو ما نص عليه أيضا قانون المعاملات الإلكترونية الأردني رقم 85 لسنة 2001 في المادة

<sup>(1)</sup> قرار محكمة التمييز رقم 117 في 16/2/2002 منشور في مجلة القضاء التي تصدرها نقابة المحامين في العراق، العدد 3، 2002، ص108.

<sup>(2)</sup> Art (9). Directive 2000/31/Ec, 8 June 2000.

المادة (9) من قانون أيرلندا للتجارة الإلكترونية لسنة 2000، وفي نفس الاتجاه المادة (3) من قانون كندا الموحد للتجارة الإلكترونية رقم (1) لسنة 2000.

(3/أ/6) والمادة (د/1/5) من قانون دبي للمعاملات والتجارة الإلكترونية رقم (2) لسنة 2002 .

## الفرع الثاني

### نتائج تمتع الوكيل الإلكتروني بالشخصية القانونية

**أولاً: تحمل مستخدم الوكيل الإلكتروني المسؤولية القانونية:**

إن تبني الرأي الثاني، وهو ما انتهجه جانب من الفقه وانتهجه المشرع الإماراتي، هو الأقرب للصواب ، و يلزم مستخدم الوكيل الإلكتروني بكل الأفعال التي تصدر عن الوكيل الذكي، وبالتالي، فهو يتحمل أي مسؤولية تنشأ عن هذه الأفعال إذا كان هناك ضرر نتج عنها،<sup>(1)</sup> وهو ما يحثه على بذل المزيد من العناية تلافي أخطائه، لذا ينبغي الموازنة بين مصلحة الطرفين ، وذلك بتحميل مستخدم الوكيل الإلكتروني المسؤولية عن الأخطاء التقنية حيثما لم يكن الطرف الآخر يعلم بها أو من السهل عليه أن يعلم بها<sup>(2)</sup>.

(1) انظر

. Emad Dahiyat, Intelligent Agents and liability: is it A Doctrinal Problem or Merely a Problem of Explanation?, Artificial Intelligent Law, vol: 18, 2010, p 108-115.

(3) أنظر د. عبد الفتاح حجازي، الحكومة الإلكترونية ونظامها القانوني، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2004، ص 34 وما بعدها، ومؤلفه النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية، الكتاب الثاني، الحماية الجنائية للتجارة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2002، ص 136 وما بعدها.

ويبدو أن المشرع الإماراتي يتبنى هذا التوجه، إذ يشترط لجواز استخدام الوكيل الإلكتروني في التعاقد أن يكون الطرف الآخر عالم أو من المفترض أن يكون عالم بأن الطرف الآخر استخدم الوكيل الإلكتروني لإبرام العقد أو لتنفيذه، وهو ما تنص عليه المادة (12): "يجوز أن يتم التعاقد الإلكتروني الاتحادي، إذ تقضي فقرتها الثانية بأنه: " بين نظام معلومات إلكتروني مؤتمت بحوزة شخص طبيعي أو معنوي وبين شخص طبيعي آخر إذا كان الأخير يعلم أو من المفترض أن يعلم أن ذلك واشتراط العلم بتقديرنا ((.

وتنص المادة (16) من قانون الدفع الإلكتروني اليمني على أنه "1- للمرسل إليه أن يعتبر رسالة المعلومات صادرة عن المنشئ وأن يتصرف على هذا الأساس في أي من الحالات التالية:-أ- إذا استخدم المرسل إليه نظام معالجة معلومات سبق أن أتفق مع المنشئ على استخدامه لهذا الغرض للتحقق من أن الرسالة صادرة عن المنشئ ب- إذا كانت الرسالة التي وصلت للمرسل إليه ناتجة عن إجراءات قام بها شخص تابع للمنشئ أو من ينوب -2 لا تسري أحكام الفقرة (1) من هذه المادة على أي من الحالتين التاليتين أ- إذا تسلم إليه إشعاراً من المنشئ يبلغه فيه أن الرسالة غير صادرة عنه فعليه أن يتصرف على أساس عدم صدورها عن المنشئ ويبقى المنشئ مسئولاً عن أي نتائج قبل الأشعار ب- إذا علم المرسل إليه أو كان بوسعة أن يعلم ، أن الرسالة لم تصدر عن المنشئ".

ولما كان المشرع المصري قد استجاب على الفور بأن أصدر قانون التوقيع الإلكتروني المصري وهو القانون رقم 15 لسنة 2004 ولائحته التنفيذية الصادرة في 2005/5/15 فقد نصت المادة (15) من ذات القانون على الآتي: " للكتابة الإلكترونية وللمحركات الإلكترونية في نطاق المعاملات المدنية والتجارية والإدارية ذات الحجية المقررة للكتابة والمحركات الرسمية والطرفية في أحكام قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية ، متي استوفت الشروط المنصوص عليها في هذا القانون وفقاً للضوابط الفنية والتقنية التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون " . وإذا توافرت شروط التوقيع الإلكتروني فإنه ووفقاً للمادة 14 من قانون التوقيع الإلكتروني المصري والمادة (9) من اللائحة التنفيذية يحقق ذات الآثار التي يحققها التوقيع التقليدي .

مثل هذا التحليل تؤيده النصوص السابقة إذ تقصر نصوص القانون بشكل عام المسؤولية عن أخطاء التقنية على من ينسب إليه استخدام الوسيلة الإلكترونية بل يتحملها الطرف الآخر إذا كان يعلم أو كان بإمكانه أن يعلم بحدوث خطأ ما . كما هو الحال عندما ترسل الرسالة الإلكترونية ذاتها أكثر من مرة، ففي هذا الفرض يحق للمرسل إليه يعتبر كل رسالة إلكترونية يستلمها رسالة مستقلة وأن يتصرف على هذا الأساس (1)

الفقرة 6 من المادة 13 من قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية الاتحادي لدولة (1)  
الإمارات العربية المتحدة رقم 1 لسنة 200. المادة (9) من قانون أيرلندا للتجارة الإلكترونية لسنة

ولا يتحمل المرسل تبعة تلك الأخطاء التقنية اذا علم المرسل إليه أو كان عليه أن يعلم - إذا بذل عناية معقولة أو استخدم أي إجراء متفق عليه مع المنشئ - أن الرسالة الإلكترونية كانت نسخة ثانية، ويمكن الرجوع على مصمم برنامج الوكيل الإلكتروني، عندما يكون الخطأ الذي وقع فيه الوكيل الإلكتروني منسوب إلى عيب في تصميمه وبرمجته، ويمكن أن تكون المسؤولية العقدية سندا لهذا الرجوع إذا وجد اتفاق بين مستخدم برنامج الوكيل الإلكتروني وبين مصممه ، مثلما يمكن الاستعانة بأحكام مسؤولية المنتج عن الأضرار التي تحدثها منتجاته عندما ينتفي الاتفاق بين مستخدم البرنامج ومصممه، كما هو الحال عندما يحصل المستخدم على البرنامج من أحد المواقع التجارية التي تقوم بتوزيع البرنامج وبيعه.<sup>(1)</sup>

وأرى بأن الوكيل الذكي لا يفعل إلا ما يطلبه منه المستخدم ، فالإرادة الحقيقية هي دائما إرادة المستخدم والفعل الذي نتج عنها ينسب إليه، لأن الخطأ يكون ناتجا إما لأن الوكيل الذكي لم يتم استخدامه أو تشغيله بشكل جيد أو صحيح ، وإما لأن البيانات المتعلقة به قد وضعت في البرنامج من طرف المستخدم بشكل غير صحيح،

2000، وفي نفس الاتجاه المادة (3) من قانون كندا الموحد للتجارة الإلكترونية رقم (1) لسنة 2000 .

(1)- Eira Rudowsky, Intelligent Agents, Proceedings of the Americas Conference on Information Systems, New york, August 2004, p 5.

والمستخدم يعتبر مسؤولاً إلا إذا أثبت أنه بذل العناية اللازمة وأن وقوع الخطأ الذي أدى إلى حصول الضرر هو أمر خارج نطاق سيطرته، فالتوقع يجب أن لا يكون المعيار الذي تقوم عليه المسؤولية كونه معياراً غامضاً وغير ثابت ويختلف باختلاف الزمان والمكان، والقوانين الحالية التي تنظم التعاقد باستخدام الوكيل الذكي تنظر إليه على أنه مجرد وسيلة اتصال يملكها المستخدم ، لاسيما إذا كان الوكيل الذكي المستخدم ينتمي إلى الجيل الأول لا الجيل الثاني، وذلك لكون الجيل الأول لا يتمتع بالاستقلالية إلا في الحدود التي رسمها له المستخدم ، وهذا على عكس الجيل الثاني، الذي قد تصدر عنه أعمال مخالفة تماماً لتوجيهات المستخدم وتعليماته، وذلك لقدرته على تعديل هذه التوجيهات وتغييرها وحتى إمكان إصدار تعليمات جديدة ينشؤها الوكيل الذكي بنفسه. وبالتالي، فلن يكون من المفاجئ أن يأتي هذا الأخير أعمالاً لم تكن أبداً متوقعة من المستخدم وقد لا تكون له أي مصلحة أو إرادة فيها، فحتى المبرمج الذي صمم برنامج الوكيل الذكي يكون غير قادر على معرفة وتوقع كل الظروف والحالات التي قد تصادف هذا الأخير في البيئة الموجود فيها وما ستكون ردة فعله عليها، فما بالك بالمستخدم. (1)

**ثانياً: مبرمج الوكيل الذكي:**

(1)- نبيلة كردي، المسؤولية عن التعاقد باستخدام البرامج الذكية في التجارة الإلكترونية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مجلد 15، ع 1، 2022م ، ص 928

المبرمج في بعض الحالات قد يكون مسؤولاً عن الأضرار التي تنشأ من العقد المبرم باستخدام الوكيل الذكي كونه أعلم من المستخدم بهذه التكنولوجيا، وهو الذي يحدد خصائصه ويضبط مدى استقلاليته، فالمبرمج يقع عليه التزام بأخذ كل الاحتياطات اللازمة أثناء قيامه بالبرمجة والتصميم والتجربة، وفي بعض الأحيان تكون هناك أخطاء في البرنامج من الصعب كشفها إلا بعد الاستخدام (1)

### ثالثاً: الوكيل الذكي:

لكي يتم تحميل الوكيل الذكي المسؤولية يجب أن يتوافر فيه عنصران أساسيان: أ- أن يكون قادراً على اتخاذ القرار. ب- أن يكون لهذا القرار أثر على الغير. والوكيل الذكي من الجيل الثاني يتوافر فيه العنصران معاً، لذكائه واستقلاليته وخبرته وقدرته على التأقلم مع ظروف البيئة التي يتواجد فيها، فهو الذي يقوم بعملية الاتصال مع غيره من الوكلاء الأذكاء وغيرهم ويحلل العروض المقدمة له ويوازن بينها ويتخذ قراره بشأنها دون تدخل من المستخدم، ويمكن مساءلته (2).

(1)-Jacob Otto, the Law And Policy of Autonomous Software Agents, wobbrock, 1998, p 72-75

(2)-Bernd Stabl, Responsible Computers? a Case for Ascribing Quasi-Responsibility to Computers Independent of Personhood or Agency, <https://www.dora.dmu.ac.uk/.../2006%20Computers%20as%20Responsibility%20Subjects%20EIT%20final..>

لكن فكرة اعتبار الوكيل الذكي مسؤولاً واجهتها العديد من الانتقادات أهمها أن الوكيل الذكي قد يكون متحركاً من صفحة ويب إلى أخرى ، وهذا ما لا يعطي مجالاً لرفع دعوى عليه كون فكرة الدعوى مرتبطة بالمواطن أو محل الإقامة<sup>(1)</sup>.

رابعاً- طبيعة مسؤولية وكيل العقود الإلكتروني:

الحالة الأولى: إذا كان العقد صحيحاً:

بما أن الوكالة هي عقد منظم قانوناً، فتترتب المسؤولية العقدية على الطرف الذي يخل بتنفيذ التزامه، وعليه إذا لم يتم الوكيل بتنفيذ التزامه الذي أنشأه عليه العقد، وكذلك إذا أصبح تنفيذ هذا الالتزام مستحيلًا لخطئه، فإنه يسأل عن تعويض الضرر الذي يصيبه نتيجة ذلك<sup>(2)</sup>، لأن برنامج الكمبيوتر ما هو إلا أداة في يد الشخص الذي يقوم باستعماله ويخضع له<sup>(3)</sup> ، وفي حالة حدوث خطأ عند التعاقد، فالمسؤولية

(1)-Emad Dahiyat, Intelligent Agents and liability: is it A Doctrinal Problem or Merely a Problem of Explanation?, Artificial Intelligent Law, vol: 18, 2010. , p 109-110

(2) أنظر د. عبد المجيد الحكيم ود. عبد الباقي البكري والأستاذ محمد طه البشير، مصادر الالتزام، المرجع السابق، ص164.

(3) د. محمد عبد الظاهر حسين، المسؤولية القانونية في مجال شبكة الأنترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص38 وأنظر كذلك د. ممدوح عبد الحميد، المرجع السابق، ص21.

تكون على الشخص الذي يملك جهاز كومبيوتر <sup>(1)</sup>، فإذا كانت إرادة الوكيل الإلكتروني تحل محل إرادة الموكل في التعاقد، فإن آثار التصرف من حقوق والتزامات تتصرف مع ذلك للموكل مباشرة، ويبدو أن المشرع الإماراتي واليميني أخذ بهذا التوجه كما سلف، كما أن أحدث تنظيم أوروبي يتعلق بالتعاقد الإلكتروني هو التوجيه الأوروبي ، والذي طالب الدول الأعضاء بإزالة كافة العوائق القانونية من طريق العقود الكترونية في المادة 9 منه ، فهذا التوجيه يؤكد على صحة العقود التي تتم باستخدام وسائل الكترونية في الدول الأوروبية، وعلى الرغم من أنه لا يذكر الوكيل الذكي صراحة إلا أنه يدخل ضمن الوسائل الإلكترونية. حيث جاء في الأعمال التحضيرية: "على الدول الأعضاء... عدم منع استخدام أنظمة الكترونية مثل الوكيل الذكي الإلكتروني". وبالتالي، فالعقد المبرم عن طريق الوكيل الذكي صحيح ونافذ ولو أن ذلك يفهم بطريقة غير مباشرة ويعتبر مرسل رسالة البيانات هو الملزم وإرادته هي الملزمة له، والوكيل الذكي مجرد وسيلة<sup>(2)</sup>.

ونص قانون الولايات المتحدة الأمريكية الموحد بشأن صفقات معلومات الحاسوب: ينص هذا القانون في القسم /202أ على أن العقد قد يتم إبرامه من خلال

(1) د. جميل عبد الباقي، الأنترنت والقانون، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص115.  
(2) نبيلة كردي، مرجع سابق، ص 939. وتم اقتراح فكرة التأمين الإجباري كالذي يتم إجراؤه للسيارات، حيث يلزم كل شخص يريد استخدام الوكيل الذكي بأن يقوم بإجراء تأمين إجباري عليه لضمان التعويض عن الضرر الناجم عن الإضرار الصادر منه، ويتولى المستخدم دفع أقساط التأمين

أي طريقة كافية لإظهار الاتفاق من ضمنها الإيجاب والقبول اللذان يتمان من خلال الوكيل الذكي، وهذا فيه اعتراف بصحة العقد المبرم باستخدام الوكيل الذكي، كما ينص في القسم 107 منه بأن تصرفات الوكيل الذكي تنسب إلى المستخدم، فهذا القانون ذهب إلى أن الشخص الذي استخدم الوكيل الذكي لتوثيق التسجيلات إما بالتوقيع الإلكتروني على الوثائق نيابة عنه، أو التعبير عن الرضا وإعلانه، أو أداء بعض الواجبات التعاقدية نيابة عنه، فإنه ملزم بكل الأفعال التي يأتيها هذا الأخير حتى ولو لم يكن لهذا الشخص علم بهذه الأفعال أو رقابة على الوكيل الذكي وقت أدائها، وهي مسؤولية عقدية، وهي الجزء الذي يترتب على عدم تنفيذ المتعاقد لما التزم به أو تنفيذه بشكل معيب أو متأخر، فيطالب الدائن إما بفسخ العقد أو بالتنفيذ العيني أو بتعويضه عن الضرر الذي لحق بسبب إخلال الطرف الآخر بالعقد أي بالتنفيذ عن طريق التعويض وقد يجمع إلى جانب طلبه الفسخ أو التنفيذ العيني التعويض أيضاً، ولا تتوافر المسؤولية العقدية إلا بتوافر ثلاثة شروط 1-: أن يكون هناك عقد يربط بين المسؤول وبين المضرور 2-: أن يكون العقد صحيحاً 3-: أن يقع من الطرف المسؤول إخلال بالتزامه العقدي. وتقوم هذه المسؤولية على ثلاثة أركان هي: الخطأ العقدي والضرر العقدي وعلاقة السببية بينهما.

### الحالة الثانية: إذا كان العقد المبرم باستخدام الوكيل الذكي غير صحيح:

وإذا كان العقد المبرم باستخدام الوكيل الذكي غير صحيح لخروجه عن تعليمات مستخدمه وبالتالي لا يوجد تطابق بين الإيجاب والقبول ، وهذا معناه أنه لا

وجود للعقد، فالمستخدم هنا يكون غير ملزم بأي عقد ولكنه في نفس الوقت يكون مسؤولاً مسؤولية تقصيرية عن الضرر الذي لحق بالغير نتيجة الفعل الذي أتاه الوكيل الذكي كونه هو الذي شغله إلا في الحالة التي يمكن أن نجعل فيها المبرمج مسؤولاً<sup>(1)</sup>، وذلك تأسيساً على المسؤولية عن حراسة الأشياء.

### -نفي المسؤولية:

بإمكان المستخدم للبرنامج دفع المسؤولية عنه بإثبات القوة القاهرة أو خطأ المضرور أو فعل الغير<sup>(2)</sup> ويستطيع أن يتخلص من المسؤولية المترتبة عليه إذا أثبت أن الوكيل الإلكتروني لا يعمل تحت سيطرته، أو أستطاع أن يثبت أن الخطأ لا يرجع إلى الوكيل الإلكتروني وإنما لسبب أجنبي خارج عن إرادته، وفي حالة ارتكاب الوكيل الإلكتروني خطأ أو غلط نتيجة عيب في برمجة جهاز الكمبيوتر مما دفع الغير إلى التعاقد معه، فيكون للغير في هذه الحالة المطالبة بإبطال العقد، عن طريق رفع دعوى البطلان على الموكل باعتباره الطرف الأصلي في العقد، كما يجوز للغير أن يرجع على الموكل بالتعويض عن الأضرار التي لحقت نتيجة ذلك، ويكون للأخير الرجوع على مصمم برنامج الكمبيوتر حيث يعد مسؤولاً عن الخطأ في برمجة هذا الجهاز<sup>(3)</sup>.

(1) سمير تناغو ، المبادئ الأساسية في نظرية الالتزام (مصادر الالتزام)، دون طبعة، منشأة

المعارف، الإسكندرية، دون سنة، ص 21.

(2) نبيلة كردي، مرجع سابق، ص 937

(3) Benjamin Wright and Jane K. winn, op. cit, P. 9.

وفي كل الأحوال لا تتحقق مسؤولية الموكل إلا بتحقق مسؤولية الوكيل الإلكتروني، فإذا كان الضرر الذي لحق الغير راجعاً لسبب أجنبي لم يجز للغير الرجوع على الموكل، وفي هذا الصدد قامت لجنة المؤتمر القومي لمفوضي قانون الولايات الموحد التي أعدت مشروع هذا القانون بالتمييز بين الجهاز الإلكتروني والوكيل الإلكتروني<sup>(1)</sup>، فإذا اعتبر الكمبيوتر المبرمج مسبقاً مجرد جهاز إلكتروني، فيكون الموكل في هذه الحالة غير مسؤول نهائياً عن الأخطاء التي يرتكبها جهاز الكمبيوتر، وفي حالة كون الكمبيوتر وكيلاً إلكترونياً تمت برمجته مسبقاً للقيام بمعاملات إلكترونية فإن الموكل يكون مسؤولاً مسؤولية قانونية عن أخطاء الوكيل الإلكتروني<sup>(2)</sup>.

ويكون الشخص الطبيعي المتعاقد مع الوكيل الإلكتروني في حل من سرعان آثار العقد في مواجهته إذا أثبت عدم علمه أو لم يكن بوسعه أن يعلم بأن المتعاقد معه هو وكيل إلكتروني، وهذا ما قرره قانون إمارة دبي للمعاملات الإلكترونية حيث يشترط لإتمام التعاقد الإلكتروني بين وكيل إلكتروني وشخص طبيعي ان يعلم الأخير انه يبرم تعامله مع وكيل إلكتروني، حيث نص هذا القانون على أنه: ((يتم التعاقد

(1) Oliver Hanse, Susan Dionne, The New Virtual Maney, Law and practice, Kluwer Law International press, 1999.

(2) Benjamin Wrought and Jane K. Winn, op. cit, P. 3.

بين نظام معلومات إلكتروني مؤتمت وبين شخص طبيعي إذا كان هذا الأخير يعلم أو من المفترض ان يعلم ان ذلك النظام سيتولى مهمة إبرام العقد او تنفيذه<sup>(1)</sup>، وذهب قانون كندا للتجارة الإلكترونية إن هذا العقد الذي يتولى إبرامه النظام المعلوماتي الإلكتروني يكون غير نافذ في مواجهة إذا ارتكب الشخص الطبيعي الذي ينتمي إليه الوكيل الإلكتروني خطأ مادياً في رسالة بيانات أو أن برنامج الوكيل الإلكتروني لم يتح له فرصة منع الخطأ أو تصحيحه<sup>(2)</sup>.

وقد أشار مشروع الاتفاقية الدولية للتعاقد الإلكتروني والجاري أعده من قبل الأونسترال لنفس المعنى حيث ورد فيه ((ليس للعقد الذي يبرمه شخص طبيعي يستخدم نظاماً حاسبياً مؤتمتاً تابعاً لشخص آخر أثر قانوني وليس واجب النفاذ إذا ارتكب الشخص الطبيعي خطأ مادي في رسالة بيانات: أ- لم يتح النظام الحاسوبي المؤتمت فرصة للشخص الطبيعي لمنع الخطأ أو تصحيحه. ب- أبلغ الشخص الطبيعي الشخص الآخر بالخطأ بأسرع ما يمكن عملياً عند علمه به وأوضح أنه ارتكب خطأ في رسالة بيانات. ج- او اتخذ خطوات معقولة لإعادة السلع او الخدمات التي تسلمها نتيجة للخطأ. د- لم يستخدم ما قد يكون قد تسلمه من سلع أو خدمات.

وقد أزم التوجيه الأوروبي الصادر من 8 يونيو 2000 بشأن التجارة الإلكترونية الأشخاص الذين يعرضون سلعاً او خدمات من خلال أنظمة كومبيوتر بأن يوفروا

(1) المادة (2/14) من قانون إمارة دبي للمعاملات الإلكترونية.

(2) المادة (22) من قانون كندا الموحد للتجارة الإلكترونية.

وسائل لتصحيح الأخطاء المادية للمدخلات<sup>(1)</sup> حيث نصت المادة (2/11) من هذا التوجيه على أنه:

((ما لم يتفق الطرفان صراحة على خلاف ذلك، يكون على الطرف الذي يعرض سلعاً أو خدمات عن طريق نظام حاسوبي أن يوفر للأطراف الذين يستخدمون النظام الوسائل التقنية التي تسمح لهم بالتعرف على الأخطاء وتصحيحها قبل إبرام العقد ويجب أن تكون الوسائل التقنية التي يلزم توفيرها ملائمة وفعالة وفي المتناول))<sup>(2)</sup>.

(1) د. عوض منصور، شبكة الانترنت، دليلك السريع للاتصال بالعالم، ط2، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، 2000، ص5.

(2) European Directive, 2000/31/C.

## الخاتمة

### أولاً: النتائج:

- 1- اختلف الفقه حول تحديد طبيعة التزام وكيل العقود إلى اتجاهين، الأول : يرى أصحابه، أن على الوكيل المأجور أن يبذل في تنفيذ الوكالة عناية الرجل المعتاد، وبهذا الرأي، أخذ القانون التجاري اليمني، والثاني : يرى أصحابه ، أن على الوكيل أن يبذل في تنفيذ مهمته عناية الرجل الحريص، وقد أخذ بهذا الرأي المشرع المغربي، وأرى أن من قال بأن العناية المطلوبة من الوكلاء المأجورين، والوكيل التجاري أحدهم، هي العناية المطلوبة من غيره من الوكلاء التجاريين كمحترفين.
- 2- وكيل العقود هو ((برنامج حاسوبي او أية وسيلة إلكترونية تستخدم للبدء في عمل أو للاستجابة كلياً أو جزئياً لرسائل بيانات دون تدخل شخص طبيعي في كل مرة يقوم فيها النظام بعمل أو للاستجابة له)).
- 3- وكيل العقود الإلكترونية لا يتجاوز ما تم برمجته ، على خلاف الأمر بالنسبة للوكيل العادي حيث يجوز له مجاوزة حدود الوكالة في بعض الحالات الاستثنائية التي أشرنا إليها في موضعها من هذا البحث.
- 4- إن صحة التعاقد مع الوكيل الإلكتروني تجد أساسها القانوني في المعالجة التشريعية للتصرفات القانونية التي أشارت إليها العديد من التشريعات ،ومنها قانون الدفع الإلكتروني اليمني لعام 2006 ، كما أن بعض التصرفات القانونية لا يجوز أن تبرم عن طريق الوكيل الإلكتروني كالتصرفات الواردة على الأموال العقارية.

- 5- احتدام الجدل الفقهي حول شخصية الوكيل الإلكتروني القانونية إلى قسمين يرى أحدهما بتمتع الوكيل الإلكتروني بالشخصية القانونية، بينما يرى الجانب الآخر خاف ذلك ويرون بأنه مجرد أداة في يد المنشئ .
- 6- تترتب المسؤولية القانونية عن الخطأ الصادر من الوكيل الإلكتروني وتقع على الشخص الذي يملك جهاز كمبيوتر طالما ليس للأداة إرادة مستقلة عن إرادة مالك الجهاز، كما أن مسؤولية الموكل لا تتحقق إلا بتحقق مسؤولية الوكيل الإلكتروني.
- 7- أقر المشرعان المصري واليمني بصحة المعاملات التي تتم بتدخل الوكيل الإلكتروني، وعلى أنه أداة اتصال، شرط أن يكون المتعاقد معه عالما أو من المفترض أن يعلم أن ذلك النظام سيتولى إبرام العقد أو تنفيذه تلقائيا، ولم يحددا جزاء المخالفة أهو البطلان هذا التصرف أم عدم نفاذه؟ أم أنه يكون تصرفا صحيحا ويقتصر الأثر بعدم تحميله تبعة الأخطاء التي تترتب على استخدام النظام المعلوماتي المؤتمت فيلزم مستخدم الوكيل الإلكتروني بالعقد كما أبرمه الوكيل وبأخطائه التقنية؟.
- 8- كما انه يجوز أن يتم التعاقد المعلوماتي المؤتمت بين نظامي معلومات لكلا الطرفين، وهذا ما يثير التساؤل عن يتحمل مسؤولية الأخطاء التقنية التي يقع فيها أحد النظامين؟ فهل تكون المسؤولية على عاتق من استخدم النظام الذي نسبت إليه الأخطاء؟ أم أن المسؤولية تكون بينهما مناصفة تأسيس على أن كلا الطرفين يتوقعان وقوع مثل هذه الأخطاء وليس من العدل تحميلها لأحد الطرفين فقط؟.
- 9- نظرا لكون الوكيل الذكي لا يتمتع بما يؤهله قانونا لتحمل المسؤولية القانونية يجعل المستخدم دائما الطرف المسؤول عن التعويض حال قيام المسؤولية عن فعل أتاها

الوكيل الذكي، فهو الواجهة التي تتلقى كل ما نتج عن العقد الذي ابرمه الوكيل الذكي كون العقد ابرم باسمه ولحسابه. فهذا الأخير يسأل عن كل ما ينشأ عنه من ضرر إما مسؤولية عقدية إذا اعتبرنا العقد صحيحا أو تقصيرية إذا اعتبرناه غير صحيح.

### ثانياً: التوصيات:

1. لاحظنا أن المشرع التجاري اليمني عند تعداده للأعمال التجارية بالمادة العاشرة لم يتطرق إلى ذكر الوكالة التجارية بصفة عامة وإنما ذكر الوكالة بالعمولة صراحة ؛ لذا نوصيه بأن ، يجعل من ضمن الأعمال التجارية الوكالة التجارية نظرا لتجارتيتها وبأن يحذو حذو التشريعات القانونية الأخرى كالقانون التجاري المصري الجديد رقم 17 لسنة ١٩٩٩ .
2. يؤخذ على المشرع التجاري اليمني عند تعريفه لوكالة العقود بالمادة ٣٢٠ أنه أغفل أهم ميزة لوكيل العقود ، وهي مهمته في التعاقد ، فهو يتعاقد مع العميل بإسم الموكل ولحسابه .
3. يؤخذ على المشرع التجاري اليمني أنه لم يشترط صراحة احتراف الوكيل التجاري إجراءات المعاملات التجارية كما فعل المشرع المصري بالمادة ١٤٨ تجاري . لذا نوصي المشرع اليمني بأن يحذو حذو المشرع المصري في هذه المسألة.
4. نقترح على المشرعين المصري و اليمني بأن يعالجا الموضوعات المتعلقة بالوكيل الإلكتروني، و إضفاء الشخصية القانونية على الوكيل الإلكتروني، ومعالجة عيوب الإرادة وأحكامها، وصورها، خاصة مع انتشار القرصنة الإلكترونية وتحديد المركز القانوني للوكيل الذكي، ومنحه الاستقلالية اللازمة في إبرام العقود الذكية ، ومنح

الوكيل الذكي الشخصية القانونية على أن تسجل هذه الشخصية بسجل خاص مصادق عليه.

5. النص على اعتبار شخصية الوكيل الذكي شخصية مستقلة عن شخصية مستخدمه في إبرام العقود الذكية ، و النص على أن المسؤولية القانونية عن الخطأ الصادر من الوكيل الإلكتروني تقع على الشخص الذي يملك جهاز كومبيوتر طالما ليس للأداة إرادة مستقلة عن إرادة مالك الجهاز .

6. إيجاد نظام قانوني ينظم المسؤولية عندما يتعلق الأمر بإبرام العقد باستخدام الوكيل الذكي يتحقق فيه توازن للمصالح بين المستخدم والمبرمج لأن كليهما قد يكونان مصدرا للخطأ الذي نتج عنه الضرر، فما يهمننا بالدرجة الأولى ليس فقد تحديد المسؤول بل يهمننا أيضا إيجاد نظام عادل للمسؤولية .

7. محاولة الأخذ بفكرة الشركة ذات المسؤولية المحدودة التي تنشأ في إبرام العقود عن طريق الوكيل الذكي في التجارة الإلكترونية نيابة عن المستخدمين.

8. نادى بعض الفقه بمنح الوكيل الذكي الشخصية القانونية أو اعتباره في مركز الوكيل القانوني ، وخصائص الوكيل الذكي من الجيل الثاني تضعه في مركز متخذ القرار مثله مثل الإنسان، وهو ما يجعله يظهر بمظهر صاحب الإرادة لا ناقلها وأوصى البعض بفكرة التأمين الإجباري .

9. النص على حالات يجب وقف العمل فيها بالعقود الذكية، في حالة ما إذا أدى استخدام العقود الذكية إلى تعطيل منظومة العقود الحالية، وذلك عند سن التشريعات المنظمة لإبرام العقود الذكية -استخدام لفظ الوكيل الذكي بدلا عن لفظ النظام الإلكتروني المؤتمت؛ وذلك لأن لفظ الوكيل الذكي أدق وأشمل من هذه التعريفات

## المراجع

## أولاً: المراجع باللغة العربية:

## أ-الكتب

1. العجلوني, احمد خالد، التعاقد عن طريق الأنترنت دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، بدون تاريخ نشر.
2. د . المصري, حسني (1987-1988), القانون التجاري - العقود التجارية, الطبعة الأولى, - بدون اسم الناشر.
3. د. عبد الباقي, جميل (2001), الأنترنت والقانون، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة.
4. د. خالد ممدوح إبراهيم (2011)، إبرام العقد الإلكتروني، دار الفكر العربي، الإسكندرية، ط 1.
5. د. القليوبي, سميحة (2005), الوسيط في شرح القانون التجاري المصري، الجزء الثاني, دار النهضة العربية - القاهرة.
6. د. سميحة القليوبي (2011), تعليق على مواد قانون التجارة المصري، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى.
7. تناغو, سمير، المبادئ الأساسية في نظرية الالتزام (مصادر الالتزام)، دون طبعة، منشأة المعارف- الإسكندرية، دون سنة نشر.

8. د. شمسان, عبدالرحمن (2005)، أحكام المعاملات التجارية في القانون التجاري اليمني.
9. د. حوته, عادل أبو هشيمه محمود (2004)، عقود خدمات المعلومات الإلكترونية في القانون الدولي الخاص، دار النهضة العربية- القاهرة.
10. د. حجازي, عبد الفتاح (2002)، النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية، الكتاب الثاني، الحماية الجنائية للتجارة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي- القاهرة.
11. د. حجازي, عبد الفتاح (2004)، الحكومة الإلكترونية ونظامها القانوني، دار الفكر الجامعي- القاهرة.
12. د. الحكيم, عبد المجيد; و د. البكري, عبد الباقي; و الأستاذ البشير, محمد طه (1980)، الوجيز في نظرية الالتزام في القانون المدني العراقي، ج1، مصادر الالتزام، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر في جامعة الموصل.
13. د. البارودي, علي (1968)، "العقود التجارية"، منشأة المعارف بالإسكندرية.
14. د. عوض منصور (2000)، شبكة الانترنت، دليلك السريع للاتصال بالعالم، ط2، الشركة المتحدة للتوزيع- سوريا.
15. د. رضوان, فايز نعيم (2001-2002)، مبادئ القانون التجاري، السنة الثانية، دار النهضة العربية.
16. د. محسن شفيق (1952)، الوسيط في القانون التجاري المصري، الجزء الثاني، الطبعة 1، دار النشر الثقافة.
17. د. محسن شفيق (1972)، "القانون التجاري الكويتي"، مطبعة جامعة الكويت.

18. د. محمد بهجت عبدالله قايد (2008-2009)، العقود التجارية، دار النهضة العربية.
19. د. الحاج، محمد عبد القادر (2005)، شرح القانون التجاري اليمني، دار الفكر المعاصر صنعاء.
20. د. شمسان، حمود (2005)، القانون التجاري، بدون دار نشر.
21. د. اليماني، محمد السيد (2002)، القانون التجاري، الجزء الثاني، بدون أسم الناشر.
22. د. مصطفى كمال طه (1972)، القانون التجاري، مؤسسة الثقافة، الجامعية الاسكندرية.
23. د. شبانه، ماجد مصطفى (2004)، النيابة القانونية، دار الفكر الجامعي- القاهرة.
24. د. محمد حسان أحمد (2005)، العقد الإلكتروني، منشأة المعارف- الإسكندرية.
25. د. محمد عبد الظاهر حسين (2002)، المسؤولية القانونية في مجال شبكة الأنترنت، دار النهضة العربية- القاهرة.
26. د. المأمون، هشام (2006)، الأحكام الخاصة بالإلكترونيات، منشأة المعارف- الإسكندرية.
27. د. صبيح، نبيل محمد أحمد (1995)، دور وكيل العقود في التجارة الدولية، دار النهضة العربية - القاهرة.

## ب- الرسائل:

1. د. الوشلي, أحمد احمد يحيى (2001-2002), الوكالة التجارية في القانونين المغربي واليمني, رسالة دكتوراه, جامعة محمد الخامس, الرباط, المغرب.
2. د. العبودي, جاسم لفته سلمان (1991), النيابة عن الغير في التصرف القانوني, أطروحة دكتوراه, كلية القانون / جامعة بغداد.
3. د. منصور حاتم محسن (1994), نظرية الذمة المالية, رسالة ماجستير, جامعة النهريين للحقوق.

## ج- الأبحاث:

1. أحمد قاسم فرح (2017), استخدام الوكيل الذكي في التجارة الإلكترونية - دراسة مقارنة في إطار ماهيته ونفاذ تصرفاته, مجلة المفكر, العدد 16.
2. الأنعمي, آلاء يعقوب (2009), الوكيل الإلكتروني - مفهومه وطبيعته القانونية, بحث مقدم إلى مؤتمر المعاملات الإلكترونية, كلية الشريعة والقانون, جامعة الامارات العربية المتحدة, الكتاب الثاني.
3. اميد صباح عثمان, الوسيط الإلكتروني المؤتمت وتكييف استخدامه في التعاقد في ضوء القانون العراقي والقوانين المقارنة, مجلة الشريعة والقانون, المجلد الثاني, العدد 28.
4. د. أبو الليل, إبراهيم الدسوقي (2003), الجوانب القانونية للمعاملات الإلكترونية, مجلس النشر العلمي, جامعة الكويت.

5. غنام, شريف محمد (2005)، دور الوكيل الإلكتروني في التجارة الإلكترونية -دراسة في ضوء أحكام اتفاقية الأمم المتحدة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية، [www.sajplus.com](http://www.sajplus.com).

6. كردي, نبيلة (2022)، المسؤولية عن التعاقد باستخدام البرامج الذكية في التجارة الإلكترونية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مجلد 15، ع 1.

## First: References in Arabic:

## A-Books:

1. Al-Ajlouni, Ahmed Khalid, Internet contracting: a comparative study, Dar Al-Thultaqafa for Publishing and Distribution, Amman, no publication date.
2. Dr. . Al-Masri, Hosni (1987-1988), Commercial Law - Commercial Contracts, first edition, - no publisher's name.
3. Dr. Abdelbagi, Jamil (2001), The Internet and the Law, 1st edition, Arab Renaissance House, Cairo, Egypt.
4. Dr. Khaled Mamdouh Ibrahim (2011), Conclusion of Electronic Contract, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Alexandria, 1st edition.
5. Dr. Al-Qalyubi, Samiha (2005), Al-Wasit in Explaining the Egyptian Commercial Law, Part II, Dar Al-Nahda Al-Arabiya - Cairo.
6. 6Dr. Al-Qalyubi, Samiha (2011), Commentary on the Articles of the Egyptian Commercial Law, Arab Renaissance House, first edition.
7. Tanago, Samir, Basic Principles in the Theory of Commitment (Sources of Commitment), without edition, Al-Maaref Establishment - Alexandria, without a year of publication.
8. Dr. Shamsan, Abdul Rahman (2005), Provisions of Commercial Transactions in the Yemeni Commercial Law.
9. Dr. Houta, Adel Abu Hashima Mahmoud (2004), Electronic Information Services Contracts in Private International Law, Dar Al-Nahda Al-Arabiya - Cairo.
10. Dr. Hegazy, Abdel Fattah (2002), The Legal System for the Protection

- of Electronic Commerce, Book Two, Criminal Protection of Electronic Commerce, Dar Al-Fikr Al-Jami - Cairo.
11. Dr. Hegazy, Abdel Fattah (2004), E-government and its legal system, Dar Al-Fikr Al-Jami - Cairo.
  12. Dr. Al-Hakim, Abdul Majeed; and Dr. Al-Bakri, Abdul Baqi; and Al-Bashir, Muhammad Taha (1980), Al-Wajiz in the Theory of Commitment in the Iraqi Civil Law, Volume 1, Sources of Commitment, Dar Al-Kutub Foundation for Printing and Publishing at Mosul University.
  13. Dr. Al-Baroudi, Ali (1968), "Commercial Contracts", Al-Maarifa, Alexandria.
  14. Dr. Awad Mansour (2000), The Internet, your quick guide to connect to the world, 2nd edition, United Distribution Company - Syria.
  15. Dr. Radwan, Fayez Naim (2001-2002), Principles of Commercial Law, second year, Arab Renaissance House.
  16. Dr. Mohsen Shafiq (1952), Al-Wasit in Egyptian Commercial Law, Part II, Edition 1, Culture Publishing House.
  17. Dr. Mohsen Shafiq (1972), "Kuwaiti Commercial Law", Kuwait University Press.
  18. Dr. Mohammed Bahgat Abdullah Qayed (2008-2009), Commercial Contracts, Arab Renaissance House.
  19. Dr. Al-Hajj, Mohammed Abdul Qadir (2005), Explanation of Yemeni Commercial Law, Dar Al-Fikr Al-Madar Sana'a.
  20. Dr. Shamsan, Hamoud (2005), Commercial Law, no publishing

house.

21. Dr. Al-Yamani, Mohammed Al-Sayed (2002), Commercial Law, Part II, without the name of the publisher.
22. Dr. Mustafa Kamal Taha (1972), Commercial Law, Culture Foundation, Alexandria University.
23. Dr. Shabaneh, Majed Mustafa (2004), Legal Prosecution, Dar Al-Fikr Al-Jami - Cairo.
24. Dr. Mohamed Hassan Ahmed (2005), Electronic Contract, Al Maaref Establishment - Alexandria.
25. Dr. Mohamed Abdel Zaher Hussein (2002), Legal Responsibility in the Field of the Internet, Dar Al-Nahda Al-Arabiya - Cairo.
26. Dr. Al-Ma 'moun, Hisham (2006), Provisions for Electronics, Al Maaref Establishment - Alexandria.
27. Dr. Sabeeh, Nabil Mohamed Ahmed (1995), The Role of Contracts Agent in International Trade, Dar Al-Nahda Al-Arabiya - Cairo.

#### B- Theses:

1. Dr.Al-Washli, Ahmed Ahmed Yahya (2001-2002), Commercial Agency in Moroccan and Yemeni Law, doctoral thesis, Mohammed V University, Rabat, Morocco.
2. Dr Al-Aboudi, Jassim Lafta Salman (1991), Acting on behalf of others in legal conduct, doctoral thesis, College of Law/University of Baghdad.
3. Dr.Mansour Hatem Mohsen (1994), Theory of Financial Disclaimer,

Master's thesis, Al-Nahrain University of Law.

C- Research :

1. Ahmed Qasim Farah (2017), The use of the smart agent in e-commerce - a comparative study within the framework of its nature and the effectiveness of its actions, Al-Mufkar Magazine, Issue 16.
2. Al-Naimi, Alaa Yaqoub (2009), electronic agent – its concept and legal nature, research submitted to the Electronic Transactions Conference, College of Sharia and Law, United Arab Emirates University, Book Two.
3. Amed Sabah Othman, the automated electronic mediator and adapting its use in contracting in light of Iraqi law and comparative laws, Sharia and Law Magazine, Volume Two, Issue 28.
4. Dr.Abu Al-Lail, Ibrahim Al-Desouki (2003), Legal Aspects of Electronic Transactions, Scientific Publishing Council, Kuwait University.
5. Ghannam, Sherif Mohamed (2005), The Role of the Electronic Agent in E-Commerce –Study in Light of the Provisions of the United Nations Convention on the Use of Electronic Communications in International Contracts, [www.sajplus.com](http://www.sajplus.com).
6. Kurdish, Nabila (2022), Responsibility for Contracting Using Smart Software in E-Commerce, Journal of Rights and Human Sciences, Volume 15, Issue 1.

## ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Alan M. Gahtan, Martin P. J. Kratz and J. Fraser Mann, Internet law: A practical Guide for legal and business professionals, Carswell, Ontario, 1998, p. 249
2. Benjamin Wright and Jane K. Winn, The Law of Electronic commerce, A division of Aspen publishing, third edition, New York, 2000,.
3. Bernd Stabl, Responsible Computers? a Case for Ascribing Quasi-Responsibility to Computers Independent of Personhood or Agency, <https://www.dora.dmu.ac.uk/.../2006%20Computers%20as%20Responsibility%20Subjects%20EIT%20final..>
4. CHITTY ( G. ), Chitty on contracts, Vol. II, Specific Contracts, 27 th ed., Sweet & Maxwell, London, 1994, Para.
5. Eira Rudowsky, Intelligent Agents, Proceedings of the Americas Conference on Information Systems, New york, August 2004, p 5.
6. Emad Dahiyat, Intelligent Agents and liability: is it A Doctrinal Problem or Merely a Problem of Explanation?, Artificial Intelligent Law, vol: 18, 2010., p 109-110.
7. Emily M. Weitzenboeck, Introduction to the special issue on electronic agents, available at: <http://ijlit.oxfordjournals.org/cgi/reprint/9/3/187>.
8. Girish Punj & Adam Rapp, Influence of electronic decision aids on consumer shopping in online stores. Available at: <http://www.crito.uci.edu/noah/HOIT/HOIT%20Papers/Influence%20of%20Electronic%20Decision%20Aids.pdf>
9. Gunther Teubner, Enterprise Corporatism: New Industrial Policy and the Essence of legal person, 36 American journal of company law, 130 (1988), as mentioned at: Tom Allen & Robin Widdison, Op. Cit, p. 36.
10. Hanh Tran & Thaovy Trani, Intelligent Agent, Available at: [http://www.engin.umd.umich.edu/CIS/course.des/cis479/projects/Wooldridge & Jennings, Intelligent Agents: Theory and Practice. Available](http://www.engin.umd.umich.edu/CIS/course.des/cis479/projects/Wooldridge%20&%20Jennings,%20Intelligent%20Agents:%20Theory%20and%20Practice)

at: [http://www.csc.liv.ac.uk/~mjw/pubs/ker95/ker95-html.htmlagent/Intelligent\\_agent.html](http://www.csc.liv.ac.uk/~mjw/pubs/ker95/ker95-html.htmlagent/Intelligent_agent.html)

11. Itai Yarom, Jeffrey S. Rosenschein, Claudia V. Goldman, The role of Middle – Agents in Electronic Commerce, P. 17, Available at: <http://ieeexplore.ieee.org/stamp/stamp.jsp?arnumber=01249165> Yannis Bakos2
12. Jacob Otto, the Law And Policy of Autonomous Software Agents, wobbrock, 1998.
13. Jon A. Baumgarten & Michael A. Epstein, Business and legal Guide to on line, Internet law, Glassier legal works, 2000,.
14. KARNOW (C. E.A), Future codes: Essays in advanced computer technology and law, Artech House, Bostan, London, 1997 .
15. KEER (I.R.), Providing for autonomous electronic devices in the uniform, electronic commerce act, 2000, at: "<http://www.law.ualberta.ca/alri/ulc/current/ekerr.pdf> " .
16. Lawrence B. Solum, Legal Personhood for Artificial Intelligences, North Carolina Law Review, Volume 70, No. 1231, 1992, Available at: <http://home.law.uiuc.edu/~lsolum/Westlaw/legalpersonhood.htm>
17. Nicholas Imparato, Public Policy and the Institution, Press, 2000, P. 129.
18. OECD, Information Technology Outlook 2000: Highlights, op. cit., p. 154-156. Federica De Migilio, Tessa Onida, Francesco Romano and Serena Santoro, Op. Cit. available at: <http://www.oecd.org/dataoecd/30/56/1939833.pdf>
19. Oliver Hanse, Susan Dionne, The New Virtual Maney, Law and practice, Kluwer Law International press, 1999.
20. Robert H. Guttman, Alexandros G. Moukas, and Pattie Maes, op. cit. Iyad Rahwan, Ryszard Kowalczyk and Ha Hai Pham, Intelligent Agents for automated one-to-many e-commerce negotiation, available at: <http://www.crpit.com/confpapers/CRPITV4Rahwan.pdf>
21. Robert Lowe Op . Cit P 8 / A . Qrora , OP Cit P. 47 // Kadar , K Hoyle and G. Whithe Head Op Cit P. 173 // Rate A. Howell , John R. Allison , And NT.



من ضوابط التجديد: التمييز بين الثوابت والمتغيرات

إعداد طالب الماجستير

عبدالله سعيد عريدان

قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة

كلية الشريعة وأصول الدين

**الملخص :**

دلّت موارد استقراء أحكام الشريعة في كلياتها أنّ الأحكام تختلف باختلاف ضوابط الاجتهاد ، ففيها الثابت الذي يجب الالتزام به ولا يخرج عنه ، وفيها المتغيرات التي تنبني على مبادئ التيسير ورفع الحرج وتغير الفتوى باختلاف الأزمنة والأمكنة والأحوال والنيات.

والبحث يتناول الضوابط والحدود التي يجب أن يراعيها الداعية في خطابه الدعوي ووسائل التمييز بين الثابت من الأحكام والمتغير ووسائل اعتبارهما .

الكلمات المفتاحية : الثوابت - التجديد - المتغيرات - الدعوة

**Abstract**

The resources of Shari 'a extrapolation in its faculties have shown that the provisions vary according to the rules of diligence in which the constant must be adhered to and do not derogate from the variables based on the principles of facilitation, critical lifting and change of opinion in different times, places, conditions, intentions and research addresses the controls and limits that the advocate must take into account in his advocacy speech and the means of distinguishing between the constant judgements and the variable

Keywords: Constants - Regeneration - Variables - Invitation.

**المقدمة:**

الحمد لله وكفى ، والصلاة والسلام على رسولنا الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإنّ التمييز بين الثوابت والمتغيرات في تجديد الدعوة الإسلامية في حاضرنا المعاصر ، يعتبر من أمهات الأمور التي يجب على الداعية معرفتها والتعامل معها وفق منهج السلف الصالح رضي الله عنهم. وذلك لأنّ الجهل بها وعدم مراعاة ذلك يتسبب في كثير من الخلط واللبس والانحراف عن منهج الاعتدال الشرعي.

ولكي يتعرّف الداعية على هذا الباب من أبواب العلم في دعوته إلى الله تعالى ، فلا بد من مراعاة ضوابط الثوابت ومعرفة المتغيرات التي يمكن القول بها والعمل بموجبها في تحقق المصالح وتقليل المفاسد.

**إشكالية البحث :**

تكمن مشكلة هذه الدراسة في تحديد معالم الثوابت التي يجب أن يلتزم بها الداعية وتحديد المتغيرات التي تتكيف مع مقتضيات العصر

فما هي ضوابط الثوابت والمتغيرات؟ وما ومدى مرونة المتغيرات في كل زمان ومكان؟

وما هي أبرز الضوابط في تحديد ذلك؟

### أهمية الموضوع:

- 1- يعتبر التمييز بين الثوابت والمتغيرات في الدعوة إلى الله تعالى من البصيرة التي قام بها النبي صلى الله عليه وسلم وعلمها أصحابه رضي الله عنهم وسار عليها من اتبعهم من السلف الصالح في دعوتهم.
- 2- يعتبر أيضاً من فقه الدعوة القائم على المنهج المعتدل السليم.
- 3- وهو أيضاً من الحكمة في الدعوة إلى الله تعالى ، إذ أن الحكمة وضع الشيء في موضعه الصحيح.
- 4- إنَّ التفريق الذي يقع بين الدعاة ما وقع إلا لعدم فقه الدعوة من الكتاب والسنة وفق فهم السلف الصالح، فمن هنا تأتي أهمية العناية بفقه الدعوة المتضمن للتمييز بين الثوابت والمتغيرات.

### أهداف الدراسة

1. التوصل إلى المفهوم الصحيح للثابت والمتغير
  2. الوقوف على ضوابط تحديد المتغيرات
  3. تسليط الضوء على الأولويات التي تحدد فيها الثوابت والمتغيرات
  4. معرفة مجالات الثابت وتمييزها عن مجالات المتغيرات
- منهج البحث :** اعتمدت في بحثي هذا على المنهج الوصفي التحليلي حيث قمت بوصف أهم الضوابط ومحددات الثوابت وكذلك المتغيرات وقمت بتحليلها وفق مباني المقاصد الشرعية

**خطة البحث :** وقد اعتمدت في تقسيم فكرة البحث هذه إلى مقدمة و ثلاثة مباحث وخاتمة تحتوي على نتائج وتوصيات وفهارس.

### المبحث الأول: التعريف بمصطلح الدعوة و الثوابت والمتغيرات

" الدعوة إلى الله عز وجل هي: الدعوة إلى الإيمان به، وبما جاءت به رسله، بتصديقهم فيما أخبروا به، وطاعتهم فيما أمروا، وذلك يتضمن الدعوة إلى الشهادتين، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت، والدعوة إلى الإيمان: بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، والبعث بعد الموت، والإيمان بالقدر خيره وشره، والدعوة إلى أن يعبد العبد ربه كأنه يراه " (1).

### أولاً : فقه الدعوة

وعرّف فقه الدعوة بأنه: "استنباط، وفهم تاريخ الدعوة، وأسبابها، وأركانها، وأساليبها، ووسائلها، وأهدافها، ونتائجها: استنباطاً وفهماً على ضوء الكتاب، والسنة، وفهم السلف الصالح، حيث يُمكن الدعاة إلى الله تعالى من عرضها بأحسن طريقة، وأكثر ملاءمة لمن توجه إليهم الدعوة في مختلف بيئاتهم، ومتباين أسنتهم، ولغاتهم، ومتعدد أجناسهم. " (2).

(1) مجموع الفتاوى لابن تيمية ( 15 / 157).

(2) فقه الدعوة إلى الله تعالى للدكتور علي عبد الحليم محمود (18/1).

## ثانيا : تعريف الثوابت

الثوابت لغة قال ابن منظور : " وَثَبَّتَ الرَّجُلُ ثَبَاتَةً وَثُبُوتَةً كَانَ ثَبِيثًا شَجَاعًا. وَرَجُلٌ ثَبَّتَ الْعَدْرَ إِذَا كَانَ ثَابِتًا فِي قِتَالٍ أَوْ كَلَامٍ؛ وَفِي الصَّاحِ؛ إِذَا كَانَ لِسَانُهُ لَا يَزَالُ عِنْدَ الْخُصُومَاتِ"<sup>(1)</sup>. الثوابت تطلق على ما روعي فيه معنى الدوام والاستقرار. وعلى الدوام والاستقرار قد يكون مطلقاً، وقد يكون نسبياً لاعتبار معين .

ولا يخرج استعماله اصطلاحاً عن الدوام والاستقرار والضبط ، ومن الأمثلة للتعريفات الاصطلاحية الفقهية التي تضمن معانٍ للثبوت مقيدة بثبوت النسب، والشهرة، والحقوق وغير ذلك<sup>(2)</sup>. غير أن بعضهم يطلق "الثَّوَابِتُ وَالْمُتَغَيِّرَاتُ" على "مَا يَدُومُ وَيَرْسَخُ وَيَثْبُتُ غَيْرُ قَابِلٍ لِلتَّحْوُلِ أَوْ التَّغْيِيرِ عَكْسَ الْمُتَغَيِّرَاتِ وَمَا هُوَ عَارِضٌ"

وهذا باعتبار المتغيرات التي هي الوسائل والأحوال والوقائع التي تختلف باختلاف الزمان والمكان، ويدور الحكم معها بحسب اجتهاد المجتهد في توصيفها والحكم عليها ، فتتغير الفتوى بموجب ذلك.

وهذا المعنى وإن كان صحيحاً فليس بلازم اطراده لغة، بل هو اصطلاح لبعضهم، فقد يطلق الثبوت لمراعاة الدوام والاستقرار النسبي أو الاعتباري كما مر .

(1) لسان العرب مادة ( ثبت ) .

(2) انظر الموسوعة الفقهية ( 9/15 ) .

وبعض أهل الفضل يجعل الثوابت في الشرع هي الأمور القطعية ومسائل الإجماع ويلحق بها من باب الاعتبار النسبي الاجتهادات الراجحة التي تمثل مخالفتها نوعاً من الشذوذ أو الزلل. وهذا صحيح باعتبار العذر وعدمه للمخالف في المسائل. وعليه فهو اصطلاح لا مشاحة فيه.<sup>(1)</sup>

### المبحث الثاني: الأسباب التي تعين على التمييز بين الثوابت والمتغيرات:

ليس كل تغير مذموماً، وليس لزاماً أن يكون التغير الطارئ على فرد أو مؤسسة أو جماعة تغير في ثوابتها.

أذكر هذا التنبيه لأن البعض من الناس يلحظ تغيراً في مواقف بعض الدعاة أو العلماء فيظن أن ذلك تنازل عن الثوابت واضطراب في المنهج، بينما قد يكون الأمر مجرد سوء في التصور للثوابت أو عدم معرفة بالمنهج.

إذا فالتغير منه ما هو مذموم ومنه ما هو محمود ومنه ما يعذر الإنسان فيه: فقد يكون محموداً : إذا رأى صاحبه أنه رجع إلى الصواب الذي تقرر عنده بالدليل، مثاله شخص تمنعه رؤيته الشرعية في حكم تصوير الفيديو من الظهور في الأشرطة الفيديوية ثم تغيرت رؤيته الشرعية وفقاً للأدلة التي ظهرت له أو بدا له وجه آخر فيها، ولعل ما عرف من مذاهب بعض أهل العلم كالإمام الشافعي في القديم والجديد خير مثال لذلك.

(1) موسوعة الكتيبات الإسلامية ثوابت الأمة في ظل المتغيرات ( 2/591).

وأيضاً: إذا اختلف الواقع بحيث لا ينفع فيه الأسلوب الذي كان عليه، وهذا قد يقع حتى في معاملة بعض الناس، فقد تعامل إنساناً بالرفق ثم يتضح أنه لا تجدي معه إلا الشدة أو العكس.

- وقد يكون مذموماً : كأن يرجع عن حق تقرر عنده لمحض عرض من أعراض الدنيا، كحال بلعام بن باعورا، وجبله ابن الأيهم، وأميه بن أبي الصلت. وهو موجود عند بعض المتبوعين. كعلماء السوء.

أن يغير ما استقر عنده وثبت لكون فلان من الناس (مشايخه) تغير، أو بتعبير آخر بغير سبب شرعي، ومثل هذا يكون هشاً ينكسر ويتغير عند أول صدمة! وهو موجود عند الهمج الرعاع أتباع كل ناعق.

وقد يكون معذوراً فيه: التغيير إلى نمط أدنى أو أسلوب أقل بسبب مصلحة ترجحت عنده، أو لظرف خاص يعيشه المتغير. فقد القدرة أو الاستطاعة لأي سبب.

وفي باب مسائل الفقه الفرعية و تغير الفتوى فيها يقول القرافي: "انتقال العوائد يوجب انتقال الأحكام كما نقول في النقود وفي غيرها فإننا نفتي في زمان معين بأن المشتري تلزمه سكة معينة من النقود عند الإطلاق؛ لأن تلك السكة هي التي جرت العادة بالمعاملة بها في ذلك الزمان، فإذا وجدنا بلداً آخر وزماناً آخر يقع التعامل فيه بغير تلك السكة تغيرت الفتيا إلى السكة الثانية، وحرمت الفتيا بالأولى لأجل تغير العادة، وكذلك القول في نفقات الزوجات والذرية والأقارب وكسوتهم تختلف بحسب العوائد، وتنتقل الفتوى فيها وتحرم الفتوى بغير العادة الحاضرة، وكذلك تقدير العواري

بالعوائد وقبض الصدقات عند الدخول أو قبله أو بعده في عادة نفتي أن القول قول الزوج في الإقباض" (1). والحكم عند المجتهد الواحد قد يتغير بتغير عوامل عديدة بيد أنه ينبغي ملاحظة أن التغير قد لا ينال المناط، ولكنه قد يجري على تحقيقه لا لشيء إلا لتغير عوامل مؤثرة على تحقق المناط في شيء كانت تلك العوامل حاکمة بتحقيقه فيه ثم تغيرت.

وأما الثوابت والقطعيات وما هو معلوم بالدين بالضرورة ، وهي ما تسمى بالقطعيات المطلقة ، فهذا لا يتغير ولا يتبدل ولا يتنازل عنه ، مهما تغيرت الوقائع والأزمنة والأمكنة. وهناك العوامل التي تجعل الثوابت النسبية متغيرة عند المجتهد الواحد:

وهي عدة عوامل أهمها خمسة:

1- تغير الأزمنة.

2- تغير الأمكنة.

3- تغير الأحوال.

4- تغير النيات.

5- تغير العوائد.

(1) أنوار البروق ( 43/1).

فكل هذه أسباب تجعل المجتهد يغير من حكمه فيخرج على مناط آخر غير الذي كان رأى. وسوف أسرد أهم الأسباب المعينة للثبات بشكل مجمل لا البسط والتفصيل فمنها:

- 1- القناعة الراسخة بالثوابت التي يدين الله عز وجلّ بها.
- 2- سلامة الأصول والمنطلقات التي يبني عليها ثوابته ، وبخاصة في العقيدة.
- 3- الالتزام بالمقاصد العامة والكليات التي جاءت بها الشريعة ، والبعد عن الشذوذ والغرائب.
- 4- الوضوح والبيان والبعد عن المجمات والعمومات وتحديد الأهداف بموضوعية وصفاء ونقاء.
- 5- الاعتدال والواقعية الوسطية والتوازن فلا إفراط وتفریط ولا غلو ولا جفاء.
- 6- التلازم بين القول والعمل ، والانسجام بين الظاهر والباطن.
- 7- الإفادة من سير السابقين ودراسة أسباب ثباتهم كحال كثير من الأئمة والمجددين.
- 8- قوة الصلة بالله والالتجاء إليه وسؤاله الهداية والتوفيق والسداد فقد قال الله "يا عبادي استهدوني أهدكم" <sup>(1)</sup>. مع الاستعانة بالعبادة على مشقات الطريق قال الله تعالى : ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: 45]، وكثرة الدعاء والاستغفار آناء الليل وأطراف النهار.
- 9- الرجوع إلى الحق مع الحكمة في ذلك والإفادة من نصح الآخرين وملحوظاتهم. وكذلك الرجوع إلى الراسخين في العلم والتلقي عنهم والإفادة منهم.

(1) صحيح مسلم رقم (2577).

- 10- مراعاة الزمان والمكان والأحوال والقدرة على التجدد والتجديد دون ابتداع أو تحريف.
- 11- التقوى والورع والصدق ومجاهدة النفس والبعد عن التأويل الفاسد والأهواء والفتن ما ظهر منها وما بطن.
- 12- الجمود وعدم اعتبار تغير الأحوال والأماكن والأزمان وإغلاق باب الاجتهاد وإهمال قاعدة المصالح والمفاسد والتخوف من كل جديد والارتكاز على قاعدة الأخذ بالأحوط.
- 13- ضعف الصبر وعدم التحمل والاستعجال في طلب تحقيق النتائج واليأس وسوء الظن بالله.
- 14- المعاصي والآثام وضعف العبادة وعدم تجديد التوبة والغفلة عن الدعاء والاستغفار.<sup>(1)</sup>

### المبحث الثالث: رعاية الأولويات والمهمات في التمييز بين الثواب والمتغيرات والامثلة عليها:

إنّ فهم مراتب الأحكام ودرجات الإيمان من أهمّ المعارف التي يجب أن يحيط بها الداعية ، وذلك حتى لا يحدث خلل في مراتب دعوته فيُفسد وهو ظان أنه المصلح ، ويهدم ويحسب أنه البناء ، وقد ينحدر في الأودية السّحيقة ويزعم أنه ارتقى إلى المقامات العالية والمكانة السامقة!!

وإن أكبر خلل حدث في واقع الدعوة المعاصرة يكمن في عدم ترتيب الأولويات مما أدى إلى اضطراب في المواقف ، وشذوذ في الفتاوى ، واهتمام ببعض السنن والنوافل

(1) موسوعة الكتبيات الإسلامية ( 22/591).

وتضييع للأركان والفرائض ، واهتمام بالمظاهر وترك للمقاصد الخ .. هذه المآسي والترهات !!

وأظن أن هذا الخلل نتج عن عدم فهم ، ولا أقول عن قصد .

عدم فهم لطبيعة الإسلام ، عدم فهم لدلالة نصوص القرآن ، وعدم فهم لدلالة نصوص السنة . وعدم استيعاب لمنهج سيد الدعاة صلى الله عليه وسلم في الدعوة إلى الله تعالى .

فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث معادًا إلى اليمين داعيًا ومعلمًا ، ويعلمه مراتب الدعوة فيقول : «أنك تقدم على قوم أهل كتاب ، فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله ، فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة ، فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله تعالى افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم ، فإذا هم أطاعوك بها فخذ منهم وتوق كرائم أموالهم ، واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينه وبين الله حجاب » (1).

من هذا النص يتبين أنه على الداعية أن يبدأ بالأهم ثم المهم ، أن يبدأ في الدعوة بالعقيدة قبل العبادة ، وبالعبادة قبل مناهج الحياة ، وبالكليات قبل الجزئيات .

(1) صحيح البخاري كتاب الزكاة.

ومن هنا كان لابد أن يفهم الداعية أن الإيمان ليس درجة واحدة ولكنه درجات كما قال صلى الله عليه وسلم: «الإيمان بضع وسبعون أو بضع وستون شعبة أعلاها لا إله إلا الله وأدناها إمطة الأذى عن الطريق ، والحياء شعبة من الإيمان»<sup>(1)</sup>.

ويخطئ من يسوى بين درجات الإيمان سواء في الدعوة أو في الإنكار

وهذه قواعد عامة لابد من مراعاتها :

القاعدة الأولى: العلم قبل العمل :

وقد ترجم الإمام البخاري لهذا المعنى فقال : باب العلم قبل القول والعمل لقول الله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلَّبَكُمْ وَمَثْوَاكُمْ﴾<sup>(2)</sup> " فبدأ بالعلم ، وأن العلماء هم ورثة الأنبياء " (قوله باب العلم قبل القول والعمل) قال ابن المنير أراد به أن العلم شرط في صحة القول والعمل فلا يعتبران إلا به فهو متقدم عليهما لأنه مصحح للنية المصححة للعمل فنبه المصنف على ذلك حتى لا يسبق إلى الذهن من قولهم إن العلم لا ينفع إلا بالعمل تهوين أمر العلم والتساهل في طلبه قوله فبدأ بالعلم أي حيث قال فاعلم أنه لا إله إلا الله ثم قال: واستغفر لذنبك والخطاب وإن كان للنبي صلى الله عليه وسلم فهو متناول لأُمَّته واستدل سفيان بن عيينة بهذه الآية على فضل العلم كما أخرجه أبو نعيم في الحلية في ترجمته من طريق

(1) متفق عليه.

(2)سورة محمد الآية 19

الربيع بن نافع عنه أنه تلاها فقال ألم تسمع أنه بدأ به فقال اعلم ثم أمره بالعمل :  
الإيمان»<sup>(1)</sup>.

### القاعدة الثانية: الأصول قبل الفروع:

قال تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾<sup>(2)</sup>

قال ابن سعدي: "يقول تعالى ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾: أي: ليس هذا هو البر المقصود من العباد، فيكون كثرة البحث فيه والجدال من العناء الذي ليس تحته إلا الشقاق والخلاف، وهذا نظير قوله صلى الله عليه وسلم: "ليس الشديد بالصرعة، إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب" ونحو ذلك.

﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾ أي: بأنه إله واحد، موصوف بكل صفة كمال، منزه عن كل نقص.

(1) الفتح ( 160/1 ).

(2) البقرة 177

﴿وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ وهو كل ما أخبر الله به في كتابه، أو أخبر به الرسول، مما يكون بعد الموت.

﴿وَالْمَلَائِكَةِ﴾ الذين وصفهم الله لنا في كتابه، ووصفهم رسوله صلى الله عليه وسلم  
 ﴿الْكِتَابِ﴾ أي: جنس الكتب التي أنزلها الله على رسوله، وأعظمها القرآن، فيؤمن بما  
 تضمنه من الأخبار والأحكام ﴿وَالنَّبِيِّينَ﴾ عموماً، خصوصاً خاتمهم وأفضلهم محمد  
 صلى الله عليه وسلم.

﴿وَأَتَى الْمَالَ﴾ وهو كل ما يتموله الإنسان من مال، قليلاً كان أو كثيراً، أي: أعطى  
 المال ﴿عَلَى حُبِّهِ﴾ أي: حب المال، بين به أن المال محبوب للنفوس، فلا يكاد يخرج  
 العبد.

فمن أخرجته مع حبه له تقرباً إلى الله تعالى، كان هذا برهاناً لإيمانه، ومن إيتاء  
 المال على حبه، أن يتصدق وهو صحيح شحيح، يأمل الغنى، ويخشى الفقر، وكذلك  
 إذا كانت الصدقة عن قلة، كانت أفضل، لأنه في هذه الحال، يحب إمساكه، لما يتوهمه  
 من العدم والفقر.

وكذلك إخراج النفيس من المال، وما يحبه من ماله كما قال تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا  
 الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ فكل هؤلاء ممن أتى المال على حبه.

ثم ذكر المنفق عليهم، وهم أولى الناس ببرك وإحسانك. من الأقارب الذين تتوجع لمصابهم، وتفرح بسرورهم، الذين يتناصرون ويتعاقلون، فمن أحسن البر وأوفقه، تعاود الأقارب بالإحسان المالي والقولي، على حسب قربهم وحاجتهم.

ومن اليتامى الذين لا كاسب لهم، وليس لهم قوة يستغنون بها، وهذا من رحمته [تعالى] بالعباد، الدالة على أنه تعالى أرحم بهم من الوالد بولده، فالله قد أوصى العباد، وفرض عليهم في أموالهم، الإحسان إلى من فقد آباؤهم ليصيروا كمن لم يفقد والديه، ولأن الجزاء من جنس العمل فمن رحم يتيم غيره، رُجِمَ يتيمه

﴿وَالْمَسَاكِينَ﴾ وهم الذين أسكنتهم الحاجة، وأذلهم الفقر فلهم حق على الأغنياء، بما يدفع مسكنتهم أو يخففها، بما يقدرن عليه، وبما يتيسر، ﴿وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ وهو الغريب المنقطع به في غير بلده، فحث الله عباده على إعطائه من المال، ما يعينه على سفره، لكونه مظنة الحاجة، وكثرة المصارف، فعلى من أنعم الله عليه بوطنه وراحته، وخوله من نعمته، أن يرحم أخاه الغريب، الذي بهذه الصفة، على حسب استطاعته، ولو بتزويده أو إعطائه آلة لسفره، أو دفع ما ينوبه من المظالم وغيرها.

﴿وَالسَّائِلِينَ﴾ أي: الذين تعرض لهم حاجة من الحوائج، توجب السؤال، كمن ابتلي بأرش جنائية، أو ضريبة عليه من ولاية الأمور، أو يسأل الناس لتعمير المصالح العامة، كالمساجد، والمدارس، والقناطر، ونحو ذلك، فهذا له حق وإن كان غنيا . ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ فيدخل فيه العتق والإعانة عليه، وبذل مال للمكاتب ليوفي سيده، وفداء الأسرى عند الكفار أو عند الظلمة.

﴿وَأَقَامِ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ﴾ قد تقدم مرارا، أن الله تعالى يقرن بين الصلاة والزكاة، لكونهما أفضل العبادات، وأكمل القربات، وعبادات قلبية، وبدنية، ومالية، وبهما يوزن الإيمان، ويعرف ما مع صاحبه من الإيقان.

﴿وَالْمُؤْفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا﴾ والعهد: هو الالتزام بإلزام الله أو إلزام العبد لنفسه. فدخل في ذلك حقوق الله كلها، لكون الله ألزم بها عباده والتزموها، ودخلوا تحت عهدها، ووجب عليهم أداؤها، وحقوق العباد، التي أوجبها الله عليهم، والحقوق التي التزمها العبد كالإيمان والندور، ونحو ذلك.

﴿وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ﴾ أي: الفقر، لأن الفقير يحتاج إلى الصبر من وجوه كثيرة، لكونه يحصل له من الآلام القلبية والبدنية المستمرة ما لا يحصل لغيره.

فإن تتعم الأغنياء بما لا يقدر عليه تألم، وإن جاع أو جاعت عياله تألم، وإن أكل طعاما غير موافق لهواه تألم، وإن عرى أو كاد تألم، وإن نظر إلى ما بين يديه وما يتوهمه من المستقبل الذي يستعد له تألم، وإن أصابه البرد الذي لا يقدر على دفعه تألم.

فكل هذه ونحوها، مصائب، يؤمر بالصبر عليها، والاحتساب، ورجاء الثواب من الله عليها.

﴿وَالضَّرَاءِ﴾ أي: المرض على اختلاف أنواعه، من حمى، وقروح، ورياح، ووجع عضو، حتى الضرس والإصبع ونحو ذلك، فإنه يحتاج إلى الصبر على ذلك؛ لأن

النفس تضعف، والبدن يألم، وذلك في غاية المشقة على النفوس، خصوصاً مع تطاول ذلك، فإنه يؤمر بالصبر، احتساباً لثواب الله [تعالى].

﴿وَحِينَئِذٍ نُبَأِى﴾ أي: وقت القتال للأعداء المأمور بقتالهم، لأن الجلال، يشق غاية المشقة على النفس، ويجزع الإنسان من القتل، أو الجراح أو الأسر، فاحتجج إلى الصبر في ذلك احتساباً، ورجاء لثواب الله [تعالى] الذي منه النصر والمعونة، التي وعدّها الصابرين.

أُولَئِكَ أَي: المتصفون بما ذكر من العقائد الحسنة، والأعمال التي هي آثار الإيمان، وبرهانه ونوره، والأخلاق التي هي جمال الإنسان وحقيقة الإنسانية، فأولئك هم ﴿الَّذِينَ صَدَقُوا﴾ في إيمانهم، لأن أعمالهم صدقت إيمانهم ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ لأنهم تركوا المحظور، وفعلوا المأمور؛ لأن هذه الأمور مشتملة على كل خصال الخير، تضمننا ولزوماً، لأن الوفاء بالعهد، يدخل فيه الدين كله، ولأن العبادات المنصوص عليها في هذه الآية أكبر العبادات، ومن قام بها، كان بما سواها أقوم، فهؤلاء هم الأبرار الصادقون المتقون.

وقد علم ما رتب الله على هذه الأمور الثلاثة، من الثواب الدنيوي والأخروي، مما لا يمكن تفصيله في [مثل] هذا الموضوع. (1).

(1) تفسير السعدي ( ص 83-85 ).

وهكذا بينت الآية أن العبرة الأساسية ليست بمجرد اتجاه الوجه في الصلاة ، ولكن العبرة بالتوجه الحقيقي لله بالقلب عن طريق اكتمال أركان الإيمان في نفس المسلم .

لذا كان من الواجب على الداعية أن يقدم الفرائض على السنن ، وفرض العين على فرض الكفاية ، وأن يقدم متعدى النفع على القاصر، وأن يقدم العمل الدائم على المنقطع ، وأن يعتبر مصلحة جماعة المسلمين ويقدمها على مصلحة الأفراد .

ومن هذا المنطلق نجد أن أبا الفرج بن الجوزي يعيب على هؤلاء الذين اختلطت عندهم الأولويات فيقول : رأيت كثيراً من الناس يتحرزون من رشاش النجاسة ، ولا يتحاشون عن الغيبة ، ويكثرون من الصدقة ، ولا يبالون بمعاملات الربا ، ويتهدجون بالليل ويؤخرون الفريضة عن الوقت ، في أشياء يطول عدها من حفظ فروع وتضييع أصول .. فإله الله في تضييع الأصول " (1).

ويشير الجاحظ إلى مراعاة الأولويات في المجال النظري فيقول : " ولا تلتمس الفروع إلا بعد إحكام الأصول ، ولا تنتظر في الطرف والغرائب ، وتؤثر رواية الملح والنوادر " (2).

(1) صيد الخاطر ( ص 156 ) .

(2) البرهان والعرجان ( ص 3 ) .

### القاعدة الثالثة: أولويات الدعوة والدعاة:

إن البدء في الدعوة بالأساسيات من دلائل فقه الدعوة ، وأن البدء بإصلاح العقيدة في قلوب المسلمين ، وبإنشائها في قلوب غير المسلمين لمن أهم الأولويات التي يجب البدء بها .

والعقيدة التي أعني البدء بها هي أركان الإيمان التي تربط الفرد بربه عز وجل، وليست تلك الفلسفات ، ودروب علم الكلام ومزالقه .

ويجب علينا في هذا الجانب أن نراعي الفرق الكبير بين العقيدة كأركان عامة يجب على كل مسلم الإحاطة بها ، ولا يقبل الخلاف عليها ، وبين شرح العلماء لهذه الأركان ، فشرح العلماء رؤية بشرية تحتمل الإصابة والخطأ ، وليس الكفر والإيمان .

ومن هنا ضل من نسب العقيدة إلى شخص بعينه ، أو شرح بعينه ، أو قسم الناس من ناحية العقيدة على حسب الرؤية الفكرية أو الدراسية .

ومن المعايير التي ينبغي الرجوع إليها أن نهتم بما اهتم به القرآن والسنة، فما اهتم به القرآن ، وكرره في سوره وآياته ، وأكده في أمره ونهيه ، ووعد وعيده ، يجب أن تكون له الأولوية وتقديم العناية في تفكيرنا ، وفي سلوكنا وفي تقويمنا وفي تقديرنا .

وذلك مثل الإيمان بالله تعالى ورسالاته وأنبيائه ، ومثل أصول العبادات وما فيها من ثواب وعقاب وجنة ونار ، أما ما اهتم به القرآن اهتماماً قليلاً نعطيهِ مثل ذلك القدر

من الاهتمام ، ولا نبالغ فيه ، وذلك لأن القرآن هو عمدة الملة وأصل الدين ، وينبوع الإسلام ، والسنة تأتي شارحة ومبينة.

قال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ

﴾<sup>(1)</sup>.

قال ابن سعدي: " وقوله: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى﴾ أصول الدين وفروعه، وفي أحكام الدارين وكل ما يحتاج إليه العباد، فهو مبين فيه أتم تبين بألفاظ واضحة ومعان جلية، حتى إنه تعالى يثني فيه الأمور الكبار التي يحتاج القلب لمرورها عليه كل وقت، وإعادتها في كل ساعة، ويعيدها ويبيدها بألفاظ مختلفة وأدلة متنوعة لتستقر في القلوب فتثمر من الخير والبر بحسب ثبوتها في القلب، وحتى إنه تعالى يجمع في اللفظ القليل الواضح معاني كثيرة يكون اللفظ لها كالقاعدة والأساس، واعتبر هذا بالآية التي بعد هذه الآية وما فيها من أنواع الأوامر والنواهي التي لا تحصى، فلما كان هذا القرآن تبياناً لكل شيء صار حجة الله على العباد كلهم. فانقطعت به حجة الظالمين وانتفع به المسلمون فصار هدى لهم يهتدون به إلى أمر دينهم ودنياهم، ورحمة ينالون به كل خير في الدنيا والآخرة. فالهدى ما نالوه به من علم نافع وعمل صالح.

والرحمة ما ترتب على ذلك من ثواب الدنيا والآخرة، كصلاح القلب وبره وطمأنينته، وتمام العقل الذي لا يتم إلا بتربيته على معانيه التي هي أجل المعاني وأعلاها، والأعمال

الكريمة والأخلاق الفاضلة، والرزق الواسع والنصر على الأعداء بالقول والفعل ونيل رضا الله تعالى وكرامته العظيمة التي لا يعلم ما فيها من النعيم المقيم إلا الرب الرحيم.<sup>(1)</sup>

وأعجب من أقوام ينشغلون بقضايا يعلنونها ويعبثون داخل إطارها آناء الليل وأطراف النهار ، ويعادون ، ويوالون عليها ، وربما يكفرون ويفسقون ، ويدعون عليها ، ثم انظر في القرآن الكريم فلا أجد له بها كثير اهتمام ، بل وربما لم يشر إليها من قريب ولا بعيد .

وانظر إلى هدي سيد الدعاة صلى الله عليه وسلم فلا أجد له فيها هدياً ، ولا في قائمة اهتماماته ، بل وربما لم يشر إليها النبي صلى الله عليه وسلم من قريب أو بعيد !!

لذا فالداعية يقدم ما قدمه القرآن والسنة ، ويهتم بما اهتم به القرآن والسنة ، ومن لم يهتد بالقرآن والسنة فأنى له أن يهتدى ، ومن لم يسلك طريق الكتاب والسنة فأنى له أن يصل ، وأنى له أن يؤثر ، وأنى له أن يبني أمة !!

وذلك أن القاعدة الأساسية المتفق عليها تقرر : أن الله لا يقبل النافلة حتى تؤدى الفريضة ، ويقول السلف : من شغله الفرض عن النفل فهو معذور ، ومن شغله النفل عن الفرض فهو مغرور .

(1) تفسير السعدي ( ص 447).

ولهذا أتعجب ممن يحرص على أداء السنن والنوافل ولا يضيع شيئاً منها ، ويحرص على ختم الصلاة والتسبيح والتحميد والتكبير والتهليل ، ومع هذا لا يؤدي الفرض كما ينبغي ، قد يتهاون في بعض الشروط ، أو في بعض الأركان !!

بل إنك ترى أحياناً من المتدينين من يحرصون على الحج في كل موسم ، وعلى العمرة في رمضان ، بل ربما يعتمر في العام أكثر من مرة ، وينفق في ذلك الكثير من المال ، ولكن مع هذا يماطل في الوفاء بديون عليه لعباد الله.

فإذا كانت الشهادة في سبيل الله - على ما لها من عظيم الفضل - لا تكفر أكل ديون الناس بالباطل ، فكيف بغير الشهادة من الأعمال ، وهي دونها يقيناً ؟

وهكذا فلا بد للداعية أن يكون على استيعاب كامل لفقه الأولويات حتى لا يكون عقبة من عقبات الدعوة إلى الله تعالى ، وحتى نعيد للأمة اهتماماتها الحقيقية ، ولنشغل بمعالى الأمور ونتعالى عن السفاسف وتوافه الأمور .

## الخاتمة:

- 1- تم تحرير وفهم مصطلح الثوابت والمتغيرات ، وربطه بفقهاء الدعوة ومجالاتها ، بحيث يكون الداعية على اطلاع عليه ، وتحريره في دعوته إلى الله تعالى.
- 2- إن معرفة التمييز بين الثوابت والمتغيرات في مسيرتنا الدعوية المعاصرة ، ليعتبر من أهم المهمات الدعوية وله الأولوية لحاجة الدعاة إليه ، لكي يواجهوا الواقع والتحديات الكبيرة التي تحيط بهم.
- 3- يجب على الداعية التفريق بين الثابت والمتغير بحسب معرفته بالأدلة الشرعية وعلى وفق فهم السلف الصالح.
- 4- عدم الاغترار بفتاوى بعض المعاصرين الذين يمارسون الخلط بين الثوابت والمتغيرات ، بل يردّ ما هم عليه بالحكمة والبصيرة.
- 5- لا بد من فقه الواقع الصحيح في تنزيل الفتاوى عليه وفقاً لضوابط فقه الثوابت والمتغيرات.
- 6- لا بد من معرفة الأسباب المعينة لمعرفة الثوابت الحقة والمتغيرات المباحة ووسائل ذلك ، ليحيى من حيّ عن بيّنة ويهلك من هلك عن بيّنة.
- 7- إنّ التمييز بين الثوابت والمتغيرات ، يساعدنا على حلّ كثير من خلافاتنا المعاصرة ، ويقربنا إلى الاجتماع ونبذ الفرقة المذمومة.

**النتائج:**

- 1- العلم بسبيل المؤمنين وسبيل المجرمين ، وذلك بالثبات على دين الله تعالى الحقّ جملة وتفصيلاً ، ومجانبة سبيل المجرمين جملة وتفصيلاً.
- 2- ممارسة الدعوة وتجديد متغيراتها ووسائلها لا ثوابتها وأصولها ، فإن هذه لا تخضع للمساومة ولا للمداهنة مطلقاً.
- 3- ضبط المسائل التي هي مسائل يصلح أن يُطلق عليها بالمتغيرات والعمل بها واعتبار القول الراجح فيها لا الضعيف ومن باب أولى ولا الشاذ.

**التوصيات:**

- 1- أوصي بزيادة البحث والاستقراء حول العلم بمعرفة الثوابت والمتغيرات في الفقه الإسلامي وأصوله عامة ، وفي فقه الدعوة إلى الله تعالى خاصة.
- 2- معرفة المستجدات الواقعة اليوم في حياتنا اليومية وبيان الموقف الصحيح منها ، والتفريق بين ما هو ثابت ، وما هو متغير.
- 3- الرجوع إلى الراسخين في العلم والمجامع المختصة في معرفة الثوابت والمتغيرات ، حتى لا يختلط الحق بالباطل.
- 4- متابعة كل جديد في حياة المسلمين ، وبيان الحكم الشرعي فيه ، من خلال معرفة الثوابت والمتغيرات ، حتى تنتزل الفتوى فيه تنزلاً حقيقياً.

## فهارس المصادر والمراجع:

- 1- القرآن الكريم.
- 2- أنوار البروق في أنواع الفروق للقرافي، عالم الكتب
- 3- تفسير السعدي. تحقيق عبد الرحمن بن معلا اللويحق ، مؤسسة الرسالة ، ط1، 1420هـ 200م
- 4- صحيح الإمام البخاري تحقيق محمد عبد الباقي.، المطبعة السلفية ، 1980
- 5- صحيح الإمام مسلم تحقيق محمد عبد الباقي. دار إحياء الكتب العربية
- 6- صيد الخاطر لأبي الفرج بن الجوزي. عناية حسن المساحي سويدان ، دار القلم، دمشق ط1، 2004م
- 7- شرح صحيح الإمام مسلم للنووي. دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط2، 1392هـ
- 8- موسوعة الكتيبات الإسلامية . المكتبة الشاملة.
- 9- لسان العرب لابن منظور. دار صادر ، بيروت ، ط3، 1414هـ
- 10- فتح الباري لابن حجر. دار المعرفة ، بيروت ، 1379هـ
- 11- فقه الدعوة إلى الله للدكتور علي عبد الحلیم محمود . دار القلم
- 12- فقه الدعوة في صحيح الإمام البخاري للقطاني. الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية ، ط1، 1421هـ



**Nexus of Digital Transformation and Organizational Performance  
through Innovation: A Conceptual Model**

Prepared by

Yaser Mohammad Al-Shyyab

[yaser.alsheyyab@orange.com](mailto:yaser.alsheyyab@orange.com)

[yaser.alsheyyab@gmail.com](mailto:yaser.alsheyyab@gmail.com)

**Abstract:**

It's universally acknowledged that in today's business landscape digital transformation encompasses the use of technology in both public and private sector entities and establishments. Its aim is to enhance operational efficiency and improve the quality of services offered to customers and the general public. Additionally, it entails harnessing technology to optimize workflows across all departments within the organization, thereby improving services and simplifying access to them, resulting in time and effort savings. Put simply, digital transformation aligns information technology with business strategies to boost operational efficiency in organizations and nations, creating an additional revenue stream and expediting the innovation process.

This study aims to review the theoretical literature on identifying Digital Transformation “DT” and its impact on the Organizational Performance “OP” and to examine the Mediating role of Innovation.

Ultimately, this research contributes to the existing body of knowledge by elucidating the intricate relationships between digital transformation, organizational performance, and innovation. The findings are anticipated to guide industry stakeholders, policymakers, and organizational leaders in navigating the complexities of the digital landscape and fostering sustainable growth in an era marked by continual technological evolution.

**Keywords:** Digital Transformation, Organizational Performance, and Innovation.

## 1. Introduction

Although the utilization of digital tools and technologies within organizations is not a novel occurrence, recent developments have seen a notable acceleration in their capabilities and widespread adoption by customers, employees, and organizations. For instance, mobile phones took approximately 13 years to achieve mass market penetration, whereas the internet accomplished this feat in less than seven years, and computer tablets are projected to achieve it in only four years. This swift and substantial advancement in technological evolution has significantly influenced the behaviors and consumption patterns of individuals and consumers, consequently deepening their impact on both organizations and individuals. Consequently, digital transformation signifies an upsurge in the utilization and integration of digital tools and technologies across various organizations, thereby fundamentally reshaping the internal and external operations and functions of these entities and institutions (Al-Hadi, 2018).

Several studies have investigated the individual impacts of Digital Transformation and Innovation on Organizational Performance, establishing a foundation for this study. However, a significant gap persists in the literature concerning the interconnected dynamics of Digital Transformation, Innovation, and their collective influence on Organizational Performance. Building on the existing body of research, this study proposes an integrated conceptual model that explores the interplay between Digital Transformation and Organizational Performance, with a focus on the mediating role of Innovation.

In the current era, organizations increasingly adopt digital transformation as a strategy to maintain competitiveness and secure longevity. This entails adopting cutting-edge technologies such as AI, IoT, blockchain, social media, and big data analytics. Digital transformation affects various facets of the organization, including stakeholders, culture, technology, business models, and finances. Additionally, it spawns novel business models and opportunities in burgeoning markets (Al-Allan, 2023).

Aliq (2022) affirms that the importance of digital transformation lies in its role as a fundamental element of the digital revolution leading us into the era of knowledge. The profound influence of these technologies has revolutionized global interactions, collaborations, and communications. Furthermore, the significance of digital transformation extends to its effects on societal dynamics and access to essential services like healthcare, education, and finance. It promotes social inclusion, widens employment opportunities, enhances community solidarity, reduces disparities, digitizes information, and empowers services to independently achieve their goals. Undoubtedly, the digital environment requires individuals who possess advanced skills in utilizing information and communication technology, workplace problem-solving, and linguistic communication. These capabilities enable individuals to effectively navigate changes in the business landscape and empower them to innovate and seize opportunities. Mastery of computer applications elevates performance benchmarks and enhances workforce productivity.

Chouaibi et al. (2022) explain that due to the increasing attention to digitalization, and its consequent potential agility and associated benefits, presently organizational agility can be achieved through the adoption of advanced technology, which impacts procedures and people, enhancing enterprise sensitivity, flexibility, and responsiveness. This, in turn, improves the quality of products, services, and ideas delivered, while reducing time to market. While disruptive technologies offer significant opportunities for enhancing organizational performance, overlooking the potential risks associated with this evolution may result in unpredictable outcomes for the business transition, including both positive and negative consequences.

Sarfraz et al. (2022) assure that the innovative capabilities translated into the Digital Transformation are a profound construct that provides powerful support to the firms' operations. Altogether, innovation capabilities have become the fundamental driving force ensuring the firms' performance.

## **2. Digital Transformation**

Ibtisam and Amal (2022) declare that digital transformation stands out as a crucial trend in both industry and the service sector, embodying a fundamental aspect of contemporary living. It represents a holistic initiative that touches upon an organization's internal functions and its approach to delivering services to the intended audience, aiming for enhanced efficiency and speed.

Omar (2021) defines digital transformation as the shift of companies towards a business framework leveraging digital technologies to innovate

products and services, introduce new revenue streams, and enhance the value of their offerings.

Digital transformation involves radical changes in an organization's vision, strategy, and business model to meet customer expectations. It requires breaking inertia and fostering flexibility and adaptability in organizational culture. This transformation brings profound change and advancements, affecting traditional business activities, culture, behavior, and individuals (Al-Allan, 2023).

As per Ibtisam and Amal (2022), digital transformation aids organizations, firms, and individuals in streamlining and maximizing efficiency and energy. Furthermore, it contributes to lowering costs, promoting creativity by introducing novel service delivery approaches compared to conventional methods, easing supervision and oversight for administrators, assisting commercial enterprises in broadening their customer reach, improving operational efficiency and structure, meeting customer and citizen demands, and enhancing the foundational metrics of technological infrastructure.

Omar (2021) lists the advantages of digital transformation as follows:

- Substantial reduction in costs and effort, enhancement of operational efficiency, and the streamlining of processes to improve service quality and simplify procedures for beneficiaries.
- Governments can relieve the ongoing pressure from citizens and beneficiaries by addressing the growing demands for government services attributed to factors such as population growth, rising living

standards, the quest for improved service quality, faster transactions, and the elimination of routine tasks and bureaucracy.

- Adapting to technological advancements and the accompanying knowledge revolution is imperative, as it warrants utilization across various life domains due to its benefits in numerous scientific applications.
- Digital transformation creates opportunities for offering innovative and creative services that go beyond traditional methods, aiding governmental institutions in expanding their reach to a wider audience of customers and the general public.
- Digital transformation plays a role in reducing, if not completely eliminating, corruption. Operating in a digital era where information is readily available to everyone minimizes opportunities for corruption to thrive.

As for the primary prerequisites of digital transformation, Ibtisam and Amal (2022) detail them as follows:

Firstly, the establishment of an appropriate strategic approach for digital transformation.

Secondly, comprehension of the existing operational mechanisms within the organization, evaluating the significance and efficacy of each.

Lastly, the provision of suitable training for all stakeholders to elucidate the correct methods for transformation, ensuring adherence to the appropriate approach through effective steps.

It is very imperative to refer to Al-Haddad and Ibrahim (2018) who identified that the process of digital transformation comprises the following three crucial stages:

Firstly: Determining the suitable strategy for digital transformation.

Secondly: Familiarizing oneself with the existing workflow mechanisms within the institution and evaluating the significance and efficiency of each.

Thirdly: Offering appropriate training to all stakeholders to elucidate the correct techniques for transformation and guarantee adherence to the suitable approach through efficient measures.

Hashki and Al-Harafsha (2023) introduce the following different approach in tackling the digital transformation by stating that digital transformation goes beyond mere employee use of technology and electronic applications in their work; it represents a deeper operational strategy. It encompasses the organization's utilization of technology to manage all operations and activities, streamline communication across administrative levels, and improve its capacity to deliver services/products securely in a technological or digital environment grounded in recognized electronic principles.

BOZINTAN et al. (2023) assure that the companies' digital transformations can be categorized into three types:

- Automation: Automation entails a company's use of digital technologies to either streamline its entire operations or enhance existing processes and activities without digital integration.

- Extension: refers to instances where digital technologies are employed to facilitate alternative business approaches that complement, rather than replace, current processes.
- Transformation: involves the digitization of business processes, revitalizing core methodologies.

Digital transformation, as outlined by Cantemir et al. (2023), encompasses three key areas: business processes, business models, and consumer behavior. Business process transformation involves automating research and development, production, and distribution processes. Meanwhile, business model transformation entails adapting traditional models to the digital landscape to offer virtual content to customers. Consequently, digital transformation necessitates a shift in organizational culture and the adoption of innovative business models.

Gonçalves et al. (2023) highlight that digital technologies play a crucial role in the digital transformation process, ensuring that projects align with the companies' business rules strategy, are propelled by individuals' technical skills, and are widely disseminated throughout the organization.

Al-Allan (2023) indicates that digitization and digital transformation are separate concepts. Digitization aims to streamline processes and cut costs using modern technologies, while digital transformation focuses on creating a customer-centered vision and digital strategy. Digital transformation typically includes digitized processes, but not all digitized processes represent digital transformation.

### 3. Organizational Performance

Abas Yas and Hassan (2022) state that Organizational performance entails the organization's capacity to generate profits, secure competitive advantages, and ensure long-term sustainability, contingent upon the implementation of organizational strategies and business plans. It assesses the functional elements indicative of the organization's efficiency and effectiveness.

Rahmoun et al. (2019) state that performance is demonstrated by the institution's levels of efficiency and effectiveness.

Alderawi (2017) declared that there is no one single definition of "performance" due to differing viewpoints and goals. Some emphasize a quantitative, tech-focused approach, while others see it as multidimensional, involving organizational, social, and economic factors. Restricting it to numbers alone is illogical. Understanding its theoretical and cognitive basis across components and domains is essential for clarity.

AL-Fakhry et al. (2022) consider that High-performance organizations excel in configuring their organizational capabilities to achieve sustainable high-quality products, market adaptability, employee retention, environmental consciousness, and fostering a positive work culture. They respond to market needs by bolstering internal capabilities, prioritizing human resources, and adapting to dynamic environments. Moreover, they embrace networking to enhance positive organizational dynamics.

Alderawi (2017) revealed that the performance of an organization represents the collective efforts of both management and employees within business frameworks. Traditional management strategies aim to achieve

exceptional performance through targeted guidelines and practices. Furthermore, organizational performance is vital, embodying all facets of management knowledge comprehensively.

According to Abas Yas and Hassan (2022), Organizational performance dimensions include:

- **Internal Processes:** Focus on meeting market demand by delivering promptly, providing high-quality products, and reducing production costs. Measured by customer service, product quality, and delivery reliability.
- **Financial Performance:** Vital for organizational success, measured by cash flow, return on investment, and net profit after taxes.
- **Customer Satisfaction:** Crucial for success, measured by meeting customer needs and focusing on quality.
- **Learning and Growth:** Assesses organizational learning and innovation, measured by the ability to develop new products, employee satisfaction, and continuous improvement efforts.

Rahmoun et al. (2019) divide the Types of performance into the following types:

### **3.1 Overall performance:**

The accomplishments stemming from the collaboration of all organizational elements, functions, and subsystems cannot be credited solely to any one component without the involvement of the others. This type of performance allows for examination of how the organization attains overarching objectives like sustainability, inclusivity, profitability, and growth.

The overall organization performance results from the interaction among these subsystems, according to some researchers who advocate for studying performance across different functional levels.

### **3.2 Partial performance:**

Performance is attained within the organization's subsystems and categorized based on various criteria, such as financial, operational, procurement, production, and marketing functions.

Karim and Najm (2017) identify the objectives of performance measurement to be as follows:

- Providing organizations with the necessary tools to plan performance activities and rely systematically on objective data.
- Recognizing deviations and diagnosing issues based on causality, followed by appropriate corrective actions.
- Conducting fair performance evaluations to incentivize and enhance human performance towards excellence.
- Using performance evaluation as a basis for internal sector comparisons within the organization and external comparisons with other public organizations in the same sector.

Aguilar-Rodríguez et al. (2021) assure that it is essential to integrate optimal performance with organizational culture, prompting organizations to foster investment in new technological foundations. Particularly in emerging nations, enhancing connectivity is imperative to narrow the competitive disparity in the productive sector and gain a stronger comparative edge against developed countries.

#### 4. Innovation

Khadija et al. (2022) introduce the following definition of innovation: innovation is a structured approach to creating valuable products and services tailored to consumer needs and desires. It serves as a strategic tool for tackling the challenges of dynamic market competition.

Bakhit and Arbab (2022) consider that innovation, as a broad concept, encompasses all that is new and distinctive, setting an institution apart from others, aiding in competitive positioning and performance enhancement. This extends to innovations in products, administration, finance, marketing, or production methods (Al-Jayashi, 2003). Ultimately, the core of business lies in innovation, and companies that innovate effectively are bound to succeed.

Al-Imarah and Abdul Hussain (2023) define service innovation as the introduction of novel service experiences or solutions, including new service concepts, customer interactions, value systems/partnerships, revenue models, and delivery systems for organizational or technological services. Service innovation involves either creating new value propositions or improving existing ones, underlining the significance of a precise, detailed qualitative approach to developing and shaping value propositions.

Qubbaja and Jaradat (2020) introduce the difference between invention, innovation, and Discovery by stating that invention involves generating new ideas, whereas innovation entails converting an idea into a new product, process, or service. Discovery, in turn, entails uncovering natural phenomena or elucidating manufacturing and utilization processes, essentially revealing previously unknown aspects. For instance, Newton's observation of an apple

falling from a tree contributed to the discovery of gravity. Similarly, Louis Pasteur's identification of germs revealed a natural phenomenon previously unknown until scientific comprehension.

The significance of innovation, as articulated by Khadija et al. (2022) encompasses:

- Cultivating intellectual skills through collaborative endeavors like brainstorming sessions.
- Enhancing decision-making quality to effectively tackle organizational challenges across various domains.
- Streamlining product launch times to set the organization apart.
- Elevating product quality and competitiveness.
- Pioneering modern approaches to expand market share.
- Bolstering institutional image and reputation among stakeholders.
- Yielding material benefits for both the organization and individuals.
- Optimizing ROI, fostering growth, and ensuring sustainability to meet competitive demands.

Qubbaja and Jaradat (2020) classify the stages of innovation to be as follows:

- **Idea Generation:** During the Idea Generation stage, ideas are fostered by promoting the exchange of fresh information among individuals via communication channels, thereby enabling the organization to access this information through diverse methods and techniques.

- Progressing from Concept to Project: The conversion of novel ideas into projects occurs through crafting an operational blueprint delineating the innovation type utilized and the scope of its application.
- Project Execution: This phase encompasses a sequence of actions carried out by the organization. It commences with the creation of a prototype product to verify the preparedness of new production techniques, essential resources, and the expertise of skilled labor in adopting the new technology.

Sufyan and Yassin (2018) clarify that institutions engage in innovation for the following various purposes:

- To stand out in markets
- To attain growth and ensure longevity.
- To boost productivity, marketing efforts, and ongoing development across all fronts.

## **5. Development of Hypotheses and Conceptual Model**

This section attempts to investigate the relationships between the variables examined by the current study pursuant to how the researchers had dealt with in their previous studies. This is on the one hand; and on the other hand, this part of the study explores and sheds the light indirectly on the extent of closeness of those relations that had been tackled and studied in the previous researches to the ones that the current study deals with knowing that there is a lack of researches that have covered the relationships between these three variables and this is considered an advantage of this study over previous studies in that there were no previous studies that directly linked the variables

dealt with in this study, except for the studies obtained by the researcher within the limits of his knowledge.

This study aims at investigating the relationship between the Digital Transformation's and Organizational Performance by emphasizing the mediating impact of the Innovation on this relationship. This section presents the hypotheses development and conceptual model.

This conceptual model and the accompanying hypotheses aim to provide a theoretical framework that captures the interplay between Digital Transformation, Innovation, and Organizational Performance. By drawing on the insights gleaned from diverse literature sources, the study seeks to offer a comprehensive understanding of the proposed relationships while indirectly assessing the proximity of these relations to those explored in previous research.

### **5.1 Digital Transformation and Organizational Performance:**

Chouaibi et al (2022) have highlighted a statistically significant positive correlation between digital transformation (independent variable) and organizational performance (dependent variable), with three control variables being statistically significant. The analysis findings align with previous studies, particularly echoing the observations made by Manyika et al. (2015) who had pointed out a significant connection between digitalization and enhanced organizational performance. The research of Shiguang et al. (2023) demonstrates that enterprise digital transformation positively impacts corporate performance, especially for non-state-owned firms and companies in service industries. Additionally, digital transformation contributes to

enhanced corporate performance by improving employee efficiency. Moreover, enterprise digital transformation has a particularly pronounced positive impact on corporate performance for non-state-owned companies and firms in service industries.

Mubarak et al. (2019) investigated the impact of Digital Transformation, encompassing big data, Cyber Physical Systems (CPS), Internet of Things (IoT), and interoperability, on the performance of SMEs in Pakistan. The study confirmed the significant positive influence of big data, Cyber Physical Systems, and interoperability on SME performance. It underscores the increasing importance of adopting and leveraging modern technologies for businesses, given their vulnerability to the effects of innovation. These advanced technologies are reshaping entire business models, resulting in cost reductions, productivity gains, and added value to products, thus bridging existing gaps in Pakistani SMEs.

The results of the study of Nguyen Phong Nguyen & Tu Thanh Hoai (2022) contribute to existing literature in several ways. Firstly, they enhance the understanding of how digital transformation impacts environmental performance. While previous research has primarily focused on using technology to enhance productivity or predict waste-related issues, this study highlights the critical role of digital transformation in environmental management. This nuanced perspective provides valuable insights into the relationship between digital transformation and environmental performance, expanding the scope of existing literature in this area.

Elsaman et al. (2023) revealed that delayed implementation of digital mechanisms has a detrimental effect on both business and financial performance. Additionally, increased transparency requirements impose additional burdens on SMEs, compounded by a lack of employee training, further hindering the adoption of innovation and digital transformation. These factors collectively contribute to the challenges faced in the studied process. To adapt to the impact of digital technology and ensure stable development, Group A, a traditional household appliance manufacturer, has undertaken digital transformation. This is accomplished by the article of Tang and Yang (2022) which explores Group A's digital transformation path, mechanisms, and its impact on performance. Four main reasons drove Group A's digital transformation: meeting the demands of the digital economy era, aligning with national policies, enhancing core competitiveness, reducing product costs, and addressing diverse customer needs. The transformation has positively impacted enterprise performance. Through a comparative analysis using the balanced scorecard framework, this article evaluates Group A's performance before and after digital transformation. Results indicate improved profitability, operational efficiency, growth capacity, and sustained industry leadership since the inception of digital transformation in 2012. This goes in line with the findings of Ferreira et al. (2018) which suggests that being digitally inclined is essential for survival and presents an entrepreneurial opportunity to enhance innovation and performance within the company. With rapid digitalization spanning various industries,

entrepreneurial prospects are increasingly intertwined with digital technologies.

Drawing from a dataset of 210 Chinese manufacturing firms, the research conducted by Xu et al. (2023) examines how digital transformation impacts eco-innovation and sustainable performance. The study yields three key findings: Firstly, digital transformation, encompassing digital capability and strategy, fosters eco-innovation, spanning eco-process, eco-product, and eco-management innovation. Secondly, eco-process, eco-product, and eco-management innovation contribute to improved sustainable performance.

The investigation's findings of Chouaibi et al. (2022) have validated the proposed correlation, indicating a positive relationship between organizational performance and digital transformation. Consequently, there is a need to implement suitable risk management practices. The adoption of digital transformation has led to substantial alterations in business procedures, with resulting agility emerging as a pivotal determinant of competitiveness and innovation. Organizational agility, particularly in the context of integrating disruptive digital solutions, is anticipated to play a crucial role.

Based on the aforementioned discussion, the researcher can suggest the following proposition:

**The First Main Hypothesis: H<sub>01</sub>: Digital Transformation positively affects Organizational performance.**

### **5.2 Digital Transformation and Innovation:**

Building on the work of Dou and Gao (2023), it is hypothesized that the adoption of digital transformation (DT) strategies by corporations can significantly enhance Global Technological Innovation (GTI), a relationship confirmed through rigorous robustness and endogeneity tests. Additionally, the impact of DT on GTI exhibits variations across corporate, industry, and regional levels.

Moreover, Sarfraz et al. (2022) concluded that the digital transformation strategy dramatically overhauls the innovation capabilities of the firms and influences the firm's corporate culture, ultimately leading to the attainment of positive ecological outcomes.

The findings of the study of Zhao and Fang (2023) indicate that digital transformation significantly promotes green innovation performance in both local and spatially connected regions, with this impact facilitated by advancements in green technology processes and financial development. Furthermore, digital transformation demonstrates a nonlinear spatial spillover effect on green innovation performance.

Similarly, Hou et al. (2023) concluded that digital transformation in the manufacturing industry significantly boosts innovation in low-carbon technologies, serving as a key driver for advancing such innovations.

Wu, S., and Li, Y. (2023) highlighted that digital transformation contributes to enhancing the level of green innovation.

Accordingly, the researchers can formulate the following proposition:

**The Second Main Hypothesis: H<sub>02</sub>: Digital Transformation positively affects Innovation.**

### **5.3 Innovation and Organizational performance:**

Ren et al. (2023) have highlighted that when a firm increases its level of innovation, its performance also improves. In summary, this study emphasizes the significance of integrating innovation and intellectual capital to attain competitive advantages and sustainable profitability for firms.

This is actually aligned with the findings of Sarfraz et al. (2022) which can be summarized as follows: in its entirety, innovation prowess stands as the cornerstone empowering organizational performance and that the innovative capabilities embedded within Digital Transformation constitute a profound framework that offers robust assistance to firms' operations. Hence, in the contemporary era of groundbreaking advancements, innovation capabilities stand as the key factor that harmonizes the economic performance of firms with their ecological performance. Yet, the innovation resources of firms play a critical role in their overall performance.

The findings of Quelhas (2022) have revealed a positive relationship between innovation and the financial performance as well as the export intensity of firms originating from emerging economies.

Luna-Arocas (2023) indicates the key value that innovation has in its relationship with performance in organizations.

Therefore, this study has developed the following hypothesis to explore the relationship between Innovation and Organizational performance:

**The Third Main Hypothesis: H<sub>03</sub>: Innovation positively affects Organizational performance.**

#### **5.4 Innovation as a Mediator:**

In light of the findings of the study of Cuevas-Vargas et al. (2022), innovation plays a crucial mediating role in the link between capital structure and firm performance. To enhance firm performance, SMEs should prioritize increasing their innovation efforts. Hence, decision-makers should focus on reinvesting profits to elevate innovation levels and subsequently improve firm performance.

Wu and Li (2023) declare that green innovation acts as a mediator in the connection between digital transformation and ESG performance, meaning that digital transformation can boost ESG performance by fostering green innovation.

In alignment with Dodgson et al. (2017) and Tidd and Bessant (2018), this hypothesis suggests that Innovation mediates the relationship between Digital Transformation and Organizational Performance. It postulates that the positive impact of Digital Transformation on Organizational Performance is, in part, channeled through the fostering of innovative practices within the organization.

Sarfraz et al. (2022) highlight that innovation capacity acts as a mediator in the correlation between digital transformation strategy and environmental performance.

Yet based on the above Second and Third Main Hypotheses, the current study can build the Fourth Hypothesis that emphasizes the mediating impact of Innovation as follows:

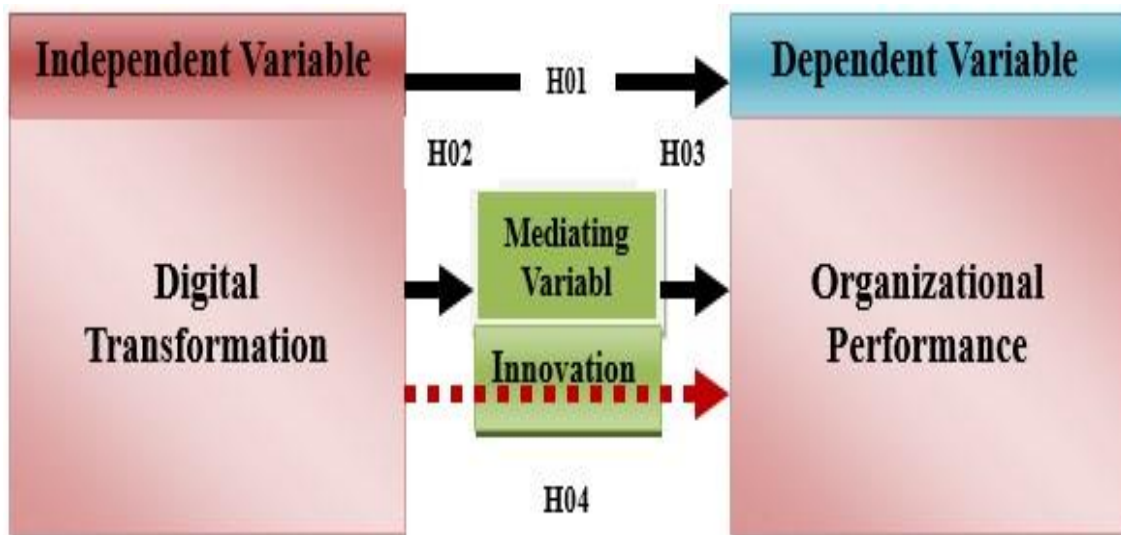
**The Fourth Main Hypothesis: H<sub>04</sub>: Digital Transformation positively affects Organizational performance through Innovation.**

### 6. Model of the Study

The conceptual model presented in Figure (1-1) indicates the study model, and it clarifies the potential relationship between the Digital Transformation and Organizational Performance which includes the model's variables. More specifically, this model conceptualized the impact of Digital Transformation on Organizational Performance. In addition, the model proposes the mediating role of Innovation in the relationship between the Digital Transformation and Organizational Performance.

**Figure No. (1-1)**

*The model of the study*



Source: developed by the researcher based on the following sources:

**The independent variable:** The researcher has relied on the following references: (Ibtisam & Amal, 2022; Omar, 2021; BOZINTAN et al., 2023; Hashki & Al-Harafsha, 2023; Al-Allan, 2023).

**The dependent variable:** The researcher has relied on the following references: (Abas Yas & Hassan, 2022; Alderawi, 2017; AL-Fakhry et al., 2022; Alderawi, 2017; Rahmoun et al., 2019)

**The mediating variable:** The researcher has relied on the following references: (Khadija et al., 2022; Bakhit & Arbab, 2022; Al-Imarah & Abdul Hussain, 2023; Qubbaja & Jaradat, 2020; Sufyan & Yassin, 2018).

## 7. Conclusion:

The literature review illuminates the interconnectedness of Digital Transformation, Organizational Performance, and Innovation. It establishes a foundation for the proposed conceptual model, suggesting that organizations embracing Digital Transformation are likely to witness improvements in Organizational Performance, mediated by the fostering of innovative practices. The studies cited underscore the dynamic nature of these relationships, emphasizing the need for organizations to navigate the digital landscape strategically to optimize their performance outcomes.

## 8. Future Studies

### 8.1 Cross-Industry Comparative Analysis:

Explore the impact of Digital Transformation on Organizational Performance and Innovation across various industries. Investigate whether the nature and strength of these relationships vary significantly in sectors such as healthcare, finance, manufacturing, and technology. This comparative

analysis could provide insights into industry-specific challenges and opportunities in the context of Digital Transformation.

### **8.2 Cultural and Regional Contexts:**

Delve deeper into the influence of cultural and regional factors on the relationships between Digital Transformation, Organizational Performance, and Innovation. Investigate how organizational cultures and contextual nuances in different regions, especially within the Arabic context, shape the implementation and outcomes of digital initiatives.

### **8.3 Employee and Stakeholder Perspectives:**

Explore the impact of Digital Transformation on employees and various stakeholders within organizations. Investigate how changes in organizational processes and the introduction of digital technologies influence employee engagement, satisfaction, and innovation. Additionally, consider the perspectives of external stakeholders, such as customers and partners, to gauge the broader impact of Digital Transformation.

### **8.4 Impact of Leadership Styles:**

Investigate the role of leadership styles in shaping the outcomes of Digital Transformation. Explore how different leadership approaches influence the implementation of digital initiatives, organizational culture, and, subsequently, innovation and performance. This research could provide valuable insights for organizational leaders seeking to guide their teams through the complexities of Digital Transformation.

## References

- Aguilar-Rodríguez, I. E., Bernal-Torres, C. A., Aldana-Bernal, J. C., Acosta-Aguinaga, A. G., Artieda-Cajilema, C. H., & Chalá, P. (2021). Relationship between social culture, Industry 4.0, and organizational performance in the context of emerging economies. *Journal of Industrial Engineering and Management*.
- Al-Alwan, J. A. (2023). Organizational Leadership in the Digital Transformation Era: An Exploratory Study. *Journal of University of Sharjah for Humanities and Social Sciences*, 20(1).
- Al-Deirawi, A. H. (2017). *The impact of strategic planning on organizational performance: IUGJEBS. Entrepreneurship of Organizations as a Mediating Variable* (An applied study on non-profit organizations operating in the Gaza Strip), 25(3), 76-98. ISSN 2410-5198.
- Al-Emara, A. A. H., & Al-Hussein, N. A. (2023). Elements of worthy leadership and their role in supporting service innovation: An applied study in the colleges of the University of Kufa. *Journal of Kufa Studies Center*, 68(2), 1-34.
- Al-Hadi, M. M. (2018). The Digital Revolution: Digital Transformation and New Business Models. *Egyptian Computer and Information Technology Journal*, Issue 21, 9-23.
- Aliq, M. M. M. (2022). Digital Transformation and Empowering Emerging Non-Profit Organizations to Achieve Their Goals. *Research in Social and Developmental Social Services Journal*, 3(1), 253-296.
- Amal, W., & Abtsam, Q. (2022). Digital Transformation in Algeria: Prospects & Challenges. *Al Bashaer Economic Journal*, 8(1).
- Bakhit, A. B. I., & Arbab, A. T. M. (2022). The moderating role of innovation in the relationship between behavioral market orientation and strategic flexibility. *Al-Bahith Journal*, 22.
- Bozintan, A. G., Crişan, E. L., & Pinco, O. (2023). *The Impact of Digital Transformation on Strategic Management*. The Annals of the University of Oradea, 32(1), 647-657.
- Cantemir, Gabriel & Dorin (2023). Drivers of Digital Transformation and Their Impact on Organizational Management. *Studies in Business and Economics*, 18(1), 149-170.
- Chen, P., & Kim, S. (2023). *The impact of digital transformation on*

- innovation performance: The mediating role of innovation factors.* Heliyon, 9(3).
- Chouaibi, S., Festa, G., Quaglia, R., & Rossi, M. (2022). The risky impact of digital transformation on organizational performance: Evidence from Tunisia. *Technological Forecasting and Social Change*, 178, 121571.
- Dou, Q., & Gao, X. (2023). How does the digital transformation of corporates affect green technology innovation? An empirical study from the perspective of asymmetric effects and structural breakpoints. *Journal of Cleaner Production*, 428, 139245.
- Elsaman, H. A., Aldabbagh, T., Said, D. S., Kousihan, S., & Japos, G. V. (2023). *Do the innovation and digital transformation strategies induce SME performances in the new normal era?* Structural & confirmatory analysis models. *Acta Innovations*, 47, 41-55.
- Ferreira, J. J. M., Fernandes, C. I., & Ferreira, F. A. F. (2019). To be or not to be digital, that is the question: Firm innovation and performance. *Journal of Business Research*, 101, 583-590.
- Gonçalves, M. L. A., Penha, R., Silva, L. F., Martens, C. D. P., & Silva, V. F. (2023). *The relationship between project management and digital transformation: A systematic literature review.* RAM. Revista de Administração Mackenzie, 24, eRAMR230075.
- Hamdouni, R., Belkhadem, B., & Saffer, K. (2020). The impact of organizational change on the degree of innovation in the presence of knowledge management as a mediator: A study of a set of public and private companies. *Al-Bashaer Al-Eqtisadiya Journal*, 8(3).
- Hou, J., Bai, W., Zhang, S., & Yang, X. (2023). How Does Digital Transformation Promote Low-Carbon Technology Innovation? The Case of Chinese Manufacturing Companies. *Polish Journal of Environmental Studies*, 32(4), 3145-3159.
- Ibrahim, M. M., & El-Haddad, B. M. (2018). Business Enterprises and Digital Transformation. *Egyptian Computer and Information Technology Journal*, 21, 24-31.
- Khmeil Hashki, A. M., & Arja Al-Harafsha, M. A. (2023). The Impact of Digital Transformation Requirements on Enhancing Total Quality Management in the Jordanian Ministry of Health. *Journal of Arab University of Amman for Research*, 8(1).
- Luna-Arocas, R. (2023). The key role played by innovation in the talent

- management and organizational performance relationship. *Employee Relations: The International Journal*, 45(6), 1347-1370.
- Maysar Fathi, Y., Abdullah Al-Fakhri, N., Allo, H. R., & Ramadan Alu, H. (2022). The role of artificial intelligence in improving the performance of Iraqi organizations based on knowledge bases: A field study in Nineveh. *Baghdad College of Economics Journal*, 68.
- Mimouni, Y., & Boukhtai, S. (2018). The role of innovation in the development of small and medium-sized enterprises: A study of the Canadian experience. *Finance and Business Economics Review*, 2(3), 73-88.
- Mubarak, M. F., Shaikh, F. A., Mubarik, M., Samo, K. A., & Mastoi, S. (2019). The impact of digital transformation on business performance: A study of Pakistani SMEs. *Engineering Technology & Applied Science Research*, 9(6), 5056-5061.
- Najm, N. A., & Kareem, K. S. (2017). The role of e-government in improving organizational performance indicators: A prospective study of the opinions of a sample of employees in the Directorate of the Municipality of Kirkuk. *University of Anbar Journal of Economic and Administrative Sciences*, 9(17).
- Nguyen Phong Nguyen & Tu Thanh Hoai (2022). *The impacts of digital transformation on data-based ethical decision-making and environmental performance in Vietnamese manufacturing firms: The moderating role of organizational mindfulness*. *Cogent Business & Management*, 9(1), 2101315. DOI: 10.1080/23311975.2022.2101315.
- Omar, A. A. H. A., (2021). The Digital Transformation of Government and its Role in Achieving the Sustainable Development Goals: Egypt as a Model. *Al-Zaytoonah University of Jordan Journal for Legal Studies*, 2(3).
- Qubbaja, A. A. A., & Jaradat, N. M. S. (2020). The effect of innovation in achieving the competitive advantage in the industrial companies operating in Hebron governorate. *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences*, 4(5), 21-40.
- Quelhas, F. D. C. (2022). *The effect of innovation on the financial performance and export intensity of firms in emerging countries*. *Revista de Administração da UFSM*, 14, 1259-1279.
- Ren, C., Ting, I. W. K., Kweh, Q. L., & Zhang, C. (2023). Innovation and

- firm performance: The moderating role of intellectual capital among Chinese companies. *Asian Academy of Management Journal of Accounting and Finance*, 19(1), 155–180.
- Sabti, W. A., Taqrart, Y., & Rahmoun, R. (2019). Organizational learning and its impact on improving the performance of organizations. *Journal of Techniques*, 3(3), 518.
- Sarfraz, M., Zhixiao, Y. E., Dragan, F., Ivascu, L., & Artene, A. (2022). Digital Transformation Strategy and Environmental Performance: A Case Study. *International Journal of Computers, Communications & Control*, 17(6).
- Shiguang, Li., Zheng, Y., & Tian, Y. (2023). Digital transformation and corporate performance: Evidence from China. *China Economic Journal*, 16(3), 312-334.
- Tang, W., & Yang, S. (2022). Digital Transformation and Firm Performance in the Context of Sustainability: Mediating Effects Based on Behavioral Integration. *Journal of Environmental and Public Health*, 2022.
- Wu, S., & Li, Y. (2023). *A Study on the Impact of Digital Transformation on Corporate ESG Performance: The Mediating Role of Green Innovation*. *Sustainability*, 15(8), 6568.
- Xu, J., Yu, Y., Zhang, M., & Zhang, J. Z. (2023). Impacts of digital transformation on eco-innovation and sustainable performance: Evidence from Chinese manufacturing companies. *Journal of Cleaner Production*, 393, 136278.
- Yas, W. A., & Hassan, S. B. (2022). The Effect of Strategic Flexibility on Organization Performance: The Mediating Role of Supply Chain Agility. *Journal of Techniques*, 4(4), 180-190. ISSN: 2708-8383.
- Zhao, Y., & Fang, W. (2023). *How does digital transformation affect green innovation performance?* Evidence from China. *Technology Analysis & Strategic Management*, 1-16.



## الضبط الإداري بين واجب حفظ النظام وضرورة حماية الحقوق

الدكتور: أبوبكر العم

Dr: Aboubkrine El am

الجنسية: موريتانيا

تعريف:

مختص في القانون العام، حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة الحسن الأول المغربية، يعمل باحثاً مقيماً في المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

**ملخص:**

انطلقت الدراسة من إشكالية جوهرية بشأن سبل التوفيق بين حماية حقوق الأفراد من جهة، وحفظ النظام العام من جهة أخرى، في ظل ما تتمتع به الإدارة من صلاحيات واسعة بموجب سلطات الضبط الإداري، وبشكل خاص في الظروف الاستثنائية، على نحو قد يشكل تهديدا لحقوق وحرريات الأفراد، ويقوض أسس دولة الحق والقانون. ولمعالجة الإشكالية تم البحث في الحدود التي يجب على الإدارة عدم تجاوزها في سياق القيام بوظيفتها الضبطية، والدور الذي يؤديه القضاء بهذا الخصوص.

وجدت الدراسة أن دور القضاء الإداري يتسع في رقابة الأعمال الضبطية التي يتم اتخاذها في الظروف العادية والتي تكون محكومة بمبدأ المشروعية بشكل صارم، أمام أعمال الضبط الإداري في الظروف الاستثنائية فيتسع بخصوص مبدأ المشروعية وتخضع لرقابة أقل صرامة، رغم أنها تشتمل عادة على مساس أكبر بحقوق الأفراد وهو ما يفرض تكثيف الرقابة عليها، لكن الذي يحصل هو العكس حيث تضيق الرقابة كلما اتسعت السلطات الضبطية التي تمتلكها الإدارة، ويجد ذلك مبرره في خطورة الظروف التي تعمل فيه السلطات في تلك الحالة.

وخلص الباحث إلى ضرورة إحاطة سلطات الضبط الإداري في جميع الحالات بشروط صارمة، كحل توفيقى وسطي لإشكالية التعارض بين واجب حماية حقوق الأفراد، وضرورة حفظ النظام العام وكيان الدولة، ويكون ذلك عبر الاعتراف للإدارة بالصلاحيات اللازمة من أجل القيام بدورها في حفظ النظام على أكمل وجه، وفي الوقت نفسه تتم إحاطة كل سلطاتها وممارساتها بضمانات جدية تجعل بالإمكان التأكد من صون وحماية الحقوق والحرريات الفردية، على نحو يمكن التأكد منه ويكرس مبادئ دولة الحق والقانون.

**Abstract:**

The study began with a fundamental challenge regarding the reconciliation between protecting individual rights on one hand and preserving public order on the other, given the extensive powers held by the administration under administrative control authorities, especially in exceptional circumstances. This may pose a threat to the rights and freedoms of individuals, and undermine the principles of a state based on justice and the rule of law. In addressing this challenge, the study examined the limits that the administration should not exceed in the context of performing its regulatory function, and the role played by the judiciary in this regard.

The study found that the role of administrative justice expands in overseeing regulatory actions taken in normal circumstances, governed by the principle of legality strictly. In contrast, in exceptional circumstances, the oversight widens regarding the principle of legality and is subject to less strict scrutiny, despite usually involving greater infringement on individual rights. This necessitates intensifying scrutiny in such cases. Paradoxically, as the regulatory powers of the administration expand, the oversight tends to narrow, justified by the perceived danger of the circumstances in which the authorities operate.

The researcher concluded the necessity of imposing strict conditions on administrative control authorities in all cases, as a moderate solution to the conflict between the duty to protect individual rights and the necessity of preserving public order and the state. This is achieved by recognizing the administration's necessary powers to fulfill its role in preserving order effectively, while simultaneously ensuring that all its authorities and practices are surrounded by serious guarantees to verify the preservation and protection of individual rights and freedoms. This approach aligns with the principles of a state based on justice and the rule of law.

## مقدمة:

يقصد بالضبط الإداري مجموعة التدابير التي تتخذها السلطات العمومية وهي تقوم بواجبها في حفظ النظام العام، والحيلولة دون أي تهديد يطل أحد عناصره الثلاثة التي هي الأمن العام والسكينة العامة والصحة العامة، فأى خطر يحتمل أن يمس أحد هذه العناصر يقع على عاتق الجهات المختصة في الدولة التصدي له من خلال آليات وأدوات وسلطات الضبط الإداري، ولو أدى ذلك إلى تقييد الحريات العامة أو الخاصة في إطار القوانين المعمول بها؛ لأن الحرية لا يمكن أن تمارس دون ضوابط وإلا انقلبت إلى فوضى، ويجب أن تكون ممارستها في حدود احترام حريات الآخرين وعدم التعدي على حقوقهم ومصالحهم، فضلا عن أنها ينبغي أن تكون مضبوطة بالمصلحة العامة وعدم المساس بالنظام العام.

تقديم تعريف جامع مانع للضبط الإداري أمر من الصعوبة بمكان، بسبب مرونة ونسبية النظام العام الذي تهدف السلطات الضبطية في الأساس إلى حمايته، ونظرا لأن ما يعد نظاما عاما في مجتمع ما قد لا يكون كذلك في مجتمع آخر، وما يعد نظاما عاما اليوم في دولة ما قد يكون في وقت آخر لا يندرج ضمن مشمولات هذا الباب في الدولة نفسها، كما أن فكرة الضبط الإداري في ذاتها ينظر إليها أحيانا من منظور شكلي، فيقال إن المقصود بها هي مجموعة الهيئات المكلفة بحفظ الأمن العام، وتارة ينظر إليها من منظور موضوعي، وحينها يتم التركيز على النشاطات التي تمارسها تلك الهيئات والصلاحيات التي تمتلكها للقيام بما أنيط بها من مهمات.

مع الصعوبات التي تعترض التعريف اجتهد فقهاء القانون الإداري وقاموا بوضع عدة تعريفات لهذا المصطلح، يمكن القول إنها جميعاً تدور حول فكرة أنه يتضمن قيام السلطات العامة بوضع مجموعة من الترتيبات والإجراءات تمس حقوق وحرّيات الأفراد، في سبيل الحفاظ على النظام العام. كما ميز بعض الفقهاء بين المفهوم العام للضبط الإداري والمفهوم الخاص، فالمفهوم العام ينصب على حماية النظام العام بجميع عناصره، أما المفهوم الخاص فالمقصود به تلك السلطات التي تمنح لهيئة معينة من أجل حفظ عنصر معين من عناصر النظام العام دون غيره.

سلطات الضبط بهذا المفهوم تثير إشكالاً جوهرياً بشأن سبل التوفيق بين حماية حقوق الأفراد وحفظ النظام العام، حيث تتمتع الإدارة بموجب تلك السلطات بصلاحيات واسعة، حتى تتمكن من حفظ النظام العام وكيان الدولة، وهي صلاحيات تتسع بشكل أكبر في الظروف الاستثنائية على نحو قد يشكل تهديداً لحقوق وحرّيات الأفراد، ويقوض أسس دولة الحق والقانون. لمعالجة هذه الإشكالية سنتناول بالبحث والدراسة الحدود التي يجب على الإدارة عدم تجاوزها في سياق القيام بوظيفتها الضبطية، والدور الذي يؤديه القضاء بهذا الخصوص، وذلك عبر بحثين؛ يتناول الأول منهما حدود الضبط في الظروف العادية، فيما يبحث الثاني حدود الضبط في الظروف الاستثنائية.

### المبحث الأول: الضبط في الحالات العادية

تتميز وظيفة الضبط الإداري بصلتها اللصيقة مع الحقوق والحريات الفردية، نظراً لأن الإدارة تستخدم في إطارها مروحة واسعة من الإجراءات والتدابير التي تمس الأشخاص وتؤثر على حقوقهم الأساسية وتقيّد حرياتهم المكفولة بالقوانين والنظم المعمول بها، بما في ذلك أنها تستخدم الإجراءات الجبرية، وتقوم بتسخير القوة العامة لأداء مهامها، من هنا كان لا بد من رسم حدود معينة لسلطات الإدارة، وإخضاعها لرقابة القضاء من أجل التأكد من عدم انحرافها عن الغرض الذي وضعت من أجله وهو حماية النظام العام وتحقيق المصلحة العامة، ومن جهة أخرى التأكد من عدم التعسف في استخدامها، وأنها لا تتطوي على أي تصرف يمثل اعتداء على حريات الأفراد وحقوقهم المكفولة.

يتشدد القضاء الإداري في فحص مدى احترام السلطة التنفيذية لمبدأ المشروعية وهي تمارس سلطة الضبط الإداري في الظروف العادية مقارنة بالظروف الاستثنائية<sup>1</sup>، فيطالبها باحترام المشروعية بشكل صارم عند إصدار القرارات الضبطية، أي أن يكون القرار مؤصلاً من الناحية القانونية ومنسجماً مع النصوص والنظم السارية في الدولة، والتأكد من توفر جميع شروط صحة القرار الإداري فيه، بمعنى أن يكون صادراً عن

الهوامش:

<sup>1</sup> عبد الغني بسيوني، القضاء الإداري، دار المعارف، الإسكندرية، 1997، ص 282.

السلطة المختصة بإصداره موضوعا ومكانا وزمانا، وأن يراعي الشكليات والإجراءات التي تحددها القوانين ذات الصلة، وأن لا يصدر مخالفا للقوانين والأنظمة.

الإدارة وهي تمارس سلطات الضبط الإداري تكون ملزمة بتحقيق الأهداف المحددة لهذه السلطة وهي الحفاظ على النظام العام بالمعنى الذي أوضحنا أعلاه، أما إذا انحرفت عن هذه الغاية وسعت وراء تحقيق مصالح خاصة، سواء كانت مادية أو معنوية، فإن التصرفات التي تصدر عنها في مثل هذه الحالة تكون معيبة قابلة للإبطال من طرف القضاء الإداري. كما يجب أن يتم بناء القرار الضبطي في الظروف العادية على أساس صحيح نظرا لحساسيته، وتعلقه بحقوق الأفراد كما أشرنا، فعلى سبيل المثال لو قررت الإدارة هدم منزل ما بحجة أنه مهدد بالسقوط، وبالتالي أصبح يشكل خطرا على العامة، ثم تبين بعد الكشف الفني عليه أنه في وضع جيد وأن تقديرها لم يكن في محله، هنا يكون قرارها معيبا.

خضوع سلطات الضبط الإداري في هذه الظروف للمشروعية يترتب عليه أنه يجب أن يكون هناك نوع من التناسب بين الوسيلة المستخدمة لفرض النظام العام لجهة مدى تأثيرها على حقوق وحرريات الأفراد، وبين الخطر الذي يمثله النشاط المقابل الذي يتم التعامل معه. على سبيل المثال عندما تصدر الأوامر للشرطة بفض اعتصام غير قانوني، فإنها يجب أن تقوم أولا بإبذار المعتصمين بضرورة الانصراف وإخلاء المكان لأن تواجدهم فيه في هذا الوضع غير شرعي، وعندما يمتنع المعتصمون عن الاستجابة

فإنها تلجأ في البداية لوسائل غير مؤثرة كثيرا ثم تظل ترفع حجم القوة المستخدمة ونوعها حسب الموقف.

يسلط القضاء الإداري رقابته في مجال القرارات الضبطية على عنصرى الاختصاص والشكل وهو ما يمثل المشروعية الخارجية، وعلى عناصر السبب والمحل والغاية وهو ما يمثل المشروعية الداخلية للقرار. ولا تثير عناصر المشروعية الخارجية إشكالا في الرقابة عليها، بخلاف عناصر المشروعية الداخلية، وتحديدًا عنصرى السبب والغاية اللذين قد تتحرف سلطة الضبط الإداري بشأنهما وتصدر قرارات لا ترعى سلامة السبب وهو الواقعة المادية أو القانونية التي ينبغي الاستناد عليها، كما أنها قد تتحرف عن الغاية المحددة لهذا النوع من السلطة وهي الحفاظ على النظام العام، الأمر الذي يبين أهمية الرقابة على هذين العنصرين.

يُشترط في سبب القرار أن يكون موجودا عند إصداره وأن يكون مشروعًا، وأن يكون محددًا بالوقائع التي يقوم عليها<sup>1</sup>، ويمارس القضاء الإداري عليه عدة أنواع من الرقابة. يتأكد القضاء أولاً من الوجود المادي للسبب، أي من وجود الوقائع التي من شأنها الإخلال بالنظام العام، وعلى أساسها تم اتخاذ القرار الضبطي، فإذا تبين أن تلك الوقائع

<sup>1</sup> الدكتور حمدي القبيلات، الإدارة العامة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان،

غير موجودة على أرض الواقع، يقع القرار باطلاً، وإذا تم التأكد من وجودها ينتقل القاضي إلى المرحلة الثانية وهي التكييف القانوني لتلك الوقائع، أي تفسير القانون بغرض تنزيله عليها<sup>1</sup>، إذا تأكد أن هناك مبرراً لتطبيقه.

وبعد تجاوز المرحلتين السابقتين بشأن فحص السبب المحرك لقرار الضبط الإداري والتأكد من وجوده، وتم التكييف القانوني للوقائع، ينظر القاضي في الملاءمة والتناسب، حيث يقوم بفحص أهمية الوقائع المكونة لركن السبب، ومدى تناسبها مع القرار الصادر من حيث درجة الخطورة والتهديد الذي تمثله على النظام العام<sup>2</sup>. وهنا تنبغي الإشارة إلى أن تقييد الحريات يجب أن يكون في الحدود الضرورية، للحفاظ على النظام العام، فالقرار الضبطي المقيد للحريات لا يكون مشروعاً إلا إذا كان لازماً وضرورياً.

عندما يتأكد القاضي من السبب يتجه إلى فحص الغاية، وهي الهدف النهائي الذي يتحرى رجل الإدارة تحقيقه من وراء القرار الضبطي، والذي يجب أن يكون حفظ النظام

<sup>1</sup> الدكتور عادل أبو الخير، الضبط الإداري وحدوده، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995،

ص 429.

<sup>2</sup> الدكتور عبدالله طلبة، مبادئ القانون الإداري الجزء الثاني، منشورات جامعة حلب، 1995،

ص 204.

العام بعناصره المختلفة. ويكون القرار مجانبا للمشروعية إذا انحرف عن تحقيق المصلحة العامة، كأن يهدف إلى تحقيق مصلحة خاصة يريدها الشخص المسؤول عن إصداره، أو يتجه إلى تحقيق مصلحة عامة لكنها لا تدخل ضمن غايات الضبط الإداري، أو في حالة ثالثة هي استخدام الهيئة الضبطية إجراءات لا يجوز لها قانونا استخدامها؛ من أجل تحقيق الهدف الذي تسعى إليه وهذا ما أطلق عليه الفقه اسم الانحراف بالإجراءات. وقد أبطل مجلس الدولة الفرنسي عدة قرارات ضبطية بسبب انحرافها عن هدف سلطة الضبط، والاتجاه لتحقيق مصالح شخصية لمصدر القرار، كما في إبطاله قرارا بمنع جمعية موسيقية من مباشرة نشاطها محاباة لجمعيات أخرى منافسة<sup>1</sup>. المجلس ألغى أيضا قرارات ضبطية استهدفت مصلحة عامة لا تعتبر من غايات الضبط الإداري، كما في واقعة إلغاء قرار العمدة بمنع السيارات المتجولة التي تحمل البضائع من البيع في بلديته، لأن الغرض هنا حماية التجارة المحلية، وليس الحفاظ على النظام العام الذي يجب أن يكون هدف السلطات الضبطية الإدارية.

### المبحث الثاني: الضبط الإداري في الظروف الاستثنائية

<sup>1</sup> الدكتور محمد فوزي نويجي، الجوانب النظرية والعملية للضبط الإداري (دراسة مقارنة)،

الطبعة الأولى، دار الفكر والقانون، المنصورة، مصر، 2016، ص 121.

تجد نظرية الظروف الاستثنائية مبرراتها في أن الدولة أو بعض أقاليمها تواجه ظروفًا غير طبيعية، كما في حالات الكوارث والأوبئة والحروب والاضطرابات الاجتماعية والسياسية والأمنية، وحينها لا تكون سلطات وإجراءات الضبط الإداري المعمول بها في الظروف العادية مناسبة للحفاظ على النظام العام بأبعاده الثلاثة التي أشرنا إليها في مقدمة الدراسة، وبالتالي يتم اللجوء إلى توسيع تلك السلطات مؤقتًا على نحو يسمح لرجال الإدارة بالاستجابة للظروف المستجدة بالسرعة التي يقتضيها الموقف، وعلى نحو يضمن حماية النظام العام في وجه التهديدات التي تطاله سواء أكان مصدرها داخليًا أم خارجيًا، وسواء كانت نتيجة لعوامل طبيعية أو من صنع البشر، وبغض النظر عما إذا كانت تهدد كيان الدولة ككل أو بعض أقاليمها دون البقية.

وضع فقهاء القانون عدة تعريفات لنظرية الظروف الطارئة، فذهب بعضهم إلى أنها ظروف خطيرة غير عادية وغير متوقعة، تهدد سلامة الدولة كلها أو أحد أقاليمها، مثل حالة الحرب، أو التهديد الجدي بوقوعها، أو حدوث فتنة مسلحة، أو كوارث، أو انتشار وباء فتاك<sup>1</sup>، في حين رأى البعض الآخر أنها أحوال تمر بها الدولة وتطبق أثناءها قواعد شاذة وغير مألوفة، تجيز لها الخروج مؤقتًا على مبدأ المشروعية، وتسمح لها باتخاذ

<sup>1</sup> الدكتور محمد رفعت عبد الوهاب، النظرية العامة للقانون الإداري، دار الجامعة الجديدة،

تدابير سريعة لحماية الأمن والنظام العام والمرافق الأساسية، في وجه الأخطار الناجمة عن تلك الظروف<sup>1</sup>. كل هذه المحددات تدور حول توسع السلطات العمومية في الإجراءات الضبطية الإدارية؛ لمواجهة الظروف المستجدة والتي لا يمكن التعامل معها من خلال الإجراءات المتبعة في الظروف العادية.

تطبيق هذه النظرية بتوفر شروطها يترتب عليه توسيع مفهوم ونطاق مبدأ المشروعية فتصبح الأعمال التي كانت خارج نطاقه مشروعة للإدارة، إذا كانت ضرورية لحفظ النظام العام؛ لأن الوضع الاستثنائي وما يحمل من تهديدات قد تطل كيان الدولة، يتطلب من هيئات الضبط الإداري استجابة قوية، بالاعتماد على الوسائل والآليات المناسبة، والتي قد تكون مختلفة تماما عن تلك المعتمدة في الظروف العادية. وهنا تتخفف الإدارة من كثير من القيود التي تفرضها القوانين العادية ذات الصلة بالحريات العامة عند ممارسة السلطات الضبطية على قاعدة أن سلامة الدولة بعناصرها الثلاثة المعروفة فوق القانون، لكن هذه السلطة الاستثنائية تنتهي بانتهاء الظروف الطارئة التي تبرر اللجوء إليها.

<sup>1</sup> الدكتور عبد الرؤوف هشام، نظرية الظروف الطارئة في الضبط الإداري في النظم الوضعية

والشريعة الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 215.

وهناك أسلوبان لتنظيم صلاحيات سلطات الضبط الإداري في الظروف الاستثنائية، إذ تفضل بعض الدول عدم وضع قانون عام للظروف الاستثنائية، بل مواجهة كل حالة على حدة بما يتفق مع طبيعتها وخطورتها، وهذا النهج سارت عليه بريطانيا. وعلى الجانب الآخر تفضل بعض الدول كما هو الحال في فرنسا وضع إطار قانوني دائم لمواجهة الظروف الاستثنائية ينطبق كلما توفرت الشروط التي تقتضي أن ينطبق، حيث تكون قواعد مواجهة الظروف الاستثنائية مقررّة ومعروفة سلفاً، وبالتالي يتم تطبيقها فور إعلان حالة الطوارئ من طرف السلطات المعنية في الدولة<sup>1</sup>.

وبما أن هذه النظرية تهدد حقوق وحرّيات الأفراد، فقد سعى الفقه إلى إحاطتها ببعض الشروط، عبر التنظير لضوابط تنظم استخدامها، وفي الوقت نفسه تشكل ضمانات لحقوق الأفراد في الظروف التي تتسع فيها سلطات الضبط الإداري. هذه الشروط أولها وجود خطر جسيم حالّ يهدد المصلحة العامة، وثانيها استحالة مواجهة ذلك الخطر بالوسائل العادية، وثالثها أن يكون هدف التصرف هو تحقيق الصالح العام، ورابعها أن تقدر الضرورة بقدرها فلا تستخدم الإدارة التدابير الاستثنائية إلا بقدر ما يتطلبه ظرف الاستثنائي، فإذا تجاوزت فيما تتخذ من إجراءات وتدابير حدود الضرورة يكون تصرفها

<sup>1</sup> الدكتور عمر محمد الشوبكي، القضاء الإداري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2007،

غير مشروع، وآخر الشروط عدم تجاوز التدابير الاستثنائية مدة قيام الظروف الاستثنائية.

توفر هذه الشروط تترتب عليه مجموعة من الآثار من أهمها مشروعية بعض الأعمال المخالفة للقانون، كأن تقوم السلطات الإدارية بعمليات اعتقال وحبس دون إذن قضائي مسبق، ومشروعية بعض القرارات المعيبة، والاعتداد بتصرف الموظف الفعلي، فضلاً عن قيام مسؤولية الإدارة على أساس المخاطر (المسؤولية بدون خطأ)، والتي بمقتضاها تلتزم الإدارة بتعويض المتضرر من الإجراءات والتدابير التي اتخذتها في ظل الظروف الاستثنائية حتى ولو حكم القاضي بأن تلك الإجراءات سليمة من الناحية القانونية، ولا تنطوي على أي خطأ يمكن على أساسه الطعن فيها.

مع أن الإدارة في الظروف الاستثنائية تتمتع بسلطات ضببية واسعة النطاق، إلا إن تلك السلطات لا يمكن القول إنها مطلقة، بل إنها محاطة بمجموعة من الإجراءات يجب توفرها والتقيدها بها كما أشرنا إلى ذلك من قبل، ثم إنها تظل تمارس عملها في إطار مبدأ المشروعية الذي يتسع في هذه الظروف، حيث يتحول إلى مشروعية من نوع خاص يطلق عليها بعض الفقهاء مشروعية الأزمات<sup>1</sup>، ويظل القضاء يراقب عمل الإدارة للتأكد

<sup>1</sup> الدكتور محسن خليل، القضاء الإداري اللبناني، دار النهضة العربية، بيروت، 1982، ص

من أنها لم تتجاوز الضوابط التي تحكمه في مثل هذه الظروف. إذا كان للإدارة خلال الظروف الاستثنائية أن تتجاوز قواعد الاختصاص والشكل وتخالق القانون إلا أنها لا بد أن تثبت أن هناك مبررات جدية لتصرفاتها، وأن الحفاظ على النظام العام هو المحرك لها وليس أي سبب آخر، وبالتالي إذا ثبت أن القرار الضبطي كان هدفه تحقيق مصلحة خاصة أو حتى مصلحة عامة غير حفظ النظام يكون قرارا معيبا قابلا للإبطال.

القضاء الإداري يفرق عادة في صدد الرقابة على سلطات الضبط الإداري في الظروف الاستثنائية بين المرسوم المعلن لحالة الطوارئ وبين الإجراءات الضبطية التي تتخذها الإدارية بناء على ذلك المرسوم. يعتبر القضاء أن المرسوم عمل من أعمال الحكومة أو أعمال السيادة، وبالتالي لا يخضع للرقابة القضائية ولا يتقيد بمبدأ المشروعية شأنه في ذلك شأنه أعمال السيادة بشكل عام، أما أعمال الضبط الإداري فيكثفها على أنها من القرارات الإدارية التي تخضع للرقابة وتكون قابلة للطعن فيها وإبطالها إذا انحرفت عن الهدف منها أو تجاوزت الحدود والضوابط المرسومة لها وفق التحديدات السابقة التي تطرقنا لها.

### خاتمة:

لا شك أن سلطات الضبط الإداري سواء في الظروف العادية أو الاستثنائية تتمتع بأهمية كبيرة، كونها تعمل على حماية النظام العام بمعناه الواسع والتصدي للتهديدات التي تطاله - حتى ولو كان ذلك على حساب الحقوق والحريات الفردية- التي تستحق الصون والحماية بدورها -، انطلاقا من أن النظام العام وكيان الدولة والمجتمع مقدم

على المصالح الخاصة دون التقليل من أهميتها. وفي هذا السياق تنبغي الإشارة إلى ضرورة تعزيز الضمانات التي تحمي حقوق الأفراد ومصالحهم في مواجهة سلطات الضبط الإداري، ويتأكد ذلك أكثر في الظروف الاستثنائية التي تتمتع فيها الإدارة بصلاحيات واسعة النطاق وهي في صدد اتخاذ الإجراءات الضبطية.

الضمانات المنشودة ينبغي أن تنصب أولاً على تضييق نطاق نظرية الظروف الاستثنائية، وحصرها في حالات بمواصفات محددة ومحصورة بالقانون ولا يمكن تجاوزها، وتمثل تهديداً فعلياً لكيان المجتمع والدولة، ولا يصح التصدي لها بدون اللجوء إلى تلك الإجراءات غير الاعتيادية، وإخضاعها في جميع الحالات لسلطة القضاء لقياس مدى توفر الشروط الموضوعية لتفعيل حالة الطوارئ ومدى ملاءمة الإجراءات الضبطية المتخذة مع الموقف، وإذا اشتملت على شبهة تعسف أو انحراف بالسلطة عندها يتدخل القضاء في الوقت المناسب لإعادة الأمور إلى نصابها، وتمكين العدالة من أخذ مجراها الطبيعي؛ لأن التغول على الحقوق الفردية بغير مبرر قاهر خطر آخر يهدد المجتمع من جوانب متعددة، وبالتالي لا ينبغي معالجة إشكال بخلق إشكال آخر وتركه دون تسوية عادلة.

إذا تمت إحاطة سلطات الضبط الإداري بضمانات من هذه السوية، فيمكن القول إن ذلك سيكون حلاً توفيقياً وسطياً لإشكالية التعارض بين واجب حماية حقوق الأفراد، وضرورة حفظ النظام العام وكيان الدولة، بأن يتم الاعتراف للإدارة بالصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها من أجل حفظ النظام والتي تتسع بشكل أكبر في الظروف الاستثنائية،

وفي الوقت نفسه تتم إحاطة كل ذلك بضمانات جدية تجعل بالإمكان التأكد من صون وحماية الحقوق والحريات الفردية في جميع الظروف، على نحو يكرس مبادئ دولة الحق والقانون.



المسائل التي نفي فيها الخلاف في المذهب الحنبلي

جمعاً ودراسةً

نورة أحمد علي الغامدي

**Nora Ahmed Ali Alghamdi**

كلية الشريعة وأصول الدين

قسم الفقه وأصوله

**الملخص :**

البحث يحاول أن يتناول المسائل الفقهية المهمة التي ذكرها الحنابلة كثيراً في كتبهم والتي عدت من المسائل الاتفاقية، ويعبرون عنها بألفاظ عدة منها: "قولاً واحداً، وجهاً واحداً، روايةً واحدةً، بلا نزاعٍ، لا أعلم فيه خلافاً ، بغير خلاف نعلمه، لم يختلف النقل فيها"، فهذه المصطلحات تدل على نفي الخلاف في المسائل المذكورة في المذهب الحنبلي ، فأحببت أن أجمع المتناثر منها، وأحقق ثبوت نفي الخلاف من عدمه؛ حتى يسهل الرجوع إليها، ويكون البحث سُلماً لطالب الفقه الحنبلي إلى إدراك ما يقبح مخالفته في المذهب، كما أنني لم أغفل عن ذكر الفروق بين عدم وجود الخلاف والاجماع عند الأصوليين .

**الكلمات المفتاحية : نفي الخلاف - الاتفاق - الاجماع - الحنابلة .**

**Abstract :**

Research tries to address important jurisprudence issues that Hanbal has often mentioned in their books and that have returned from Convention issues, and they express them in several words, including: "One word, one face, one narrative, no dispute, in which I do not know a disagreement, without knowing it, the transfer did not differ", these terms deny the disagreement in the matters mentioned in the Hanbali doctrine, so I liked to collect the scattered ones, and to prove that the dispute was denied; In order to be easy to refer to, the research will be a ladder for the student of Hanbali jurisprudence to realize what ugliness his offence in the doctrine, nor will I lose sight of the differences between the lack of disagreement and consensus among fundamentalists.

**Keywords:** deny disagreement - agreement - unanimity - Hanbali doctrine.

## المقدمة

الحمد لله حق حمده المتوحد بالجلال بكمال الجمال تعظيماً وتكبيراً، والصلاة والسلام على من بعثه الله لجميع الثقلين الجن والإنس بشيراً ونذيراً، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم وسار على نهجهم إلى يوم الحشر والمآل، وسلم تسليماً كثيراً.

## أما بعد:

إنّ من أشرف المهمات، وآكد الفرائض أن يعرف العبد حكم رب العالمين، وينتقنه في مسائل الشرع والدين؛ حتى يعبد الله على بصيرة، ومن المسائل الفقهية المهمة هي ما ذكره الحنابلة كثيراً في كتبهم من المسائل الاتفاقية، ويعبرون عنها بألفاظ عدة منها: "قولاً واحداً، وجهاً واحداً، روايةً واحدةً، بلا نزاع، لا أعلم فيه خلافاً، بغير خلاف نعلمه، لم يختلف النقل فيها"، فهذه المصطلحات تدل على نفي الخلاف في المسائل المذكورة في المذهب الحنبلي، فأحببت أن أجمع المتناثر منها، وأحقق ثبوت نفي الخلاف من عدمه؛ حتى يسهل الرجوع إليها، ويكون البحث سُلماً لطالب الفقه الحنبلي إلى إدراك ما يقبح مخالفته في المذهب، وسميته: "المسائل التي نفي فيها الخلاف في المذهب الحنبلي جمعاً ودراسةً"

ويبدأ البحث من أول باب نواقض الوضوء، إلى نهاية باب الحيض، وأسأل الله التيسير والإخلاص والقبول.

## أولا : أهمية الموضوع

1. أن الخلاف من القضايا التي لا تنتهي، فنفيه غاية يسعى لها.
2. أن البحث يتعلق بدليل من أدلة الشريعة، وهو الإجماع، وإن كان مخصوصا بمذهب، وليس عاما.
3. أنه يعنى بدراسة مذهب فقهي له طلبة يسعون إلى الإحاطة به، ومعرفة مثل هذه المسائل يعد ترتيبا لذهن الفقيه، مع معرفته لمصطلحات المذهب، وتشربه للغتهم.
4. أنه يتناول دراسة أبواب فقهية يحتاج إليها عوام المسلمين، ويكثر دراسة طلبة العلم لها، مثل: نواقض الوضوء، والغسل، والتيمم، وإزالة النجاسة، والحيض.

## ثانيا : أسباب اختيار الموضوع

1. ما سبق بيانه من أهمية الموضوع.
2. عدم وجود دراسة بالموضوع
3. بيان ألفاظ فقهاء المذهب الحنبلي في عرض مسائل في الخلاف.
4. دراسة المسائل التي نُفِي فيها الخلاف في المذهب الحنبلي يعد تحقيقا وتحريرا في المذهب، وهذا الأمر من رغباتي في خدمة المذهب.

**ثالثا : أهداف البحث**

1. بيان طريقة الفقهاء في عرض مسائل نفي الخلاف، ومعرفة ألفاظهم في نفي الخلاف.
2. استقراء المسائل التي حُكي فيها نفي الخلاف في المذهب الحنبلي، وجمعها ودراستها في بحث واحد.
3. توثيق هذه المسائل وتحريرها.
4. دراسة كل اتفاق مذكور للخروج بنتيجة علمية حول صحة ذلك الاتفاق، مع حصر الصحيح منها، وتمييزها عن الاتفاقات المنتقدة.

**رابعا : الدراسات السابقة**

بعد البحث في دراسات الجامعات، والبحث من خلال محركات البحث، لم أقف على بحث أو دراسة اهتمت أو تكلمت عن نفس هذا الموضوع، ولكن وقفت على دراسة تبدو قريبة من دراستي، ولكن في الحقيقة أن بينهما عموم وخصوص مطلق، وهي رسالة: **المسائل الفقهية التي لم يختلف فيها قول الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، للأستاذ: إبراهيم جالو محمد، وهي رسالة نوقشت في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وتتكون من مقدمة وتمهيد وثلاثة عشر بابا وخاتمة، وقد رتب المسائل حسب ترتيب أبواب الفقه.**

وبعد المقارنة ظهرت النتائج التالية:

1- أن الرسالة ركزت على المسائل التي نفي الخلاف في النقل فيها عن الإمام أحمد، سواء تحقق الاتفاق بعد ذلك بين أصحابه أم لا، أما دراستي فتركز على أقوال الأصحاب.

2- أن الرسالة ركزت على المسائل المنقولة عن الإمام أحمد، ولا تشمل ما خرجه الأصحاب على أصول الإمام من بعده من المستحدثات، وغيرها مما لم يتكلم فيها.

3- أن الرسالة شملت عددا قليلا من المسائل، رغم أنها تناولت كتب وأبواب الفقه كله، بينما دراستي شملت على عدد من المسائل أكثر منها.

#### خامسا : منهج البحث

المنهج الذي قام عليه البحث هو المنهج الاستقرائي؛ حيث أتتبع ما ذكره فقهاء الحنابلة من مسائل في هذا الموضوع، ومن ثم دراستها في كتب المذهب الحنبلي، وفق المنهج التالي:

1. صياغة المسألة بعبارة واضحة.
2. أعتني بالنقل الحرفي لأقوال العلماء الذين نفوا الخلاف في المسألة.
3. أعتني بتحرير محل الاتفاق في المسألة.
4. إن ثبت الاتفاق في المذهب على حكم المسألة، قررت، وذكرت أدلتهم.

5. إن ثبت الخلاف أذكر أقوال المخالفين، ثم أذكر أدلة الأقوال.

6. أحرر النتيجة، وهي: صحة نفي الخلاف من عدمه.

وأما منهجي في ترتيب البحث وتنسيقه فمن خلال الالتزام بالمعايير العلمية المعروفة، وهي:

1- عزوت الآيات القرآنية الكريمة إلى مواضعها، بطريقة [البقرة/1]، والتزمت بكتابة الآية بالرسم العثماني.

2- خرجت الأحاديث النبوية الواردة في البحث والآثار، فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بالعزو إليهما أو إلى أحدهما، فإن لم يكن فيهما بحث في السنن وغيرها من المسانيد وكتب الحديث، ثم نقلت حكم العلماء أو أحدهم على الحديث، وجعلت متن الحديث بين قوسين، وخرجته في الهامش بذكر اسم الكتاب والجزء والصفحة ورقم الحديث.

4- التعريف بالمصطلحات الغريبة والغامضة الواردة بالبحث.

5- نسبت الأبيات الشعرية لقائلها مع إحالتها إلى الدواوين الشعرية أو المصادر الأدبية.

6- التزمت بقواعد اللغة العربية، وعلامات الترقيم.

7- تضمن البحث خاتمة فيها أهم النتائج والتوصيات التي تعطي فكرة واضحة عما يتضمنه البحث وما توصلت إليه.

8-ألحقت البحث فهرساً بالمصادر والمراجع.

كل هذا مصحبة في ذلك التركيز على موضوع البحث واجتتاب الاستطراد.

### سادسا : خطة البحث

تشتمل خطة البحث على مقدمة وخمسة فصول بين تمهيد وخاتمة.

**المقدمة:** تتضمن أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف البحث، ودراساته السابقة، ومنهجه.

**التمهيد؛ وفيه مطالبان.**

**الفصل الأول: نواقض الوضوء؛ وفيه خمسة مباحث.**

**الفصل الثاني: الغسل؛ وفيه سبعة مباحث.**

**الفصل الثالث: في التيمم، وفيه ثمانية مباحث.**

**الفصل الرابع: إزالة النجاسة، وفيه أربعة مباحث.**

**الفصل الخامس: الحيض، وفيه أربعة مباحث.**

**الخاتمة: تشتمل على النتائج والتوصيات.**

## التمهيد

## المطلب الأول: تعريف نفي الخلاف

لنفي الخلاف تعريفان، تعريفٌ على أنه مركبٌ إضافيٌّ، وتعريفٌ لقبّيٌّ، ونشرع أولاً بتعريفه كمركبٍ إضافيٍّ من خلال تعريف كلمة نفي، وكلمة خلاف.

## أولاً: تعريف النفي.

النفي لغةً: النون والفاء والحرف المعتل، وهذا المصدر يدل على معنى الطرد والإبعاد، ويندرج تحته معان مشتقة منه كالجحود، والتبرأ<sup>(1)</sup>، ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم: «الْمَدِينَةُ كَالْكَبِيرِ<sup>(2)</sup> تَنْفِي خَبَثَهَا»<sup>(3)</sup>، وجه الاستدلال: أن النبي صلى الله عليه

(1) ينظر: مقاييس اللغة، ابن فارس، 456/5. تاج العروس من جواهر القاموس، مرتضى الزبيدي، 116/40.

(2) الكير: زق ينفخ فيه الحداد، ويكون من جلد غليظ، وله حافات، ويجمع على أكيار وكيرة. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، 108/7. لسان العرب، ابن منظور، 175/5. القاموس المحيط، الفيروز آبادي، 473/1،

(3) متفق عليه: البخاري، كتاب فضائل المدينة، باب المدينة تنفي الخبث، 22/3، حديث/1883. مسلم، كتاب الحج، باب المدينة تنفي شرارها، 1006/2، حديث/1383. من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

وسلم شبه المدينة في نفيها للمناققين والمرتدين ومَنْ خبث قلبه بالكير؛ لأنه ينفى خبث الحديد حتى يصفو (1).

**النفي اصطلاحاً:** يستعمل مصطلح النفي في عدة علوم، ولكن منشأه في علم العربية؛ حيث أن الكلام إما نفي أو إثبات، فالنفي: هو عبارة عن الإخبار عن ترك الفعل (2).

**ثانياً: تعريف الخلاف.**

**الخلاف لغةً:** مصدر خلف، ويأتي على ثلاثة معان:

الأول: الإتيان بعد الشيء، والقيام مقامه، ومنه سمي الخليفة في الحكم؛ لأن الحاكم الثاني يأتي بعد الأول (3).

الثاني: غير قدام: ومنه قول لبيد:

فغدت كلا الفرجين تحسب أنه ... مولى المخافة خلفها وأمامها

أي: كلا الموضوعين مخافة (4).

(1) ينظر: شرح صحيح البخاري، ابن بطال، 554/4.

(2) ينظر: التعريفات، الشريف الجرجاني، ص 245.

(3) ينظر: مقاييس اللغة، ابن فارس، 212/2.

(4) ينظر: البارع في اللغة، أبو علي القالي، ص 669.

الثالث: التغيير: ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك»<sup>(1)</sup>، أي: تغيير رائحة وطعم الفم<sup>(2)</sup>.

### الخلاف اصطلاحًا:

ذكر العلماء عدة تعريفات للخلاف منها:

- 1- هو منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق حقٍّ أو لإبطال باطل<sup>(3)</sup>.
  - 2- هو المنازعة بين المتعارضين، ولا يشترط أن تكون هذه المنازعة ناشئة عن دليل<sup>(4)</sup>.
  - 3- هو مقابلة بين رأيين فيما ينبغي انفراد الرأي فيه<sup>(5)</sup>.
- تتفق التعاريف على أن الخلاف يقوم بين طرفين؛ حيث أنه يقوم على المفاعلة، ولكل منهما رأي يراه صوابا، ويرى غيره مخطئا.

### ثالثًا: نفي الخلاف لقبًا.

- (1) متفق عليه: البخاري، كتاب الصوم، باب فضل الصوم، 24/3، حديث/1894. مسلم، كتاب الصيام، باب فضل الصيام، 807/2، حديث/1151.
- (2) ينظر: جمهرة اللغة، الشريف ابن دريد، 616/1.
- (3) التعريفات، الجرجاني، ص 101.
- (4) معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلججي وحامد صادق قنبيي، ص 198.
- (5) التوقيف على مهمات التعاريف، المناوي، ص 41.

لم يصرح أحد من العلماء بتعريف مستقل لمصطلح نفي الخلاف، ولكنه يندرج تحت الإجماع الاستقرائي؛ حيث أنه أحد شقيه، فهو إما إثبات أو نفي، فهو أن يستقرئ أقوال العلماء فلا يجد في المسألة خلافاً، ولا يعلم أحدًا أنكر القول فيها<sup>(1)</sup>.

رابعاً: أنواع الخلاف.

ينقسم الخلاف إلى عدة أقسام بسبب اعتبار التقسيم، ومن أقسامه:

أولاً: التقسيم باعتبار القبول والرد، وينقسم إلى قسمين:

1-خلاف سائغ: هو الاختلاف الواقع في النوازل التي عدت فيها النصوص في الفروع وغمضت فيها الأدلة.

2-خلاف مذموم: هو الاختلاف فيما لا يسوغ فيه المنازعة، كأصول الديانات من التوحيد، وصفات الباري عز اسمه، وهي تكون على وجه واحد<sup>(2)</sup>.

الحق واحد لا خلاف في ذلك، ولكن ضابط التفريق بينهما، أن المسألة التي ثبت فيها الحق بقطعية الدلالة فمخالفته خلاف مذموم، وأن الخلاف في المسألة التي تؤول إلى الكفر أو انتقاص الذات الإلهية فخالفتها مذموم، أما دون ذلك فخلاف سائغ.

(1) ينظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، 267/19.

(2) ينظر: قواطع الأدلة، أبو المظفر السمعاني، 326/2.

ثانيا: التقسيم باعتبار دائرة الخلاف الفقهيّة، وينقسم إلى قسمين:

1-خلاف عالي: هو الخلاف بين المذاهب الأربعة أو مع بعضها، ويطلق عليه الخلاف الكبير.

2-خلاف نازل: هو الخلاف داخل المذهب الواحد، ويكون معتبرا إذا كان من مجتهد المذهب الواحد<sup>(1)</sup>.

إذا كانت دائرة الخلاف بين المذاهب الأربعة كان الخلاف عاليا، وقد صنفت في كل مذهب كتب تنقل هذا الخلاف العالي، ككتاب المغني لابن قدامة المقدسي، أما الخلاف داخل المذهب فهو النازل، وصنفت فيه أيضا كتب، ككتاب الإنصاف للمرداوي.

### المطلب الثاني: تعريف الإجماع

أولاً: الإجماع لغة: مصدر جمع، ويدل على تضام الشيء، ويأتي على معنيين:

أحدهما: العزم، ومنه قول الله تعالى: {فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ} [يونس:71]، أي: اعزموا.

الثاني: الاتفاق، ومنه قولهم: أجمع القوم على كذا، أي: اتفقوا<sup>(2)</sup>.

(1) ينظر: المدخل المفصل، بكر أبو زيد، 2/901.

(2) ينظر: تهذيب اللغة، الأزهري الهروي، 1/253. مقاييس اللغة، ابن فارس، 1/479.

## ثانياً: الإجماع شرعاً.

ذكر الأصوليون تعريفات متعددة للإجماع لبيان حده، ولكن بعضها لم يستوف أركانه، ومنها:

- 1-تعريف ابن الحاجب: "اتفاق المجتهدين من هذه الأمة في عصر على أمر" (1).
- 2-تعريف الغزالي: "هو اتفاق أمة محمد صلى الله عليه وسلم خاصة على أمر من الأمور الدينية" (2).
- 3-تعريف موفق الدين ابن قدامة: "اتفاق مجتهدي العصر من هذه الأمة على أمر ديني" (3).
- 4-تعريف ابن اللحام النبعلي: "اتفاق مجتهدي عصر من هذه الأمة بعد وفاة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم على أمر ديني" (4).

(1) مختصر ابن الحاجب، ابن الحاجب، 522/1.

(2) المستصفى، الغزالي، 137/1.

(3) روضة الناظر، ابن قدامة، 376/1.

(4) المختصر في أصول الفقه، ابن اللحام، 74/1.

يقوم الإجماع على الاتفاق، ويتحقق بالاستقراء من خلال التلفظ أو بالسكوت، وإن رأى بعض العلماء كالإمام أحمد عدم تحقق هذا الاستقراء بعد القرون المفضلة الأولى؛ لصعوبة معرفة كل العلماء، أو سبب سكوتهم.

ويقوم على اتفاق المجتهدين لا عوام المسلمين، والمقصود هنا الاجتهاد المطلق، واجتهادهم يكون بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنه لا يصلح اجتهادهم واتفاقهم في حياته، أو بإذن منه وإقرار على اجتهادهم.

ويقيد هذا الإجماع بأنه متعلق بالاجتهاد في الأمور الدينية لا الدنيوية، ويزاد عليه بألا يخالف إجماعا سابقا، ولا يخالف ما هو معلوم من الدين بالضرورة (1).

**الفصل الأول: نواقض الوضوء؛ وفيه خمسة مباحث.**

**المبحث الأول: نقض الوضوء بخروج الحقنة.**

(1) ينظر: قواطع الأدلة في الأصول، أبو المظفر السمعاني، 12/2. الواضح في أصول الفقه، ابن عقيل، 104/5.

إن خروج الحقنة (1) من القبل أو الدبر ينقض الوضوء، قال المرادوي: "إذا خرجت الحقنة من الفرج نقضت، قال ابن تميم: نقضت وجهًا واحدًا، قال صاحب النهاية: لا يختلف في ذلك المذهب" (2).

**ألفاظ نفي الخلاف:** ثبت نفي الخلاف في هذه المسألة بلفظي: "وجهًا واحدًا، لا يختلف في ذلك المذهب".

**التحقق من نفي الخلاف:** نقل كثير من فقهاء المذهب أن الحقنة تنقض الوضوء، وهذا ما أكد عليه الشيخ ابن تيمية قال: "فأما أن تحقق خروج شيء من بلة الباطن نقض قولًا واحدًا، وكذلك أن احتقن فخرج شيء من الحقنة" (3).

واستندوا في هذا الحكم على أدلة منها حديث النبي صلى الله عليه وسلم: «الْوُضُوءُ مِمَّا خَرَجَ»، وفي رواية أخرى من حديث ابن عباس: «الْوُضُوءُ مِمَّا يَخْرُجُ، وَلَيْسَ مِمَّا يَدْخُلُ» (4).

(1) الحقنة: المداوة بإدخال الدواء السائل في الدبر. ينظر: معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلنجي وحامد صادق قنبيي، 183/1.

(2) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المرادوي، 7/2-8.

(3) شرح العمدة في الفقه، ابن تيمية، 294/1.

(4) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الطهارة، باب الوضوء من الدم خرج من أحد السبيلين، 116/1، 117. قال ابن حجر: "رواه الطبراني في الكبير، والبخاري بنحوه، ورجاله رجال الصحيح". ينظر: مجمع الزوائد، الهيثمي، 245/1. التلخيص الحبير، ابن حجر، 332/1.

وجه الاستدلال: جميع ما خرج من ذكر رجل أو قبل امرأة أو دبرهما أحداث، كل واحد منهما ينقض الوضوء ويوجب الطهارة<sup>(1)</sup>.

### المبحث الثاني: زوال العقل بغير النوم.

إن زوال العقل بغير النوم، كالجنون والإغماء والسكر ينقض الوضوء، قال عبد الرحمن المقدسي: "فأما غير النوم، وهو الجنون والإغماء والسكر ونحوه من الأدوية مما يزيل العقل، فينقض الوضوء يسيره وكثيره إجماعاً"<sup>(2)</sup>، وقال المرداوي: "زوال العقل بغير النوم ينقض إجماعاً"<sup>(3)</sup>.

**ألفاظ نفي الخلاف:** ثبت نفي الخلاف في هذه المسألة بلفظ "إجماعاً".

**التحقق من نفي الخلاف:** إن زوال العقل بغير النوم لم يثبت فيه خلاف في المذهب، قال ابن مفلح: "فغير النوم، كالجنون والإغماء والسكر ينقض كثيرها ويسيرها إجماعاً على كل الأحوال"<sup>(4)</sup>.

(1) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المرداوي، 8/2.

(2) الشرح الكبير على المقنع، عبد الرحمن المقدسي، 180/1.

(3) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المرداوي، 199/1.

(4) المبدع في شرح المقنع، برهان الدين ابن مفلح، 134/1.

واستندوا في هذا الحكم على أدلة منها ما روى علي عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «وَكَاءٌ» (1)  
السَّهِّ الْعَيْنَانِ، فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ» (2).

وجه الاستدلال: قياس هذه الأسباب على النوم؛ لأن العلة في النوم زوال العقل، فإذا كان النوم يوجب الوضوء؛ لانحلال الوكاء، وعدم الإحساس معه، فأحرى أن يكون زوال العقل بأي نوع كان، من قبل إغماء أو جنون أو سكر سبباً لذلك؛ لأنه أبلغ في إزالة العقل (3).

(1) الوكاء: الخيط الذي تشد به الصرة والكيس وغيرهما، فإن اليقظة للاست كالكاء للقربة، كما أن الكاء يمنع ما في القربة أن يخرج، كذلك اليقظة تمنع الاست أن تحدث إلا بالاختيار، والسه: حلقة الدبر، وكنى بالعين عن اليقظة؛ لأن النائم لا عين له تبصر. لسان العرب، ابن منظور، 406/15.

(2) سنن أبي داود، باب الطهارة، باب الوضوء من النوم، 146/1، حديث/203. سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب الوضوء من النوم، 301/1، حديث/477.

(3) ينظر: الكافي في فقه الإمام أحمد، ابن قدامة، 84/1. المحرر في الفقه، ابن تيمية الجد، 13/1.

## المبحث الثالث: مس الذكر باليد بلذة.

إن مس الذكر (1) باليد بلذة ينقض الوضوء، قال محمد الهاشمي: "ويجب الوضوء من مس الذكر مباشرة للذة قولاً واحداً" (2)، وقال المرادوي: "وقال ابن أبي موسى: مس الذكر للذة ينقض الوضوء قولاً واحداً" (3).

**ألفاظ نفي الخلاف:** ثبت نفي الخلاف في هذه المسألة بلفظ "قولاً واحداً".

**التحقق من نفي الخلاف:** لم يثبت خلاف في وجوب الوضوء من مس الذكر، قال القاضي أبو يعلى: "إذا مس الرجل فرج جاريتيه، فأن وجد منه شهوة توشاً؛ وذلك أنه لمس ينقض الطهارة الصغرى، فاعتبر فيه الشهوة قياساً على مس النساء" (4).

واستندوا في هذا الحكم على أدلة منها حديث: «إِذَا أَفْضَى أَحَدُكُمْ بِيَدِهِ إِلَى فَرْجِهِ لَيْسَ دُونَهَا حِجَابٌ وَلَا سِتْرٌ فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ» (5).

(1) مس الذكر: أن تكون المماساة بدون حائل، والمراد ذكر الأدمي، فيخرج مس ذكر غير الأدمي.

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المرادوي، 203/1.

(2) الإرشاد إلى سبيل الرشاد، محمد الهاشمي، 18/1.

(3) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المرادوي، 202/1.

(4) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين، القاضي أبو يعلى، 85/1.

(5) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء من مس الفرج بظهر الكف، 393/1،

حديث/648. قال ابن السكّن: "هو أجود ما روي في هذا الباب". التلخيص الحبير، ابن حجر،

347/1.

**وجه الاستدلال:** إن منطوق الحديث يدل على وجوب الوضوء من مس الذكر، ولا يكون ماساً إلا إذا قصد إلى مس ذكره قاصداً مفضياً؛ لأن الفاعل حقيقةً هو من قصد إلى فعل أردته، ويدل أيضاً على اشتراط عدم الحائل بين اليد والذكر (1).

### المبحث الرابع: الردة عن الإسلام.

إن الردة (2) عن الإسلام سبب لانتقاض الوضوء، قال المرداوي: "الصحيح من المذهب أن الردة عن الإسلام تنقض الوضوء رواية واحدة" (3).

**ألفاظ نفي الخلاف:** ثبت نفي الخلاف في هذه المسألة بلفظ "رواية واحدة".

**التحقق من نفي الخلاف:** إن كلام المرداوي به اضطراب؛ حيث يناقض أوله آخره، ففي أول كلامه قال الصحيح، وهي كلمة تعبر عن الراجح عند الخلاف، ثم في آخر كلامه نفي الخلاف، قال ابن مفلح: "الردة عن الإسلام تنقض الوضوء، وهذا هو المجزوم به عند أكثر الأصحاب، وهو أشهر الروايتين، وعنه: لا نقض، ولم يذكرها

(1) ينظر: شرح الزركشي على مختصر الخرقي، شمس الدين الزركشي، 244/1. سبل السلام، الصنعاني 97/1.

(2) الردة: هي الإتيان بما يخرج عن الإسلام نطقاً أو اعتقاداً أو شكاً. المغني، ابن قدامة، 130/1.

(3) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المرداوي، 219/1.

القاضي وعامة أصحابه في النواقض؛ لعدم فائدها لوجوب الغسل عليه إذا عاد إلى الإسلام" (1).

إن مسألة الردة عن الإسلام سبب لنقض الوضوء فيها قولان في المذهب، وهما:

**القول الأول: أن الردة عن الإسلام لا تبطل الوضوء.**

واستدلوا بأدلة منها قول الله عز وجل: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [البقرة:217]، ووجه الاستدلال: أن الشرط فيها الموت؛ ولأنها طهارة فلا تبطل بالردة، كالغسل من الجنابة (2).

**القول الثاني: أن الردة عن الإسلام تبطل الوضوء.**

واستدلوا بأدلة منها قول الله عز وجل: ﴿الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَيْحَبْطَنَّ عَنْكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر:65]، ووجه الاستدلال: الوضوء عمل، وهو باق حكماً، يبطل بجميع مبطلات الوضوء؛ ولأنه عبادة فأفسدته الردة كالصلاة (3)، وأجيب على استدلال القول الأول بأن المسألة فيها انفكاك في الجهة بين ثواب العمل والعمل، فالمحبط هو ثواب العمل بالموت على الردة، وإذا لم يمت وعاد إلى الإسلام فعليه قضاء ما فاتته من صلاة،

(1) المبدع في شرح المقنع، برهان الدين ابن مفلح، 145/1.

(2) ينظر: المغني، ابن قدامة المقدسي، 130/1.

(3) ينظر: الممتع في شرح المقنع، زين الدين المنجي، 178/1.

ويلزمه الوضوء؛ ويجب أيضا لأن الردة حدث، بدليل قول ابن عباس الحدث حدثان، حدث اللسان، وحدث الفرج، وأشدهما حدث اللسان (1).

القول الراجح في هذه المسألة هو أن الردة عن الإسلام تنقض الوضوء، ولكن المسألة فيها قولان في المذهب؛ ولذا فلا يصح نفي الخلاف فيها.

#### المبحث الخامس: صلاة المحدث.

إن المحدث حدثا أكبر أو أصغر تحرم عليه الصلاة، ولا تصح حتى يتطهر، قال المرادوي: "ومن أحدث حرم عليه الصلاة والطواف ومس المصحف أما تحريم الصلاة فبالإجماع" (2).

**ألفاظ نفي الخلاف:** ثبت نفي الخلاف في هذه المسألة بلفظ "الإجماع".

**التحقق من نفي الخلاف:** لم يثبت خلاف في أن المحدث لا تصح صلاته حتى يتطهر، قال البهوتي: "ويحرم بالحدث حيث لا عذر الصلاة بأنواعها بالإجماع" (3).

واستندوا في هذا الحكم على أدلة منها قول الله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى

(1) ينظر: المغني، ابن قدامة المقدسي، 130/1.

(2) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المرادوي، 71/1.

(3) شرح منتهى الإرادات، منصور البهوتي، 77/1.

الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا} [المائدة:6]، ووجه الاستدلال: أن المرید للصلاة إذا كان محدثاً وجب عليه الوضوء بهذه الصفة (1).

**الفصل الثاني: الغسل؛ وفيه سبعة مباحث.**

**المبحث الأول: خروج المنى بشهوة.**

إن خروج المنى بشهوة يوجب الغسل، قال شمس الدين الزركشي: "خروج المنى في الجملة موجب للغسل اتفاقاً" (2).

**ألفاظ نفي الخلاف:** ثبت نفي الخلاف في هذه المسألة بلفظ "اتفاقاً".

**التحقق من نفي الخلاف:** لم يقع خلاف في أن خروج المنى بشهوة يوجب الغسل، قال ابن قدامة: "خروج المنى الدافع بشهوة، يوجب الغسل من الرجل والمرأة في يقظة أو في نوم، وهو قول عامة الفقهاء، قاله الترمذي، ولا نعلم فيه خلافاً" (3).

(1) كشف القناع عن متن الإقناع، منصور البهوتي، 83/1.

(2) شرح الزركشي على مختصر الخرقى، شمس الدين الزركشي، 273/1.

(3) المغني، ابن قدامة المقدسي، 146/1.

واستندوا في هذا الحكم على أدلة منها ما جاء عن علي رضي الله عنه قال: سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن المذي، فقال: «من المذي الوضوء، ومن المني الغسل» (1).

### المبحث الثاني: الاحتلام يوجب الغسل.

يجب الغسل إذا رأى النائم منياً، ولو لم يذكر احتلاماً، وإذا رأى أنه قد احتلم ولم يجد منياً فلا غسل عليه، قال المرادوي: "فأما النائم إذا رأى منياً في ثوبه ولم يذكر احتلاماً ولا لذة فإنه يجب عليه الغسل، ولا أعلم فيه خلافاً، الثانية: إذا احتلم ولم يجد بللاً لم يجب الغسل على الصحيح من المذهب، وعليه الأصحاب، وحكاه ابن المنذر وغيره إجماعاً" (2).

**ألفاظ نفي الخلاف:** ثبت نفي الخلاف في هذه المسألة بلفظ "لا أعلم فيه خلافاً".

**التحقق من نفي الخلاف:** لم يقع خلاف في أن النائم إذا رأى أثراً للمني وجب عليه الغسل، قال عبد الرحمن المقدسي نقلاً عن شيخه ابن قدامة المقدسي: "وإن انتبه فرأى منياً ولم يذكر احتلاماً فعليه الغسل، قال شيخنا: لا نعلم فيه خلافاً" (3).

(1) سنن الترمذي، أبواب الطهارة، باب ما جاء في المني والمذي، 1/175، حديث/114.

(2) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المرادوي، 1/229.

(3) الشرح الكبير على المقنع، عبد الرحمن المقدسي، 1/198.

واستندوا في هذا الحكم على أدلة منها حديث عائشة رضي الله عنها قالت: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجد البلل ولا يذكر احتلاماً؟ قال: «يغتسل»، وعن الرجل يرى أنه قد احتلم ولم يجد بللاً؟ قال: «لا غسل عليه»، قالت أم سلمة: يا رسول الله، هل على المرأة ترى ذلك غسل؟ قال: «نعم، إن النساء شقائق الرجال»<sup>(1)</sup>.

**وجه الاستدلال:** يدل الحديث على أن الاحتلام لا فرق فيه بين الرجل والمرأة إذا لم يحدث إنزال، ولم يجد بللاً، ولا أثراً للإنزال، ففي هذه الحالة لا غسل عليه، وإن رأى الوطء والجماع الصحيح في نومه مع الإنزال فعليه الغسل، وأن الغسل لا يجب في الاحتلام إلا بالإنزال<sup>(2)</sup>.

### المبحث الثالث: تغييب الحشفة في الفرج البالغ.

إن تغييب الحشفة في فرج المرأة يوجب الغسل، قال المرداوي: "الرابع: شمل قوله: تغييب الحشفة في الفرج البالغ وغيره، أما البالغ فلا نزاع فيه"<sup>(3)</sup>.

**ألفاظ نفي الخلاف:** ثبت نفي الخلاف في هذه المسألة بلفظ "فلا نزاع فيه".

(1) سنن الترمذي، أبواب الطهارة، باب فيمن يستيقظ فيرى بللاً ولا يذكر احتلاماً، 173/1، حديث/113.

(2) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المرداوي، 84/2.

(3) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المرداوي، 233/1.

**التحقق من نفي الخلاف:** لم يقع خلاف في أن تغييب حشفة البالغ في فرج البالغة يوجب الغسل، سواء أنزل أم لا، قال ابن قدامة: "والتقاء الختانيين، يعني: تغييب الحشفة في الفرج، فإن هذا هو الموجب للغسل، سواء كانا مختننين أو لا، وسواء أصاب موضع الختان منه موضع ختانها أو لم يصبه، ولو مس الختان الختان من غير إيلاج فلا غسل بالاتفاق، واتفق الفقهاء على وجوب الغسل في هذه المسألة"<sup>(1)</sup>، وقال ابن تيمية: "وأما النقاء الختانيين فيوجب الغسل، وهو كالإجماع"<sup>(2)</sup>.

واستندوا في هذا الحكم على أدلة منها حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: اختلف في ذلك رهط من المهاجرين والأنصار، فقال الأنصاريون: لا يجب الغسل إلا من الدفق أو من الماء، وقال المهاجرون: بل إذا خالط فقد وجب الغسل، قال: قال أبو موسى: فأنا أشفيكم من ذلك، فممت فاستأذنت على عائشة فأذن لي، فقلت لها: يا أمه، أو يا أم المؤمنين إني أريد أن أسألك عن شيء وإني أستحييك، فقالت: لا تستحيي أن تسألني عما كنت سائلاً عنه أمك التي ولدتك، وإنما أنا أمك، قلت: فما يوجب الغسل؟ قالت على الخبير سقطت، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا جلس بين شعبها الأربع ومس الختان الختان فقد وجب الغسل»<sup>(3)</sup>، وجه الاستدلال: إيجاب الغسل لا

(1) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المرادوي، 233/1.

(2) شرح العمدة في الفقه، ابن تيمية، 357/1.

(3) مسلم، كتاب الحيض، باب نسخ الماء من الماء ووجوب الغسل بالتقاء الختانيين، 271/1، حديث/349.

يتوقف على نزول المنى، بل متى غابت الحشفة في الفرج وجب الغسل على الرجل والمرأة<sup>(1)</sup>.

#### المبحث الرابع: الغسل للصغير عند إرادة ما يتوقف عليه الغسل أو الوضوء .

يلزم الصغير الغسل إن أراد ما يتوقف على الغسل أو الوضوء أو مات قبل فعله شهيداً، فيغسل لوجوب الغسل عليه قبل موته، وكذا يلزم مميّزاً وضوء واستتجاء إذا وجد سببهما، بمعنى توقف صحة صلاته على ذلك، قال المرادوي: "ويرتفع حدثه بغسله قبل البلوغ، وعلى المذهب المنصوص أيضاً يلزمه الغسل على الصحيح عند إرادة ما يتوقف عليه الغسل أو الوضوء أو مات شهيداً قبل فعله، وعد في الرعاية وغيره هذا قولاً واحداً"<sup>(2)</sup>

ألفاظ نفي الخلاف: ثبت نفي الخلاف في هذه المسألة بلفظ "وعلى المذهب المنصوص، هذا قولاً واحداً".

التحقق من نفي الخلاف: ثبت في هذه المسألة وقوع الخلاف في المذهب، قال ابن مفلح: "قال الإمام أحمد: يجب على الصغير إذا وطئ، والصغيرة إذا وطئت؛ مستدلاً بحديث عائشة، والأصح: يلزمه إن أراد ما يتوقف على الغسل أو الوضوء، أو مات قبل

(1) الشرح الكبير على المقنع، عبد الرحمن المقدسي، 91/2.

(2) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المرادوي، 234/1.

فعله شهيدا، لكن القاضي صرح بعدم الوجوب؛ مستدلا بعدم التكليف كالحائض، وحمل كلام أحمد على الاستحباب" (1).

إن مسألة الغسل للصغير عند إرادة ما يتوقف عليه الغسل أو الوضوء فيها قولان في المذهب.

**القول الأول:** يلزم الصغير الغسل إن أراد ما يتوقف على الغسل أو الوضوء.

هذا القول هو المذهب المنصوص؛ واستدلوا بحديث عائشة رضي الله عنها قال: إن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجمع أهله ثم يكسل، هل عليهما الغسل؟ وعائشة جالسة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إني لأفعل ذلك، أنا وهذه، ثم نغتسل» (2).

**وجه الاستدلال:** يجب الغسل على الصغير إن أراد ما يتوقف على الغسل أو الوضوء، فإذا وطئ الصغير، أو الصغيرة إذا وطئت وجب الغسل، ويدل عليه اغتسال عائشة رضي الله عنها، وهي صغيرة السن دون البلوغ، فيلزم ابن عشر سنين وبنات تسع سنين

(1) المبدع في شرح المقنع، برهان الدين ابن مفلح، 155/1.

(2) مسلم، كتاب الحيض، باب: نسخ الماء من الماء ووجوب الغسل بالتقاء الختانين، 272/1، حديث/350.

غسل ووضوء بموجباته، إذا أراد أحدهما فعل ما يتوقف على غسل فقط كقراءة القرآن، أو على وضوء كصلاة وطواف (1).

**القول الثاني:** لا يلزم الصغير الغسل إن أراد ما يتوقف على الغسل أو الوضوء.

قال به القاضي أبو يعلى؛ لأن الصغيرة لا يتعلق بها المأثم، ولا هي من أهل التكليف، ولا تجب عليها الصلاة التي تجب الطهارة لها، فأشبهت الحائض، وحمل كلام أحمد على الاستحباب (2).

القول الراجح في هذه المسألة هو أنه يلزم الصغير أو الصغيرة الغسل إن أراد ما يتوقف على الغسل أو الوضوء، ولكن إثبات نفي الخلاف في المذهب في هذه المسألة غير صحيح.

(1) مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، الرحيباني، 165/1.

(2) شرح منتهى الإرادات، منصور البهوتي، 81/1.

## المبحث الخامس: الغسل بعد خروج العلقمة والمضغة.

إن ما ألقته المرأة من دم قبل التخلق، ولم يتبين فيه خلق الإنسان، وكان علقمة (1)، أو مضغة (2) فلا نفاس لها، ولا غسل عليها، قال المرادوي: "ورد ذلك بخروج العلقمة والمضغة، فإنها لا توجب الغسل بلا نزاع" (3).

ألفاظ نفي الخلاف: ثبت نفي الخلاف في هذه المسألة بلفظ "بلا نزاع".

التحقق من نفي الخلاف: لم يثبت في المذهب خلاف في هذه المسألة، قال الزركشي: "ورد بخروج العلقمة، فإنها لا توجب الغسل بلا نزاع" (4)، وقال ابن مفلح: "ورد بخروج العلقمة فإنها لا توجب غسلًا بلا نزاع" (5).

(1) قال الله عز وجل: {ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً} [المؤمنون: 14]، العلقمة: هي الدم الجامد الغليظ، ومنه قيل لهذه الدابة التي تكون في الماء: علقمة؛ لأنها حمراء كالدم، وكل دم غليظ علق، وهي المني ينتقل بعد طوره، فيصير دمًا غليظًا متجمدًا، ثم ينتقل طورًا آخر فيصير لحمًا، وهو المضغة، والجمع: علق. ينظر: تهذيب اللغة، الأزهرى الهروي، 162/1. المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، 212/1. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيومي، 425/2

(2) المضغة: القطعة من اللحم، وقلب الإنسان مضغة من جسده، والجمع مضغ، وإذا صارت العلقمة التي خلق منها الإنسان لحمة، فهي مضغة، وفي الحديث: «إن خلق أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يومًا نطفة ثم أربعين يومًا علقمة ثم أربعين يومًا مضغة ثم يبعث الله إليه الملك».

تهذيب اللغة، الأزهرى الهروي، 57/8. لسان العرب، ابن منظور، 451/8.

(3) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المرادوي، 242/1.

(4) شرح الزركشي على مختصر الخرقي، شمس الدين الزركشي، 290/1.

(5) المبدع في شرح المقنع، برهان الدين ابن مفلح، 159/1.

واستندوا في هذا الحكم على أدلة منها قول الله تعالى: {يَأْيُهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبُعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى} [الحج:5].

وجه الاستدلال: دلت الآية على أن ما ألقته المرأة من دم قبل التخلق، ولم يتبين فيه خلق الإنسان، وكان علقه أو مضغته فلا نفاس لها، ولا غسل عليها، وإذا ألقته ما يتبين فيه خلق الإنسان فهي نفساء، ويلزمها الغسل<sup>(1)</sup>.

**المبحث السادس: دخول الجنب مصلى الجنائز بلا غسل.**

إن مصلى الجنائز لا يثبت له حكم المسجد، وعلى هذا لا يجب على الجنب الغسل لدخوله، قال المرادوي: "وأما مصلى الجنائز فليس بمسجد قولاً واحداً"<sup>(2)</sup>.

**ألفاظ نفي الخلاف:** ثبت نفي الخلاف في هذه المسألة بلفظ "قولاً واحداً".

**التحقق من نفي الخلاف:** لم يثبت في المذهب خلاف في هذه المسألة، قال الحجاوي: "ويحرم على جنب وحائض ونفساء انقطع دمهما لبث فيه، ولو مصلى عيد؛ لأنه مسجد،

(1) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المرادوي، 1/242.

(2) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المرادوي، 1/246.

لا مصلى الجنائز" (1)، وقال البهوتي: "لا مصلى الجنائز فليس مسجداً؛ لأن صلاة الجنائز ليست ذات ركوع وسجود بخلاف صلاة العيد" (2).

واستندوا في هذا الحكم على أدلة منها حديث جابر رضي الله عنه قال: أن رجلاً من أسلم، جاء النبي صلى الله عليه وسلم فاعترف بالزنا، فأعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم حتى شهد على نفسه أربع مرات، قال له النبي صلى الله عليه وسلم: «أَبِيكَ جُنُونٌ؟ قال: لا، قال: «أَحْصَنْتَ؟ قال: نعم، فأمر به فرجم بالمصلى، فلما أذلقته الحجارة فر، فأدرك فرجم حتى مات، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم خيراً، وصلى عليه (3).

**وجه الاستدلال:** أن رجم الرجل في المصلى دليل على أن المصلى كالجنائز والأعياد لا يثبت له حكم المسجد؛ لأنه لو كان له حكم المسجد لاجتنب فيه ما يجتنب في المسجد؛ حيث لا يؤمن التلوين من المرجوم، وعليه لا يجب على الجنب الغسل لدخول مصلى الجنائز (4).

(1) الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، شرف الدين الحجاوي، 46/1.

(2) كشف القناع عن متن الإقناع، منصور البهوتي، 149/1.

(3) متفق عليه: البخاري، كتاب الحدود، باب: سؤال الإمام المقر هل أحصنت؟، 136 / 12،

حديث/6825. مسلم، كتاب الحدود: باب: من اعترف على نفسه بالزنا، 3 / 1318، حديث/ 1691 .

(4) ينظر: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، ابن القيم الجوزية، 66/12. فتح الباري

شرح صحيح البخاري، ابن حجر، 129/12.

### المبحث السابع: البداءة بالشق الأيمن في الغسل.

يستحب في الغسل البداءة بالشق الأيمن من الجسم، قال المرداوي: " قوله: ويبدأ بشقه الأيمن، بلا نزاع" (1).

ألفاظ نفي الخلاف: ثبت نفي الخلاف في هذه المسألة بلفظ "بلا نزاع".

التحقق من نفي الخلاف: لم يثبت في المذهب خلاف في هذه المسألة، قال الحجاوي: "ثم يفيض الماء على بقية جسده ثلاثاً، يبدأ بشقه الأيمن، ثم الأيسر" (2)، وقال البهوتي: "ثم يفيض الماء على سائر جسده ثلاثاً؛ قياساً على الوضوء، يبدأ بشقه الأيمن" (3).

واستندوا في هذا الحكم على أدلة منها حديث عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل من الجنابة دعا بشيء نحو الحلاب (4)، فأخذ بكفيه بدءاً بشق رأسه الأيمن، ثم الأيسر، ثم أخذ بكفيه، فقال: بهما على رأسه (5).

(1) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المرداوي، 1/253.

(2) الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، شرف الدين الحجاوي، 1/47.

(3) كشف القناع عن متن الإقناع، منصور البهوتي، 1/152.

(4) إناء يخلب فيه، يسع قدر حلبة ناقة، ويستعمل للغسل. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيومي، 1/146.

(5) متفق عليه: البخاري، كتاب الغسل، باب: من بدأ بالحلاب أو الطيب عند الغسل، 1/60، حديث/258. مسلم، كتاب الحيض، باب: صيغة غسل الجنابة، 1/255، حديث/318.

**وجه الاستدلال:** أن الحديث يدل على استحباب البداءة بالشق الأيمن في الغسل، وهو من باب ما كان يستحبه صلى الله عليه وسلم من التيمن في كل شيء من طهوره ولباسه ونعله، ونحو ذلك من الأمور (1).

### الفصل الثالث: في التيمم، وفيه ثمانية مباحث.

**المبحث الأول: المسافر إذا عدم الماء وصلى بالتيمم لا إعادة عليه.**

إن المسافر إذا عدم الماء، وصلى بالتيمم، فلا إعادة عليه إذا وجد الماء بعد ذلك، قال ابن تيمية: "وقد اتفق المسلمون على أن المسافر إذا عدم الماء صلى بالتيمم، ولا إعادة عليه" (2).

**ألفاظ نفي الخلاف:** ثبت نفي الخلاف في هذه المسألة بلفظ "اتفق المسلمون".

**التحقق من نفي الخلاف:** لم يثبت خلاف في المذهب الحنبلي في هذه المسألة، قال القاضي أبو يعلى: "وكذلك إذا عدم الماء في سفر المعصية، جاز له أن يتيمم، ويصلي، ولا يعيد" (3).

(1) شرح عمدة الفقه، ابن تيمية، 372/1.

(2) شرح عمدة الفقه، ابن تيمية، 424/1.

(3) التعليق الكبير في المسائل الخلافية بين الأئمة، القاضي أبو يعلى، 65/3.

واستندوا في هذا الحكم على أدلة منها قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [المائدة:6].

**وجه الاستدلال:** إن الآية تدل على عدم وجوب إعادة الصلاة لمن تيمم في السفر؛ لأنه عادم للماء؛ والآية تدل على ذلك بدلالة الإطلاق والعموم<sup>(1)</sup>.

### المبحث الثاني: التيمم لخوف العطش.

إن الشخص إذا كان معه ماء يكفيه لوضوئه أو شربه، فإنه يقدم الشرب على الوضوء، ويتيمم، قال المرداوي: "قوله: أو عطش يخاف على نفسه، إذا خاف على نفسه العطش حبس الماء وتيمم بلا نزاع، وحكاه ابن المنذر إجماعاً"<sup>(2)</sup>.

**ألفاظ نفي الخلاف:** ثبت نفي الخلاف في هذه المسألة بلفظ "بلا نزاع، إجماعاً".

**التحقق من نفي الخلاف:** لم يثبت خلاف في المذهب الحنبلي في هذه المسألة، قال عبد الرحمن المقدسي: "متى خاف العطش على نفسه جاز له التيمم، ولا إعادة عليه إجماعاً"<sup>(3)</sup>.

(1) المغني، ابن قدامة، 172/1. المبدع في شرح المقنع، برهان الدين ابن مفلح، 181/1.

(2) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المرداوي، 265/1.

(3) الشرح الكبير على المقنع، عبد الرحمن المقدسي، 239/1.

واستندوا في هذا الحكم على أدلة منها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: 29].

**وجه الاستدلال:** أن ترك العطش بلا ماء يؤدي إلى الموت، ويعد قاتلا لنفسه، والحفاظ عليها من الضرورات الخمس، والوضوء له رخصة، أي: التيمم، فوجب عليه إعمال الرخصة؛ حفاظا على نفسه (1).

---

(1) المغني، ابن قدامة، 1/195.

### المبحث الثالث: عدم اشتراط طلب الماء قبل التيمم لمن تحقق فقده للماء

إذا تحقق عدم وجود الماء لا يلزمه الطلب، ولا فائدة من ذلك البحث، قال شمس الدين الزركشي: "أما مع الجزم بعدم الماء فلا يجب بلا ريب، ومع ظن وجوده، إما في رحله، أو بأن رأى خضرة، ونحو ذلك: يجب بالإجماع" (1).

**ألفاظ نفي الخلاف:** ثبت نفي الخلاف في هذه المسألة بلفظ "بلا ريب".

**التحقق من نفي الخلاف:** لم يثبت خلاف في المذهب الحنبلي في هذه المسألة، قال المرادوي: "تنبيه: محل الخلاف في لزوم الطلب إذا احتمل وجود الماء وعدمه، أما إن تحقق عدم الماء فلا يلزمه الطلب رواية واحدة، قاله غير واحد منهم بن تميم" (2).

واستندوا في هذا الحكم على أدلة منها حديث أبي نر رضي الله عنه، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الصعيد الطيب وضوء المسلم، وإن لم يجد الماء عشر سنين» (3).

(1) شرح الزركشي على مختصر الخرقى، شمس الدين الزركشي، 331/1.

(2) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المرادوي، 275/1.

(3) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الطهارة، باب التيمم بالصعيد الطيب، 154/2، حديث/1035.

**وجه الاستدلال:** الحديث دليل على أنه لا يجب طلب الماء إذا غلب على الظن عدمه أو قطع بذلك، فإنه صلى الله عليه وسلم أمره بالتييم، ولم يأمره بطلب الماء، أو بسؤال رففته عن الماء (1).

#### المبحث الرابع: التيمم والمسح للجرح إذا كان نجسًا.

من كان في بعض بدنه جرح ونحوه كالقروح، وكان الجرح أو القرحة نجسًا، وتضرر بغسله ومسحه بالماء، فإنه يتييم له، ویتیيم لما يتضرر بغسله مما قرب منه؛ لمساواته في الحكم، ولا يمسخ، قال المرادوي: "ومحل الخلاف عنده إذا كان الجرح طاهرًا، أما إذا كان نجسًا فلا يمسخ قولًا واحدًا" (2).

**ألفاظ نفي الخلاف:** ثبت نفي الخلاف في هذه المسألة بلفظ "قولا واحدا".

**التحقق من نفي الخلاف:** لم يثبت خلاف في المذهب الحنبلي في هذه المسألة، قال ابن تيمية: "إن كانت النجاسة على جرح لم يجب تطهيره من الحدث تيمم لها، خاصة إن كانت على محل الحدث" (3).

واستندوا في هذا الحكم على أدلة منها حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «دعوني ما تركتكم، إنما هلك من كان قبلكم بسؤالهم واختلافهم

(1) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن رجب، 275/2.

(2) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المرادوي، 271/1.

(3) شرح عمدة الفقهاء، ابن تيمية، 380/1.

على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»<sup>(1)</sup>.

وجه الاستدلال: أنه محل واحد، فلا يجمع فيه بين المسح والتيمم، فهو عاجز عن غسل الجرح، وقادر على التيمم، فوجب الإتيان بما قدر عليه، كمن عجز عن الركوع والسجود، وقدر على الإيماء<sup>(2)</sup>.

**المبحث الخامس: يبطل التيمم بما يبطل به الوضوء.**

إن تيمم عن حدث أصغر، ثم بال أو تغوط بطل تيممه؛ لأن البطل له حكم المبدل، وكذا التيمم عن الحدث الأكبر يبطل بموجبات الغسل، قال المرداوي: "وأما مبطلات الوضوء فيبطل التيمم عن الحدث الأصغر بما يبطل الوضوء بلا نزاع"<sup>(3)</sup>.

**ألفاظ نفي الخلاف:** ثبت نفي الخلاف في هذه المسألة بلفظ "بلا نزاع".

(1) متفق عليه: البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم، 94/9، حديث/7288. مسلم، كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر، 975/2، حديث/1337.

(2) شرح الزركشي على مختصر الخرقي، شمس الدين الزركشي، 372/1.

(3) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المرداوي، 2432/2.

**التحقق من نفي الخلاف:** لم يثبت خلاف في المذهب الحنبلي في هذه المسألة، قال ابن مفلح: "ويبطل التيمم وجود الماء المعجوز عنه إجماعاً" (1).

واستندوا في هذا الحكم على أدلة منها حديث أبي ذر رضي الله عنه، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الصعيد الطيب وضوء المسلم، وإن لم يجد الماء عشر سنين» (2).

**وجه الاستدلال:** أن التيمم بدل عن الوضوء، فإذا بطل الأصل بطل بدله من باب أولى (3).

#### المبحث السادس: التيمم لجميع الأحداث.

إن التيمم بدل عن الوضوء والغسل، والوضوء يرفع الحدث الأصغر، والغسل يرفع الحدث الأكبر، والتيمم يرفعهما، قال المرادوي: "يجوز التيمم لجميع الأحداث بلا نزاع" (4).

**ألفاظ نفي الخلاف:** ثبت نفي الخلاف في هذه المسألة بلفظ "بلا نزاع".

(1) المبدع في شرح المقنع، برهان الدين ابن مفلح، 1/196.

(2) سبق تخريجه.

(3) المبدع في شرح المقنع، برهان الدين ابن مفلح، 1/196.

(4) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المرادوي، 1/204.

**التحقق من نفي الخلاف:** لم يثبت خلاف في المذهب الحنبلي في هذه المسألة، قال ابن قدامة: " ويجوز التيمم لجميع الأحداث وللنجاسة على جرح تضره إزالتها" (1).

واستندوا في هذا الحكم على أدلة منها قوله تعالى: **لَوْ أَنَّ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا** [النساء:43].

**وجه الاستدلال:** أن الملامسة هي الجماع، فيشمل جميع الأحداث (2).

**المبحث السابع: أجزاء الضربة الواحدة في التيمم.**

يجزئ في التيمم الضربة الواحدة، قال المرداوي: "يجزئ ضربة واحدة بلا نزاع" (3).

**ألفاظ نفي الخلاف:** ثبت نفي الخلاف في هذه المسألة بلفظ "بلا نزاع".

**التحقق من نفي الخلاف:** لم يثبت خلاف في المذهب الحنبلي في هذه المسألة، قال شمس الدين الزركشي: "لا نزاع عندنا فيما نعلمه أن الواجب في التيمم ضربة واحدة للوجه والكفين" (4).

(1) المقنع في فقه الإمام أحمد، ابن قدامة المقدسي، ص34.

(2) الممتع في شرح المقنع، زين الدين التنوخي، 1/205.

(3) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المرداوي، 1/301.

(4) شرح الزركشي على مختصر الخرقي، شمس الدين الزركشي، 1/316.

واستندوا في هذا الحكم على أدلة منها حديث عمار بن ياسر رضى الله عنه قال: بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم في حاجة، فأجذبت فلم أجد الماء، فتمرغت في الصعيد كما تمرغ الدابة، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم، فقال: «إنما كان يكفيك أن تصنع هكذا، فضرب بكفه ضربة على الأرض، ثم نفضها، ثم مسح بهما ظهر كفه بشماله أو ظهر شماله بكفه، ثم مسح بهما وجهه»<sup>(1)</sup>.

**وجه الاستدلال:** أن التيمم يحصل بضربة واحدة، وتراب واحد، فلا يجب في التيمم أكثر من ذلك<sup>(2)</sup>.

#### المبحث الثامن: حكم التيمم لمقطوع اليد.

إن مقطوع اليد من فوق الرسغ يسقط عنه مسح اليدين، لكن يستحب إمرار التراب عليه، قال المرادوي: "وأما إذا انقطعت من فوق الكوع لم يجب قولاً واحداً"<sup>(3)</sup>.

**ألفاظ نفي الخلاف:** ثبت نفي الخلاف في هذه المسألة بلفظ "قولاً واحداً".

**التحقق من نفي الخلاف:** لم يثبت خلاف في المذهب الحنبلي في هذه المسألة، قال ابن مفلح: "فإذا كان أقطع من الكوع وجب مسح موضع القطع في المنصوص، كما لو

(1) متفق عليه: البخاري، كتاب التيمم، باب: التيمم ضربة، 77/1، حديث/347. مسلم، كتاب الحيض، باب التيمم، 280/1، حديث/368.

(2) شرح العمدة في الفقه، ابن تيمية، ص 411.

(3) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المرادوي، 302/1.

بقي من الكف بقية، وقال القاضي: لا يجب، بل يستحب، كما لو أقطع من فوق الكوع على المنصوص" (1).

واستندوا في هذا الحكم على أدلة منها قوله تعالى: {فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ} [النساء:43].

**وجه الاستدلال:** إن الحكم علق بمطلق اليدين، ولذا لم يدخل فيه الذراع، كقطع السارق ومس الفرع، فإذا قطع من فوق الكوع سقط الفرض؛ لأن محله الكف الذي يؤخذ في السرقة، وقد ذهب، لكن يستحب إمرار التراب عليه (2).

**الفصل الرابع: إزالة النجاسة، وفيه أربعة مباحث.**

**المبحث الأول: نجاسة الكلب والخنزير، وإزالتها، وتطهيرها.**

يجب غسل الإناء من نجاسة الكلب والخنزير سبعاً إحداهن بالتراب، قال المرداوي: "وتغسل نجاسة الكلب والخنزير بلا نزاع" (3).

**ألفاظ نفي الخلاف:** ثبت نفي الخلاف في هذه المسألة بلفظ "بلا نزاع".

(1) المبدع في شرح المقنع، برهان الدين ابن مفلح، 1/192.

(2) الشرح الكبير على المقنع، عبد الرحمن المقدسي، 1/259. كشاف القناع عن متن الإقناع، منصور البهوتي، 1/175.

(3) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المرداوي، 1/310.

**التحقق من نفي الخلاف:** لم يثبت خلاف في المذهب الحنبلي في هذه المسألة، قال ابن قدامة: "وكل إناء حلت فيه نجاسة من ولوغ كلب، أو بول، أو غيره، فإنه يغسل سبع مرات إحداهن بالتراب، النجاسة تنقسم قسمين أحدهما: نجاسة الكلب والخنزير والمتولد منهما، فهذا لا يختلف المذهب في أنه يجب غسلها سبعا، إحداهن بالتراب" (1).

واستندوا في هذا الحكم على أدلة منها حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيُرْقِهْ، ثُمَّ لِيَغْسِلْهُ سَبْعَ مِرَارٍ» (2).

**وجه الاستدلال:** الأمر بالغسل ظاهر في تنجيس الإناء، فإن كلمة طهور تستعمل في مقابلة الحدث أو الخبث، ولا حدث على الإناء بالضرورة، فتعين الخبث (3).

**المبحث الثاني: عدم اشتراط التراب في غسل محل السبيلين.**

(1) المغني، ابن قدامة المقدسي، 40/1

(2) متفق عليه: البخاري، كتاب الوضوء، باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان، 45/1، حديث/172. مسلم، كتاب الطهارة، باب حكم ولوغ الكلب، 234/1، حديث/279.

(3) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد، 74/1.

إن محل الاستنجاء يغسل بالماء، ولا يشترط فيه تراب، قال المرداوي: "محل الخلاف في التراب إنما هو في غير محل السبيلين، فأما محل السبيلين فلا يشترط فيه تراب قولاً واحداً" (1).

**ألفاظ نفي الخلاف:** ثبت نفي الخلاف في هذه المسألة بلفظ "قولاً واحداً".

**التحقق من نفي الخلاف:** لم يثبت خلاف في المذهب الحنبلي في هذه المسألة، قال البهوتي: "وَلَا يُشْتَرَطُ لَهَا، أَي: بَقِيَّةِ النَّجَاسَاتِ تُرَابٌ قَصْرًا لَهُ عَلَى مَوْرِدِ النَّصِّ" (2). واستندوا في هذا الحكم على أدلة منها: أن عامة الأحاديث تدل على أن الأصل عدم وجوبه، ولم يرد الشرع به إلا في نجاسة الولوغ (3).

(1) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المرداوي، 314/1.

(2) كشف القناع عن متن الإقناع، منصور البهوتي، 183/1.

(3) المغني، ابن قدامة، 41/1.

## المبحث الثالث: طهارة النجاسات غير الخمرة بالاستحالة.

لا تطهر النجاسة بشمس ولا ريح ولا استحالة<sup>(1)</sup>، إلا الخمرة المنقلبة بنفسها، قال المرادوي: "ولا يطهر شيء من النجاسات بالاستحالة ولا بنار أيضًا إلا الخمرة هذا المذهب بلا ريب"<sup>(2)</sup>.

**ألفاظ نفي الخلاف:** ثبت نفي الخلاف في هذه المسألة بلفظ "بلا ريب".

**التحقق من نفي الخلاف:** لم يثبت خلاف في المذهب الحنبلي في هذه المسألة، قال ابن قدامة: "فإن انقلبت الخمرة خلًا بنفسها طهرت؛ لأن نجاستها لشدتها المسكرة، وقد زال ذلك، من غير نجاسة خلفتها فوجب أن تطهر، كالماء الذي تنجس بالتغير إذا زال تغيره"<sup>(3)</sup>.

واستندوا في هذا الحكم على أدلة منها أن نجاسة الخمر لشدتها المسكرة الحادثة لها، وقد زال ذلك من غير نجاسة خلفتها، فوجب أن تطهر، كالماء الذي تنجس بالتغير إذا زال تغيره بنفسه<sup>(4)</sup>.

(1) الاستحالة: هي انتقال الجسم من كيفية إلى أخرى، كتسخين الماء وتبرده، كما يتسود العنب، وتسمى هذه الحركة استحالة، الخمرة استحالت، أي: إذا انقلب خلًا بنفسها. التعريفات، الشريف الجرجاني، ص84.

(2) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المرادوي، 318/1.

(3) الكافي في فقه الإمام أحمد، ابن قدامة، 159/1.

(4) كشف القناع عن متن الإقناع، منصور البهوتي، 187/1.

### المبحث الرابع: بول الغلام الذي لم يطعم الطعام.

إن بول الغلام الذي لم يطعم الطعام يجزئ فيه الرش، وهو أن ينضح<sup>(1)</sup> عليه الماء حتى يغمره، ولا يحتاج إلى رش وعصر، قال المرادوي: "ويجزئ في بول الغلام الذي لم يأكل الطعام النضح، وهذا بلا نزاع"<sup>(2)</sup>.

**ألفاظ نفي الخلاف:** ثبت نفي الخلاف في هذه المسألة بلفظ "بلا نزاع".

**التحقق من نفي الخلاف:** لم يثبت خلاف في المذهب الحنبلي في هذه المسألة، قال البهوتي: "وبول الغلام الذي لم يأكل الطعام لشهوة نجس صرح به الجمهور، كبول الكبير، لكن يجزئ نضحه، وهو غمره بالماء، وإن لم ينفصل الماء عن المحل، (ويطهر المحل به، أي: بنضح بول الغلام)"<sup>(3)</sup>.

واستندوا في هذا الحكم على أدلة منها حديث أم قيس بنت محسن أنها «أتت بابن لها صغير، لم يأكل الطعام، إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجره، فبال على ثوبه، فدعا بماء، فنضحه ولم يغسله»<sup>(4)</sup>.

(1) النضح: النون والضاد والحاء أصل يدل على شيء يندى، وماء يرش، فالنضح: رش الماء، ونضحته أن تتبعه الماء دون فرك أو عصر حتى يشمل كله. مقاييس اللغة، ابن فارس، 438/5.

(2) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المرادوي، 323/1.

(3) كشف القناع عن متن الإقناع، منصور البهوتي، 189/1.

(4) متفق عليه: البخاري، كتاب الوضوء، باب بول الصبيان، 54/1، حديث/223. مسلم، كتاب

## الفصل الخامس: الحيض، وفيه أربعة مباحث.

### المبحث الأول: صلاة الحائض والنفساء .

يمنع الحيض فعل الصلاة ووجوبها، والحائض ليس عليها قضاء الصلاة، قال المرداوي: "ويمنع عشرة أشياء: فعل الصلاة ووجوبها، وهذا بلا نزاع، ولا تقضيها إجماعاً"<sup>(1)</sup>.

ألفاظ نفي الخلاف: ثبت نفي الخلاف في هذه المسألة بلفظ "بلا نزاع".

التحقق من نفي الخلاف: لم يثبت خلاف في المذهب الحنبلي في هذه المسألة، قال البهوتي: "ويمنع الحيض وجوب الصلاة إجماعاً، فلا تقضيها إجماعاً"<sup>(2)</sup>.

واستندوا في هذا الحكم على أدلة منها حديث فاطمة بنت أبي حبيش كانت تستحاض، فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «ذلك عرق وليست بالحيضة، فإذا أقبلت الحيضة، فدعي الصلاة وإذا أدبرت فاغتسلي وصلي»<sup>(3)</sup>.

### المبحث الثاني: وطء النفساء .

الطهارة، باب حكم بول الطفل الرضيع وكيفية غسله، 1/238، حديث/287.

(1) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المرداوي، 1/346.

(2) شرح منتهى الإرادات، منصور البهوتي، 1/111.

(3) متفق عليه: البخاري، كتاب الحيض، باب إقبال المحيض وإدباره، 1/71، حديث/320. مسلم،

كتاب الحيض، باب المستحاضة وغسلها وصلاتها، 1/262، حديث/333.

يحرم على الزوج أن يجامع زوجته في فرجها حال الحيض والنفاس، قال برهان الدين ابن مفلح: "ونفاس مثل الحيض فيما يمنعه ويوجبه بغير خلاف نعلمه" (1).

**ألفاظ نفي الخلاف:** ثبت نفي الخلاف في هذه المسألة بلفظ "بغير خلاف نعلمه".

**التحقق من نفي الخلاف:** لم يثبت خلاف في المذهب الحنبلي في هذه المسألة، قال عبد الرحمن المقدسي: "فأما الوطء قبل الغسل فهو حرام في قول أكثر أهل العلم، قال ابن المنذر هذا كالإجماع، وحكم النفاس حكم الحائض في ذلك لأنها في معناها" (2).

واستندوا في هذا الحكم على أدلة منها قوله تعالى: **﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾** [البقرة: 222].

**وجه الاستدلال:** أن قول الله تعالى: **﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾**، يطهرن، أي: ينقطع عنهن الدم، يقال: طهرت: إذا رأيت الطهر، وإن لم تغتسل بالماء، فإذا تطهرن اغتسلن بالماء (3).

**المبحث الثالث: المعتادة ليس لها تمييز.**

(1) المبدع في شرح المقنع، برهان الدين ابن مفلح، 228/1.

(2) الشرح الكبير على المقنع، عبد الرحمن المقدسي، 318/1.

(3) الشرح الكبير على المقنع، عبد الرحمن المقدسي، 373/2.

إن المستحاضة إذا كانت لها عادة تعرفها، ولم يكن لها تمييز، أنها تجلس عادتها، قال المرادوي: "اعلم أنه إذا كانت المستحاضة لها عادة تعرفها ولم يكن لها تمييز، فإنها تجلس العادة بلا نزاع"<sup>(1)</sup>.

**ألفاظ نفي الخلاف:** ثبت نفي الخلاف في هذه المسألة بلفظ "بلا نزاع".

**التحقق من نفي الخلاف:** لم يثبت خلاف في المذهب الحنبلي في هذه المسألة، قال ابن قدامة: "فهذه لا تمييز لها، فإذا كانت لها عادة قبل أن تستحاض جلست أيام عادتها"<sup>(2)</sup>.

واستندوا في هذا الحكم على أدلة منها حديث عائشة رضي الله عنها قال: أن فاطمة بنت أبي حبيش سألت النبي صلى الله عليه وسلم قالت: إني أستحاض فلا أطهر، أفأدع الصلاة، فقال: «لا إن ذلك عرق، ولكن دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها، ثم اغتسلي وصلي»<sup>(3)</sup>.

**وجه الاستدلال:** أن العادة طبيعة ثابتة، فوجب الرد إليها عند التغير لتمييز دم الجبلية من دم الفساد؛ ولأن الاستحاضة مرض وفساد، والفساد هو ما خرج من عادة الصحة والسلامة، ولهذا يستدل على سقم الأعضاء بخروجها عن عادتها، وقدمنا العادة على

(1) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المرادوي، 365/1

(2) المغني، ابن قدامة، 299/1

(3) سبق تخريجه.

التمييز؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم أفتى به في قضايا متعددة، ولو كان العمل بالتمييز مقمداً لبدأ به (1).

### المبحث الرابع: جمع المستحاضة لصلاتين بغسل واحد.

يستحب للمستحاضة الجمع بالغسل، حيث تجمع بين كل صلاتي جمع بغسل واحد، وتغتسل للفجر غسلاً واحداً، قال المرداوي: "تجمع بالغسل لا تختلف الرواية فيه" (2).

**ألفاظ نفي الخلاف:** ثبت نفي الخلاف في هذه المسألة بلفظ "لا تختلف الرواية فيه".

**التحقق من نفي الخلاف:** لم يثبت خلاف في المذهب الحنبلي في هذه المسألة، قال ابن تيمية: "والأفضل من ذلك أن تغتسل ثلاثة أغسال: غسلاً تجمع به بين الظهر والعصر، وغسلاً تجمع به بين المغرب والعشاء، وغسلاً تصلي به الفجر، فتكون قد صلت بطهارة محققة" (3).

واستندوا في هذا الحكم على أدلة منها حديث حمنة بنت جحش قالت: كنت أستحاض حيضة كثيرة شديدة، فأنتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أستفتيه وأخبره، فوجدته في بيت أختي زينب بنت جحش، فقلت: يا رسول الله، إني أستحاض حيضة كثيرة شديدة، فما ترى فيها، قد منعتني الصلاة والصوم؟ قال: «أنعت لك الكرسف، فإنه يذهب الدم»، قالت: هو أكثر من ذلك، قال: «فاتخذني ثوباً»، فقالت: هو أكثر من ذلك، إنما أتج

(1) شرح العمدة في الفقه، ابن تيمية، ص 501.

(2) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المرداوي، 365/1.

(3) شرح العمدة في الفقه، ابن تيمية، ص 490.

ثجا، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «سأمرك بأمرين، أيهما فعلت أجزأ عنك من الآخر، وإن قويت عليهما فأنت أعلم» قال لها: «إنما هذه ركضة من ركضات الشيطان، فتحيضي ستة أيام أو سبعة أيام في علم الله، ثم اغتسلي، حتى إذا رأيت أنك قد طهرت واستنقأت فصلي ثلاثا وعشرين ليلة أو أربعاً وعشرين ليلة وأيامها، وصومي، فإن ذلك يجزئك، وكذلك فافعلي كل شهر كما يحضن النساء وكما يطهرن، ميقات حيضهن وطهرهن، وإن قويت على أن تؤخري الظهر وتعجلي العصر، فتغتسلين (1) وتجمعين بين الصلاتين: الظهر والعصر، وتؤخرين المغرب وتعجلين العشاء، ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلاتين، فافعلي، وتغتسلين مع الفجر فافعلي، وصومي إن قدرت على ذلك»، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «وهذا أعجب الأمرين إلي» (1).

### الخاتمة

فقد توصلت من خلال هذا البحث بفضل الله تعالى إلى نتائج من أهمها ما يلي:

**أولاً:** أن تعلم الفقه، وتعليمه، وتطبيقه يعتبر فرضاً من فروض الكفاية.

**ثانياً:** أن للفقهاء المسلمين فضلاً كبيراً في تطوير الفقه، والتأليف فيه، وأن هذا الفضل يرجع إلى التزامهم بالشرع قولاً، وفعلاً، واعتقاداً.

**ثالثاً:** يشترط لنفي الخلاف أربعة شروط:

(1) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب من قال: إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة، 210/1، حديث/287.

الأول: أن يستقرئ أقوال العلماء فلا يجد في ذلك خلافاً.

الثاني: إن جاز الاحتجاج به، فلا يجوز أن تدفع النصوص المعلومة به.

الثالث: لا يجزم بانتفاء المخالف، وحيث قطع بانتفاء المخالف فالإجماع قطعي.

الرابع: أن عدم العلم بالمخالف لا يصح به دعوى الإجماع.

رابعاً: يشترط للإجماع شرطان:

الأول: الاتفاق من مجتهدي الأمة على أمر ديني.

الثاني: عدم وجود مخالف ولو من واحد فلا ينعقد معه الإجماع.

خامساً: معرفة خلاف السلف بأدلتها من أهم ما يحتاج إليه؛ لأن اختلافهم في الفروع رحمة، ويذكر أقوالهم بأدلتها يعرف المتمكن المذهب على وجهه والراجح من المرجوح، ويتضح له ولغيره المشكلات، وتظهر الفوائد النفيسات، ويتدرب الناظر فيها بالسؤال والجواب، ويفتح ذهنه ويفتق عقله، ويعرف الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، والدلائل الراجحة من المرجوحة، ويقوم بالجمع بين الأحاديث المتعارضات، ولا يشكل عليه إلا أفراد من النادر.

سادساً: أن الخلاف منه ما هو سائغ، ومنه ما هو مذموم.

## قائمة المصادر والمراجع

- 1) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد، مطبعة السنة المحمدية، د.ط.
- 2) الإرشاد إلى سبيل الرشاد، ابن أبي موسى محمد الهاشمي، المتوفى: 428هـ، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، 1419هـ - 1998م.
- 3) الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، الحجاوي، المتوفى: 968هـ، المحقق: عبد اللطيف محمد موسى السبكي، دار المعرفة بيروت، لبنان.
- 4) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرادوي الدمشقي الصالحي الحنبلي، المتوفى سنة 885هـ، تحقق: محمد حامد الفقي، ط: الأولى، مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة، سنة 1385هـ.
- 5) البارع في اللغة، أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم، محقق: هشام الطعان، مكتبة النهضة بغداد ودار الحضارة العربية بيروت، الطبعة: الأولى، 1975م.
- 6) تاج العروس من جواهر القاموس، مرتضى الزبيدي، مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- 7) التعريفات، الشريف الجرجاني علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، 1403هـ.

- (8) التعليق الكبير في المسائل الخلافية بين الأئمة، القاضي أبو يعلى، محقق: محمد بن فهد بن عبد العزيز الفريح، دار النوادر، دمشق، الطبعة الأولى، 1435هـ - 2014م.
- (9) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، سنة ١٤١٩هـ-١٩٨٩م.
- (10) تهذيب اللغة، الأزهرى الهروي، محقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 2001م.
- (11) تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، ابن القيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1415هـ.
- (12) التوقيف على مهمات التعاريف، المناوي، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1410هـ-1990م.
- (13) جمهرة اللغة، الشريف ابن دريد، محقق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، 1987م.
- (14) روضة الناظر وجنة المناظر، ابن قدامة المقدسي، المتوفى: 620هـ، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1423هـ-2002م.
- (15) سبل السلام، محمد بن إسماعيل بن صلاح الصنعاني، المتوفى: 1182هـ، دار الحديث.

- (16) سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة عيسى البابي الحلبي.
- (17) سنن أبي داود، أبو داود السجستاني، طبعة دار الحديث.
- (18) سنن الترمذي، أبو عيسى الترمذي، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، 1383هـ.
- (19) السنن الكبرى، أحمد بن الحسين البيهقي، محقق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، 1424هـ - 2003م.
- (20) شرح الزركشي على مختصر الخرقى، شمس الدين الزركشي، المتوفى: 772هـ، دار العبيكان، ط: الأولى، 1413هـ - 1993م.
- (21) شرح العمدة في الفقه كتاب الطهارة، ابن تيمية الحراني، المتوفى: 728هـ، المحقق: سعود بن صالح العطيشان، مكتبة العبيكان الرياض، ط: الأولى، 1412هـ.
- (22) الشرح الكبير على المقنع، عبد الرحمن المقدسي، المتوفى سنة 682هـ، مطبعة المنار بمصر.
- (23) شرح صحيح البخاري، ابن بطال، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد السعودية، الرياض، الطبعة الثانية، 1423هـ - 2003م.
- (24) شرح منتهى الارادات، منصور البهوتي الحنبلي، المتوفى: 1051هـ، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1414هـ - 1993م.

- (25) صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل، المتوفى سنة 256هـ، المطبعة الأميرية، سنة 1314هـ.
- (26) صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، المتوفى سنة 261هـ، تحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة الأولى، دار إحياء الكتب العربية بمصر، سنة 1374هـ.
- (27) الطبعة الأولى، 1421هـ - 2000م.
- (28) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، المتوفى سنة 852هـ، المطبعة السلفية بالقاهرة، سنة 1380هـ.
- (29) فتح الباري شرح صحيح البخاري، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، مكتبة الغرباء الأثرية المدينة النبوية، الطبعة الأولى، 1417هـ - 1996م.
- (30) القاموس المحيط، الفيروز آبادي، المتوفى سنة 817هـ، الطبعة الثانية، مطبعة البابي الحلبي بمصر، سنة 1371هـ.
- (31) قواطع الأدلة في الأصول، أبو المظفر السمعاني، محقق: محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ-1999م.
- (32) الكافي في فقه الإمام أحمد، ابن قدامة، المتوفى سنة 620هـ، الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر دمشق، سنة 1382هـ.
- (33) كشف القناع عن متن الإقناع، منصور البهوتي، دار الكتب العلمية.
- (34) لسان العرب، ابن منظور، المتوفى سنة 711هـ، الطبعة الأولى، المطبعة الكبرى الأميرية بمصر، سنة 1308هـ.

- (35) المبدع في شرح المقنع، برهان الدين ابن مفلح، المتوفى: 884هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ - 1997م.
- (36) مجمع الزوائد، الهيثمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المأمون للتراث.
- (37) مجموع فتاوى ابن تيمية، شيخ الإسلام تقي الدين حمد بن عبد الحليم ابن عبد السلام بن تيمية، جمع وترتيب الشيخ عبد الرحمن النجدي بن محمد بن قاسم، توزيع الرئاسة العامة لإدارات البحوث والإفتاء والدعوة.
- (38) المحرر في الفقه، ابن تيمية الجد، مكتبة المعارف الرياض، الطبعة الثانية، 1404هـ - 1984م.
- (39) المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، محقق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت،
- (40) مختصر ابن الحاجب، ابن الحاجب المالكي، المتوفى سنة 646هـ.
- (41) المختصر في أصول الفقه، ابن اللحام البعلبي، الحنبلي، المتوفى سنة 803هـ، تحقيق: محمد مظهر بقا، جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة.
- (42) المدخل المفصل، بكر أبو زيد، دار العاصمة، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي بجدة، الطبعة الأولى، 1417هـ.
- (43) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين القاضي أبو يعلى، المتوفى: 458هـ، المحقق: عبد الكريم بن محمد اللاحم، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، 1405هـ - 1985م.

- (44) المستصفي، أبو حامد الغزالي، دار صادر، بيروت.
- (45) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت.
- (46) مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، الرحيباني مصطفى بن سعد بن عبده السيوطي، المتوفى: 1243هـ، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، 1415هـ - 1994م.
- (47) معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلعجي وحامد صادق قنيبي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1408هـ.
- (48) المغني، ابن قدامة، المتوفى: 620هـ، مكتبة القاهرة، 1388هـ - 1968م.
- (49) مقاييس اللغة، ابن فارس، محقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.
- (50) المقنع في فقه الإمام أحمد، ابن قدامة المقدسي، المتوفى سنة 620هـ، الطبعة الثالثة، المطبعة السلفية بالقاهرة، سنة 1382هـ.
- (51) الممتع في شرح المقنع، زين الدين المنجي، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مطبعة الأسدي، الطبعة الثالثة، 1424هـ - 2003م.
- (52) الواضح في أصول الفقه، ابن عقيل، محقق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 1420هـ - 1999م.



## حقوق الطفل من منظور علم الاجتماع

### دراسة تحليلية

د.نضال محمد خير الجندي - كلية الآداب والعلوم الانسانية - قسم  
علم الاجتماع

[naljundi78@outlook.com](mailto:naljundi78@outlook.com)

المقدمة :

يتمتع الطفل في دولة الإمارات العربية المتحدة برعاية خاصة منذ ولادته (وهو جنين في بطن أمه) حتى خروجه للحياة، فهو مكفول من قبل الدولة بقوانين تحميه من انتهاك لحقوقه وذلك إتباعاً لتعاليم الشريعة الإسلامية ( ١ ). وعلى هذا الشأن، حظي الطفل في دولة الإمارات على الاهتمام في مختلف جوانب الحياة، من مثل: الجانب الصحي، و التربوي والاجتماعي، وقد تم تضمين حقوق الطفل في القوانين المتعددة لضمان حمايتهم على نحو فعال. وذلك يرجع بإعتبار الطفل جزء هام من المجتمع، إذ لا شك في أن الأطفال هم نواة المستقبل، فهم نصف الحاضر و أمل المستقبل، واللبننة الأولى في بناء هيكل المجتمع وتشكيله. لذلك، من المهم ضمان بداية أفضل لحياة الطفل، آخذةً في عين الاعتبار احتياجاتهم الخاصة وحماية حقوقهم من الانتهاك، فهم الذين تعتمد عليهم الدولة في المستقبل للنهوض بها ( ٢ ).

وبالإجمال، يمكن القول بأن الطفل حاز على اهتمام كبير في عدة مجالات الحياة، من قبل السلطات الحكومية سواء كانت اتحادية أو المحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة. ومع توافر الجهود المبذولة، لا بد من توافر توعية مجتمعية للحد من الانتهاكات الخطيرة التي تجاوزت حد الإنسانية المنتشرة في العالم، وذلك يكمن من خلال الوعي بالقوانين و العقوبات التي تهدد سلامة الطفل.

ومن هذا المنطلق، دفعني هذا الموضوع إلى الكتابة لأنه يعد من المواضيع ذات الأهمية البالغة في الآونة الأخيرة في المجتمع، وذلك جعلني حريص على البحث و التفاعل مع هذا الاهتمام الدولي.

### ١- تحديد المصطلحات :

لابد من البداية الإشارة إلى أهم المفاهيم المتداولة في هذا البحث بالتفصيل والتي تنسب جميعها إلى الطفل وحقوقه. لقد ورد مصطلح الطفل في العديد من الاتفاقيات والمواثيق لحقوق الإنسان، وقد تعددت التعاريف القانونية الخاصة بمصطلح الطفل. ولقد جاءت اتفاقية الدولية لحقوق الطفل بحل وسط، وهو اعتبار الطفل " كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المطبق عليه" (٢). ومن خلال الاتفاقية، جاء الحد الأقصى لعمر الطفل هو ثماني عشر سنة، وذلك ليتناسب مع الظروف الاجتماعية لكافة دول العالم.

(١) د. سالم حميد. الحريات المدنية و السياسية في دستور الإمارات. مركز المزملة للدراسات والبحوث. الطبعة الأولى، ٢٠١٣. ص ٢١٩.

(٢) د. محمد توهيل، د. العياشي، و الآخرون، العولمة و حقوق وبرامج الطفل في الإمارات، الشارقة. جمعية الاجتماعيين، ص ١٨٧.

(٣) "تعريف الطفل". موضوع.

وفي ضوء ذلك، تضمنت اتفاقية حقوق الطفل على مجموعة من الضمانات وحقوق لحماية الطفل. وتعتبر حقوق الطفل هي مجموعة من المعايير المخصصة للطفل، والتي يتم إعطائها ليتمتع به الطفل أينما كان دون تمييز، كحقوق فردية تتماشى مع احتياجاته و عمره (١).

## ٢-مشكلة الدراسة :

يتناول هذا البحث عن مشكلة مطروحة بقوة في عالمنا المعاصر، و خاصة في الآونة الأخيرة وهو ما يتعلق بالطفل وحقوقه كفرد من أفراد المجتمع. تعد قضية حقوق الطفل من القضايا التي تعنى بها القانون الدولي للطفل، و التي جاءت مؤكدة على ضرورة توفير الرعاية و العناية للطفل خلال مرحلة طفولته وحتى إكمال نموه وبلوغه الثامنة عشرة. إذ يعد الطفل هو النواة الحقيقية لرجال المستقبل، فلا ننسى بأن الأحداث التي تقع في الطفولة ستؤثر مستقبلاً على الفرد، ومن ثم على المجتمع بأكمله. لذا من الضروري حماية حقوقهم و تعزيزها في المجتمع.

لقد باتت مشكلة حق الطفل وضرورة حمايته جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان العالمية التي تعرضت إلى انتهاكات عديدة تجاوزت حد الإنسانية، وذلك ببساطة لأنهم ضعفاء و تحت وصاية الآخرين. لذا بات واضحاً الحاجة تفعيل العمل من أجل حماية حقوقهم و أيلاءهم ذلك الاهتمام الذي يستحقونه، مع عدم إغفال الجانب الجزائي على كل من ينتهك حق الطفل التي أصبحت ظاهرة واسعة الانتشار في عالم اليوم.

٣-أهمية الدراسة :

تستمد هذه الدراسة أهميتها من ما يواجهه الطفل اليوم من انتهاكات خطيرة من التشرد و الإهمال وهضم حقوقه، التي تجاوزت حد الإنسانية. وهذه الأخطار التي ترتبط بالطفولة، لا يمكن مواجهتها إلا بالإرادة المشتركة من الدولة والأسرة، إلى جانب احترام القانون الدولي و تفعيله .

إذ لا ننسى أن فئة الأطفال تعتبر من أعلى المعدلات بين الفئات العمرية من إجمالي عدد السكان في الكثير من البلدان . لهذا من الضروري على المجتمع تأهيل وحماية الأطفال من مختلف الانتهاكات التي يتعرضون لها، بإعتبارهم أساس مهم لبناء المجتمع (١) .

٤-أهداف الدراسة :

الهدف الرئيسي من دراسة موضوع حقوق الطفل، هو المناقشة عن الانتهاكات التي تمارس في حق الطفل، مع محاولة إيجاد حلول للحد و القضاء عليها . وذلك قد يتم من خلال إلقاء الضوء على بيان أهمية التوعية و تفعيل حقوق الطفل في الواقع الفعلي.

(١) فوزي الشامي. أهمية التوعية بحقوق الطفل. حقوق الطفل.

<http://fauzi1975.blogspot.ac/2010/01/blog-post.html>

٥-صعوبة الدراسة:

من خلال بحثي عن حقوق الطفل، واجهت جملة من الصعوبات التي تقف في مقدمتها الصعوبة في الحصول على المصادر الكافية. إذ أن أغلب المصادر تتضمن المحتوى نفسه، واقتصار عديد من الكتب على سرد البنود المتعلقة بحقوق الطفل ضمن القانون الدولي. لذا كان جُلّ اعتمادي على عدد محدود من المصادر.

٦-حدود الدراسة :

نظراً لكون الدراسة عن حقوق الطفل في دولة الإمارات العربية المتحدة، فإنه سيقصر على جهود الدولة لحماية الطفل، وتعاملها مع المشكلات المتعلقة بالطفل. وبالإضافة إلى ذلك، تحليل قواعد وقوانين الدولة لحماية الطفل، لبيان مدى التقدم الذي وصل فيه دولة الإمارات في مجال حماية الطفل وحقوقه.

حقوق الطفل في دولة الإمارات العربية المتحدة٧-مفهوم حقوق الطفل :

لقد باتت حقوق الطفل ووجوب حمايتها جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان العالمية، لذا أدمجت حقوق الطفل في صلب حقوق الإنسان في نطاق المنظومة الدولية. وعليه لا بد من معرفة معنى الحق و الطفل بشكل مفصل على نطاق اللغوي و القانوني، و بالإضافة إلى ذلك مفهوم حقوق الطفل في القانون الدولي. وبحسب الآتي :

يعرف الحق في اللغة، بأنه الثبوت و الوجوب و تستعمل كلمة الحق بمعنى المساواة أو الواجب، كحق الطفل في التعليم و غيره( ١ . )

ويعرف الحق في المعاجم القانونية، بأنه ما قام على العدالة أو الأنصاف و سائر أحكام القانون.

وأما بخصوص مفهوم الطفل في اللغة، فهو الطفل من أول حياة المولود حتى بلوغه، ويطلق على الذكر و الأنثى( ٢ . )

وفي نطاق القانوني من اتفاقية حقوق الطفل، يعرف الطفل بأنه "كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة من العمر ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه"( ٣ . ) والذي يعتبر مشابهاً للفترة الزمنية التي اعتمدها دولة الإمارات للطفل.

وبناء على مناقشة مفهوم الحق و الطفل في نطاقي اللغوي القانوني، فإن حقوق الطفل هي كل ما نصت عليه اتفاقية حقوق الطفل في موادها الأربعين التي اشتملت فيها جميع ضمانات لحماية الطفل و حقوقه الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و حقه في الحياة، إلى غير ذلك من الحقوق .والتي تناولت أيضاً حقوق الطفل( أثناء مرحلة الحمل )إلى أن يتجاوز الثمانية عشرة من عمره .وتعتبر حقوق الطفل قاعدة قانونية تساعد الأطفال في إحداث واقع جديد يحميهم من أي انتهاكات يتعرض لها الطفل سواء كفرد في المجتمع بشكل عام، أو كفرد بين أسرته بشكل خاص( ٤ . )

٨-تعريف الطفل في التشريع الإماراتي :

وبالمقارنة بين نص اتفاقية الدولية لحقوق الطفل و قانون دولة الإمارات، نجد أنهما متشابهان في تحديد مرحلة الطفولة، حيث تم اعتبار الطفل هو الإنسان الذي لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره. إلا أن هناك اختلاف في التشريع سن الرشد، والذي يعود ذلك إلى اختلاف الأنظمة السياسية والاجتماعية و الثقافية بين البلدان. كما قد بينت التشريعات الإماراتية المختلفة أن سن الرشد للطفل إجمالاً هو الثامنة عشر من العمر، ولكنها في الوقت نفسه أعطت بعض المرونة في حالات معينة .

(١) تعريف الحق لغاً و اصطلاحاً". موضوع <http://mawdoo3.com>.

(٢) تعريف الطفل. "المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق.

(٤) د. محمد توهيل، د. العياشي، و الآخرون. العولمة و حقوق وبرامج الطفل في الإمارات، الشارقة.

جمعية الاجتماعيين. ص ١٦٥

يمكن استخراج أغلب التحديدات لسن الرشد في القانون الإماراتي فيما يلي :

سن الرشد في القانون العمل :

لقد اعتبر قانون العمل الاتحادي، السن القانونية للعمل في تمام الشخص للسن الخامسة عشر، مع مراعاة بعض الشروط والتحفظات مثل، الحصول على موافقة خطية من ولي الأمر. وعلاوة على ذلك، يحظر على أي شخص دون السابعة عشرة أن يعمل في الأعمال المتعلقة في المناجم أو المحاجر (١).

أما في القانون الأحوال الشخصية:

تكتمل أهلية الزواج بالعقل و البلوغ، و سن البلوغ تمام الثامنة عشرة من العمر. وإذا لم يكمل الثامنة عشرة من عمره لا يتزوج إلا بإذن القاضي بعد التحقق من المصلحة (مادة ٣٠(٢).

أما السن الرشد في قانون الإجراءات الجزائية:

نصت المادة ( ٢٤ ) على أن يكون السن الرشد الجزائي في تمام الثامنة عشرة من عمره . وذلك ليتم تنفيذ العقوبات المقررة قانونياً. وبناء على المادة (٢٤)، لا يجوز بقاء الحدث إذا بلغ سن ١٨ سنة. وفي حال كان لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره، يتم إيداعهم إلى مراكز اجتماعية للأحداث. والهدف من ذلك، تأهيل و إعداد هؤلاء الأطفال بدلاً من إيداعهم في المؤسسات العقابية ( السجون ) و اختلاطهم مع محترفي الإجرام. وكما يهدف التشريع

الإماراتي التركيز على الإصلاح كأولوية قبل العقاب، و الذي يتجلى ذلك في قانون حماية الطفولة ( ٣ . )

#### ٩- حقوق الطفل الأساسية طبقاً للإتفاقية الدولية :

سأعرض هنا وضع الطفل و حقوقه تحت خمسة عناوين، على النحو التالي :

أ- الحقوق المدنية و الأساسية للطفل :تشمل الحق للطفل في أن يكون له اسم و جنسية،والحق في التعبير عن الرأي، و الحماية من التعذيب و سوء المعاملة .

ب -الحقوق الاقتصادية :التي تعطي حق للطفل بالتمتع بمستوى معيشي مناسب لتأمين نموه السليم .والحق في الحماية من الاستغلال في العمل.

ج-الحقوق الاجتماعية :حق الطفل في الحصول على أفضل مستوى من الرعاية الصحية و الخدمات الطبية.كما أنه له الحق في الحماية من الاستغلال الجنسي .

د -الحقوق الثقافية :الحق في التعليم و التنقيف، و المشاركة في أنشطة ثقافية .

وتكريساً لهذه النقاط، تبني القانون الدولي لحقوق الخاصة بالطفل، تعزز من أهمية الاهتمام بمرحلة الطفولة، بإعتبار الطفل هو النواة الحقيقية لمستقبل الأمة، والاهتمام بهم يضع مستقبل الأمة في الإطار الصحيح ( ٤ . )

١٠ اهتمام دولة الإمارات برعاية الأطفال :

ان اهتمام دولة الإمارات بالطفولة و الأطفال ينسجم إلى أقصى الحدود مع الاتجاه العالمي في هذا المجال الذي ينادي بأهمية مرحلة الطفولة وضرورة الاهتمام بالطفل، حيث تسعى الوزارات و المؤسسات المختلفة الموجودة في الدولة لتحقيق هذه الغاية و تأمين الرعاية الشاملة للأطفال من جميع النواحي الحياة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو صحية أو تربوية. والحقيقة المتمثلة في الجهود المبذولة من قبل الدولة و هذه المؤسسات، تعكس صلاح الطفل و حسن تربيته على المبادئ و القيم السامية، والتي هي في النهاية توضع مستقبل الأمة ضمن الإطار الصحيح المطلوب.

(١) حقوق الطفل في القانون الإماراتي". زاوية <https://www.zawya.com/uae/ar/story>.

(٢) قانون الأحوال الشخصية الإماراتي. "شبكة القانونين العرب-<http://www.law-arab.com/2015/10/Personal-Status-Law-UAE.html>

(٣) د. سالم حميد. الحريات المدنية و السياسية في دستور الإمارات. مركز المزملة للدراسات و البحوث. الطبعة الأولى. ص ٢٢٤

(٤) د. محمد توهيل، د. العياشي، و الآخرون. العولمة و حقوق و برامج الطفل في الإمارات، المشاركة. جمعية الاجتماعيين. ص ١٩٩

ونص الدستور الإماراتي سنة ١٩٧١ في مادته (١٦) "على أن يشمل المجتمع برعايته الطفولة والأمومة، ويحمي القصر و غيرهم من الأشخاص العاجزين عن رعاية أنفسهم لسبب من الأسباب كالمرض أو العجز أو الشيخوخة أو البطالة الإجبارية، ويتولى مساعدتهم وتأهيلهم لصالحهم و صالح المجتمع" (١).

وفيما يلي نورد تسميات مختلفة للطفل، و حقوقهم المستلخصة من التشريع الإماراتي: حقوق المعاقين و ذوي الاحتياجات الخاصة :

وهذا ما نراه الآن في المجتمع الإماراتي، و مطبقاً في الواقع. ومثال على ذلك اهتمام الدولة الخاص بفئة المعاقين و ذوي الاحتياجات الخاصة، نظراً لظروفهم الصحية.

إذ ساهمت الدولة بتوفير جميع الإمكانيات لهذه الفئة بما تتناسب ظروفهم و احتياجاتهم. ومثال على ذلك، بناء مراكز للمعاقين و ذوي الاحتياجات الخاصة، مثل جمعية الإمارات للصم والبكم، مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية التي تم تأسيسها منذ ١٩٧٩. وأيضاً معاهد يشرف عليها اختصاصيين إكفاء يساهمون في تقديم العناية و الرعاية لهم. لأصحاب الاحتياجات الخاصة.

وكما خصصت الدولة مواقف سيارات خصيصة لهذه الفئة، في الوزارات و المراكز، و حتى في الشوارع للتسهيل عليهم، و الذي يعتبر حق من حقوقهم المشروعة، و يتم معاقبة أي شخص بالتعدي عليها .

وبالإضافة إلى ذلك، تم دمج أصحاب الاحتياجات الخاصة مع الطلاب في المدارس الحكومية و الخاصة في الدولة. و نحو ٦٠٠٠ من أصحاب الاحتياجات الخاصة تم دمجهم في المدارس و المعاهد الدراسية في إمارة أبوظبي (٢).

حقوق الأطفال اللقطاء أو عديمي النسب:

والذي لا تخلو أي مجتمع من هذه الفئة ويقصد بالأطفال اللقطاء الذين ليس لهم آباء، والتي ترجع أسبابه للعلاقات الغير الشرعية. ويلاحظ أن في دولة الإمارات تعتبر هذه الفئة قليلة، و ذلك يرجع إلى توفير حكومة دولة الإمارات كل مقومات الزواج السعيد.

ومع ذلك، إن وجد أي طفل مجهول النسب، يتم تسليمه إلى الشرطة للتحري، فإن لم يتقدم أحد لإستلامه يتم إيداعه إلى مراكز رعاية متخصصة لهذا النوع من الأطفال. وهذه المراكز توفر العناية و الرعاية الفائقة تحت إشراف السلطات المختصة. حتى ينمو في أرض الدولة، وله كافة الحقوق وعليه واجبات كأى فرد مواطن آخر في الدولة .

( ١ ) د.أحمد عبدالله، د. مجدي مدحت. حقوق الإنسان بين العالمية و الخصوصية، دبي. جامعة الجزيرة. ص ٢٠٥.

(٢) د.سالم حميد. الحريات المدنية و السياسية في دستور الإمارات. مركز المزمأة للدراسات و البحوث. الطبعة الأولى. ص ٢٢٧

وكما توفر الدولة لهم مساعدات مالية ومعنوية و ضمانات اجتماعية، بإعتبارهم في حكم الأيتام ويستمر الطفل في استلام المساعدات المالية إلى السن ١٨ بعدها تتوقف إلا في حال استكمل دراسته، وذلك يرجع إلى أن الحكومة ترعى الأطفال وتوفر لهم الإمكانيات بألأقى معايير الجودة في التعليم و الصحة و الاستقرار الأسري(١).

حقوق أطفال المواطنين خارج الدولة :

حرصت دولة الإمارات بتوفير و حماية حقوق أطفالها من هم في داخل أو خارج الدولة . إذ حرصت الدولة على مصالح أبناء المواطنين المتزوجين من أمهات غير مواطنات، وقع بينهما طلاق و الذي أسفر ذلك إلى التحاق الأبناء بأمهاتهم في موطنها الأصلي وحرصا ً على التأكد من سلامة الأطفال و ما تتوافر لهم من خدمات، شكلت الدولة لجنة من ديوان الرئاسة، لزيارة عدة دول العربية و الأجنبية، التي يوجد فيها هؤلاء الأبناء و عمل مقابلات معهم للتأكد من سلامة الإجراءات( ٢ ) .

وحول الحديث عن اهتمامات الدولة برعاية الأطفال، لم تقتصر الدولة بحفظ حقوق الأطفال المواطنين فقط، بل لجميع الذين يعيشون على أرضها بغض النظر عن الجنسية و الأصل و الدين نظراً إلى عدد الأطفال في دولة الإمارات بلغ ٢٤٪ من نسبة عدد السكان الإجمالي، ومن الأطفال المواطنين ٣٨٪ من سكان الدولة الإماراتين وبهذه النسبة من المهم الاهتمام بفئة الأطفال و توفير الرعاية الكاملة لهم(٣).

(١) د. سالم حميد. الحريات المدنية و السياسية في دستور الإمارات. مركز المزملة للدراسات و البحوث. الطبعة الأولى. ص ٢٢٥

(٢) المرجع السابق. ص ٢٢٦.

(٣) المرجع السابق. ص ٢٢٥.

و في سياق اهتمام دولة الإمارات بالطفل و حمايته من أي وسائل قد تعرضه للخطر، منع القانون الإماراتي من ركوب الأطفال الصغار بما يعرف (الركيبة)، و هم الذين كانوا يقودون سباقات الهجن الإماراتية، و الذي تعتبر من سباقات التراثية في دولة الإمارات. إذ أن هذا العمل قد تعرض بحياة الكثير من الأطفال إلى الموت، و ذلك بسبب اجتيازهم مسافات طويلة وهم في السباق، تحت درجات الحرارة العالية ( ١ ).

وفي الوقت الحالي، تقوم الدولة بحملة كبيرة تسمى "معا لحماية أطفالنا" والتي تشارك فيها منظمة اليونيسيف التابعة للأمم المتحدة لرعاية الطفولة. فمن المعروف أن دولة الإمارات قد صادقت على اتفاقية حماية حقوق الطفل عام ١٩٩٠، والتزمت بكل بنودها وقوانينها. وتعتبر دولة الإمارات من أوائل الدول التي وقعت على اتفاقية حقوق الطفل، و توفير الضمان الاجتماعي الذي يغطي نحو ٣٣ ألف طفل ما بين حدث ويتيم ومعاق ومجهول النسب. وقد حرم دستور الإمارات استعباد أي إنسان بما في ذلك الأطفال. ومن يخالف هذه القوانين وينتهك حقوق الطفل، تصل عقوبته إلى السجن بناء على قانون العقوبات الاتحادي رقم ٣ ( ٢ ).

### ١ مظاهر انتهاك حقوق الطفل:

عرف الأطفال منذ فجر الإنسانية، جميع أنواع الانتهاكات حقوق الطفل بصفة عامة، و حقوق الطفل بصفة خاصة. حيث عرف الأطفال في العديد من البلدان بأنهم كانوا ضحايا العبودية و القتل و الاغتصابات. و كما تم استغلالهم في العمل كزراعة و عمال في المصانع

و المناجم، متناسياً تعاليم الإسلام حول اهتمام بالطفل بإعتباره إنسان في الدين وله حقوق، قبل أن يثبت ذلك في الاتفاقيات والمواثيق الدولية .

### العنف الممارس ضد الأطفال:

إن العنف بأشكاله المتعددة يعتبر مظهر من مظاهر انتهاك حقوق الطفل .حيث ينتشر هذا النوع من الانتهاك بكثرة في المجتمعات، و لا سيما بكثرة العنف الأسري الذي يتعرض له الطفل بين عائلته .وكون أن العنف ظاهرة مخيفة، فإن الأطفال في بعض الأحيان لا يستطيعون الإدلاء بأعمال العنف التي يتعرضون لها خوفاً من الانتقام من معنفيهم .وبحكم أيضاً أن الطفل في كثير من الأحيان يكون خجولاً أو يحس بالذنب عندما يظن بأنه استحق هذا العنف، فإنه لا يتكلم بخصوصه .

( ١ ) د. سالم حميد. الحريات المدنية و السياسية في دستور الإمارات. مركز المزمأة

للدراسات و البحوث. الطبعة الأولى. ص ٢٢٥

( ٢ ) المرجع السابق ص ٢٢١.

تترتب عن العنف آثار خطيرة بالنسبة لنمو الطفل، وكثيراً ما يؤدي إلى الموت أو التسبب بجروح نفسيه و بدنية لا تنسى .وبالإضافة إلى ذلك، إن العنف يحطم ثقة الأطفال بأنفسهم، ويجعلهم معرضين لخطر الإحباط والذي يؤدي بذلك إلى القيام بالانتحار في حياتهم اللاحقة(١).

وفي هذا المجال، لا يفوتنا ذكر المبادرات المميزة التي تقدمها دولة الإمارات العربية المتحدة، حرصاً منها في حماية حقوق الطفل من الانتهاك، و اعتبارها بأن الطفل هو مستقبل البلاد، و لابد من توافر الرعاية الشاملة لهم .ولا ننسى، ماتم صدور الحكم عليه في محكمة جنايات أبوظبي في سنة ٢٠٠٩، على الأب و زوجته الثانية بالحكم السجن لمدة ١٠ سنوات، لكل منهما نتيجة ما تسببا به من تعذيب و إيذاء للطفلة (نوف) ابنته من الزوجة الأولى و الذي أدى بإصابتها بإعاقة دائمة، و التي ما زالت في المستشفى نظراً لحالتها الطبية .وبجانب عقوبة السجن، تضمن الحكم دفع الدية الشرعية ١٦٠ ألف درهم(٢).

فمن المعروف أن حكومة دولة الإمارات تحارب العنف الأسري بجميع أشكاله و ألوانه، الذي له تأثير و أضرار جسيمة على مستقبل الطفل .ووفقاً لذلك، أصدر سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوب نائب رئيس الدولة حاكم دبي حفظه الله، بقانون وديمة، الذي يحمي جميع الأطفال من كافة النواحي الصيحة و الإجتماعية .وكما أصدر سمو الشيخ سلطان القاسمي حاكم الشارقة حفظه الله، أمراً بإنشاء أكثر من ٤٠ حضانة أطفال عامة في إمارة الشارقة، ليكون الإشراف عليها من مواطنات إماراتيات، لديهن الخبرة و الدراية بحقوق الطفل و حمايتها(٣).

وكما حظرت الدولة عقاب الأطفال في المرسسات التعليمية المختلفة، سواء بالضرب أو تعريض الطفل للعنف الجسدي، أو اللفظي أو الإساءة بأي حال من الأحوال، وإحالة المتسبب إلى الجهات التأديبية، وقد يصل الأمر إلى الفصل من الخدمة وذلك، وفقاً للقرار الوزاري رقم ٣٣ لسنة ٢٠١١، بشأن تجنب العقاب البدني للطلاب في المدارس بشتى أنواعه وأشكاله وصوره (٤).

#### التحرش الجنسي بالأطفال:

وفقاً لقانون دولة الإمارات، تعتبر حقوق الأطفال و المحافظة عليها خطأً أحمرًا لا يمكن تجاوزه بالنظر، نسبةً إلى عدالة قانون العقوبات الإتحادي الذي نصت في موادها على تشديد العقوبات الخاصة بالإعتداء الجنسي على الأطفال والتي تصل حد إلى الإعدام.

(١) د. محمد توهيل، د. العياشي، و الآخرون. العولمة و حقوق وبرامج الطفل في الإمارات، الشارقة. جمعية الاجتماعيين. ص ١٨٠.

(٢) د. سالم حميد. الحريات المدنية و السياسية في دستور الإمارات. مركز المزملة للدراسات و البحوث. الطبعة الأولى. ص ٢٢٢.

(٣) المرجع السابق ص ٢٢٢.

(٤) المرجع السابق. ص ٢٢٣.

وهذا ما حدث في الواقع، مع قاتل الطفل “ عبيدة”، الذي أصدر عليه حكم محكمة الاستئناف بإعدامه، بعد ما خطف الطفل عبيدة و الاعتداء عليه و خنقه وإلقاء جثته على جانب أحد الشوارع في دبي .وبعد ثبوت التهمة عليه، نظراً لإعترافه و سلامة قواه العقلية عند جريمته البشعة، أصدر حكم إعدامه ( ١ ) .

ومن هذا المنطلق، قوانين العقوبات الاتحادية في دولة الإمارات، تردع كل من ليس له أخلاق أو ضمير انتهك أو ساهم في انتهاك حقوق الطفل، و سلب منهم حق طفولتهم .إذ تتصدى جهود دولة الإمارات لجريمة التحرش بالإطفال التي تعد تصرفاً فردياً من ذئاب بشرية، يعانون من مشاكل حقيقية في تركيبتهم النفسية .إذ حرصت حكومة دولة الإمارات على وضع آليات مناسبة لحماية الطفل، وكما قد خصص عقوبات تأديبية وجنائية و غرامات مالية لأولياء الأمور المهملين الذي يتسببون بشكل ما في تعرض الطفل للإساءة و الأذى و التحرش .وكما تضمن قانون العقوبات الاتحادية، بأن عقوبة التحرش بالطفل قد تصل إلى الإعدام .

## ١٢ مسؤولية الدولة:

وفقاً للاتفاقية الدولية لحماية حقوق الطفل، تشير بنود الاتفاقية إلى أن من واجب الدولة ومؤسساتها الرسمية في حماية حقوق الأطفال و ترقيتها .ومن الضروري وجود الترابط المنطقي بين المسؤولية بين كل من الأسرة و الدولة .إذ تؤكد الاتفاقية ضرورة احترام واجب الأسرة في توفير العناية و التوجيه للأطفال .وكما على الدولة من مسؤولية في مساعدة الوالدين للقيام بهذا الواجب على أكمل وجه، وذلك من خلال تقديمها الدعم المالي، ووضع

سياسيات وبرامج مساعدة للأسرة للقيام بدورها. وكما يمتد واجب الدولة ليشمل منع التفريق بين الأطفال و عائلاتهم لأي سبب كان، إلا إذا كان فعلا يحقق المصالح الفضلى للأطفال. وترى الاتفاقية أنه يتعين على الحكومات ضمان تمتع جميع الأطفال بحقوقهم دون تمييز، بصرف النظر عن اللون، أو الأصل، أو اللغة، أو الدين، أو أي وضع آخر. فإن الغاية الأساسية التي تهدف الاتفاقية لتحقيقها هي المساواة بين جميع الأطفال، و تساوي حقوق البنات والأولاد، وكذلك الفقراء و العاجزون و غيرهم. بمعنى آخر، أن يمنح لجميع الأطفال في الدولة نفس فرص التعليم و الرعاية الصحية، و التمتع بمستوى حياة لائق يحفظ كرامتهم (٢).

(١) محمد العكور. "حكم النهائي بإعدام قاتل الطفل عبيدة". جريدة إمارات اليوم.

<http://www.emaratalyoum.com/local-section/accidents/2017-02-28-1.973991>

(٢) د.محمد توهيل، د.العايشي، و الآخرون، العولمة و حقوق و برامج الطفل في الإمارات، المشاركة.

جمعية الاجتماعيين، ص ٢٣٨.

وفي نفس الوقت الذي تؤكد فيه الاتفاقية حق وواجب الأسرة بإعتبارها المؤثر الأساسي لتربية الطفل و رعايته، فإنها في الوقت ذاته تلقي الواجب الرئيسي والمسؤولية الكبرى على عائق الدولة لحماية الأطفال من جميع الانتهاكات التي قد يتعرض لها من سوء المعاملة السيئة، و الإهمال، أو الاستغلال .

ومن هذا المنطلق، إن الاتفاقية لا تعتبر أن الدولة هي مسؤولة عن الانتهاكات التي يتعرض بها الطفل من جانب الأسرة أو المجتمع فالعنف الأسري، و استغلال الأطفال هي أعمال عادة ترتكب من قبل فرد من المجتمع، ولكن الدولة ومؤسساتها المختلفة عليها تحمل مسؤولية حماية الأطفال من تلك الانتهاكات، و ذلك يكون من خلال سن قوانين و عقوبات للحد من مظاهر انتهاك الحقوق ( ١ . )

و للرجوع إلى الواقع والحقيقة، نرى أن دولة الإمارات ما زالت منذ البداية تهتم بالأطفال ، إذ أن الدولة وضعت استراتيجية واضحة المعالم لجعل الطفل أساساً في التخطيط لعملية التنمية المستمرة . و ذلك من خلال إنشاء مراكز و مؤسسات تدعم الأسرة و الأمومة و الطفولة .وذلك من منطلق، صلاح الطفل وحسن إعداده يساهم في تحقيق الآمال المنشودة، و مواكبة الحضارة و التقدم الذي يعيشه العالم اليوم .

### ١٣ قانون "وديمة" لحماية حقوق الطفل:

أقر المجلس الوطني الإتحادي بشأن تغيير مسمى القانون الأول لحقوق الطفل في الإمارات، ليصبح اسم المشروع قانون " وديمة ".و ذلك بعد أن صوت أغلبية أعضاء

المجلس لتغيير اسم المشروع والذي أصدره سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة مجلس الوزراء حاكم دبي قانون حماية الطفل من كافة النواحي الصحية والاجتماعية .

إذ يحمل القانون اسم الطفلة وديمة، وذلك تخليداً لذكرى الطفلة البالغة من العمر ٨ سنوات، والتي توفيت بعد تعرضها للتعذيب هي و شقيقتها ميرة على يد والدها و صديقه والذي أدى إلى وفاة وديمة. الحادث الذي هز المجتمع حكومتاً وشعباً من رئيس الدولة حتى أصغر فرد في دولة الإمارات فمن المعروف أن وديمة وميرة شقيقتان إمارتيتان، انفصلت الأم عن أبيهما و الذي عاملهما هو و شريكة له معاملة سيئة وتعذيب جسدي و بدني هي و أختها حتى فارقت وديمة الحياة. وما زالت شقيقتها ميرة ترقد في المستشفى للعلاج البدني و النفسي، جراء التعذيب الذي تعرضت له. و صدور هذا القانون له أهمية قصوى في تحقيق و تفعيل حقوق الطفل و حمايته من أي انتهاكات. و كما أن هذا القانون يعكس الحرص الوطني و اهتمام الدولة على مكانة الطفل في المجتمع، حيث تسعى الدولة في تحقيق الرعاية الشاملة و التأمين للأطفال من النواحي الصحية و الاجتماعية (٢).

(١) د. محمد توهيل، د. العياشي، و الآخرون، العولمة و حقوق و برامج الطفل في الإمارات، الشارقة. جمعية الاجتماعيين، ص ٢٣٩.

(٢) (التفاصيل الكاملة لقانون حقوق الطفل الجديد في الإمارات". موقع سنيار .  
<http://www.snyar.net/131187-2>

ينطبق هذا القانون على جميع الأطفال دون سن ١٨ عاماً، بغض النظر عن الجنسية و الدين والأصل. ويحتوي هذا القانون على ما يقارب ٧٥ مادة تحدد الأحكام القانونية العامة والخاصة لحماية حقوق أي طفل، سواء كان إماراتي أو مقيم في دولة الإمارات. وينص المشروع على حق الطفل في الأمن و الحرية و حمايته من المعاملة القاسية و الاستغلال و التمييز. وكما ينص هذا القانون على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية للطفل التي تتعلق بالأوضاع اللازمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية مثل المأوى والرعاية الصحية (١). وبالمختصر، جمع هذا القانون حقوق الطفل في قانون واحد.

ويفرض هذا القانون عقوبات تبدأ بغرامة مالية من ٥٠٠٠ درهم، والتي قد تصل إلى مليون درهم. وإلى غير ذلك، تشمل السجن الذي يصل إلى عشر سنوات في حالة استخدام الطفل و استغلاله في التصوير والذي يكون الغرض منه إنتاج مواد إباحية. وكما يعاقب بالسجن كل من استغل الطفل استغلالاً جنسياً، سواء كان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (٢).

و يسعى هذا القانون للعمل مع بقية القوانين في التشريع الإماراتي، لتشكيل إطار قانوني قوي، ينظم حقوق الطفل و يحميها، ويعزز من القوانين الموجودة بالفعل والتي تنظم حقوق الطفل. ومع هذا القانون الجديد، يؤكد على اهتمام الدولة بالأطفال، ومواصلة جهودهم في سبيل حماية حقوق الطفل مع توفير الرعاية الشاملة لهم.

١٤ الخدمات المتوفرة لرعاية الأطفال في دولة الإمارات :

تولي دولة الإمارات العربية المتحدة أولوية قصوى لرعاية الأطفال، ونموهم بشكل صحي و سليم. وقد اعتمدت الدولة قانون وديمة، وعدة لوائح لحماية حقوق الطفل من الانتهاكات. وسائل النقل العامة للأطفال :

تتوفر سيارات الأجرة الوردية في أبوظبي والعين، والتي تقودها النساء، و هي متخصصة في نقل العائلات والنساء و الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٠ سنوات. وكما تتوفر حافلات، و التي تتميز بأنها حديثة مكيمة تناسب حتى الأطفال و أصحاب الاحتياجات الخاصة. و عادة يتم تخصيص المقاعد الأمامية في الحافلات للأطفال، لما يوفر لهم من ذلك من الخصوصية و الراحة (٢ .).

(١) التفاصيل الكاملة لقانون حقوق الطفل الجديد في الإمارات". موقع سنيار.

<http://www.snyar.net/131187-2/>

(٢)د. سالم حميد. الحريات المدنية و السياسية في دستور الإمارات. مركز المزملة للدراسات و

البحوث. الطبعة الأولى. ص ٢٢٥

(٣) هناء الحمادي. "وسائل النقل العام.. أسطول عصري في خدمة السكان و البيئة. جريدة الاتحاد.

<http://www.alittihad.ac/details.php?id=101578&y=2013&article=full>

## مؤسسات رعاية الأطفال:

وفقاً لإحصاءات نشرت على موقع وزارة تنمية المجتمع، بلغ عدد دور الحضانة في دولة الإمارات العربية المتحدة ٤٩٧ مؤسسة في عام ٢٠١٤، وتم تسجيل ٣٥ و ٥٥٢ طفلاً. وقد اعتمدت الدولة على عدة إجراءات لضمان تحقيق وتقديم أعلى مستويات الجودة في دور الحضانة، و تجهيزها بشكل ملائم لتلبية احتياجات الأطفال، و تحفيز نموهم الجسدي و الفكري و الاجتماعي و العاطفي. وكما تضمنت هذه الإجراءات إلى اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لمنع انتشار الأمراض، و كيفية التعامل مع الأمراض و الأطفال المرضى بطريقة مناسبة، و تأهيل الموظفين وتوعيتهم بإجراءات السلامة (١).

## الدعم الاجتماعي:

توفر الدولة الضمان الاجتماعي لعدة فئات من المجتمع، والتي تستحق المساعدات المالية، نظراً لحالتهم، وفقاً لدستور الإماراتي و أحكامه. ومن هذه الفئات: الأيتام، و مجهولو النسب. وكما أقامت الدولة العديد من الفروع من المؤسسات التي ترعى و تعتني بهم، وكما تهتم الدولة اهتماماً كبيراً بالطفل اليتيم، إذ قدمت مؤسسة الشيخ خليفة للأعمال الخيرية، مشروعاً لرعاية ٣٠ ألف من الطلبة الأيتام المواطنين منهم و الوافدين. ومن أبرز المراكز في دولة الإمارات، مركز راشد لرعاية الطفولة في دبي، مركز المنال للرعاية الإنسانية، و غيرها الكثير الموزعة في جميع الإمارات (٢).

## توفير التعليم للأطفال:

توفر دولة الإمارات التعليم المجاني للمواطنين في المدارس، و الكليات، والجامعات، ووفقاً للمادة ١٧ من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة ، والمادة ١ من القانون الاتحادي رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بشأن التعليم الإلزامي، التعليم عامل لتقدم المجتمع وهو إلزامي في مرحلته الابتدائية ومجاني في كل مراحله، ووجوب استمراره لغاية التخرج من الصف الثاني عشر (٣).

ولقد بذلت الدولة جهوداً كبيرة من أجل تقديم العون والمساعدة للأطفال عند حاجتهم إلى ذلك، وفي المقابل تم افتتاح رياض الأطفال والمدارس الابتدائية التي تهتم بتعليم الطفل وتربيته بما ينسجم مع أحدث الاتجاهات المرغوب فيها في مجال التعليم .

- ١) "الأطفال". حكومة الإمارات- <https://government.ae/ar-AE/information-and-services/social-affairs/children>
- ٢) د. سالم حميد. الحريات المدنية و السياسية في دستور الإمارات. مركز المزملة للدراسات و البحوث. الطبعة الأولى. ص ٢٢٢ .
- ٣) حكومة الإمارات. المرجع السابق .

ونتيجةً لذلك، نرى الآن أن الدولة امتلأت بالمدارس التي تقدم العلم والمعرفة لأبناء هذا البلد، و التي ما زالت مستمرة هذه المسيرة التعليمية الضخمة ( ١ ).

### التطعيمات الأولية :

و من الحقوق المصونة في دولة الإمارات العربية المتحدة، الحق على توفير الرعاية الصحية الأولية في المستشفيات الحكومية وهو ما يعرف بالتطعيمات الأولية و الذي يعتبر حق على الوافد و المواطن في الدولة و التطعيمات الأولية، هي جرعات إجبارية لتفادي الأمراض من شلل الأطفال و الحصبة، وغيرهما نظراً لخطورتها ولا تقبل أي من المدارس الحكومية و الخاصة أي طفل، إلا بعد التأكد من أخذه جميع التطعيمات المطلوبة لسنه و بالإضافة إلى إلزام المؤسسات التعليمية من المدارس الحكومية و الخاصة بوجود ممرض أو ممرضة، وأيضاً في الحضانات ( ٢ ).

### ١٥ ثقافة حماية الطفل :

إلى جانب القوانين و التشريعات الدولية التي أصدرتها الحكومة الإماراتية حول حماية الطفل من الإساءة و الانتهاك و الاستغلال، نظمت الدولة العديد من الورش و المبادرات، لنشر ثقافة حماية الطفل في المجتمع بصفة عامة، و لأولياء الأمور بصفة خاصة وذلك للمساهمة لحد من الانتهاكات الخطيرة التي يتعرض لها الطفل اليوم، و حماية طفولتهم . و من الوسائل التي استخدمتها الدولة للمساهمة في نشر ثقافة حماية الطفل هي :

ورش العمل الميدانية لدعم برامج التوعية :

استغلال الأطفال جنسياً أو التحرش بهم موجود في مختلف أنحاء العالم، بهدف إشباع الغريزة الجنسية لدى الكبار الذين يستغلون براءة الأطفال، وتظهر التقارير الدولية أرقاماً مخيفة، حيث إنه قبل عشر سنوات، وتحديداً في عام ٢٠٠٦، ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، فإن ١٥٠ مليون طفلة تعرضن لأشكال متعددة من العنف الجنسي والاستغلال مقابل ٧٣ مليون طفل دون الـ ١٨.

تحرص جمعية النهضة النسائية على إطلاق حزمة من ورش العمل الميدانية، لمساندة ودعم برامج التوعية للحد من التحرش الجنسي وحماية الطفولة، وتوفير الأمن والأمان النفسي لهم، وذلك وفقاً لتوصيات المؤتمر الدولي «حماية الأطفال من التحرش الجنسي».

(١) جامعة الإمارات العربية المتحدة. (فبراير ١٩٨٨). الطفولة في مجتمع متغير في دولة الإمارات العربية المتحدة: التغيرات التربوية في دولة الإمارات وأثرها على الطفولة. ص ٧٩.

(٢) د. سالم حميد. الحريات المدنية و السياسية في دستور الإمارات. مركز المزملة للدراسات و البحوث. الطبعة الأولى. ص ٢٢١

حرصت الجمعية على إيلاء قضايا الأسرة جل الاهتمام واحتضان الطفولة، حيث تنظم الجمعية ورش عمل خاصة بأولياء الأمور والاختصاصيات والاختصاصيين حول حماية الأطفال من التحرش الجنسي، بعنوان «حماية الأطفال من التحرش الجنسي» (١).

مبادرة نشر ثقافة حقوق الطفل:

لقد انطلقت العديد من المبادرات لنشر التوعية و التثقيف حول حقوق الطفل القانونية، و إحداهم تحت شعار «بالمعرفة نحميهم»، والتي تعتبر إحدى المبادرات الرائدة لترسيخ مفاهيم وثقافة القانون في فكر الطفل، وتعمق مفهوم تعزيزه لدى جميع من حوله من أسرة ومجتمع، وتعرفهم بأساسيات القانون التي من الواجب معرفتها لتحميمهم في المستقبل. أن ثقافة الوعي بالقانون، ليس مجرد معرفة النصوص القانونية، بل إنها صورة لكل أنواع الثقافة العامة في المجتمع. والتي تأتي في مقدمتها الوعي الاجتماعي (٢).

اليوم العالمي للطفل:

بالتزامن مع يوم الطفل العالمي الذي يصادف تاريخ ٢٠ نوفمبر من كل عام، تحرص دولة الإمارات في هذه المناسبة بنشر الوعي للمجتمع الإماراتي حول ثقافة حماية الطفل وحقوقه. و من إحدى المبادرات التي تم العمل عليها تعرف بـ "جيل واع.. مستقبل آمن" والذي يتم تنظيمه من مؤسسة التنمية الأسرية. ومن إحدى أسمى الأهداف الملتقى هو نشر الوعي بضرورة حماية الطفل، و ذلك من خلال تسليط الضوء على الانتهاكات التي يتعرض لها

الطفل في العالم اليوم، و العقوبات الفارضة وفقاً للتشريع الإماراتي .ومن المعروف أن دولة الإمارات توفر الرعاية الكاملة للأطفال الذي يعيشون على أرضها سواء من أبناء المواطنين الإماراتيين أو من أبناء الجنسيات الأخرى( ٣ .)

(١) التحرش بالأطفال تجرد من الإنسانية". جريدة البيان- <http://www.albayan.ae/across-the-uae/accidents/2016-05-24-1.2646226>

(٢) خديجة الكثيري، بالمعرفة نحيمهم .مبارة تتجاوز الأنماط التقليدية .”جريدة الاتحاد.

<http://www.alittihad.ae/details.php?id=75753&y=2015>

(٣) الإمارات نموذج في حماية حقوق الطفل .”مركز المزملة للدراسات و البحوث. <http://almezmaah.com/2013/11/25/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81%D9%84/>

الخاتمة:

و في الختام، قضية حقوق الطفل هي قضية مطروحة و بقوة في عالمنا المعاصر، و ذلك في سياق ما يتعرض له الطفل من انتهاكات في حقوقه، من تعذيب و تشريد و إهمال و استعباد. وما يحمله العالم اليوم في طياته من تحديات صعبة، تشكل خطراً على الطفولة. وتتحدث الأحداث اليوم عن هذه التحديات التي يواجهها الطفل اليوم، وما تبذله الدولة من جهود لحماية حقوق الطفل. و مع كل هذه الجهود الدولية والإقليمية والمحلية، ومع الاهتمام الحكومي بمحاربة أكبر جرائم ومظاهر الانتهاك التي يتعرض لها الطفل في العصر الحديث، يظل هناك جهد وحيد هو الحجر الأساس و الأول وبداية المسيرة والخطوة الابتدائية، ألا وهو جهد الأسرة نفسها وولي أمر الطفل أو الطفلة، لأن كل جهد حكومي ينصب على التوعية والمعاقبة، بل حتى الملاحقة والحماية الخارجية، ولكن الخطر الأكبر الذي يواجه الأطفال يظل في البيت والمدرسة. و الذي يعتبر جزء من واجب الوالدين القانوني و الديني اتجاه أبنائهم. ومن هذا المنطلق، اختتم بحثي هذا بمقولة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله، في سنة ١٩٧٤، حيث قال: "إن بناء الإنسان ضرورة وطنية قومية تسبق بناء المصانع و المنشآت، لأنه بدون الإنسان الصالح لا يمكن تحقيق الازدهار و الخير لهذا الشعب". ومن هنا يمكن أن نستخلص، بأن الطفل يعتبر النواة الحقيقية لرجال المستقبل، لذا ينبغي إعداده إعداداً سليماً ليحيا حياة فردية في المجتمع، ليتمكن الدولة من مسيرة الحضارة و التقدم الذي يعيشه العالم اليوم.

المراجع:

- ١- د. أحمد عبدالله، د. مجدي مدحت. حقوق الإنسان بين العالمية و الخصوصية، دبي. جامعة الجزيرة
- ٢- “التفاصيل الكاملة لقانون حقوق الطفل الجديد في الإمارات”. موقع سنيار .  
<http://www.snyar.net/131187-2/>
- ٣ “الأطفال.” حكومة الإمارات-<https://government.ae/ar-AE/information-and-services/social-affairs/children>
- ٤ “ الإمارات نموذج في حماية حقوق الطفل .”مركز المزمأة للدراسات و البحوث .  
<http://almezmaah.com/2013/11/25/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81%D9%84>
- ٥ “التحرش بالأطفال تجرد من الإنسانية .”جريدة البيان .  
<http://www.albayan.ae/across-the-uae/accidents/2016-05-24-1.2646226>
- ٦-“تعريف الطفل”. موضوع.  
<http://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81%D9%84>

٧-جامعة الإمارات العربية المتحدة. (فبراير ١٩٨٨). الطفولة في مجتمع متغير في دولة الإمارات العربية المتحدة:التغيرات التربوية في دولة الإمارات و أثرها على الطفولة.

٨-“حقوق الطفل في القانون الإماراتي”. زاوية .

<https://www.zawya.com/uae/ar/story>

٩- خديجة الكثيري، بالمعرفة نحميهم .مبارة تتجاوز الأنماط التقليدية .”جريدة الاتحاد.

<http://www.alittihad.ae/details.php?id=75753&y=2015>

١٠-د.سالم حميد. الحريات المدنية و السياسية في دستور الإمارات. مركز المزملة للدراسات والبحوث. الطبعة الأولى، ٢٠١٣.

١١-“قانون الأحوال الشخصية الإماراتي”.شبكة القانونين العرب-<http://www.law-arab.com/2015/10/Personal-Status-Law-UAE.html>

١٢-فوزي الشامي. أهمية التوعية بحقوق الطفل. حقوق الطفل.

<http://fauzi1975.blogspot.ae/2010/01/blog-post.html>

١٣-د.محمد توهيل، د.العايشي، و الآخرون. العولمة و حقوق وبرامج الطفل في الإمارات، الشارقة. جمعية الاجتماعيين.

١٤-محمد العكور. “حكم النهائي بإعدام قاتل الطفل عبيدة”. جريدة إمارات اليوم.

<http://www.emaratalyoum.com/local-section/accidents/2017-02-28-1.973991>

١٥-هناء الحمادي. "وسائل النقل العام.. أسطول عصري في خدمة السكان و البيئة.  
جريدة الاتحاد.

<http://www.alittihad.ae/details.php?id=101578&y=2013&article=full>